
صناعة الكذب
دراسة فى أشهر القصص الخبرية
"المفبركة" فى الصحافة المصرية
ياسر بكر
محاولة أثيمة لاغتيال الرئيس عبد الناصر
عامل من الاخوان يطلق عليه ٨ رصاصات فى ميدان المنشية
مصرع الاستاذ حسن البنا بخمس رصاصات
شاب يهاجمه وهو يغادر دار الشبان المسلمين ثم يطلق رصاصتين على صهره

صناعة الكذب

دراسة في أشهر القصص الخبرية « المفبركة » في الصحافة المصرية

(الفترة من ١٩٤٩ إلى ٢٠٠٥)

ياسر بكر

توزيع أخبار اليوم

صناعة الكذب

(الطبعة الثانية)

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية :

٩٠٣٥ / ٢٠١٣

الترقيم الدولى :

١ ـ ٠٦١٦ ـ ٩٠ ـ ٩٧٧ ـ ٩٧٨

النسخة الرقمية على الرابط :

http://hekiattafihahgedan.blogspot.com

توزيع أخبار اليوم

الإهـــــــداء

.. إلى الأبرياء الذين داسـتهم سـنابك المطابع، ولطختهم بنجس الأحبار، وسواد ضمائر وأقلام احترفت « صناعة الكذب».

أقدم هذا الكتاب..

رسالة اعتذار، وبلاغ إلى الرأي العام.

ياسر بكر

المقدمة

بسم الله الملك الحق المبين

.. والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الوعد الأمين، الخاتم لما سبق والفاتح لما أغلق، وناصر الحق بالحق، والهادي إلى صراط مستقيم، الذي بهديه اهتدينا، ومن سننه الشريفة تعلمنا أن العمل عبادة.

.. والكاتب حين يكتب يتعبد إلى الله ويتقرب إليه بكل كلمة حق يسطرها بقلمه، ويسجد لجلاله سبحانه بكل حرف يخطه بيمينه.

.. وعندما يسقط الكاتب في مأزق الغواية، فيتبع الهوى ويميل بشق قلمه نحو الضلال أو يكتب بـ «نصف قلمه»، والكتابة بـ « نصف القلم » تعبير مجازي عن كتابة أنصاف الحقائق أو أرباع الحقائق التي هي الكذب الأسود بعينه على طريقة: « ولا تقربوا الصلاة »؛ فإن الكاتب يصبح غير باحث عن الحقيقة وتتحول عبادته لله إلى عبادة الطاغوت؛ فيتصدق بقلبه وقلمه على الشيطان؛ فيحمل وزر ضلاله ووزر من أضلهم بغير علم.

.. عندما شرعت في الإعداد لكتاب (صناعة الكذب)، لم أبدأ من الفراغ، ولم أقفز في الفراغ؛ فقد انطلقت من خبرة ٣٧ عامًا في الحقل الصحفي؛ قضيت منها ثلاثين عامًا في المطبخ الصحفي من خلف الكواليس فشاهدت الحقائق سافرة.. عارية من كل زيف، تلك الحقائق التي حالت الظروف دون تقديمها في

حينها، لكني كنت موقناً أنها سوف تصبح يوما سطورًا في كتاب التاريخ الذي لا تصفر أوراقه بفعل الزمن، وتظل خزائنه البلورية تشع بالضياء الذي يجذب عقول ويخطف أبصار الباحثين عن الحقيقة.

.. في تلك الأيام عرفتُ كيف تُصنع الأكاذيب، وتُغزل خيوط الوشايات وتُنسج الدسائس وتُحاك الخدع والأباطيل!!

.. وخبرتُ كيف تصنع النجوم في كل مناحي الحياة، ومن الذي يحدد الإطار الذي يبدو فيه النجم سواء في مجال السياسة أو الفن أو الأدب أو الاقتصاد أو الطب أو العلم أو أوكار الجريمة!!. سواء كان هذا النجم حقيقيًا أو زائفًا أو عابرًا في ظروف عابرة!!

.. وعرفتُ كيف يتم ترويج وتسويق ذلك النجم للقارئ كل صباح وفرضه عليه وحصاره به في بيته ومكان عمله وفي الشارع وفي المواصلات.

.. وعرفتُ كيف تُصاغ الأحداث في إطار الوجهة المرسومة التي يحددها القائمون على عملية الاتصال، والتي قد تختلف في الكثير من تفاصيلها مع حقيقة الوقائع على مسارح الأحداث!!

وشاهدتُ بعينيي ما تمر به المواد الصحفية من معالجات تتعرض أثناءها للحذف والتعديل والتنقيح والتحوير والإضافة والتلفيق والفلترة؛ لتصل إلى القارئ في قوالب منمقة ترضي الحكومة وتدعم سلطتها الفكرية ونفوذها السياسي.

.. كما أُتيحت لي الفرصة في أن اطلع على أغلب مذكرات الصحفيين المنشورة تقريبا، والتي تتناول بعض الأحداث التي كنت شاهدها بالعيان أو كنت قريبا من مسرح أحداثها، فلم أجد في أغلب تلك المذكرات سوى تكريساً للكذب عن عمد وبسوء نية، وأن معظمها لم تخرج عن كونها محاولات لغسيل السمعة، وغسل اليد من ممارسات لا مهنية ولا أخلاقية في العمل الصحفي؛ فبعض هؤلاء من يلوى عنق الحقيقة لصالح الأيدلوجية، والبعض الآخر لطخ وجه الحقيقة بمختلف الألوان والأصباغ ليستر شرور نفسه، ويوارى سيئات أعماله من شطحات، وأهواء، وانحيازات.

.. إنها « صناعة الكذب » أو إن شئت التدقيق إنها « الجريمة الإعلامية »، ولكن عزيزي القارئ، أود أن أؤكد على أمرين :

أولاً : أنني لم أقصد تشويه الماضي أو الإساءة إلى رموزه، وأيضا لم اسع إلى تأليه تلك الرموز أو تقديس قبورها، بل أردت وضع الأمور في نصابها وتوضيح مواطن الاعوجاج في التناول الصحفي من منطلق أن التشخيص الأمين والدقيق هو البداية الصحيحة لطرح رؤية المعالجة.

ثانيا : أنني لا أحاكم التاريخ، ولا أحاكم وقائع أحداثه، ولا شخوص أبطاله، لكني فقط أحاول الإجابة عن السؤال: كيف وقعت الأحداث ؟! ولماذا حدثت؟!؛ فالمعرفة هى السلاح الوحيد في أيدينا لمواجهه من ضللونا وزيفوا تاريخنا بحواديت وخزعبلات !!

توسيع دائرة البحث:

.. وعندما بدأت في الكتابة قلت: ولِمَ أحصر البحث في إطار تجربة شخصية محدودة.. وأضيّق واسعًا.. لِمَ لا أوسع دائرة البحث لتشمل ٦٠ عامًا من عمر صحافة الوطن أتصدى فيها بالبحث لمعالجات بعض الصحف لبعض الأحداث الجديرة بالاهتمــام في تاريخ الوطــن؛ فكان هذا الكتــاب بعنوانه: « صناعة الكذب »، وقد اضطررت لأن أعرج في إطار التناول الصحفي للحدث إلى مناقشة الحدث من الناحية التاريخية؛ لما للصحافة من صلة وثيقة بعلم التاريخ.

الصحافة والتاريخ :

التاريخ كما عرفه بن خلدون « خبر عن حدث » ، من هنا تجئ العلاقة الوثيقة والصلة الحميمة بين الصحافة والتاريخ؛ فالصحفيون هم جامعوا الأخبار أي جامعوا المادة الأولي لكتابة التاريخ، وهم أيضا ناشروها أي هم الناشرون للبروفة الأولية المنطبعة للتاريخ، وتتجسد القرابة بين الصحافة والتاريخ في أن كليهما ينتمي إلي دائرة العلوم الإنسانية التي تهتم بالإنسان وأفعاله وعلاقاته .

وإذا كان التاريخ يركز الاهتمام علي الأحداث الكبيرة والزعماء والشخصيات المؤثرة فقط، فإن الصحافة تحرص على تقديم صورة كاملة للعصر التي صدرت فيه من خلال رصد الأعمال الكبيرة والصغيرة، وإلقاء الضوء على

الزعماء والصعاليك والغانيات والمجرمين على حد سواء .

وقد كانت الصحافة في مصر في أغلب فتراتها منفذة لـ «التصورات الخاصة» التي يطرحها القائمون على السلطة؛ بما جعلها إحدى وسائل الاستبداد والطغيان والتضليل من خلال ممارسات مضللة ومنحرفة لإخفاء الحقائق والتمويه أو حجب الأحداث والمعلومات أو تقديمها بصورة انتقائية أو وفقاً لتفسير وحيد ومطلق؛ بما أفقدها المصداقية وجعلها إحدى أدوات « صناعة الكذب »، وتزييف التاريخ في بروفته الأولى المنطبعة.

صناعة الكذب :

..وصناعة الكذب في الصحف صناعة حكومية بالأساس، فالحكومة تخطئ كثيرًا جدًا.. والصحافة دائما مؤيدة ومساندة لها؛ فقد ولدت الصحافة المصرية في كنف الحاكم، وهو ميراث ثقيل ظل يلاحقها حتى اليوم، فالحاكم يغدق عليها، ويتحكم في مقدراتها، ويوجه سياستها بما يخدم أغراضه، ويمتلك أدوات ترويضها إذا ما حاولت خروجًا عليه .

وقد نشأت الصحافة مقيدة بقيدين يشدانها إلى السلطة الحاكمة؛ قيد التبعية، وقيد فرض الرقابة.

الرقابة على الصحافة :

في الفترة الزمنية التي يتصدى لها هذا البحث بالدراسة (من عام ١٩٤٩ إلى عام ٢٠٠٥) كانت الصحف خاضعة للرقابة بسبب حرب فلسطين عام ١٩٤٨، ومع إعلان أخبار الهزيمة وإقالة حكومة إبراهيم عبد الهادي تم إلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف، لكنها سرعان ما عادت مع أحداث حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ .

وبعد انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تصاعدت أزمة الثقة بين ضباطه والصحافة بسبب بعض المواقف العدائية التي اتخذتها حركة الجيش بإصدار الأمر العسكري رقم (١) في ٢٥ يوليو ١٩٥٢ عقب إلقاء القبض على مصطفى أمين بزعم محاولة نشر أنباء تشوه حركة الجيش، وبناء على ذلك الأمر العسكري تقرر فرض رقابة على الصحف قبل النشر، وضرورة الحصول على أمر كتابي من الرقيب الحربي بإجازة النشر، والتهديد بمصادرة الصحيفة، وتعطيلها نهائياً في حالة مخالفة التعليمات، ثم كانت المذبحة الأولى للصحافةفي بناير ١٩٥٣ عندما أصدر الحاكم العسكري قراره بتعطيل ٨ صحف لأنها نقدت حركة الجيش ورجالها، وتم اعتقال ثلاثة صحفيين من العاملين بها .

ولم تلغ تلك الرقابة إلا في ١٢ أغسطس ١٩٥٣ بالأمر العسكري رقم ٣٩ ، لكنها سرعان ما أعيدت في العام نفسه بالأمر العسكري رقم ٥٣ لأسباب تتعلق بحماية الأمن والنظام العام ـ حسبما جاء في بيان الحــاكم العسـكري العام ـ ، وتوالت قرارات مصادرة الصحف واعتقال بعض الصحفيين، ففي ٢٦ مايو ١٩٥٤ أصدر وزير الإرشاد قراراً بإلغاء ترخيص ٤٢ جريدة ومجلة

متنوعة الاتجاهات والمواقف .. وقد بلغت الأزمة ذروتها بإثارة قضية ضرورة تطهير الصحافة من الصحفيين الذين كانوا يتقاضون المصاريف السرية من الحكومات السابقة .

وبعد أزمة مارس ١٩٥٤ تقرر إلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف إلا أنه لم يتم تفعيله؛ فظلت الصحف مراقبة، ومع صدور الدستور الجديد في يناير ١٩٥٦، وبعد جلاء القوات الإنجليزية في ١٨ يونيو ١٩٥٧ ألغيت الرقابة على الصحف لكنها ما لبثت أن أعيدت بوقوع العدوان الثلاثي، ثم تقرر إلغائها في عام ١٩٥٧ لكن قرار الإلغاء تواكب مع إنشاء مكتب الرقابة على الصحف في وزارة الإرشاد القومي .

.. ولم يقتصر الأمر على قيود الرقابة فقط، بل وإمعانا في إحكام السيطرة عليها؛ تمت عسكرتها في إطار عسكرة النظام بأكمله .

عسكرة الصحافة:

في أغلب سنوات الزمن الناصري ظلت وزارات الثقافة والإعلام والإرشاد محجوزة للعسكر ضمن عملية عسكرة النظام بأسره؛ وهو ما دفع قيادة انقلاب ٢٣ يوليو ٥٢ لتولية العديد من ضباطها لمناصب صحفية مثل:

أنور السادات، خالد محيي الدين، ثروت عكاشة، كمال الدين رفعت، أحمد حمروش، محسن عبد الخالق، عبد القادر حاتم، مصطفى بهجت بدوي، عبد

الرءوف نافع، كمال الحناوي، محمد علي بشير، أمين هويدي، أمين شاكر، لطفي واكد، مصطفى المستكاوي، سعد عفره، يوسف السباعي، عبد المنعم السباعي، وكان أبرز هؤلاء جميعًا صلاح سالم الذي لم يكتف بمسئولياته في جريدة الجمهورية ودار التحرير، ولا بتوليه منصب وزير الإرشاد، فأضاف لنفسه منصب نقيب الصحفيين!!

وقد نجح هؤلاء العسكريون بما تشربوا من الروح العسكرية وما عرف عنها من نزوع إلى العنف والشدة والتسلط في إحكام الحصار حول مهنة الصحافة وتطويعها للمؤسسة العسكرية، وتحويل الصحف والصحفيين إلى أدوات تنفيذية تردد ما تراه السلطة، وتتمادى في التأييد والتبرير دون إبراز الجوانب السلبية والإيجابية في السياسات المطروحة؛ فأصبحت أداة لخدمة النظام السياسي تنبثق منه وتصب في قنواته وتتوجه رأسًا إلى الرأي العام الذي يتلقى المواد الإعلامية المنشورة، سواء كانت رأيًا أو خبرًا وكأنه تعليمات عسكرية غير قابلة للنقاش أو الاختلاف حولها؛ كما استطاع هؤلاء العسكريون في الترويج لفكرة أن أي انتقاد للممارسات الحكم هو جريمة من جرائم « الثورة المضادة »؛ تستلزم العقاب بتهم كثيرة أقلها التآمر لقلب نظام الحكم، وأكبرها الخيانة العظمى .

.. وبذلك يمكن القول إن الصحافة المصرية في مجملها فيما عدا بعض الاستثناءات المحدودة كانت أشبة بالمنشورات الإدارية لا تردد إلا ما تراه الحكومة، ولا تكتب إلا ما يمليه الحاكم، أي أصبحت مهمتها الأولى تنفيذ الأوامر دون محاولة تفنيدها أو استثمار ذلك في بناء رأي عام حقيقي!!

ولم يكن أداء هؤلاء العسكريون هو الآفة الوحيدة التي ابتليت بها الصحافة وأثرت على أدائها لمهمتها فحسب، وإنما كان البلاء الأعظم الذي ألم بها قادماً من داخلها؛ حيث أصيبت الصحافة بلعنة « العصاميون النوابغ»، وهم الصحفيون من بعض أبناء الطبقات الدنيا، الذين نالوا حظاً من التعليم مكنهم من «التوظف» في الصحف والتأثير في الرأي العام ونشر أنماط من سلوك طبقتهم وفرض قيمها، وهذا النوع من الصحفيين مدرب تماماً كلاعبي السيرك على السير فوق حبل مشدود، ومعتاد ألا ينحرف عن الخط المرسوم له قيد شعرة، .. ووجدت السلطة ضالتها في هؤلاء، فأغدقت عليهم من «الإنعامات»؛ وفى سبيل الحفاظ على هذه «الإنعامات» التي مكنتهم من تغيير واقعهم الاجتماعي؛ قام السادة « العصاميون النوابغ» بإتباع أسوأ أساليب البيروقراطية العتيدة لتصفية الصحافة تماما من الأقلام الحرة التي ترفض العزف على إيقاع الحاكم، وقتل «الأجنة الموهوبة» في العمل الصحفي، وخلق طبقة عازلة بين الحاكم والمحكوم فكلاهما لا يسمع عن الأخر إلا ما يسر ويطرب؛ فالحاكم لا يرى المحكوم إلا سعيدا بحكمه متفانياً في تأييده، والمحكوم لا يرى الحاكم إلا بطلاً أسطورياً لا ينطق عن الهوى؛ فكل تصرف يصدر عنه عبقرية، وكل كلمة ينطقها نفحة من الحكمة تتصدى لها دوائر صنع القرار في أرجاء المعمورة بالبحث والدراسة، واستخلاص الدروس المستفادة !!

.. ولم تكتف السلطة بذلك فحسب، بل مضت في غيها لإحكام قبضتها في السيطرة عليها بفرض الرقابة بأنواعها (رقابة الأجهزة - الرقابة الذاتية) عليها تارة، وتارة أخرى بفرض سياسات أفضت في النهاية إلى خلل في هياكلها المالية والإدارية، وهو ما أوقع المؤسسات الصحفية في الأسر الدائم لطلب

المعونة من الحكومة، مما جعل كلمتها نافذة داخل الصحف.

.. وفي ظل أزمة الصحافة« نشأت أخلاق الأزمة »، ولم يكن أمام بعض كبار الصحفيين سوى الخنوع لممارسات الدولة تحت وطأة «لقمة العيش»، والبعض الآخر انتقلت إليه عدوى « أهل الثقة »، وكلا الفريقين خان عهد الوطن وفرط في شرف الكلمة!!

.. وكان الجديد في الأمر ظهور جيل ثان من الصحفيين نشأ وتربى على أن ينجح صحفيًا بوسائل غير صحفية، ومع ممارسات ذلك الجيل تم رصد ظاهرتي «عساكر المراسلة» و«بنات الكونترول » في الصحافة المصرية، وأصبح الكثيرون يتعاملون بافتراض أن الأصل في الصحفي أنه عميل للمباحث أو المخابرات، وأن وجوده في مهنته يرتبط بكتابة التقارير عن زملائه ومصادره وعن عامة الناس وخاصتهم، وانتشرت النكتة القائلة: « ما مخابرات إلا بني أدم »!!

معاناة الكبار:

.. وقد شاء لي القدر بحكم عملي في « المطبخ الصحفي » أن أقترب من بعض شيوخ المهنة الذين ارتفعوا فوق الصغائر، وحافظوا على أمانة الكلمة ونبل المعاني، ودفعوا الثمن غاليًا من مراكزهم الوظيفية ورزق أولادهم، بل من سمعتهم المهنية والشخصية.

.. كما أتيح لي أيضا أن ألمس عن قرب معاناة بعض كبار الصحفيين، وحالة

التمزق التي يعيشونها؛ فهم من الناحية الفعلية لا يشاركون في صنع القرار السياسي، ولا يستشارون بشأنه، وأيضًا لا يرضون عن حالة الانهيار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأخلاقي التي يعيشها الوطن والتي أدت إلى انكماشه دون حدوده، ومع ذلك فهم ملزمون بحكم وظائفهم الصحفية أن يعلنوا تأييدهم الكامل للنظام في كل خطواته، في كل لحظة وكل دقيقة وكل يوم وكل أسبوع، فالصحفي في مصر لم يعد أمامه سوى أن يصبح رهينة في قبضة الولاء للحكومة أو البقاء بين غياهب سجونها أو الهروب إلى خارج الحدود في منفى اختياري أو إجباري أو النقل إلى مواقع صحفية هامشية أو التحويل إلى مهنة غير صحفية أو الجنون أو الموت احتجاجًا على واقع مُهين!!

«عساكر المراسلة»

.. كما أتيح لي أيضا أن أعايش من هتكوا عرض الكلمات واستباحوها من صناع الأكاذيب والذين يُطلق عليهم « عساكر المراسلة »، وعساكر المراسلة هم الجنود غير المؤهلين الذين يقع عليهم اختيار الضباط لخدمتهم، وغسيل ملابسهم الداخلية، وتلميع أحذيتهم، و« عساكر المراسلة في الصحافة » هم مجموعة الصحفيين الذين تقوم أجهزة الدولة بزراعتهم في المؤسسات الصحفية بعد أن تنتقيهم بعناية من بين أكثر الشخصيات دونية وانتهازية ثم تختبرهم وتدربهم، قبل أن تقوم بنشرهم في الصحف لينفذوا تعليماتها في حراسة ثقافة التخلف وإشاعة القيم السلبية التي تحول دون محاسبة القائمين على الأمر، أو الدفع في اتجاه التغيير، بالإضافة إلى التجسس على زملائهم ومصادر استقاء الأخبار الصحفية والاختراق والتخريب، والدعاية للدولة والدفاع عن سياساتها

حين تخون أو تستبد أو تزور أو تسرق أو تخرج عن الشرعية.

وتقوم أجهزة الأمن بغض الطرف عن فسادهم تارة، ودعمهم في مواقعهم تارة أخرى عبر تبييض تواريخهم السوداء، وغسيل شخوصهم من العفن الذي يملؤها، وإغراقهم بمكسبات الطعم واللون والرائحة ووضعهم في دائرة الضوء لتلميعهم من خلال وسائل الانتشار المجتمعي كالإذاعة وتليفزيون الدولة والفضائيات الخاصة والصالونات والمنتديات الثقافية والجوائز المفبركة، ولا مانع من إرسالهم في رحلة إلى خارج البلاد لبضعة أسابيع للحصول على درجة علمية مزيفة من جهة وهمية؛ لتصبح أسماءهم مقترنة بحرف (الدال) وما شابه من فنون غسيل البشر لتزويدهم بما يمكن أن نطلق عليه «عدة الشغل»، التي تساعدهم في عمليات الخداع والحصول على المعلومات!!

بنات الكونترول

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتد إلى استخدام فتيات السيطرة في الصحافة المصرية (بنات الكونترول)، من خلال تدريب مجموعات من فتيات الإعلانات والصحفيات اللائي أتين من أسفل السلم الاجتماعي بطموح لا يتناسب مع تواضع موهبتهن الصحفية على أعمال قذرة بهدف السيطرة على بعض السياسيين وبعض الكتاب وبعض المثقفين وبعض رجال الأعمال عبر توريطهم في ممارسات لا أخلاقية وابتزازهم والضغط عليهم، وهو أسلوب أدخله أحد القوادين ممن تولوا مهمة الإعلام والقيام على أمر الصحافة، وهو أسلوب تم استنساخه من طريقة عمل الوكالة اليهودية العالمية في استخدامها للنساء في

مكاتب فرعية تحمل في ظاهرها الطابع الصحفي أما باطنها فيتسع للكثير.

المجني عليه الأول:

كان المواطن المصري هو المجني عليه الأول في منظومة مأزق الصحافة، وفساد القائمين عليها؛ فهو الذي يدفع من قوته تكاليف وجودها، واستمرارها، وهو المستهلك الأول لما تقدمه كل صباح في صورة أكاذيب تهدد كيانه، وأخلاقياته، وعقائده، وقيم مجتمعه، ومصالحه الحيوية، وأمنه القومي، .. إلى أن كانت هزيمة يونيو ١٩٦٧ التي أسقطت أقنعة الزيف عن نظام الحكم، ونزعت ورقة التوت عن عورة الصحافة؛ فقد كانت مصر في صحافة ذلك العهد واحة الحرية والعدالة الاجتماعية والرخاء، وكانت قوة عسكرية لا تقهر، وكان جيشها أقوى قوة ضاربة في الشرق الأوسط، وكانت الدولة الثالثة في صناعة الصواريخ وارتياد الفضاء، ووسط الصدمة وذهول الهزيمة، وقف المواطن المصري يسأل عن صاروخي « القاهر» و « الظافر»، ولماذا لم يستعملا في الحرب؛ ليكتشف مرارة الخديعة؛ فلم تكن هذه الصواريخ إلا هياكل معدنية بدائية محشوة بالبارود ، وتشبه إلي حد كبير « المقاليع » و« المجانيق» التي كانت تستخدم في القرون الوسطي!!

.. وكان أول ردة فعل للجماهير الغاضبة في ٢٠ فبراير ١٩٦٨، عندما أصدر الفريق متقاعد صلاح الدين الحديدي رئيس المحكمة العسكرية العليا الحكم في قضية قادة الطيران، والذي انتهى فيها إلى مسئولية القيادة السياسية عن الهزيمة في المقام الأول، وأصدر أحكاماً مخففة علي قادة الطيران لأن

خطأ القيادة السياسية لا يعفيهم من المسئولية، وذكر الحديدي في كتاب أصدره لاحقا بعنوان : « شاهد على حرب يونيو ٦٧» أن الهزيمة صنعت صنعاً، أي عن عمد، وأكد أنه يقول ذلك بضمير القاضي بعد أن شاهد الكثير من أشكال الصراع بين الرئيس عبد الناصر والمشير عامر ودرس المئات من صفحات التحقيق الضخمة الذي أجري مع عشرات القيادات العسكرية بعد يونيو ٦٧ ، قبل أن يبدأ في محاكمة الفريق أول صدقي محمود قائد القوات الجوية وثلاثة من قادة الطيران ويستمع إلي عشرات الشهود الذين قال بعضهم كلمة صدق أغضبت عبد الناصر . .

كان الحكم صادماً للجماهير؛ فانطلقت مظاهرات طلبة الجامعات والعمال وأخذت طريقها إلى مبنى جريدة الأهرام فرشقته بالحجارة ورددت شعارات ضد رئيس تحرير الجريدة الذي وصفه المتظاهرون بـ « كاهن المعبد » وهتفت ضده الهتاف الشهير :

« يا هيكل يا جبان .. فين بصراحة عن حلوان ؟! » .

وكان الأستاذ هيكل قد نشر في أضيق الحدود خبر صغير عن تلك المظاهرات في محاولة للتقليل من شأنها متجاهلاً ما تعرضت له من قمع وحشي في مصانع حلوان وجامعات القاهرة والإسكندرية وعين شمس!!

كان سبب السخط على الأستاذ هيكل بالذات أنه منذ عام ١٩٥٦ لم يلتق عبد الناصر صحفي واحد غيره أو يتبادل الحديث أو الحوار أو الرأي مع غيره؛ لذا كانت الجماهير تنظر إلي هيكل باعتباره أحد المسئولين عن الهزيمة بما

مارسه بكتاباته من تضليل علي صعيد التهوين من إسرائيل وجيشها، والتعظيم لعبد الناصر؛ فلم يسمح للشعب برؤية النسيج البشرى لعبد الناصر، ولم يسمح لهم بالاقتراب منه، والتهويل في قدرة مصر وجيشها؛ ففي عدد الأهرام رقم ٢٩٣٩٣ بتاريخ ٢ يونيو ١٩٦٧ كتب هيكل في مقالة « بصراحة »:

« مهما يكن، وبدون محاولة لاستباق الحوادث ، فإن إسرائيل مقبلة علي عملية انكسار تكاد تكون محققة .... سواء من الداخل أو من الخارج » .

.. وحمل المتظاهرون هيكل المسئولية عن كتابته للبلاغات العسكرية المكذوبة التي زفت إليهم بشارات النصر الوهمية في أيام الهزيمة، وطالبوا بمحاكمته .

ولأول مرة تشهد تلك المظاهرات شعارات معادية للرئيس عبد الناصر واتهام مباشر له بالمسئولية عن الهزيمة، فقد هتفت الجماهير :

« لا صدقي، ولا الغول .. عبد الناصر هو المسئول » .

ومضت المظاهرات في طريقها إلى نقابة الصحفيين ورددت هتافات تصم الصحفيين بالجبن والكذب، .. ولم يجد مجلس نقابة الصحفيين بدا من عقد جلسة في تمام الساعة ١٥ : ١٢ ظهر يوم الأربعاء ٢٨ / ٢ / ١٩٦٨ لمناقشة الأحداث برئاسة الأستاذ أحمد بهاء الدين نقيب الصحفيين وحضور الأستاذة كامل زهيري وفتحي غانم وعلى حمدي الجمال ومحمود سامي وسعيد سنبل وصبري أبو المجد ومنصور القصبي ومحمود المراغي وسامي داود وصلاح الدين حافظ واعتذر الأستاذ طلعت شعت .

وجرت مناقشة واسعة حول الأحداث الأخيرة وتمت صياغة بيان جاء فيه:

« إن مجلس نقابة الصحفيين يعتقد أن المظاهرات التي قام بها طلبة الجامعات والعمال كانت تعبيراً عن إرادة شعبية عامة تطالب بالتغيير على ضوء الحقائق التي كشفت عنها النكسة والدروس التي لا بد أن نستخلص منها :

أولاً : الإسراع في الحساب بداية من كل المسئوليات الكبرى، وتعميم هذا الحساب حتى يشمل كافة القطاعات والمؤسسات في البلاد .

ثانياً : إعادة التنظيم السياسي واستكماله .

ثالثاً : توسيع قاعدة الديمقراطية والمشاركة في اتخاذ القرارات داخل التنظيم .

رابعاً : الإسراع بإصدار القوانين المنظمة للحريات العامة التي تكفل الضمانات الفردية .

خامساً : إجراء الانتخابات للجان النقابية ومجالس الإدارة التي لم تنتخب.

سادساً : ترتيب النتائج التي يجب أن تترتب على وجود عدو يحتل جزءا من أرض البلاد واستمرار حالة الحرب في مجالات الاستعداد النفسي والمادي والاقتصادي على أن تتحمل العبء كل الفئات التي يجب أن تتحمله .

.. وتم إرسال البيان إلي الأمين العام للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ليلقى مصيره في سلة المهملات، ويبقى الحال كما هو عليه حتى ساعته وتاريخه.

حــرية الصحــافة
بين المـنح والمنـع:

وبعد حرب أكتوبر ألغى الرئيس السادات الرقابة على الصحف في ٨ مارس ١٩٧٤ لكنه استتبع هذا الإلغاء بفرض رقابة من نوع جديد هي الرقابة الذاتية التي مارستها القيادات الصحفية في إطار الولاء لمن قلدها المناصب، وفي إطار « ديكور» حرية الصحافة؛ سمح لبعض الأقلام المستأنسة أن تكتب وأن تنتقد لتبديد شحنات الغضب من نفوس الجماهير، وفي إطار دور مرسوم لإفراغ القضايا المثارة من مضامينها؛ بدأت تلك الأقلام تطالب بالتحقيق في هزيمة يونيو ٦٧، وحرب اليمن، وضياع رصيد مصر الذهبي، ونهب القصور الملكية، وسرقة مجوهرات أسرة محمد علي، والتقط الفرصة ليبدو أمام الرأي العام في صورة الجريء والمخالف للمألوف في عهد سلفه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بتشكيل لجنتين : لجنة تحقيق هزيمة يونيو، وأخرى لكتابة تاريخ انقلاب يوليو الذي أسماه ثورة ، وأسند رئاسة اللجنتين إلي نائبه آنذاك محمد حسني مبارك.

.. ومع الوقت تلاشت الأصوات المطالبة بالحقيقة، ولم يعد يُسمع شيء عن أعمال اللجنتين ، ولم يصدر عنهما إلي اليوم بيان واحد؛ فالرئيس السادات لم يكن جاداً في مسعاه، فقد كتب التاريخ من وجه نظره، وبما يوافق أهوائه في كتابه بعنوان : « البحث عن الذات »، ودفن أسباب الهزيمة في قبور النسيان، وأهال عليها التراب عندما سمح للعقيد شمس بدران بالخروج من صالة كبار الزوار يرافقه إلي باب الطائرة المسافرة إلي لندن السيد ممدوح سالم رئيس

الوزراء!!

كانت الأقلام المستأنسة تؤدي دورها في تهيئة المسرح؛ ليظهر الرئيس السادات في اللحظة المناسبة لينتزع التصفيق واستحسان العوام وفق الدور المرسوم، ولم يمنع هذا الرئيس في إطار « الحبكة المسرحية » من التظاهر بالغضب عندما أجرى الأستاذ إبراهيم سعده تحقيقاً صحفياً عن ملابسات الموت المفاجئ للدكتور أنور المفتي تصور من خلاله أنه مات بالسم بأمر الرئيس عبد الناصر لإفشائه في جلساته الخاصة أن الرئيس عبد الناصر لم يعد مؤهلاً للحكم؛ لكونه مريضا بالسكر البرونزي الذي يمكن أن يؤثر علي قواه العقلية وقدرته علي اتخاذ القرار الصائب، .. وهو ما كذبته أسره الدكتور المفتي، وأكدت أنه مات متأثراً بنزيف في المخ .

.. وارتدى الرئيس السادات « قناع الغاضب » عندما نشر الأستاذ جلال الدين الحمامصي في أخبار اليوم فصل من كتابه « حوار وراء الأسوار» شكك فيه في ذمة الرئيس عبد الناصر، وأنه حصل علي ١٥ مليون دولار، منها ٥ ملايين دولار تبرع للمجهود الحربي، و ١٠ ملايين دولار باعتبارها قرضاً للجمهورية العربية المتحدة من الملك سعود ابن عبد العزيز، وقام بتحويلها للخارج في حساب شخصي .

فأمر الرئيس السادات بمنع الحمامصي من الكتابة، ولم يكتف بذلك فذهب إلي مجلس الشعب متجاوزاً اختصاصات رئيس الجمهورية؛ فانتزع لنفسه سلطة القضاء؛ وألقى بياناً برئ الرئيس عبد الناصر من الاتهام، وفي نفس اليوم يصدر قراراً بتغيير مجالس إدارات الصحف، ولم يكن الرئيس السادات جاداً في تبرئة ذمة الرئيس عبد الناصر، ولو كان صادقاً لما افتعل تلك الحالة

من الجلبة والضجيج، ولاكتفى بإحالة الموضوع برمته إلي القضاء، بعد إعمال النيابة العامة لشئونها حيال الاتهام بالتحقيق مع الأستاذ جلال الدين الحمامصي فيما ذكره من معلومات، وما بحوزته من مستندات !!.

ولأن ممارسة اللعبة لا يخلو من خطا؛ فسرعان ما ضاق الرئيس بالخروج علي قواعد اللعبة، وبتلك الكتابات التي تجاوزت ـ من وجهة نظره ـ حدود المباح وبدأ يغضب بالفعل ويصب جم غضبه علي الصحفيين ويصفهم بـ (أفندية القاهرة)، و(بتوع المياه الساخنة).

ويتكرر المشهد، ويتكرر معه غضب الرئيس السادات ودعوته لقياداته الصحفية وتعنيفه لها الذي بلغ أحيانا حد التهديد والوعيد .

ولم يتردد الرئيس السادات في تحقيق تهديداته؛ فتمت إقالة الأستاذين صلاح حافظ وفتحي غانم من رئاسة تحرير مجلة روز اليوسف، ونقل الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوي ليصبح كاتباً بالأهرام، ورئيساً للمجلس الأعلى للفنون والآداب، بعد لقاء بالرئيس السادات في استراحة القناطر الخيرية وجه فيه الرئيس اللوم والاتهام للأستاذ الشرقاوي بأن الشيوعيين قد خدعوه، ووصف الرئيس « انتفاضة الخبز» بانتفاضة الحرامية، وتناسى الرئيس السادات أن الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوي كان من أول المؤيدين لانقلابه من داخل السلطة في ١٥ مايو ١٩٧١ بمقاله الشهير بعنوان : « نهاية زمن الإرهاب » !!، وكانت المجلة قد أصدرت عددها رقم ١٢٩٧ بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٧٧ وعلي صفحة غلافه صورة لامرأة فقيرة تحمل صندوق بيرة من غنائم شارع الهرم مع عنوان كبير : « أسبوع الحرائق »، وعلي الصفحات الداخلية كان موضوع العدد بعنوان : « الحكومة أشعلت الحريق، والسادات أطفأه، .. بيان وزارة

الداخلية الذي تحول إلي نكتة »، وسخرت المجلة من اتهام الداخلية للصحفيين بالتواجد في مناطق الأحداث!!

ولم ينجو الأستاذ مصطفي أمين من لعنة المنع من الكتابة بعدما نشر مقالاً في عموده « فكرة » يستنكر فيه هرولة أعضاء مجلس الشعب للانضمام إلي الحزب الوطني الديمقراطي قبل أن يعلن السادات برنامج الحزب!!

وكذلك منع الأستاذ كامل زهيري من كتابة عموده بعنوان : « من ثقب الباب» في جريدة الجمهورية، بعدما انتقد ضيق الرئيس بالمعارضة التي انتقدت اتفاقية كامب ديفيد وأسدى إليه النصح بأن المعارض يشد أزر المفاوض .

الصحافة بين السلطة والسلطان:

وفي ظل هذا المناخ المتوتر، تفتق ذهن « ترزية القوانين » عن حل ظنوا أنه العلاج الأمثل لقضية الصحافة، والإرضاء الكافي لكل الأطراف المتنازعة حول حريتها ، فادعوا بأن الصحافة سلطة رابعة، وأن مكانها اللائق لا يكون إلا بين السلطات!!

وسارع مجلس نقابة الصحفيين برئاسة النقيب الأستاذ عبد المنعم الصاوي إلي تبني الفكرة، وضمنها التقرير الذي قدمه إلي الجمعية العمومية في ٧ مارس ١٩٧٥ وجاء فيه :

« .. أننا نتطلع بالفعل إلي الصحافة كمؤسسة دستورية تقف كسلطة رابعة

على قدم المساواة مع المؤسسات الدستورية الأخرى . إننا نؤمن أن رسالتها لا تقل عن رسالة مجلس الشعب أو الحكومة أو التنظيم السياسي، بل إننا نؤمن أنها تقود خطوات الجماهير وتوجه مسارها عبر المؤسسات الأخرى» .

وفي ١٤ مايو ١٩٧٨ جرى استفتاء يستهدف ضرب المعارضة الوطنية بحرمان بعض فئاتها من المشاركة في الحياة السياسية، وجاء مبدأ سلطة الصحافة في ذيل القائمة التي تضمنها الاستفتاء.

مفهوم السلطة :

السلطة في المصطلح القانوني هي مكنة إصدار الأوامر والنواهي، وحمل الكافة علي الانصياع لها جبراً عند الاقتضاء، وهي لا تكون بهذا الوصف إلا لهيئة عامة تقوم بوظيفة من وظائف الدولة كالهيئة التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ فهذه الهيئات تمثل الدولة وتقتسم وظائفها، وهي لا تستمد سلطاتها من سلطة أعلى منها بل تستمدها من الأمة مصدر السلطات .

بهذا المفهوم ، كانت بدعة « الصحافة سلطة رابعة » مجرد نكتة سخيفة لا تصدر عن عاقل؛ إذ كيف تكون الصحافة سلطة ؟!، والصحفي لا يملك إلا قلم، وعدسة تصوير !! .. وأيه مُكنة للصحفي في ذلك لإصدار الأوامر والنواهي، وأي قدرة له لاستخدام قوة الجبر لتنفيذها عند الاقتضاء؟!

.. باع الرئيس السادات الوهم للصحفيين، حتى أفاقوا منه في ٢ سبتمبر ١٩٨١ علي قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٩ بنقل ٦٦ صحفي إلي هيئة

الاستعلامات وغيرها من الجهات الإدارية .

وبعد ٣٤ يوم من اعتقالات سبتمبر، وفي ٥ أكتوبر تفجرت شحنة بطاريات الغضب التي استهدفت الاستبداد في شخص الرئيس السادات (يرحمه الله) في حادث المنصة، .. ولم يتفهم الرئيس مبارك الدرس؛ فأعلن أنه لن يقصف قلم، ولن يضار صاحب رأي، ولن تغلق صحيفة، لكن واقع الحال يؤكد أنه لم يستوعب حركة التاريخ؛ فقصفت الأقلام، وأغلقت جريدة « الشعب « بقرار إداري، وأصبح الصحفيون زوار دائمين على أقسام الشرطة، والنيابات، والمحاكم، وأمسى بعضهم نزلاء السجون بعد الحكم عليهم في قضايا نشر.

وبلغت تراجيديا « الرئيس والصحافة » ذروتها عندما استغل طاقاتها في توجيه الدعوة لدعم مشروع التوريث، من خلال التلويح الدائم بأن البديل هو جماعة راديكالية تنتمي إلى قوى الإسلام السياسي، وبلغت الحماقة أوجها في تخيير الشعب بين قبول فساد نظامه، أو الفوضى العارمة التي خطط لها من خلال السياسات المتخلفة التي يكتوي المصريون بنارها الآن !!

مخلفات « صناعة الكذب» :

.. ذهب الحكام والصحفيون بما لهم وما عليهم، وبقيت مخلفات « صناعة الكذب » راسخة في الأذهان حتى أصبحت جزءا من الرصيد المعرفي للمواطن المصري، وصارت في حكم المُسَلَّمَات لديه!!

.. وزاد من تفاقم الأمر استلهام كتاب الدراما لتلك الأكاذيب في نسيج أعمالهم

الدرامية، وهو ما ينطوي على جريمة «تزوير التاريخ» مرتين، مرة بالكتابة الصحفية، وأخرى بالمعالجة الدرامية.

.. لذا كان هذا البحث واجبًا وطنيًا ومهنيًا؛ لكشف المستور بين سطور ثلاث عشر قصة خبرية من أشهر القصص الخبرية (المفبركة) في الصحافة المصرية في الفترة ما بين عام ١٩٤٩ إلى عام ٢٠٠٥؛ لعلها تكون رسالة اعتذار إلى الأبرياء الذين داســتهم ســنابك المطابع، ولطختهم بنجس الأحبار، وسواد ضمائر وأقلام احترفت «صناعة الكذب»، . وبلاغ إلى الرأي العام.

محاور البحث:

١ ـ المحور الأول: التعريف بمفهوم «صناعة الكذب»، وأساليبه، وأنماطه، ومقاصده .

٢ ـ المحور الثاني: منهج البحث، ومصادر استقاء المعلومات، والصعوبات التي واجهت الباحث في الحصول على المعلومات وتدقيقها وإخضاعها لمعايير البحث العلمي والتاريخي .

٣ ـ المحور الثالث: تقديم دراسة لثلاث عشر قصة خبرية من أشهر القصص التي نُشرت في الصحافة المصرية في حينها، وجاءت المعالجة الصحفية لها وقد احتوت على بعض الأقوال المكذوبة وبعض الوقائع المختلقة بما يصمها بعوار الزور والتزوير، ويضعها تحت مسمي « الفبركات الصحفية »؛ خاصة وأن الصحف التي نشرتها لم تتح للأشخاص الذين تم اتهامهم علنا في تلك

القصص حق الرد.

***

.. كان الجهد شاقًا.. وقد خلصت فيه إلى بعض التصورات والآراء. وما إن نشرت بعض ما توصلت إليه من نتائج البحث على موقع «الوفد الإلكترونى»، حتى أفقت على الحقيقة المفزعة من خلال التعليقات التي وردت عبر الاتصالات التفاعلية Interactive Communication وهي أن البعض لا يحترم «ثقافة الاختلاف»، وأن البعض لا يتقبل منك إلا الرأي الذي يتفق مع وجهة نظره، فإذا صادف الرأي اتفاقًا مع وجهة نظره فأنت صادق وعادل وأمين، وعلى النقيض كان على الطرف الآخر بعض من خالفتهم الرأي فاتهموني بالكذب والظلم والانتهازية والعمالة وتزوير التاريخ. وبين الإطراء والقدح نهر من الشتائم التي طالت الأب والأم والأجداد والجدات، والتي ارتأى صديقي الأستاذ عادل صبري رئيس تحرير الموقع حجب بعضها في إطار دواعي الالتزام بآداب النشر!!

.. ولم أهتم؛ فلم يقدم إلى أحد من حضرات السادة الأفاضل الشتامين وثيقة ولا سندًا ولا مستند ولا حجة ولا دليلاً يبرر جم غضبه!!

.. ولم أغضب لنفسي، ولن أفعل لأنني أوقن أن السباب والشتائم هي سلاح المفلس، وذخيرة من لا يملك حجة ولا برهانا، ولأنني قد نذرت من عرضي صدقة، ولأنني أعلم أن الناس سجناء أوهامهم، وأن خداع الناس أسهل من إقناعهم أنهم قد خدعوا، وأن الحقيقة مؤلمة.. لهذا يفضل البعض أن يعيش حياته يلهث وراء الأكاذيب التي أصبحت جزءا منه، ومن مخزون رصيده المعرفي دون أن يكلف نفسه عناء البحث عن الحقيقة، وكان السبب الأهم في تقبل الردود التي تفتقد التهذيب برحابة صدر؛ هو أنني أومن أن الكتابة عمل انقلابي ضد قوى الفساد والضلال والتخلف والشر، وكنت على يقين أن قلاع تلك القوى لن تنهار بسهولة ولن تستسلم دون مقاومة، وأنها مضطرة لخوض معركة النفس الأخير دفاعًا عن حياتها ومصالحها.

.. ولكن هذا كله لا يمنعني من أن أبدي أسفي على ما آل إليه مستوى الحوار في بلدنا؛ فقد كان الحوار بكل المقاييس عدائيا ولا أخلاقيا!! وهو ما زادني إصرارًا أن يكون هذا الكتاب بين يديك، ولا أزعم لنفسي أن رأيي هو الصواب، ولا أدعي أنه أفضل الآراء، فرأيي صواب يحتمل الخطأ، وخطأ يحتمل الصواب.. لكني على يقين أنني اجتهدت قدر الطاقة، وأنه يكفيني شرف المحاولة إن أخطأت.

.. ولأنني لا أود أن أحرم نفسي من فرصة المراجعة وحق التراجع؛ أؤكد أنني لست مصرًا على ما توصلت إليه من رأي في حدود ما هو متاح الآن..؛ فقد يحدث أن تكشف الأيام إن آجلاً أو عاجلاً عن خفايا غابت عني واحتوتها أضابير منسية أو مخفية إلى حين؛ ستضيء الطريق يومًا، وتتضح معها الرؤية؛ لذا فرأيي هذا قابل للأخذ والرد والحذف والإضافة والتغيير والتبديل والتعديل والتصحيح؛ هديًا بقول سيدنا الإمام أبي حنيفة: « رأينا هذا هو أفضل ما قدرنا عليه فمن جاءنا بأفضل منه قبلناه ».

بسم الله الرحمن الرحيم

«إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ»

صدق الله العظيم

(فصلت:٣٠)

.. والله سبحانه وتعالى الموفق والمستعان

ياسر بكر

القاهرة في ١٢ / ١٢ / ٢٠١٢

الفصل الأول:

صناعة الكذب

التعريف ـ الأنماط ـ الأهداف ـ الصدى

الكذب في معاجم اللغة هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه، مع العلم بحقيقته وواقعه.

.. و« صناعة الكذب » Lying Industry مصطلح يعني نشاط اتصالي في مجال « حرب المعلومات » Information Warfare ويتضمن هذا المنتج الاتصالي حزمة من الممارسات اللامهنية واللاأخلاقية التي تفتقد المعايير والقيم المرتبطة بمهنة الإعلام والتي يلتزم الإعلاميون بها في عملية استقاء الأنباء ونشرها والتعليق عليها وفي طرحهم لأرائهم؛ بغرض صنع وترويج منتج إعلامي فاسد، يهدف إلى خلق صورة ذهنية عن أحداث ووقائع لا وجود لها في الحقيقة من خلال توظيف آليات وأنماط الدعاية السوداء Black Propaganda التي تقوم على السرية، وتكون من ورائها في الغالب أنظمة حكم وأجهزة مخابرات لا تكشف مطلقًا عن الأهداف الحقيقية لصناعة ذلك المنتج، أو مصادر تمويله أو الجهات المالكة أو المستأجرة أو الممولة لمنصات إطلاقه.

وغالبا ما يتم تسويق ذلك المنتج المشبوه بغطاء من الشعارات البراقة والرنانة التي تجتذب العامة، وغالباً ما تكون ظاهرها السماحة والبراءة والدعوة إلى القيم النبيلة مثل الحرية والديمقراطية والعدالة ومحاربة التطرف والتعصب والإرهاب ونشر الأمن وصالح المواطن وإرساء قيم الإسلام السمحة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، لكنها في الواقع تضم في باطنها سموم الخداع والتضليل من أجل إضعاف الروح المعنوية وتفتتيت وحدة الأمة؛ بإطلق سهامها على الخصوم بوصفهم بالألقاب المشينة وإطلاق النكات للسخرية

منهم، ومن خلال رسم الصور الكاريكاتيرية المسيئة لهم، وإذاعة الدعايات المليئة بالأكاذيب وإطلاق الشائعات، .. الأخطر من كل ذلك هو محاولة كسب بعض العناصر المعزولة في المجتمع لصالح الجهة المنتجة والمستفيدة من ذلك المنتج الاتصالي المشبوة بتشجيعهم على المعارضة والتمرد والتخريب في داخل البلاد، وافتعال الأزمات.

كما تسعى تلك الأنشطة المشبوهه التى ترتدي زوراً سمت الإعلام إلى استدراج بعض العناصر الوطنية من خلال استضافتها في برامج تبث إذاعيا وتليفزيونيا للحصول على معلومات من خلال استخدام وسائل الإثارة أو توريط المتحدث في الإدلاء بمعلومات سرية باستخدام شعارات زائفة لإيهام عامة الناس أن الحقيقة و النَّصَفة والموضوعية هي المطلوب الأول والأخير مثل «الرأى والرأى الآخر» و « الواقع كما هو»، و « أن تعرف أكثر»، و«صوت الناس وصورة الحياة»، أما واقع الحال فمختلف تماماً..

لكن مثل هذه الحيل والخداع لا تنطلي على الخبراء، وأيضا على المواطن العادي الذى يمتلك قدر من الثقافة والوعي؛ فيمكنه الوقوف على حقيقة « لعبة الكذب» Lying Game من خلال توجيه الخمسة أسئلة المتعارف عليها بشأن أي منتج اتصالي والإجابة عليها بنفسه؛ فيصبح بإمكانه تحديد مواقفه الذاتية بِشان اختياراته وبشأن ما يتعلق بالصالح العام في مجتمعه، وهي :

١ ـ من أنتج المادة الاتصالية ؟ (من صانع المنتج ؟)

٢ ـ ما مضمون المادة الاتصالية ؟ (ماذا تقول ؟)
٣ ـ لمن توجه المادة الاتصالية ؟ (من المتلقي ؟)
٤ ـ ما الوسيلة التي تنقل عبرها المادة الاتصالية ؟
٥ ـ ما الصدى ؟

.. وإذا توقفنا قليلاً للتأمل عند مصطلح « صناعة الكذب»، نجد أنه ابن ثقافته ونتاج عملية طويلة ومتراكمة من العمل والجهد والتفكير وعمليات الصواب والخطأ، لوضع حدود وعلامات لسياق فكري وثقافي وحضاري يجسد حالة بعينها، بما يتفق مع النظريات العالمية السائدة منذ بدايات ومنتصف القرن الماضي في استخدام عنصر الخداع في قيادة الجموع وتوجيهها وإحكام السيطرة عليها، وأن المصطلح يعكس أمانة اللغة ودقتها في إطلاق التسمية اللغوية المناسبة على مجموعة من المفاهيم أو الممارسات لتوصيف الحالة من خلال ابتكار مسمى يتفق عليه أفراد الجماعة الواحدة.

غسيل المخ :

وتهدف « صناعة الكذب » إلى ما يسمى بعملية «غسيل المخ» للأفراد والجماعات، و« غسيل المخ » مصطلح يعني جعل الجهاز العصبي للإنسان يفقد حالة الاتزان الديناميكي من خلال تعرضه للإثارة من خلال العديد من المتناقضات (الخبر ونقيضه)؛ فيلجأ إلى التوقف الوقائي فيصبح المخ عاجزاً أو متوقفاً عن تأدية وظائفه وهو ما يسمى بحالة (قتل العقل) أو (الاستحواز على العقل)؛ فيسهل توجيه ضد رغبة أو إرادة أو عقل الفرد الحر، ويسهل

اقتلاع بعض الأفكار، وإحلال أفكار بديلة .

استخدمت كلمة « غسيل المخ » لأول مرة بواسطة الصحفي الأمريكي إدوارد هنتر في ترجمة للكلمة الصينية « هس ناو» بمعنى « إصلاح الفكر»، واقترن أسم العالم الروسي بافلوف أستاذ علم وظائف الأعضاء بتلك العمليات من خلال العديد من الأبحاث العلمية التي أجراها عن رد الفعل الشرطي .

وقد استخدم الصينيون والروس تلك العمليات القذرة علي بعض السجناء والمعتقلين الذين وجه إليهم الاتهام بمناهضة الفكر الشيوعى، وتبدأ العمليات اللا أخلاقية لغسيل المخ **بمرحلة العزل** :

وفي هذه المرحلة يعزل الشخص أو الجماعة عن مصادر المعلومات الحقيقية، والتشويش على ذهنه، وإيهامه بأن الجميع قد تركوه وحده يواجه مقدراته؛ ثم تبدأ المرحلة الثانية وهى **مرحلة خلخلة التوزن النفسي :**

وفي هذه المرحلة تبدأ خلخلة التوزن النفسي من خلال التجويع لساعات طويلة، والحرمان من ساعات النوم الطبيعي، والإيذاء البدني، والإذلال وإهانة الكرامة الإنسانية، ومحاصرة الشخص أو الجماعة المستهدفة بشتى أنواع المخاوف بما يشيع فيها الإحساس بعدم الأمان، بما يفقده الثقة والولاء لأي فرد أو جماعة أو عقيدة، ثم تبدأ المرحلة الأخيرة وهى **مرحلة الغرس أو التحول :**

وهي مرحلة اقتلاع الأفكار وزرع غيرها من الأفكار البديلة عبر إقامة حلقات نقاش تسفه الأفكار المراد اقتلاعها، وتؤكد على عدم جدواها عن طريق:

إثبات استحالة تحقيق هذه المبادئ والأهداف وتصوير المبادئ والأهداف على غير حقيقتها، وتضخيم الأخطاء التي تقع عند محاولة تحقيق هذه المبادئ والأهداف، وتدعوالشخص المسنهدف أو (الجماعة المستهدفة) ليعيد تقييم أفكاره ويعيد النظر في مواقفه، وقد حققت تلك الممارسات القذرة نجاحاً مع العملاء والسجناء والمعتقلين وأسرى الحروب .

الاستحواز علي العقل :

وقد رصدت بعض التقارير قيام الأمريكيين بتلك الأعمال القذرة في سجن أبو غريب في العراق، وفي معتقل جوانتانامو، وقيام الإسرائيليين بعمليات مشابهه ضد الأسرى الفلسطينيين في سجوت الاحتلال، ورصدت تلك التقارير تطور هذه الممارسات اللا أخلاقية واللا إنسانية باستخدام موجات كهرومغناطيسية توجه إلي المخ، بعدها يبدأ توجيه رسائل ذات مغزى إلي العقل دون المرور على حاستي السمع والإبصار بما يحقق عملية (الاستحواز على العقل)؛ بما يسهل عملية انتزاع الاعترافات، والحصول علي المعلومات .

الإعلام و(غسيل المخ) :

وقد رصدت بعض الدراسات في مجال الإعلام أمكانية إخضاع الإنسان

لعملية غسيل المخ بوسائل تختلف تماما عن الوسائل السلبقة، فيمكن مثلا إجراء عملية (غسيل المخ) للمواطن حر الإرادة فى الشارع وفى مسكنه، ووسط أهله، وعلى المقهى وسط أصدقائه من خلال بعض وسائل الإعلام الي تبدأ عملها بمحاصرته بحزام من التدفق الإعلامى الغزير برسائل محددة المضمون مع أختلاف الوسائل الناقلة للرسائل (منقرأة - مسموعة - مرئية - اليكترونية) بهدف عزل الشخص أو الجماعة عن مصادر المعلومات والمعرفة الحقيقية، والتشويش على ذهنه، وإيهامه بأن الجميع قد انصرفوا إلي ما يحقق مصالحهم، وتركوه وحده يواجه مصيره؛ والتشكيك بما يصبو إليه من مقدرات، وممارسة الإلحاح الإعلامي عليه بتلك الوتيرة مع التنوع في الأساليب، وزوايا التناول، واختلاف شخوص المتحدثين؛ بما يعطي الانطباع عن الإجماع على مضمون الرسالة مع الحث غير المباشر علي الاندفاع في اتجاه بعينة، وتنظيم حلقات نقاش (برامج التوك شو) تسخر من أفكاره وتؤكد عدم جدواها، وتضخم الأخطاء، وتصدر له حالة من الإيهام بكونه خارج عن الإجماع، وأنه يعزف النغم النشاز لكونه يغرد خارج السرب، وأن التراجع ليس عيباً، وتدعوه ليعيد تقييم أفكاره ويعيد النظر في مواقفه؛ ليلحق بالركب والقفز في أخر عربة من القطار.

والمثال الصارخ لذلك ما حدث أثناء اغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣؛ حيث بدأ عزل المواطن العراقي عن المصادر الحقيقية للمعلومات بقصف تليفزيون بغداد، وبذلك أصبحت الساحة خالية لإعلام العدو يبث أكاذيبه عن استلام القوات العراقية من خلال صور مصطنعة لبعض المرتزقة الذين يرتدون زي الجيش العراقى، والخطاب اللين على عدم جدوى المقاومة، مع

التحبيذ أن ذلك من الحكمة التى يقتضيها الموقف، وأن الاستسلام في تلك الحالة ليس عيباً بعد أن هرب القادة وتركوا الجيش والشعب يواجه مصيره، مما كان له الأثر البالغ في الانهيار السريع وسقوط بغداد الذي أعلن عنه الإعلام المضلل للقوات الغازية عبر فيلم بعنوان : « ليلة سقوط بغداد »، ذلك الفيلم الذي تم اصطناعه بواسطة فريق سينمائي من هليود، استخدمت فيه الكاميرات كادرات مغلقة لتوحى كذبا بالجماهير الغفيرة التي تجمعت لتسقط تمثال صدان حسين، لكن واقع الحال بعيداً عن الخداع لم يكن سوى عدد قليل من الأطفال المشردين وعدد من العملاء !!

ويصبح الأمر أكثر خطورة إذا ما أضفنا إلى تلك المخاطر التحدي الذي جلبتة شبكة إنترنت، وما تبعها من « حرب المعلومات » الدائرة في العالم الافتراضي .

حرب المعلومات :

يتصور البعض أن حرب المعلومات INFORMATION WAR FARE هو ما تتعرض له الحواسب الآلية من تدمير بفعل الفيروسات Virses أو الاختراق وسرقة البيانات بفعل الهاكرز Hackers، وهذا تصور قاصر؛ فحرب المعلومات مفهوم أوسع وأشمل من ذلك بكثير؛ فحرب المعلومات هى أحد أشكال الحرب الباردة التى لا تشعل نار ولا تثير دخان ومع ذلك تحقق أبلغ الأضرار بالخصم من خلال اختراق أوعية معلوماته الاليكترونية والسطو عليها ومعاجتها واستخدامها في إلحاق الضرر به من الناحية العسكرية

والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية .

وتنقسم حرب المعلومات إلى سبعة أقسام: حرب القيادة والسيطرة,الحرب الاستخبارية، الحرب الإلكترونية، حرب العمليات النفسية، حرب قراصنة المعلومات، حرب المعلومات الاقتصادية، حرب المعلومات الافتراضية.

وهناك أسلحة متنوعة تُستخدم لتنفيذ هذه الحرب مثل: فيروسات الحاسوب (Virses), الديدان (Worms) , أحصنة طروادة (Trojan horses)، القنابل الذكية (logic bombs)، الأبواب الخلفية (Backdoors)، الرقائق (Chipping)، الماكينات والميكروبات فائقة الصغر (Nano Machine and Miecrobes)، الاختناق المروري الإلكتروني، مدافع High Energy Radio Freqency والتى يطلق عليها (Herf) ، وقنابل Elctro Magntic Pulse التي يطلق عليها (Emp) .

لكن ما يهمنا هنا في هذا البحث هو الحرب النفسية ودور الإعلام فيها، وللوقوف على ذلك يجب مناقشة مفهوم التبعية التكنولوجية، والاعتراف بأننا عالة على التكنولوجيا لأننا نكتفي بدور المتفرج المستهلك فقط ولم نكن يوماً منتجين لها أو معنيين بتلك الأمور، بما يعنى أننا صرنا مجرد إضافات كمية إلى عبث الوجود في عالم التكنولوجيا .

التبعية التكنولوجية :

يقصد بالتبعية التكنولوجية الاعتماد الجزئى أو الكلي على المجتمعات الأجنبية

فيما يتعلق بالبنى التحتية للاتصال (المرافق ـ المعدات ـ تسهيلات الإنتاج) التي يحتاجها النشاط في مختلف مراحلة سواء جمع المعلومات أو إعدادها أو نشرها أو توزيعها، وتتضمن مرحلة جمع البيانات وسائل الاتصال السلكى واللاسلكى، والأقمار الصناعية، ووكالات الأنباء، وشبكات الكوابل .

أما مراحل إداد البيانات فهي تستلزم ضرورة توفير أجهزة الصباعة وأدواتها وآلات الجمع الالكتروني، وآلات التصوير، وبنك المعومات، والحواسب الالكترونية .

المصيدة الاليكترونية :

والخلاصة أننا نعتمد على مصادر الإنتاج الإعلامى، والاتصال لا سلطان لنا عليها، ولا علم لنا بدقائقها أو عالمها الخفي، ومن هنا يبرز السؤال :

ـ هل دخلنا المصيدة الالكترونية (Honeypot) ؟! .. وهل قام العدو بتجنيد أجهزتنا الحاسوبية من أجل خدمة أهدافه الإعلامية والنفسية والمخابراتية؟!، .. وهل انتقلت العدوى الاليكترونية من أجهزة الأفراد العاديين إلى أجهزة الدولة، والقطاع المصرفي، والاتصالات، وساعتها تكون معلوماتنا تحت أعين الأعداء يستطيعون أن يتلاعبوا بها وأن يوظفوها لخدمة أهدافهم ؟!

سؤال يصعب الإجابة عليه في الوقت الراهن؛ فغالباً ما يصعب الإجابة على

مثل تلك الأسئلة في زمن السلم !!، لكن المؤكد أن الحرب القادمة في المنطقة ستجيب علي كل التساؤلات بصراحة ووضوح؛ فالكثير من الدول تقوم بنشر جنودها الاليكترونية عبر المتديات الالكترونية والشبكات الاجتماعية والبريد الالكتروني ومن خلال التجسس على الإشارة وشبكات الموبيل من خلال برامج فيروسات يتم إخائها بطريقة متقنة، وتنتقل من فرد إلى آخر، وتبدأ في إرسال الملفات الشخصية إلى العدو فضلاً عن الفيروسات التى يتم زراعتها في في الألعاب والتطبيقات .

لكن بعض التقارير أشارت إلى تشكيل خلايا إلكترونية مناوئة للدولة، تحرض على العنف، وتدعو إلى العصيان المدني، وتشكك الشعب بمقدارته، وبث أخبار مضللة .

***

وقد رصدت الدراسات الإعلامية عبر العصور بعض ممارسات (لعبة الكذب) مع اختلاف الوسيلة الناقلة للرسائل الإعلامية المكذوبة والمضللة، وقد تمكنت الدراسات فى حصر أساليب (لعبة الكذب) في عدة أنماط :

١ ـ أسلوب الكذب والاختلاق:

وهذا الأسلوب يعمد إلى الكذب واختلاق وقائع لا وجود لها، وحجب المعلومات الصحيحة أو تقديمها مشوهة أو محشوة بالأكاذيب عليه لصرف ذهن المتلقي إلى جهات أخرى غير الواقع، بما يفقده القدرة على التفكير وتدفع به في

الاتجاه الخاطئ بما يسهل من عمليات السيطرة عليه واقتياده نحو الهدف.

وهذا النوع من الأكاذيب لا يتم إطلاقها بالصدفة أو عفو الخاطر، وإنما يعكف على إعدادها فريق من أكفأ المختصين في بحوث الإعلام وتوجيه الرأي وقيادة الجموع بأسلوب علمي دقيق يراعى فيه الظرف والتوقيت وطبيعة الفئة المستهدفة مع تجنب اللهجة العدائية حتى لا تثار في تلك في نلك الفئات مشاعر العناد والرغبة في المقاومة، ويطلق عليهم « طهاة الأخبار المطبوخة »، وتمر تلك «الأخبار المطبوخة» بالعديد من مراحل الإعداد والتجريب من خلال «إلقاء الطعم» عبر تضخيم الأخطاء، وتقديم الأكاذيب مغلفة ببعض الحقائق التي يعرفها العامة حتى تنال ثقتهم، ثم يتم تضخيم الأكاذيب وإطلاقها في شكل بالونات الاختبار عبر التسريبات والشائعات والنكات ومعرفة أثارها ومدى تقبل الناس لها قبل وضعها على منصات الإطلاق، وهو الأسلوب الذي انتهجه جوزيف جوبلز وزير إعلام هتلر ولخصه في عبارته الشهيرة:

«اكذب، ثم اكذب، ثم اكذب؛ حتى تصدق نفسك، فيصدقك الناس، فإن لم يصدقوك، فاخترع لهم عدوًا وهميًا وخوّفهم منه ، فإن لم يصدقوك، فاتهمهم بالخيانة»، تنفيذا لأوامر هتلر الذي كان يعتقد أن: « كلما كبرت الكذبة أمكن في بعض الأحيان أن تثبت في الأذهان».

.. وقد اعترف أحد قادة المجلس العسكري الذي عُهد إليه بإدارة البلاد بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وتنحي الرئيس حسني أنه استخدم هذا الأسلوب لضبط إيقاع المتظاهرين السلميين في ميدان التحرير من خلال إطلاق بعض الشائعات للتخفيف من وتيرة التصعيد.

ويعمد هذا الأسلوب إلى إدخال الغش على المتلقي من خلال إغراقه بكم من التقارير المكذوبة في إطار زائف يخفي حقيقتها، ويصعب على المتلقي العادي التمييز بينه وبين أشكال وقوالب الخطاب الإعلامي الجاد التي تلزم الصدق وتقدم الحقيقة؛ فيلجأ القائمون على «صناعة الكذب» إلى نشر وترويج «أشباه الأخبار» أو «تلغيم الأخبار» أو استخدام «الرطـانة اللغوية الجوفاء» والاستخدام المسيء للغة للوصول إلى «التباس اللفظ والمعنى» على النحو التالي:

أ ـ أشباه الأخبار:

يقصد بأشباه الأخبار (pseudo news)، ذلك الكذب الذي يقدم للبسطاء وأنصاف المتعلمين وكأنه أخبار، ولكنه لا يحمل في مضمونه أي خبر أو معلومة جديدة على الإطلاق.

وتتم صياغة أشباه الأخبار في أنماط وقوالب من خلال أداء شديد الاحترافية بعد تغليفها بعناصر البريق والجذب والإثارة والتشويق وتقديمها للمتلقي في إطار الانفراد الصحفي ليزداد إقباله عليها وقبوله لها، وكأنها أخبار حقيقية.

ب ـ تلغيم الأخبار:

يقصد بـ «تلغيم الأخبار» التلاعب في الصياغة الخبرية؛ بما يستهدف استفزاز القارئ واستنفاره، وهذا الأسلوب يتخذ أنماطًا متعددة منها:

١ ـ وضع عناوين مثيرة لا علاقة لها بمضمون الخبر؛ في استفادة شريرة لما توصلت إليه الدراسات الإعلامية من نتائج مفادها أن الكثيرين من قراء الصحف يكتفون بقراءة العناوين فقط ولا يدققون في التفاصيل، وأشارت تلك الدراسات إلى أن:

- ٧٥ ٪ من قراء الصحف يلاحظون الصورة.
- وأكثر من ٥٠ ٪ يلاحظون العناوين.
- وأن ٢٩ ٪ يلفت نظرهم كلام الصور.
- بينما لا تلفت المادة التحريرية سوى انتباه ٢٥ ٪ من القراء.

ومن ثم فإن بعض هذه الفئات من القراء سوف تتلقى الرسالة الخطأ.

٢ ـ السماح للرأي بأن يتسرب إلى أعمدة الأخبار، من خلال تقديم التقارير الإخبارية الملونة التي تحمل طابع النصح.

٣ ـ لجوء بعض الصحفيين إلى الحيل التي يتبعها كتاب القصص في محاولة لجعل قصصهم أكثر حيوية، فهم يعيدون بناء الفقرات في القصة الصحفية بحيث تتحول إلى حوار بين أشخاص الخبر برغم أن الصحفي ليس لديه أي دليل على حدوث هذا الحوار.

٤ ـ الاعتماد على المصادر المُجهلة في إعداد الأخبار والتقارير؛ ليمكن إعدادها بطريقة أكثر إمتاعًا، وكذلك يمكن فبركتها من البداية للنهاية؛ بحيث

تؤيد المنطق الذي تستند إليه التقارير.

٥ ـ عدم تحري الدقة في ذكر الألقاب والصفات والتعريف بالأشخاص الذين تناولتهم القصة الخبرية.

ج ـ الرطانة اللغوية الجوفاء:

ويقصد بـ «الرطانة اللغوية الجوفاء» استخدام كلمات رنانة ذات بريق يخلب العقول بغرض إشعال الحمية في النفوس وتهييج المشاعر في الصدور أو إثارة النعرات الطائفية والعرقية دون استناد إلى أسباب عقلية أو منطقية.

د ـ التباس اللفظ والمعنى:

ويقصد بـ «التباس اللفظ والمعني » عدة مظاهر أهمها:

التوليد القسري للغة لإيجاد كلمات جديدة وإدخالها من الباب الخلفي إلى لغة الناس في حياتهم اليومية، وغالبا ما تكون هذه الكلمة لا تعبر عن واقع مستجد بما يستوجب تعبيرًا جديدًا فالواقع لم يثمرها تلبية لاحتياجات حقيقية، أو أن الكلمة القديمة قد أعطيت معني جديدًا بقصد تشويهها أو الانحراف بها عن الدلالة المحددة المقصودة من رسوخها في وجدان الناس ومخيلتهم وغالبًا ما تكون الكلمة مجرد «لفظ» تقع بينه وبين التطبيق مسافة هائلة فيتحول إلى شعار للتضليل.

.. وتمثل تلك الكلمات انتصارًا للديماجوجية عندما تتحول إلى عملة «شرعية»، لا يتم التعامل بغيرها في سوق الفكر وتنساب عبر ميكرفونات الإذاعيين وتتسرب عبر أقلام الكتاب!!، من أمثلة تلك الكلمات «حركة الجيش» بديلاً عن كلمة «انقلاب عسكري»، وكلمة «تحالف قوى الشعب» بديلا عن كلمة «هيمنة التنظيم الواحد»، وكلمة «النكسة» بديلاً عن كلمة «الهزيمة»، وكلمة «إزالة آثار العدوان» بديلا عن «احتواء تداعيات الهزيمة»، وكلمة «الانفتاح» بديلاً عن كلمة «اقتصاد السوق الحر»، وكلمة «تحريك الأسعار» بدلاً من كلمة «الغلاء»، وكلمة «انتفاضة الحرامية» بديلا عن كلمة «ثورة شعبية»، وكلمة«الحقد» بديلاً عن كلمة «المطالبة بالحقوق» وكلمة «الشفافية» بديلاً عن كلمة « تكافؤ الفرص».

٢ ـ أسلوب الإلحاح والتكرار:

صناعة الكذب لا غنى لها مطلقًا عن التكرار الدائم والإلحاح المستمر، وهي وسيلة من وسائل تثبيت المعلومات المراد إشاعتها بين الجماهير، وعن التكرار يقول هتلر في كتابه « كفاحي « :

« ذكاء الجماهير ضئيل ونسيانهم كبير؛ فلذلك لابد من تكرار نفس الشيء لهم ألف مرة «

٣ ـ أسلوب استخدام الدين في الخطاب:

استخدام الدين في الخطاب من خلال التوجه إلى المتلقي والنفاذ إلى أعماقه

من خلال تمييع عقائده باستخدام كلمات حق يراد بها باطل لتحقيق مصالح بعينها، من خلال تحويل الدين إلى أساطير تسحق كل ما في العقل من قدرة على الفهم، وتحبط ما فيه من وعى أو علم .

٤ ـ الاستمالة العاطفية:

ويستعمل فيها أسلوب دغدغة المشاعر ومخاطبة العواطف بالاستضعاف تارة والاستعطاف تارة أخرى بغية التأثير في المتلقي.

٥ ـ الشعارات:

وهي عبارة عن الكلمات البسيطة المصاغة في شكل الأناشيد أو الأغاني أو الأهازيج التي تصدر عن القادة الميدانين الذين ينظمون الجماهير في الشارع ويوجهون حركتهم.

٧ ـ النكتة والصورة الكاريكاتيرية:

وهي إثارة روح الفكاهة والسخرية، وتستخدم للنفاذ إلى العقل بدون عناء، وهي وسيلة مختصرة ولكن عميقة الدلالة والأثر.

٨ ـ التشهير :

وذلك ببث الاتهام حول الشخص المستهدف لهز ثقته بنفسه وإفقاد المحيطين

الثقة به .

٩ ـ الأسلوب الاستنكاري:

هو أن تطرح الإشاعة بلهجة استنكارية تثير لدى المتلقي تحفّزًا استنكاريًا في محاولة لمعرفة الحقيقة واستنكارها، ثم يأتي الأسلوب الإثباتي، وهو تثبيت امتداد الأسلوب الأول، حيثُ إن إيجابية رد الفعل في الأسلوب الأول هو تقرير ما ورد بالإشاعة لحقيقة ثابتة.

١٠ ـ استمالة التخويف:

بمحاولة خلق عدو وهمي للأمة، يتربص بها ويتحين الفرصة في أية لحظة لأن يوقعها في دائرة الخطر، وهذا أسلوب يستخدمه الزعماء الديكتاتوريون في الغالب؛ إذ يصنعون في مخيلة شعوبهم عدوًا كبيرًا وخطيرًا يستخدمونه كفزاعات لإثارة المخاوف، ليبرروا به سياساتهم الخاطئة فينصرفوا إليه، وينشغلوا به بدلاً من قضاياهم المصيرية، وعن « استمالة التخويف « يقول هتلر :

« إن أهم أسلحتنا هي اضطراب الذهن وتناقض المشاعر والحيرة والتردد والرعب الذي ندخله في النفوس والقلوب » .

١١ ـ ادعاء الأسلوب العلمي:

يحاول البعض أن يطرح الدعاية السوداء بأسلوب يدّعي أنه علمي لنيل ثقة المتلقي، كما تحاول بعض أنماط تلك الدعاية تعظيم صفة المتحدث بإضفاء ألقاب وصفات وهمية عليه مثل لقب الدكتور، خبير استراتيجي، خبير إعلامي، ناشط سياسي، خبير أمني، ناشط حقوقي، الخبير الدولي؛ ليسهل التأثير على المتلقي فيتقبل منه الإشاعة برحابة صدر.

١٢ ـ أسلوب الاحتواء:

وهو محاولة إيهام المتلقي بالتعاطف مع رأيه، وبعد أن يطمئن إليه يبدأ القائم على عملية الاتصال ببث أفكاره شيئًا فشيئًا، فلا يجد معارضة من المتلقي في تقبّل رأيه لأنه وثق من أنه متفق معه في المبدأ والفكرة.

.. ولا شك أن كل الأساليب السابقة من أنماط «صناعة الكذب» تنطوي على الأركان الكاملة للجريمة الإعلامية.

***

وقد رصد الباحثون من خلال متابعة واستعراض المواد الإعلامية التي قدمها الإعلام الرسمي في مصر أثناء فعاليات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، العديد من الحيل الإعلامية التي تصنف تحت مسمى الدعـاية السـوداء Black propaganda

وهي: استباق الأحداث، والتهوين من جانب والتهويل من جانب آخر، بالإضافة إلى اختلاق وقائع لبث الفزع في قلوب المشاهدين، وهو ما يسمى بـ (استمالة التخويف)، واستخدام الخطابات العاطفية التي تهدف إلى استمالة مشاعر الجمهور واستقطابهم، وهو ما يسمى بـ (الاستمالة العاطفية)، وتشتيت ذهن المتلقي عن المتابعة العقلانية والمنطقية للحدث الرئيس وهو الثورة، مع العمل على تشويهها من خلال الحديث عن مندسين وجواسيس أجانب بين المتظاهرين وأجندات خارجية ومؤامرات وهو ما يسمى بـ (استمالة التخوين).

الجريمة الإعلامية:

تختلف الجريمة الإعلامية عن غيرها من سائر الجرائم العادية في أمرين:

١ ـ أن معظم الجرائم الإعلامية تتم بتحريض وتدبير مجرمين من نوع خاص (حكام ـ أجهزة استخبارات)، ومن وراء ستار وبادعاء دافع كاذب لارتكابها هو في الأغلب والأعم مصالح الأوطان وحماية أراضيها والحفاظ على عقائد مواطنيها ومكتسباتهم، ولا يكشف هؤلاء المجرمون عن أنفسهم أو عن نياتهم الحقيقية، بل إن من هؤلاء المجرمين ـ إمعانا في التخفي ـ من يشترك في البكاء على ضحية جريمته كما لو كان عزيزًا عليهم.

٢ ـ أن الجريمة الإعلامية مازالت حتى الآن جريمة فوق القانون؛ لأن الباحثين عن المجرمين فيها مازالوا يتعاملون معها من منطلق الخوف من الاقتراب من بصمات المجرمين أو محاولة رفعها تجنبًا لمواجهة لا قبل لهم

على احتمال نتائجها.

.. ومع ذلك تظل الجريمة الإعلامية شأن كل الجرائم منذ بدء الخليقة منقوصة، فلا توجد الجريمة الإعلامية الكاملة مهما حاول المجرم الأخذ بأسباب الحيطة وتوخي الحذر لتبدو جريمته كذلك؛ وهو ما دفعنا في هذا البحث إلى إبراز التناقض العملي والعلمي في سياق الحدث من خلال الاثنتي عشرة قصة خبرية (موضوع البحث) ـ كما ورد في التناول الصحفي لها ـ ومحاولة الاقتراب من مختلف زواياه مع التركيز على تجاوز ما هو شخصي تجاهه، ومحاولة إعطائه البعد الجماعي والاجتماعي والإنساني والسياسي والثقافي والتاريخي.

مقاصد « صناعة الكذب » :

تتلخص مقاصد صناعة الكذب في أغراض شتي، أهمها :

١ ـ حراسة ثقافة التخلف :

ويهدف هذا النمط من « صناعة الكذب » إلي إعاقة تنمية المجتمع أو نهوضه، وحراسة أسباب تخلفه وأميته من خلال الترويج للدجل والخرافات في إطار مؤامرة ثقافية واجتماعية ؛ تهدف إلى أن يضاف إلى العناصر الاجتماعية الثقافية ذات الأهداف السلبية ما هو أسوأ منها ومثال ذلك :

أ ـ في ٥ مايو ١٩٦٨ نشرت صحيفة الأخبار في عددها رقم ٤٩٤٦ بيان من

أحد الآباء الكهنة الأفاضل يؤكد فيه ظهور السيدة العذراء في كنيسة الزيتون، وفي نفس العدد مؤتمر صحفي لقس فاضل يحكى فيه عن معجزات شفاء أمراض مزمنة لم يفلح الطب في علاجها، وحل مشكلات مستعصية لأشخاص شهدوا تجلياتها من فوق قباب الكنيسة .

ب - .. ولم يكد يمضى أسبوعين، حتى نشرت جريدة « أخبار اليوم » في عددها رقم ١٢٢٨ بتاريخ ١٨ مايو ١٩٦٨ قصة خبرية بعنوان : « العذراء ، هل ظهرت في المنزل رقم ١٣ ش الحجر بباب الشعرية ؟ «، وذكرت الصحيفة أن السيدة / صوفي عطا الله صاحبة المنزل اشتاقت لرؤية السيدة العذراء، لكن ظروفها لم تمكنها من الذهاب إلي كنيسة الزيتون، وبينما هي تقوم بغسل ملابس أسرتها بكت من شدة شوقها إليها ، وبينما هي تقوم بنشر الغسيل وجدت صورة السيدة على العذراء مطبوعة علي الصينية التي كان بها الغسيل، ومنذ ذلك اليوم لم يعد لسكان حي باب الشعرية من حديث إلا عن الصينية التي طبعت عليها السيدة العذراء صورتها، وتحول المنزل إلي مزار للتبرك بالصينية !!

ج - ما بثته شاشة تليفزيون الدولة في ٢٥ ديسمبر ١٩٦٨ أثناء رحلة «أبوللو ٨ » إلى القمر، وبعد انتصار الإنسان في هذه الرحلة ونجاحه العظيم، فقد ذكرت المذيعة سلوى حجازي أن محمد لبيب (دجال بركة السبع) استطاع أن ينقل الخاتم من إصبع يدها اليسري إلى يدها اليمني، وأن هذا الدجال استطاع

أن يرد علي سؤال كُتب في وريقة أمسكها بيده الصحفي أنيس منصور دون أن يرى مضمون السؤال عن المستقبل المهني لذلك الصحفي، ولم يكتفي الأستاذ أنيس منصور بذلك فواصل حملة صحفية في عموده اليومي « مواقف « عن عجائب علم الفنجان وعلم الكوتشينة وعلم قراءة السحاب وتحضير الأرواح بواسطة استخدام سلة من البوص وغيرها من العلوم (الزائفة) .

٢ ـ ترسيخ الشعور بالدونية :

ويهدف هذا النمط من « صناعة الكذب » إلي ترسيخ الشعور بالدونية، وأن الإنجاز إذا تحقق فهو وليد الصدفة أو قوى غيبية، وليس محصلة للإعداد الجيد أو الجهد الدءوب؛ فمنذ عقود طويلة وحتى سنوات قليلة لم تكن أوربا ومن بعدها وريثها أمريكا تنظر إلى الإنسان المصري إلا على كونه مجرد فلاح أي مجرد إنسان كسول وقدري ولا يصلح إلا لترديد الخرافات، ويسيّر حياته بالتواكل ويواجه أعدائه بعمل «الأحجبة» والتعاويذ التي تعطل مراكبهم في البحر، وأنهم يواجهون بارود الأعداء بالدعاء عليهم على طريقة الدعاء الشهير : « يا عزيز .. يا عزيز .. كبة تأخذ الانجليز » ، وقراءة عدية ياسين علي قوى البغي والطغيان، ويشيع موتاه باللطم والصراخ والعويل .

فمثلاً عندما فاجئ شعب مصر العالم بتحضره التلقائي في تشييع جنازة الرئيس عبد الناصر من خلال جنازة ضمت الملايين الذين انتظموا علي إيقاع اللحن الجنائزي: « الوداع يا جمال يا حبيب الملايين .. الوداع» ؛ قالت الصحف الثلاث الصادرة في القاهرة وقتها أن هذا اللحن وليد الصدفة وحزن الجماهير،

لكن حقيقة الأمر إنه في اليوم السابق للجنازة كتب أبيات الشعر وارتجل لها لحناً الدكتور عبد الرحمن عرنوس الأستاذ بمعهد الفنون المسرحية، ومدرب فرقة «شباب البحر»، وهي فرقة فنية من أبناء بورسعيد المهاجرين طافت شوارع القاهرة وهى تردد الأغنية التي سرعان ما انتشرت في طول البلاد وعرضها.

وفى أكتوبر ١٩٧٣ فاجئ شعب مصر العالم بتحول هذا الفلاح المصري إلى مقاتل منظم في جيش حديث، وأن ما حققه من انتصار أبهر العالم، وأصبح موضوعاً للبحث والدراسة والتحليل في معظم أكاديميات العالم العسكرية، ومع الدقائق الأولى سيطر علي العالم الشعور بالمفاجأة ، ومع الدقائق التالية بدأ يسيطر على الجميع الشعور بالحذر، .. ثم كان الإحساس الجارف بالخطر؛ ومن ثم بدأت « صناعة الكذب» في تفريغ هذا النصر من مضمونه بنفس أسلوب الدعاية التي تنتهجها إسرائيل في تخطيط مدروس بقصد الحط من شأن الجندي المصر، ومثال ذلك :

أ ـ قيام شيخ من الدعاة الأفاضل بالترويج عبر الصحف أن هذا الانتصار ما كان أن يتحقق لولاً أن الملائكة حاربت إلي جانب الجنود المصريين!! .. ، طبعاً لا ننفى حسن النية عن فضيلته، لكن أيضا لا نعفيه من الإساءة إلى دينه بتلك المبالغة السخيفة التي أطلقها معتقداً أنه يخدم شعبه ومعتقده بينما هو في الحقيقة أهان القدرات والجهود الحقيقية للجندي المصري وأساء إلى المعلوم من ثوابت الدين .

.. فلو افترضنا صحة ما ادعاه فضيلته ـ وهو فرض لا نسلم به أبدا ـ فإننا أمام كارثة تعنى أن الاستعداد والتدريب الشاق وعنصري الابتكار والتجديد في الفكر والسلاح والوسائل وإتباع المنهج العلمي في التخطيط على مدى ست

سنوات لم يكن كافياً لتحقيق النصر لولا مشاركة الملائكة !!

ب ـ داعية فاضل ثان راح يروج لكذبة أخرى في إطار الخرافة عبر الصحف والمنابر، وهى أنه عندما انقطعت المياه عن مدينة السويس تفجرت آبار من المياه في معجزة إلهية؛ لتروى المجاهدين من أفراد المقاومة، لكن حقيقة الأمر هو أنه عندما انقطعت المياه عن المدينة المحاصرة لمائة يوم (٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ ـ ٢٩ يناير ١٩٧٤)، استعان رجال المقاومة بذاكرة كبار السن من سكان المدينة ليدلونهم على أماكن الآبار القديمة، وراحوا يحفرونها بسواعدهم طلباً للماء حتى تحقق لهم ما أرادوا، وليوفروا المياه القادمة من القاهرة لقوات الجيش الموجودة في سيناء.*(١)

ج ـ داعية فاضل ثالث راح يروج أن نداء العبور : « الله أكبر .. الله أكبر» كان نتيجة للحالة الروحانية التي أحدثتها اشتراك الملائكة في القتال.

.. والحقيقة أن هذا النداء قد وضع ضمن بنود خطة « المآذن العالية » التي أعدها الفريق سعد الدين الشاذلي (يرحمه الله) التي تغير اسمها قبل العبور إلي الخطة « بدر» ؛ وكان ذلك من خلال توزيع ٥٠ من ميكروفونات الترانزستور التي تعمل بالبطارية على القادة على طوال خط المواجهة؛ وتسلم ٢٠ منها إلي الجيش الثالث، و٣٠ منها إلي الجيش الثاني في استثمار علمي مدروس للحالة الروحية والنفسية للجنود الصائمين وإثارة الحمية فيهم .*(٢)

***(١) حسين العشي، خفايا حرب السويس، مائة يوم بطولة في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ـ صـ ١١، دار الحرية ، ط ١ ـ ١٩٩٠**

***(٢) فريق سعد الدين الشاذلي صـ ٢٤٩**

د ـ من الأشياء الهامة جداً أن حرب أكتوبر لم يتم تصويرها، ولم يدخل إلي منطقة القتال مصور واحد إلا بعد ظهر يوم ٨ أكتوبر أي بعد بدء القتال بيومين.

وقد شكلت الصور المزيفة التي نشرت في الصحافة الوطنية والصحافة العالمية ـ في أطار صناعة الكذب ـ إساءة متعمدة إلى المقاتل المصري، فقد كانت تلك الصور مجرد مشاهد تمثيلية قام بها جنود كومبارس يعبرون بطريقة غوغائية انعدم فيها عنصرا الضبط والربط الذي كان مفروضا أثناء عملية العبور.

٣ ـ هزيمة الشعوب والجيوش قبل أن تبدأ معركتها :

من أهم أهداف «صناعة الكذب» في حالات النزاع المسلح؛ إشاعة روح الإحباط والهزيمة في شعوب وجيوش الخصوم ، فتهزم قبل أن تبدأ معركتها، وقبل أن تطلق الرصاصة الأولى، وتستسلم دون قتال .

٤ ـ الدعاية للحاكم لكونه الخيار الأمثل :

يهدف الحكام المستبدون من «صناعة الكذب»؛ إقناع الجماهير بكونهم الخيار الأمثل لصالح الأوطان والشعوب، وأنهم صمام الأمان، وأنه حال تخليهم عن مواقعهم تعم الفوضى ويضيع الاستقرار، وتبدد أحلام الرخاء .

٥ ـ إثارة روح الفرقة بين أبناء الوطن الواحد :

تستهدف بعض أنماط «صناعة الكذب» تمزيق وحدة الأوطان وإشاعة روح الفرقة بين أبناء الوطن الواحد عبر إثارة النعرة العرقية، والفتنة الطائفية بين أتباع الديانات المختلفة من خلال إطلاق الشائعات عن التبشير، والتبشير المضاد، والإساءة للمعتقدات والمقدسات .

٦ ـ الوقيعة بين الشعب وجيشه :

وهذا النوع من أنماط «صناعة الكذب» يستهدف الوقيعة بين الشعب وجيشه الوطني، عبر تحويل انتصارات الجيش إلى هزائم، وتحويل انجازاته إلى خسائر، والإساءة إلى رموز العسكرية، وإظهار القادة في صورة الباحثين عن المغانم، وعقد الصفقات على حساب المصلحة الوطنية، وهي الحالة التي حاولت «صناعة الكذب» عبر أنماط الدعاية السوداء التي مولها الصهاينة، أن تصور للبعض أنها تنطبق علي الحالة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؛ فأطلقت الأشداق النجسة الشعار البغيض: « يسقط، .. يسقط، حكم العسكر»، الذي ردده بعض الموتورين والجهلاء والمأجورين، وكان لجموع المصريين رأي أخر، فقد حموا جيشهم بأرواحهم، واحتموا بدرعه .

٧ ـ إثارة الضغائن بين الشعب والشرطة :

ويهدف هذا النمط من «صناعة الكذب» إلى إشاعة روح الكراهية بين المواطن وجهاز الشرطة بهدف إضعاف الجهاز باعتباره خط الدفاع الأول

عن الأمن القومي؛ وإهدار سيادة القانون لكون رجل الشرطة هو أول نقطة في التقاء المواطن بالقانون وهو قاضي التحقيق الأول للواقعة في مسرح حدوثها.

وذلك من خلال خلق صورة ذهنية سلبية بالتركيز علي بعض التصرفات الشاذة لبعض أفراد الشرطة المنحرفين، وإظهارهم في ثوب الفئة المارقة التي تعلو علي المساءلة، ويصعب احتواء ما ترتكبه من مخالفات في إطار المحاسبة القانونية، وتضخيم بعض التصرفات التي اتسمت بالفساد والعنجهية لبعض أفراد الجهاز من حاملي الدرجات والرتب الصغيرة في الإساءة إلي العقيدة الوطنية للشرطة المصرية علي النحو الذي حدث في الحالة المصرية مساء يوم ٢٨ يناير ٢٠١١، وكانت نتيجة الشحن الزائد لبطاريات الغضب؛ اندلاع طاقات من السخط أمام أقسام الشرطة، وإضرام النيران فيها ، والاستيلاء علي أسلحتها.

منهج البحث:

أولاً: التاريخ كما عرفه ابن خلدون في مقدمته : « خبر عن حدث» ، وفي العصر الحديث أصبحت الصحافة هي ناقلة الخبر عن الحدث، وأصبح الصحفيون أول من يكتبون التاريخ من مصادرة الأولى، وصارت الكتابة الصحفية هي البروفة الأولية المنطبعة للتاريخ وأحد أهم المصادر لكتابته .

.. لكن في عصور الاستبداد وفي ظل حكم الأنظمة القمعية حالت الظروف التي ألمت بالصحافة، وأحاطت بالصحفيين دون نشر حقيقة « الخبر عن

الحدث» كما جرت وقائعه على الأرض عبر الأقوال المكذوبة والشهادات المغلوطة !! وهو ما يتصدى له هذا البحث من خلال تقييم التناول الصحفي لبعض الأحداث التي يحوطها اللبس ويكتنفها الغموض، ومحاولة استظهار الحقيقة، واستنباط الدليل، والوقوف علي الأسباب من خلال مقارنة ما نشر الصحف بغيرها من الوسائل الأخرى للمعرفة والتدقيق في مفردات مشاهدها، ومحاولة إخضاعها لطبائع الأمور، وبما يستقيم مع منطقها؛ للوصول إلى كيف حدث ولماذا حدث ؟!

وحتى لا أكلف نفسي بما لا أطيق، ولست مُعداً له .. أؤكد بما لا يدع مجالاً للبس أن هذا البحث ليس محاولة لكتابة التاريخ أو محاولة لتصويب بعض وقائعه الجديرة بالاهتمام التي وقعت في الماضي، فهذا علم له أصوله وقواعده ومختصوه وأنا لست منهم.

كما أؤكد أننا لا نحاكم التاريخ ولا نتحاكم حول وقائعه، لكن بصدد تقييم التناول الصحفي لبعض الأحداث، وما تركه هذا التناول من انطباع أول ظل راسخًا في الذاكرة الجمعية وأصبح جزءا من نسيجها بما يصعب تغييره، وخاصة أن الكثير يتعاملون مع النسيج الإعلامي لبعض القادة والزعماء والساسة (الصورة الذهنية)، دون أن يكلفوا أنفسهم محاولة الاقتراب من النسيج الإنساني، وما يحتويه من تضاريس التكوين البشري من مشاعر الحب والكره والرضا والسخط واليأس والرجاء والأمن والخوف وسائر الغرائز والرغبات الإنسانية الأخرى.

ثانيا: اعتمد البحث على أربعة مصادر للمعلومات:

أ ـ المصادر الأولية للمعلومات من خلال التناول الصحفي لما نشر بالصحف الصادرة غداة الحدث.

ب ـ الوثائق المتعلقة بالحدث موضوع البحث ـ إن توافرت لنا ـ وأحكام القضاء ـ إن وجدت ـ فيما قضت به بشأن الحدث موضوع البحث.

ج ـ المذكرات الشخصية المنشورة (يوميات ـ ذكريات ـ سير ذاتية) لمن عاصروا الحدث أو كانوا في بؤرة الحدث أو في دوائر صنع القرار بشأنه، ومحاولة التوقف أمام ما يمكن أن نطلق عليه (المسكوت عنه) في هذه المذكرات، وهو مجموع الأحداث والتفاصيل التي يصر كاتب المذكرات أن يغلق أمامنا الأبواب للدخول إلى حقيقتها.

د ـ الاستماع وتسجيل الشهادات الشخصية للأحياء ممن عاصروا الحدث أو كانوا في بؤرة الحدث أو في دوائر صنع القرار بشأنه، ومناقشتهم في أقوالهم ومحاولة استيضاح بعض ما خفي منها.

ثالثًا: يعتمد منهج البحث على إبراز التناقض العملي والعلمي في سياق الحدث موضوع البحث ـ كما ورد في التناول الصحفي له ـ ومحاولة الاقتراب منه من مختلف زواياه مع التركيز على تجاوز ما هو شخصي تجاهه، ومحاولة إعطائه البعد الجماعي والاجتماعي والإنساني والسياسي والثقافي والتاريخي.

صعوبات البحث:

واجه الباحث صعوبات كثيرة في تدقيق المعلومات التي اعتمد عليها البحث والتي استقاها من المصادر الأربعة للمعلومات التي سبقت الإشارة إليها كمصادر للمعلومات، وقد جاء مكمن الصعوبة في كل منها على النحو التالي:

أولا: الصحافة المصرية

أمدتنا الصحف بكم هائل من الأخبار ومقالات الرأي التي تعد «البروفة الأولية» للتاريخ. وقد وضعنا نصب أعيننا حال الاستعانة بما ورد فيها في هذا البحث أن الصحافة المصرية كانت خلال تلك الفترة الزمنية موضوع البحث (١٩٤٩ ـ ٢٠٠٥) في أغلبها خاضعة للرقابة عليها بداية من الأحكام العرفية بسبب حرب فلسطين ثم الأحكام العرفية بعد حريق القاهرة، وبعد انقلاب يوليو ٥٢ ظلت الرقابة على الصحف قائمة بزعم حماية الثورة من أعدائها، وبعد هزيمة ٦٧ استمرت الرقابة لكون الدولة في حالة حرب.

وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ أعلن السادات رسميًا إلغاء الرقابة على الصحف في ٨ مارس ١٩٧٤، لكن واقع الحال كان يقول بغير ذلك فقد كان الإلغاءً صوريًا، فقد استبدل السادات الرقيب الحكومي الموظف بالرقيب «رئيس التحرير»، الذي كانت تصله التعليمات عبر قنوات الأجهزة أو من خلال أوامر السادات المباشرة، وتعرضت صحف المنابر التي تحولت إلى أحزاب للمصادرة، فتم

مصادرة جريدة الأهالي على مدى ١٤ أسبوعًا متتالية، وفي كل مرة كان يتم نظر الطعن على قرار المصادرة أمام دائرة بعينها، وقاض بعينه في محكمة جنوب القاهرة، وكان الحكم دائما بتأييد قرار المصادرة؛. وقد تم مكافأة القاضي المذكور بتعيينه في وظيفة النائب العام، ثم اختياره وزيرًا للعدل.

ولم يكن حظ جريدة الأحرار أفضل حالاً من جريدة الأهالي، فقد توقفت عن الصدور بعد مصاعب كثيرة في طباعتها في مطابع مؤسسات الصحافة القومية، وتعذر الحصول على حصص الورق اللازمة لذلك من السوق السوداء!!
ولاقت جريدة الشعب من العنت الكثير ما بين المصادرة والملاحقة حتى توقفت عن الصدور بقرار إداري في ٢٠ مايو عام ٢٠٠٠.

ومع اغتيال السادات أعلن تطبيق قانون الطوارئ واستمر العمل به إلى ما بعد قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بعام ونصف العام، بما يعني أن الصحف كانت تتبنى وجه نظر أحادية الجانب، وهي وجهة نظر النظام الحاكم، وبما يتفق مع أغراضه، مع حجب الآراء ووجهات النظر المناوئة، إضافة إلى محاذير أخرى أهمها:

أ ـ أن الصحف قد تنشر الخبر في طبعتها الأولى، وتقوم بحذفه في طبعتها الثانية لسبب غير مفهوم.
ب ـ أن الصحف قد تنشر الخبر وبعد يوم أو أيام تنشر تصحيحًا أو تكذيبا له.

ج ـ أن الصحف لا تهتم بنشر كل الأخبار، وقد تولي بعض الأخبار التافهة

اهتمامًا، بينما تغض الطرف عن بعض الأخبار الجديرة بالاهتمام.

د ـ أن بعض الصحف القديمة قد أصابها التلف وتمزقت بعض صفحاتها، نتيجة عوامل الزمن وتردى وسائل الحفظ ، كما كان من الصعب الاطلاع على بعض مجلدات تلك الصحف لخضوعها لعمليات ترميم تستغرق وقتاً طويلاً.

.. وقد وضعنا ذلك كله في الاعتبار، وأيضا فقد عوّلنا في بحثنا فيما يتعلق بالصحف كمصادر أولية للمعلومات على كونها وجهة نظر النظام الحاكم، كما توخينا الحذر في الأخذ عنها، وعند الأخذ ببعض ما جاء بها، قمنا بإجراء المقارنات بينها وبين المصادر التاريخية الأخرى للتأكد من دقة الوقائع وشمولها.

ثانيا: الوثائق المتعلقة بالحدث

يقصد بالوثائق المتعلقة بالحدث ما صدر عن وزارات الحكومة ومصالحها والجهات الرسمية في الدولة من قوانين وأوامر وتشريعات وإحصاءات وتعدادات والبيانات الرسمية والقرارات، وما صدر عن مجلسي البرلمان من مضابط الجلسات وملاحق القوانين والقرارات والشهادات الرسمية أمام المحاكم، وما نشر من أحكام ومحاكمات، وكل ما نتج عن الحدث من وثائق أرشيفية أو خطب الزعماء وبياناتهم وتصريحاتهم أو قرارات الأحزاب أو الصور الفوتوغرافية والقرارات الصادرة من الأحزاب والنقابات وبرقيات التقارير التي يرسلها السفراء والقناصل إلى حكوماتهم وهي تنقسم إلى ثلاثة

أقسام:

أ ـ وثائق غير منحازة

الوثائق غير المنحازة، هي الوثائق التي لم يقصد بها أن تكون أدلة على موضوعات بعينها في المستقبل مثل سجلات المحاكم، ودفاتر مكلفات الأطيان الزراعية، ودفاتر مكلفات المباني، والقوانين، وغيرها من أوامر ونواهي إنجاز الأعمال، والمنشورات الصادرة عن الأحزاب، والنقابات في إطار ممارستها لأنشطتها المختلفة.

ب ـ وثائق منحازة

الوثائق المنحازة، هي التي يقصد بها أصحابها التدليل على موضوعات بعينها كشهادة الشهود في المحاكم واعترافات المتهمين وإنكارهم، والروايات المباشرة، أو غير المباشرة (اليوميات Diaries ـ السير الذاتية Memoirs ـ الذكريات Recollections)، وهي أقل قيمة من الناحية العلمية؛ لاحتوائها على قدر يقل أو يكثر من الأباطيل.

ج ـ وثائق مصطنعة

يقصد بالوثائق المصطنعة تلك الوثائق التي يتم اصطناعها بالتزوير أو إعدادها تحت تأثير الإكراه الجسدي أو المعنوي، ومثال تلك الوثائق الوثيقة التي

كتبها الأستاذ مصطفى أمين، وكانت ضمن أوراق القضية رقم ١٠ جنايات أمن دولة عليا والتي يعترف بموجبها بقيامه بأعمال جاسوسية لصالح الأمريكان، وقد ثبت لمحكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار أنور مرزوق أنها كتبت تحت الإكراه الجسدي وتحت آلام تعذيب لم يتحمله، وقد لوحظ أن الوثيقة لم تكتب بقلم واحد ولا وقت واحد، وأن فقراتها غير متواترة وغير متناسقة، كما لوحظ أن شرائط التسجيل تحتوي علي فراغات كثيرة وأنه تم التلاعب فيها من خلال عمليات المونتاج.

وقد اعترف د . محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ في مذكراته، بأنه أدخل عليه الغش بدس وثيقتين مزورتين عليه ، إحداهما عبارة عن صورة بالقلم الرصاص من خطاب أرسله النحاس باشا إلى المفوضية الروسية، والوثيقة الثانية تؤكد الوثيقة الأولى لكنها مكتوبة بخط محمود بك شوقي ابن شقيقة النحاس باشا وسكرتير عام مجلس الوزراء .

مما حدا بالنحاس باشا والأستاذ إبراهيم فرج وزير البلديات إلى تقديم بلاغ إلى النائب العام عبد الرحيم بك غنيم النائب العام آنذاك ، وقد أوضحت التحقيقات أن هذه الوثائق مزورة وأن الذي دسها عليه ضابط كبير بالمعاش يدعى محمد سليمان هجرس وكان هذا الضابط يشتغل قبلا في المخابرات الحربية وأن هذا الضابط قدم هذه الوثائق مقابل خمسين جنيها حصل عليها من علوبة باشا وأن الذي اصنعها موظف بالسكة الحديد يدعى عبد العزيز جاد الحق . *(٣) وهذا يقودنا إلي ما يسمى : « نشاط تجار الورق » .

***(٣) مذكرات د . هيكل ،صـ ٢١٥ ـ ج ٣**

د ـ نشاط تجار الورق :

و « تجار الورق » هم مجموعة من البشر لا خلاق لهم يقومون بتجميع المعلومات من مصادرها المعلنة، ويقومون باصطناعها في شكل الوثيقة؛ لإدخال الغش علي المراكز البحثية، والإيقاع بالأجهزة الأمنية .

.. وكان مكمن الصعوبة في أربعتهم هو:

١ ـ أنه لا يمكن معرفة دلالة الوثيقة إلا في إطار العصر الذي صدرت فيه، ولا يمكن فهم القرار إلا في إطار الظروف التي تم اتخاذه فيها.

٢ ـ أن الحكومات المتعاقبة على حكم مصر قد أسبغت على وقائع تاريخنا ووثائقه صفة «سرى»، ودون وجود قوانين تنظم تداول المعلومات وسبل الكشف عن الوثائق، أو السنوات اللازمة للكشف عن مكنوناتها، وهو ما جعل خزانة الوثائق في مصر مغلقة دائما!!

.. وزاد الأمر صعوبة أن الكثير من الجماعات على ساحة العمل الوطني مثل الإخوان المسلمين ومصر الفتاة وحدتو والحزب الشيوعي المصري قد عمدت إلى السرية من خلال الانخراط في تنظيمات سرية، وأنهم يحرقون أوراقهم بعد عقد اجتماعاتهم، لذلك كان الاعتماد على بعض الروايات الشفهية، والمذكرات

الخاصة وهذا النوع من الوثائق المنحازة له عيوبه، منها المبالغة والكذب وليّ عنق الحقائق والرؤية الذاتية للأمور.. ولذلك كان الأخذ عن بعضها بحذر، والاكتفاء بإبراز المفارقات العلمية والعملية بينها وبين ما جاء في وثائق أخرى تحمل سمة «غير المنحازة»!!

٣ ـ أنه من الصعب على الباحث تمييز الوثائق المصطنعة، ما لم يتم الكشف عنها وفضحها بمعرفة سلطات التحقيق، أو يكون الباحث مدعوًما من مركز أبحاث يمتلك تقنيات الكشف عن تلك الوثائق.

ثالثاً: المذكرات الشخصية

أ ـ كان مكمن الصعوبة الثانية أن معظم المذكرات (اليوميات Diaries ـ الذكريات Recollections ـ السير الذاتية Memoirs) أن كاتبها يحاول جاهدًا أن يجعل من نفسه دائما وأبدًا القطب الأوحد الذي تدور في فلكه أحداث الكون؛ فهو يسجل لنفسه المواقف المضيئة ويتخذها مادة للدفاع عن النفس وتمجيد الذات، ويدعي الصواب لنفسه، ويحتكر لذاته الآراء السديدة والنظرة البعيدة الثاقبة القادرة على سبر أغوار التاريخ بما فيه من العظات والعبر، واستشراف ما هو آتٍ، فهو دائمًا البطل الذي لا يعترف بخطأ ارتكبه، بل ينسبه للآخرين، وهو أيضًا الحكيم إذا طاش عقل الجميع، وهو الشجاع إذا وهن القوم، وهو الأمين إذا خان الرفاق!!

وهذا ما جعلنا نأخذ عنها بالكثير من الحذر واضعين في الاعتبار أن التجرد عند الكتابة عن الذات من الصعوبة بمكان، بما يجعلها أمرا خارجا عن إرادة البشر؛ فتكون المغالطة إلا من رحم ربي، كما يعمد الكاتب أحيانًا إلى إغفال وإخفاء بعض الوقائع التي لا تناسب أوضاعهم التي صاروا إليها، وهو ما نطلق عليه في بحثنا هذا مصطلح «المسكوت عنه»، وإذا افترضنا حسن النية بأن ذاكرة الكاتب قد تخونه أحيانًا في تسجيل بعض الوقائع فيحدث الخطأ؛ والمحصلة سواء بسواء..

وسنتناول في هذا الصدد بعض النماذج من مذكرات أحمد عرابي وحسن البنا وزينب الغزالي ومصطفى النحاس وتحية عبد الناصر وجيهان السادات وبرلنتي عبد الحميد وسنتوقف عند بعض المراحل في هذه المذكرات، لنطرح التساؤل حول «المسكوت عنه» في تلك المذكرات، والتي يحاول كتابها أن يوصدوا أمامنا الأبواب للدخول إلى خزائن التاريخ وتصفح أوراق كتابه بشأنها!!

.. وليس هذا فقط، بل كانت ثمة صعوبة أخرى متمثلة في اختلاف شهادات الأشخاص حول الحدث الواحد سواء في سياق السرد أو زوايا الرؤية.

ب ـ ولم تكن الصعوبة في الاعتماد على المذكرات هي التناقضات الكثيرة في الشهادات المختلفة للعديد من الشخوص، بل تعدتها إلى التناقضات في شهادة الشخص الواحد حول حدث واحد؛ فعندما تتاح له فرصة الكتابة عنه أكثر من مرة على فترات متباعدة وفي ظروف مختلفة ومن مواقع متغيرة (سياسيًا أو

اجتماعيًا أو اقتصاديًا أو وظيفيًا)؛ تبدو الرؤى متناقضة والآراء ولغة الكتابة وأسلوب عرض الموضوعات ومضامين المعلومات مختلفة، وسنضرب مثلاً لذلك بكتابات الرئيس أنور السادات.

.. وهو ما حدا بنا في هذا البحث؛ وحتى لا نقع فريسة للتخمينات والشائعات والأكاذيب إلى اعتبار ما جاء في هذه المذكرات مجرد شهادات بالإثبات أو النفي، لا تمثل إلا وجهة نظر أصحابها ما لم تدعمها وثيقة أو مستند أو حكم قضاء، وندلل على ذلك بعدد من الأمثلة:

مذاكرات عرابي:

ذكر الزعيم أحمد عرابي في مذكراته بعنوان: «كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية عام ١٢٩٨ـ ١٢٩٩هـ الموافق ١٨٨١ ـ ١٨٨٢ م »، أنه بدأ في كتابتها بعد عودته من المنفى في جزيرة سرنديب، حيثُ رست سفينته في ميناء السويس في ٢٩ سبتمبر ١٩٠١، أي بعد انقضاء ١٩ عاما على أحداث الثورة التي أطلق عليها العامة «هوجة عرابي»، وقال عرابي إنه :

« فأنى اطلعت على كثير من الجرايد والتواريخ العربية والإفرنجية الموضوعة في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية، فلم أجد فيها ما يقرب من الحقيقة أو يشفى غليل الأمة، بل كل كاتب يذهب في تدوين ما كتبه لترجيح مذهبه، ولو كان بعيداً عن الحقيقة بمراحل ولذلك رأيت أن أكتب للناس كتاباً يهتدون به إلى الحقيقة، تمحيصاً للتاريخ، من درن الأهواء

الفاسدة، والمفتريات العاطلة ... قياما بالواجب عليَّ لأبناء وطني الأعزاء، وبرا بهم، وتصحيحاً للتاريخ وخدمة للإنسانية وبنيها»

وإلى جانب ذلك فقد ذكر عرابي أن الدافع الأكبر وراء تأليفه لكتابه هو وجود الكثير من الأسرار عن الثورة إلي لا يعرفها غيره؛ فعقد العزم على الإدلاء بشهادته حول حقيقة أحداثها، وانتهى الزعيم من كتابة تلك المذكرات التي وقعها باسم أحمد عرابي الحسيني المصري في ٢٦ يوليو ١٩١٠ أي قبل وفاته بعام في ٢٢ سبتمبر ١٩١١، ولم يكن عرابي ـ قبل ذلك ـ حريصًا على تدوين يومياته.

كانت الملاحظة الأولى علي مذكرات عرابي أنه لم يكشف ستاراً عن شيء غير معروف ولم يفشى أسراراً لا يعرفها أحد، وذكر الكثير من الوقائع التي لم يقدم عليها دليلاً، ولم تساندها شهادات أحد من أهل زمانه، وكأن عرابي كان يسبح في الفراغ وحده؛ فذكر وقائع لم تذكرها الصحف الصادرة آنذاك، والتي كان بعضها يؤيد الثورة العرابية، ولم يرد لها ذكر فيمن عاصروا الحدث من خطباء الثورة العرابية، والمشاركين فيها، أو الذين تجمهروا لمشاهدته حسبما جاء في مذكراته؛ أو كتابات عبد الله النديم، أو ما ذكره بعض رفاق السلاح، ولا يوجد لها ذكر إلا في مذكرات عرابي، بما يجعل البعض يميل إلى الرأي القائل أنها من شطحات خياله التي ترسخت في الأذهان بعدما نقلتها عنه الكتب المدرسية بعد انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الذي تعاطف قادته مع عرابي وأرادوا إنصافه؛ حتى أصبحت تلك الأكاذيب من المُسلمات التي لا يجوز مناقشتها، يقول عرابي في ص ٧٤، ٧٥ من المذكرات عن مشهد المواجهة بينه وبين الخديوي في سراي عابدين يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١:

« فلما كمُل اجتماع الجيش في عابدين، كان الميدان غاصا بجماهير المتفرجين من الوطنيين والأجانب، ونوافذ البيوت المجاورة للسراي ملأى بالمتفرجين والمتفرجات.

وأما الخديوي فإنه لما عاد من العباسية دخل من الباب المسمى بـ «باب بريز»، وصعد إلى الإيوان ونزل منه ومشي في الميدان وحواليه المستر كوكسن (قنصل إنجلترا في الإسكندرية) والجنرال جولد سميث (مراقب الدائرة السنية) ونفر من جاويشية المراسلة الخديوية، حتى إذا ما توسط الساحة، طلبني، فتوجهت إليه لأعرض مطالب الأمة، وكنت راكبًا جوادي وشاهرًا سيفي ومن خلفي نحو ثلاثين ضابطًا، فلما دنوت منه صاح بي أن: ترجل واغمد سيفك، ففعلت»

ويواصل عرابي السرد إلى أن يصل إلى نهاية الحوار:

- «قال (الخديوي): كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها، وأنا ورثت ملك هذه الأرض عن أبائي وأجدادي، وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا.
- فقلت (عرابي): لقد خلقنا الله أحرارًا، ولم يخلقنا تراثًا أو عقارًا، فو الله الذي لا إله إلا هو إننا لن نورث، ولن نستعبد بعد اليوم.

فأشار المستر كوكسن على الخديوي بالرجوع إلى السراي زاعمًا أنه يخشى عليه سواء إذا زادت المخاطبة عن ذلك الحد».

وقد نشرت جريدة الأهرام هذه الواقعة بعنوان: «حادثة مصر» في عددها

رقم ١١٩٨ الصادر بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٨٨١ بقولها:

« وفي نحو الساعة الخامسة وردت العساكر إلى فسحة سراي عابدين، وكان قد أرسل حضرات الضباط بشير كولاري (كلمة تركية تعني المراسلة) إلى جناب القناصل يعلنون فيه أنه ليس لهم غاية في إيقاع ضرر بأحد من الأجنبيين والوطنيين، ولكن لهم غاية واحدة تنحصر في ثلاث مسائل، أولها تغيير الوزارة، واستبدالها بوزارة يؤلفها دولتلو شريف باشا، والثانية إقامة مجلس النواب، والثالثة وجوب السير بالقانون العسكري الذي شكله القومسيون المشكل من وطنيين وأجنبيين.

وفي الساعة التاسعة تفرقت العسكر معلنة تمام خضوعها لسمو الخديوي المعظم».

ولم يشر مراسل الأهرام الذي ذكر أنه كان موجودا في «الفسحة» خلال المظاهرة إلى تلك المحادثة بين الخديو توفيق وعرابي، التي جاءت فيها عبارته المشهورة: « لقد خلقنا الله أحرارًا، ولم يخلقنا تراثًا أو عقارًا، فوالله الذي لا إله إلا هو إننا لن نورث، ولن نستعبد بعد اليوم».

.. وبمقارنة ما ذكره عرابي مع المصادر التاريخية الأخرى يتضح أن هناك فقرات حذفها عرابي خلال مخاطبة الخديو وهى قول الخديو له :

ـ ألم أك سيدك ومولاك؟ ألست الذي رقيتك إلى رتبة أميرالاي؟، فيجيبه عرابي» نعم «، ثم سأله: « لم حضرت بالجند إلى هنا ؟ «فقال « لطلبات

عادلة، وهى عزل وزارة رياض باشا وتشكيل مجلس النواب وزيادة عدد الجيش والتصديق على قانون العسكرية الجديد وعزل شيخ الإسلام الشيخ محمد العباسي المهدي، فقال الخديو « كل هذه المطالب ليس من شأن الجند أن يطلبها « فسكت عرابي ولم يجب بشيء .

كما يتضح أيضا أن عرابي أضاف من خياله مقولته التاريخية :

« لقد خلقنا الله أحرارًا، ولم يخلقنا تراثًا أو عقارًا، فوالله الذي لا إله إلا هو إننا لن نورث، ولن نستعبد بعد اليوم».

كما يتضح أيضا أن عرابي قد خانته ذاكرته في أمرين :

• أن المستر كوكسن لم يكن موجوداً في بداية المظاهرة ، فقد حضر بعد ساعة من حدوثها
• أنه لم يصف أحد حركة عرابي بأنها ثورة إلا في عام ١٨٩٦ ، وقبل ذلك التاريخ لم يكن استخدام كلمة ثورة معروفا بالمعنى الذي نفهمه الآن ، فالثورة الفرنسية مثلاً كان يطلق عليها « فتنة » أو « قومة » وكانت حركة عرابي يطلق عليها « هوجة ».

.. ويسترسل عرابي في رواياته عن أحداث مختلقة من شطحات خياله، ولا سند لها من الواقع أو التاريخ؛ للتدليل كذبًا على أن حركة الضباط العرابيين كانت تستهدف الدفاع عن الأمة، لكن حقيقة الأمر أنها كانت للدفاع عن مصالح فئوية تتعلق بمصالح الجيش.

.. يدعي عرابي أن العريضة التي قدمها إلى رياض باشا وأدت إلى « حادث السلاملك »، الذي عرف فيما بعد باسم حادث «قصر النيل» يوم ٣١ يناير، كانت تحتوي على مطلب تشكيل مجلس نواب من نبهاء الأمة تنفيذًا لأمر الخديوي الصادر عقب ارتقائه مسند الخديوية، وروى قصة مليئة بالتفصيلات ـ أجمع المختصون ـ على كونها ملفقة عن مقابلة دارت بينه ومعه رفيقاه علي بك فهمي وعبد العال بك حلمي وبين رياض باشا، قال رياض ـ على حد زعم عرابي ـ في مذكراته:

ـ « ليس في البلاد من هو أهل لأن يكون عضوًا في مجلس النواب».

فرد عرابي قائلاً: « إنك مصري وباقي النظار مصريون والخديوي أيضا مصري، أتظن أن مصر قد أنجبتكم ثم عقمت؟!!، كلا؛ فإن فيها العلماء والكبراء والنبهاء، وعلى فرض أنه ليس فيها من يليق لأن يكون عضوا في مجلس النواب، أفلا يمكن إنشاء مجلس يستمد من معارفكم ويكون مدرسة ابتدائية تخرج لنا بعد خمسة أعوام رجالاً يخدمون الوطن بصائب فكرهم ويعضدون الحكومة في مشروعاتها الوطنية، وكأنما كبر لديه ما سمعه منا، ثم قال سننظر بدقة في طلباتكم هذه»

.. لكن حقيقة الأمر كانت غير ذلك فقد تقدم بعض الضباط المصريين بـ «عريضة» إلى رئيس النظار يوم ٣٠ يناير ١٨٨١، تشكو العريضة من عثمان رفقي باشا ناظر الجهادية، لأنه يعامل ضباط العسكرية بالذل والاحتقار، كما تشكو العريضة من إحالة الضباط الوطنيين (المصريين) إلى الاستيداع دون غيرهم من الضباط من بني جنسه (الجراكسة)، وتنتهي بطلب رفع سعادة

المشار إليه من مسند نظارة الجهادية الذي لا تسمح القوانين الحرة بتوجيه هذا المسند لمثل سعادته، وحملت العريضة توقيع أحمد بك عرابي.

وكانت هذه هي البداية ليوم «السلاملك»، الذي بدأت أحداثه في أول فبراير ١٨٨١، عندما حررت ثلاثة أوامر بمثول ثلاثة من أمراء الجند إلى المحاكمة العسكرية وهم علي بك فهمي، وأحمد بك عرابي وعبد العال بك حلمي، التي قضت بتجريدهم من رتبهم وسجنهم، وانتهت الأحداث بتحرك قوات الحرس الخديوي بقيادة البكباشي محمد عبيد واقتحام الديوان وتحريرهم، وتقديم رفقي باشا لاستقالته.

وقد نشرت جريدة الأهرام الحادثة في عددها رقم ١٠٢٧ الصادر بتاريخ ٣ فبراير ١٨٨١ أي بعد يومين من حدوثها، وذكرت الأهرام «أن الضباط الثلاثة توجهوا إلى عابدين وتشرفوا بحضرة الجناب العالي، وأعلنوا عن خضوعهم وانصياع رجال العسكرية على حفظ القانون، وأن الراحة مستتبة وقد مر الاضطراب مرور السحاب»، ولم تذكر الأهرام شيئًا عما رواه عرابي من بنات خياله الخصب!!

ويواصل عرابي استخفافه بقارئ مذكراته فيقول: « باغتنا الانجليز بالعدوان على غير استعداد منا».

ولاشك أن ما قاله عرابي ينطوي على تزوير واضح للتاريخ؛ فقد كان يعلم أن الأسطول الإنجليزي في مياه الإسكندرية منذ ١٧ مايو ١٨٨٢ أي قبل ما يقرب من الشهرين من بدء معركة التل الكبير التي قضى عرابي ليلتها في ١٢ سبتمبر

١٨٨٢ في إقامة حضرة ذكر تمايل فيها مع جنوده على إيقاع الدف وأناشيد المدائح النبوية، وختمها بعديَّة ياسين وقراءة الأوراد والدعاء على الأعداء بتشتيت الشمل وتفريق الجمع، ذكر أحمد شفيق باشا في مذكراته :

« أصدر عرابي أمره إلي الجيش بالتزام الراحة فصرف الجنود ليلتهم في الأذكار تحت إشراف الشيخ عبد الجواد » *(٤) (أحد مشايخ الطرق الصوفية)

ومن المضحكات المبكيات أن صديقي المرحوم البمباشي حسن رضوان قومندان الطوبجية في استحكامات التل الكبير أخبرني أنه في مساء ١٢ سبتمبر دخل عليه في الطابية أحد أرباب الطرق الصوفية، وتقدم إلي أحد المدافع وقال:

ـ هذا مدفع السيد البدوي، ثم انتقل إلى مدفع آخر فوضع عليه علماً وقال أنه لسيدي إبراهيم الدسوقي، ثم إلي مدفع ثالث وقال : إنه مدفع سيدي عبد العال، وقال صديقي : ولكن لم يمر بضع ساعات حتى صارت هذه المدافع لويسلي»*(٥)

نام بعدها نومًا عميقًا ليستيقظ ليشهد الهزيمة التي حلت بجيشه؛ فلم يكن عرابي دارسًا للعلوم العسكرية، ولم يخض غمار المعارك والحروب بما يجعل منه ضابطًا كفؤًا يعتمد عليه؛ فقد نال رتبته بالترقية من تحت السلاح.

***(٤) أحمد شفيق باشا، صـ ١٩٤**
*** (٥) أحمد شفيق باشا، صـ ١٩٥**

المسكوت عنه في مذكرات عرابي كثير، فهو لم يذكر لنا واقعة تسليم سيفه للقائد البريطاني الجنرال دروري لو على أبواب القاهرة، وتسليم نفسه أسيرًا للجيش الانجليزي، وهو ما نشرته جريدة الأهرام في عددها رقم ١٤٤٦ الصادر بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ بعنوان: «البشرى الكبرى»، وجاء فيه:

«الجيش الانكليزي قبض على العاصي عرابي».

وهو ما جعل المصريين يشعرون بالسخط عليه واحتقاره؛ لأنه خدعهم وَضييع البلد بجهله وسوء تصرفه، وكانوا يرون أن استشهاده أشرف من عار الاستسلام الذي أرجعه البعض لوجود اتفاق خاص سابق، وأكدت جريدة الأهرام ذلك. واستمرت الجريدة في حملتها على «العاصي عرابي ورفاقه البغاة» في عدديها الصادرين بتاريخ ٢٩ سبتمبر و٣ أكتوبر ١٨٨٢.

وقد أثبتت الأيام صحة ما ذهبت إليه جريدة الأهرام؛ فقد ذكر برودلي محامي عرابي في كتابه بعنوان : « How We Defend Orabi And His Freinds ? » ، بأنه :

«أشار على عرابي أن بالاعتراف بتهمة العصيان على الخديو، وأن يرضى بأن يقيم في المكان الذي تعينه له الحكومة عند تركه مصر في نظير وعد من الانجليز باستبدال حكم الإعدام بالنفي، وبأن يرتب له معاشاً سنوياً من الحكومة المصرية ووافق عرابي على هذه الشروط ». * (٦)

*** (٦) برودلي ، كيف دافعنا عن عرابى وصحبة،؟ ترجمة : عبد الحميد سليم ـ القسم الخاص بالوثائق ، صـ ٤١٢**

وقد وصفت جريدة الأهرام في عددها رقم ١٥١١ بتاريخ ٤ ديسمبر ١٨٨٢ وقائع محاكمة عرابي في جلسة لم تستمر أكثر من خمس دقائق، اعترف خلالها عرابي بارتكاب العصيان ضد الحضرة الخديوية، كما أبدت الأهرام دهشتها في عددها رقم ١٥١٤ الصادر بتاريخ ٧ ديسمبر ١٨٨٢ من الحكم على عرابي لأن «حكم الإعدام وحكم تخفيفه صدرا في وقت واحد».

.. وانقلبت جريدة الوطن التي كانت لسان حال عرابي عليه، بعد أن استشعرت أن عرابي باع الوهم للمصريين ووصفته ورجال الثورة في عددها الصادر بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٨٨٢ بأنهم: «أشبه بالطاعون إذ مطمح أنظارهم موجه إلى غايتهم الذاتية فلا يبالون بتخريب البلاد. ولو حلت بمصر داهية طامة لكانت أخف من هؤلاء الناس الذين خسروا دنياهم وآخرتهم ».

أيضا لم يذكر عرابي شيئًا عن الإهانات التي كان يلقاها من أولاد البلد الذين كانوا يبصقون على وجهه ويوسعونه ضربًا وسبابًا، بعدما قال بعد عودته من المنفى إلى أرض الوطن في حديث نشرته جريدة المقطم في عددها الصادر بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٠١:

«.. أما فيما يختص بي فإني لم أجد من الذين قاتلتهم غير معاملة الكرام الذين يستحق معروفهم الشكر، وكرمهم الإكرام فإنهم حفظوا حياتي من الإعدام، ولما بت وحيدًا بذل قوم منهم المال لمساعدتي؛ فكنت أستعين بمالهم في الدفاع عن نفسي، وبمالهم أرسلت التلغراف الطويل الذي نشر في التايمز قبل سفري من مصر لبيان حقيقة أمري، وقبلما أفارق هذا القطر طلب مني اللورد دوفرين أن أطلعه على ما أرى هذا القطر محتاجًا إليه من الإصلاح فكتبت تقريرًا من

١٩ مادة ذكرت فيها ما أراه واجب لإصلاح حال البلاد والعباد، وأنا أراها الآن مستوفاة في الإصلاح الذي تم بحسن تدبير جناب الورد كرومر الإداري والمصلح الكبير».

وقد بدت لغة الازدراء لعرابي واضحة في أشعار أحمد شوقي ومحمود سامي البارودي وحافظ إبراهيم وأحمد شفيق باشا ومحمود فهمي باشا رئيس أركان حرب الجيش ومصطفى كامل وعبد الرحمن الرافعي.

مذكرات حسن البنا:

في مذكرات حسن أفندي البنا بعنوان: « الدعوة والداعية»، يؤكد المرشد بأنه بدأ في كتابة تلك المذكرات بعد عام ١٩٤٣، أوضح البنا أن «النيابة» كانت قد عثرت على مذكراته في ذلك العام، وضاع معظمها، وأن هذا ما دفعه إلى إعادة كتابتها من جديد من الذاكرة وأنه مازال يذكر الوقائع وكأنها «بنت الساعة».
وتحدث البنا عن نشأته وحياته الدراسية وذكريات دار العلوم ودعوته في المقاهي، وتعيينه في الإسماعيلية، وتكوين جمعية «الإخوان المسلمين»، والثورة التي قامت ضده بسبب «الهبة» التي تلقاها من شركة قناة السويس لبناء دار الإخوان في الإسماعيلية، ثم تفكيره في تكوين فرق الرحلات للإخوان المسلمين على نظام الكشافة، الذي تحول إلى فرق الجوالة التي أصبحت ـ فيما بعد ـ نواة جيش الإخوان، وتحدث عن انتقال الدعوة للقاهرة، ثم ظهور مجلة الإخوان المسلمين في مايو ١٩٣٣ ثم مجلة النذير في مايو ١٩٣٨.

البنا في هذه المذكرات يقدم نفسه في صورة الإنسان الكامل الذي لم يكذب

في حياته مرة واحدة.. ولم يخطئ مرة واحدة.. ولم يمر بلحظة ضعف إنساني أبدا، وهو الأول على تجهيزية دار العلوم، رغم أن هذا لم يثبت في سجلات المدرسة، وهو ما يعطي انطباعًا بأن هذه المذكرات مكتوبة لجمهور التابعين، الذين أخذوا عنها دون تدقيق أو تمحيص؛ فرددوا ما جاء بها وزادوا عليها صفات ترفع صاحبها فوق ما هو إنساني وتبلغ به حد القداسة مثل «الرجل الملهم» و «الرجل النوراني» و « الرجل القرآني »، وقد ترسخت تلك الصورة الذهنية في رءوس المريدين، ولم يتركوا لأنفسهم فرصة الاقتراب من النسيج البشري لشخصية مرشدهم، وهو ما كشفت عنه مجموعة رسائل حسن البنا لوالده؛ حيثُ تكشف الرسائل عن شخص أقل من العادي، يتعرض للسخرية من بعض معارفه بسبب تغير زيه الأزهري، وارتداء زي الأفندية، فيسب زملاءه في مدرسة دار العلوم ويصفهم بالكلاب ـ حسبما جاء في خطاب ـ بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٢٦ بقوله:

«وقد قابلنا جمع غفير منهم بقوله (أهلا حسن أفندي) فأفهمتهم الحقيقة وانتهت، والله يفضح كلاب دار العلوم اللي طلعوا الصيت ده».

وفي خطاب أخر يقول عن مسلك إحدى القرويات معه في قرية العطف: «بدرة خبلتني على فلوسها»، وكلمة «خبلتني» في العامية المصرية تعني الغلظة في القول!!

وفي خطاب ثالث بتاريخ ٦ أغسطس ١٩٢٧ يشكو ضيق اليد: «لعدم وجود النقود فإني الآن متحير أشد الحيرة في نقود حضوري وثمن السمن فكيف أتمكن من الإتيان بغيرها ويفعل الله ما يشاء وإني في العطف قد يمضي عليّ

الأسبوع أو الأكثر وليس في جيبي مليم، وقد بلغت مصروفات مشوار سنديون وشمشيرة الكل أربعة قروش صاغ كانت هي كل ما معي».

وثمة خطاب رابع - بدون تاريخ - من الإسماعيلية، لكن وقائعه توحي أنه كتب أواخر سنة ١٩٢٨، يعتذر فيه عن الوفاء ببعض التزامه تجاه أسرته؛ لأنه تورط في دفع مبلغ تبرع لمسجد العرايشية:

« سأفصل لكم في هذا الخطاب حساب ثلاثة أشهر مضت أي منذ فارقتكم لتعلموا أن ليس في تصرفي شيء من الإسراف ولا الخفاء ولا الاستبداد برأيي، وإنما أنا مسوق بقوة الظروف التي لا تغلب، وإذا كانت ظروفي هكذا فما ذنبي أنا. وإن كان يؤلمكم الخمسين قرشا التي دفعت في المسجد فقدروا الظرف الذي تورطت فيها لدفعها وقدروا أجرها».

مذكرات النحاس:

رغم المحاولات المستمرة لضباط انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ للانقلاب على التاريخ طوال ثلاثين عامًا ظلوا خلالها في مقاعد الحكم منفردين بمواقع السلطة والقوة، مما لم يتح للكتاب والمؤرخين تسجيل الأحداث والوقائع بأمانة وموضوعية إلى الحد الذي جعلهم يعتبرون أن تاريخ مصر وكفاح شعبها من أجل الحرية إنما يبدأ مع فجر ٢٣ يوليو٥٢ متناسين تاريخ مصر الذي بدأ مع فجر التاريخ.

ورغم محاولات التعتيم والتجاهل، ظل مصطفى النحاس باشا في وجدان الشعب المصري، وذاكرة التاريخ رمزا للديمقراطية، ورمزا للدستور، ورمزا

للكفاح الوطني الطويل؛ وهو ظهر جليًا للعيان يوم وفاته في ٢٣ أغسطس ١٩٦٥؛ حيثُ امتلأ ميدان التحرير عن آخره بالجماهير التي قاربت المليون؛ جاءت لتشيع جثمان الرجل الذي أحبته في مشهد من النادر أن يتكرر، ورغم أن عبد الناصر أصدر قرارًا باعتقال وحبس كبار الوفديين الذين مشوا في الجنازة.

وفي عام ٢٠٠٠ نشرت مذكرات الرجل بجهد خاص يحتسب لسكرتيره في مجلس الوزراء الشاعر الأستاذ محمد كامل البنا الذي ظل على وفائه للرجل في زمن عزت فيه عملة الوفاء؛ فاحتفظ بالمذكرات وحافظ عليها، وعني بترتيبها وإعدادها للنشر، ولولا ذلك الجهد، وتلك الأمانة لفقد جزء عزيز من ذاكرة الوطن؛ فلا شك أن مذكرات الزعيم مصطفى النحاس وثيقة تاريخية بالغة الأهمية.

.. تحدث الزعيم في مذكراته عن الكثير من أسـرار الفترة ما بين ١٩٢٧و١٩٥٢، لكن «المسكوت عنه» أيضا كثير في تلك المذكرات؛ فهو لم يذكر قصة زواجه وهو في سن تقترب من الخامسة والخمسين، وفاتح مكرم عبيد باشا، وطلب منه أن يبحث له عن عروس، ووجد مكرم عبيد باشا ضالته في فتاة صغيرة جميلة جذابة ومن عائلة كريمة، لكنها تصغر الباشا بثلاثين عامًا، وعندما فوتح والدها في أمر هذا الزواج قال لمكرم باشا بمنتهي الصراحة: «إني رجل فقير ولا أملك شيئًا، ولا أستطيع أن أجهز ابنتي بما يليق بمكانة زعيم الوفد».

وعندما وضعت هذه الحقائق كلها أمام النحاس باشا قال لمكرم باشا: «وأنا أيضا رجل فقير، ولا أستطيع أن أدفع مهرًا للعروس، وعليك أن تبحث الأمر مع طلعت حرب باشا رئيس بنك مصر؛ لإقراضي المبلغ على ألا يشترط وجود

ضمان شخصي أو غير شخصي».

وبهذه البساطة تم الزواج بين زوجين فقيرين وهذا ليس عيبًا، لكن العيب أن دولة رئيس الوزراء لم يلفت نظره حالة البحبوحة، ورغد الحياة التي يعيشها بعد زواجه، والتي وردت وقائعها في «الكتاب الأسود» الذي كان عبارة عن عريضة قدمها النائب مكرم عبيد باشا إلى الملك فاروق في ٢٩ مارس ١٩٤٣ والتي أحالها الديوان الملكي إلى البرلمان في ١٠ إبريل ١٩٤٣. صحيح أن «الكتاب الأسود» لم يكن صحيحًا كله.. وأيضا لم يكن باطلاً كله، لكن تعامل النحاس باشا معه وعدم إبلاغه النيابة العامة لتحقيق ما ورد فيها بمعرفتها يعد من «المسكوت عنه»؛ ويضفي الكثير من ظلال الشك على حقيقة موقفه القانوني هو والسيدة زوجته؛ فلجأ إلى ـ اللعبة المعروفة ـ بأن توجه بعدد من الشيوخ أو النواب اختيروا بالاسم للتوجه بأسئلة إلى رئيس الحكومة أو إلى أي وزير من وزرائها حول واقعة معينة وردت في «الكتاب الأسود»، وبعد تلقي الإجابة، يقوم السائل بإلقاء كلمة شكر وثناء على الحكومة، ولا يخلو الأمر من سب الخصوم.

لم يكتف دولة رئيس الوزراء بذلك بل طبع محاضر تلك الجلسات في كتاب من ٦١٠ صفحات بعنوان «الكتاب الأبيض» طبعته المطابع الأميرية في ٨ سبتمبر ١٩٤٣ بكمية بلغت ٦ ألاف نسخة من أموال الحكومة، وقدمه إلى رئيس الديوان ردا على عريضة مكرم باشا وانتهت الأزمة!!، رغم أن صفحات «الكتب الأسود» لم تزد على ٣٢٠ صفحة، ولم تزد الكمية المطبوعة منه على مائتي نسخة أرسلت إحداها ملفوفة في شريط أحمر لدولة الهانم صاحبة العصمة زينب هانم الوكيل كما تعود المحاسيب أن يناودها ـ إمعانا في

السخرية ـ من السيدة لتدخلها في شئون الحكم وضغوطها على النحاس باشا لمنح بعض أقاربها بعض الاستثناءات وكثيرا من الامتيازات؛ وهو ما وضعه في موقف لا يحسد عليه.

مذكرات زينب الغزالى :

في مذكرات السيدة / زينب الغزالي بعنوان : « أيام من حياتي»، تحاول الحاجة زينب ـ كما تحب أن تلقب نفسها بتلك الكنية ـ إيهامنا من السطر الأول من المذكرات أنها لم تكن في خصومة عادية مع شخص عادي، بل كانت في خصومة مع رأس النظام؛ فتقول : « كان عبد الناصر يكرهني »، واستغرقتنا في حديث عن تلك الكراهية دون أن تقدم سبباً مقنعاً لها .. بداية من محاولته قتلها في حادث سيارة، مروراً حل المركز العام للسيدات المسلمات التي كانت ترأسه وإغلاق مجلة « السيدات المسلمات» التي كانت ترأس تحريرها، ومساومتها علي الانضمام للاتحاد الاشتراكي مقابل أن تصبح وزيرة للشئون الاجتماعية، وإصرارها علي رفض الذهاب لاستقبال الرئيس جمال عبد الناصر في المطار ودون أن تقدم لنا تبريراً منطقياً لما تضفيه على نفسها من أهمية تجعل من رئيس الدولة مصراً على أن تكون في شرف استقباله، وانتهاء باعتقالها في ٥ أغسطس ١٩٦٥فيما اسمته المؤامرة الكبرى، وكيف أمر عبد الناصر بتعذيبها فوق تعذيب الرجال بخطاب رسمى مذيلاً بتوقيعه وممهوراً بخاتم رئاسة الجمهورية حتى خرجت من السجن بعد وفاته في ١٠ أغسطس ١٩٧١ .

تحاول الحاجة زينب إيهامنا بما لا يتفق مع طبائع الأمور ولا يستقيم معها؛ فتحاول أن تصدر لنا الوهم بأننا أمام امرأة قدت من صخر فهي ضد الماء

والنار وضد الكسر والجوع والعطش وضد الجلد والكلاب العقورة وذئاب السلطة المسعورة الجائعة لنهش لحمها ومصمصة عرضها حتى أخر قطرة من عفاف، وأنها تحملت من صنوف العذاب ما يعجز عن احتماله أولى العزم من الرجال من ذي القوة والبأس ، وبإحصاء بسيط لما روته الحاجة زينب عن ما لاقته من تعذيب بأمر الرئيس عبد الناصر نكتشف أنها :

جلدت ٥٠٠ جلدة ٦ مرات ، و ٢٥٠ جلدة مرة واحدة ، وعلقت على أعمدة الحديد والخشب ١١ مرة ، وضربت بالسياط ٤٦ مرة على أوقات متفرقة ، ووضعت في غرف الكلاب المسعورة ٩ مرات لمدة ٣ ساعات في كل مرة وأن الكلاب ظلت تنهش جسدها ولم تترك أنيابها أي موضع ، فروة الرأس الكتف الظهر ، ثم أخرجوها فإذا الثياب لم تتسخ وكأن ناباً واحداً لم تنهش في جسدها ، وتركت بلا طعام أو ماء ٦ أيام متتالية، وأدخلت زنازين الماء ٥ مرات وغرف النار ٣ مرات ، وأحضروا لها وحوشاً بشرية حاولوا أن يفعلوا بها الفحشاء ٣ مرات ، في المرة الأولى أدخلوا عليها وحشاً في صورة جندي وأغلقوا عليهما الزنزانة ، فتحول الوحش إلى كائن وديع وقال لها ك « لا تخافي يا خالة لن أؤذيك ولو قطعوني « ، ولما فتحوا الزنزانة أعدموه فوراً لخيانته ، وفى المرة الثانية أحضروا لها مجموعة من الذئاب وأغلقوا الزنزانة ، وعندما اقترب منها ذئب انقضت عليه وغرزت أسنانها في عنقه ، فإذا به يسقط تحت أقدامها خائراً ويخرج من فمه زبد أبيض مثل رغاوي الصابون ، فحملوا الجثة وتركوها وهم مذعورون ، وفى المرة الثالثة .. أعدوا حفنة من الجنود لافتراسها سقوهم الخمر والحشيش وما يشتهون من طعام ، وحقنوهم في المستشفى ليصبحوا مثل الكلاب المسعورة ، ولكنهم فشلوا في مهمتهم .

وعن البيعة وانضمامها لجاعة الإخوان المسلمين تقول الحاجة زينب أنها

بايعت حسن البنا علي سلم دار الشبان المسلمين بعد حل الجماعة في ديسمبر ١٩٤٨، وكانا وحدهما وأنه قبل بيعتها، لكن علي عشماوى يذكر في مذكراته أنه عندما سألها في وجود الأخ عبد الفتاح إسماعيل عن كيف بدأت علاقتها بالإخوان أجابته نصاً وبالحرف الواحد : (أنها فى إحدى الليالي وكانت ـ حالتها الروحانية غاية في الصفاء ـ صلت العشاء ، ثم نامت وفى نومها رأت الشيخ حسن البنا مؤسس الجماعة، وقال لها أنه آن الآوان لتتصحح مسارعملها الإسلامي، وتعمل من خلال جماعة الإخوان المسلمين ، وقدم لها يده ، ووضع كفها بين كفيه ، ثم تلا البيعة وهى تردد خلفه حتى انتهت ، ومن يومها وهى تعمل مع الإخوان بتلك البيعة)، بما يضع الباحث في مأزق؛ فلا أحد حضر بيعة الحاجة زينب للبنا على سلم جمعية « الشبان المسلمين »، ومات الشاهد الوحيد الذى يستند إليه علي عشماوى في روايته.

مذكرات الحاجة زينب في مجملها تمثل حالة من الهراء الذي يضعها في مرتبة أقل من مستوى التقييم من منطلق التفكير العلمي الذي يحترم العقل !!، .. لكن « المسكوت عنه » في تلك المذكرات كثير خاصة فيما يتعلق بدور الحاجة زينب في نقل أموال تمويل الإرهاب، وتعليمات زعماء الإرهاب إلي أدوات تنفيذ الجرائم من الشباب المغرر بهم .

مذاكرات تحية عبد الناصر:

نشرت السيدة تحية محمد كاظم الشهيرة بـ (تحية جمال عبد الناصر) مذكراتها بعنوان «ذكريات معه»، وكالعادة استقبل من أسموا أنفسهم بـالناصريين المذكرات باحتفاليات الإشادة التي أحيطت بهالة التقديس وغلالة من التوقير شأن كل ما يتعلق بالرئيس عبد الناصر (يرحمه الله)؛ فلم يذكر اسم تحية كاظم

مجردًا أبدا، فدائمًا ما كان مقترنا بصفة السيدة الجليلة، وغضوا الطرف عما ذكرته في مذكراتها عن ليلة الإعلان عن نبأ هزيمة ٦٧ في ص ١١٤:

« نمت حتى الصباح وقمت كالعادة وأصوات الجماهير والهتافات لم تنقطع وتعلو بشكل لا أقدر أن أصفه وخرجت من الحجرة، وظل هو (عبد الناصر) راقدا على السرير..».

.. نامت زوجة الزعيم حتى الصباح وقامت كالعادة، وظل الزعيم راقدا على السرير وكأن شيئًا لم يكن!!

.. ولو أن أحدًا غير أرملة الزعيم نبس ببنت شفة مما قالته لنهشته ألسنة من أسموا أنفسهم بالناصريين وقطعته أقلامهم إربًا، ودقت عظامه مع نعته بأبشع الصفات متهمين إياه ببلادة الحس الوطني وانعدام الشعور الإنساني، لكنهم فيما يتعلق بزعيمهم، وكل من، وما له صلة به؛. فعين الرضا عن كل عيب كليلة، وقد امتد هذا إلى كل ما يتعلق بالحياة العامة والخاصة لعبد الناصر حتى أن أحد الكتاب قد ألف كتابًا بعنوان: «المرأة التي أحبها عبد الناصر.. أسرار وخطابات بنت الباشا التي لم يتزوجها». . بالطبع لم تكن هذه السيدة هي تحية عبد الناصر بل كانت « سين هانم » التي كان يحبها عبد الناصر وينتظرها أمام سينما فكتوريا؛ ليمتع نظره برؤيتها ـ على حد تعبير ـ الكاتب وعلى مسئوليته.

.. ويسترسل الكاتب أنه عند تشييع جنازة السيدة (سين هانم) في ١٧ مايو ١٩٧٠ وقبل وفاة عبد الناصر بشهور، وضع عبد الناصر على عينيه نظارة سوداء وأسدل ستائر سيارته من كل جانب وسار بها أمتارا خلف الجنازة دون حراسة ودون أن يشعر به أحد فيفسد عليه جلال اللحظة ».

.. كانت هذه معالجة أحد الكتاب رغم العلم يقينًا أن الشعب المصري بطبيعته يستنكف ويرفض الحديث عن علاقة بين رجل وامرأة خارج إطار الزواج.

كان لا بد من توضيح طبيعة تناول من أسموا أنفسهم بـالناصريين لكل ما يتصل بالزعيم حتى يمكن أن ندرك سبب الحفاوة بمذكرات تحية عبد الناصر رغم المغالطات الكثيرة فيها، والتي نلتمس لها العذر عن بعضها؛ لكونها ناقلة عن زوجها الذي كان كل عالمها، ونافذتها الوحيدة على الدنيا، لكن لا نعفيها من مسئوليتها عما جاء نتاج شهادتها عما أدعت أنها رأته بعينها في إطار الحفاظ على حرمة التاريخ.

تقول تحية عبد الناصر عن ليلة الثورة في ص ٦٥:

« وقبل الساعة الحادية عشرة مساء قمت ودخلت حجرة النوم. رجع جمال ودخل الحجرة وكنت مستلقية على السرير وكانت مضاءة.
كان من عادته أن يغسل وجهه قبل النوم فقلت في نفسي: إنه لم ينم ولا ساعة منذ يومين وها هو ذا الليلة سينام مبكرًا.. ووجدته بعد أن غسل وجهه فتح الدولاب وأخرج البدلة العسكرية ووجدته يرتديها.. فقمت وجلست وقلت له بالحرف الواحد: انت رايح فين بالبدلة الرسمية دلوقت؟».

هكذا تضعنا السيدة تحية في مواجهة إحدى مغالطتها الكثيرة؛ فكل الشهادات الموثوق بها تقطع بأن قوات يوسف صديق قد قبضت بعد الساعة الحادية عشرة مساء ليلة الثورة على عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وهما يتجولان

بملابس مدنية، وثارت ضوضاء وتوقف يوسف صديق ليستطلع الأمر فوجد عبد الناصر وعبد الحكيم مقبوضًا عليهما، فأمر بإطلاق سراحهما ليرجعا إلى منزليهما لارتداء ملابسهما العسكرية، ولم يعودا إلا بعد انتهاء يوسف صديق من مهمته بالسيطرة على القيادة.

وتنتقل السيدة تحية للحديث عن حادث المنشية، فتقول في ص ٨٤:

«لقد كان محمد نجيب هو الذي دبر المؤامرة لاغتيال جمال عبد الناصر ثم بعد ذلك حكم عليه بالسجن، ولم يذهب محمد نجيب للسجن بل ذهب إلى قصر زينب هانم الوكيل بأمر من جمال عبد الناصر، حتى أفرج عنه بعد سنوات قليلة».
ولا شك أن ما ذكرته السيدة تحية مغالطة مفضوحة فلم يثبت حتى الآن ثمة شبهة تشير بصلة للواء محمد نجيب من قريب أو بعيد بحادث المنشية، ثم تسترسل قائلة: «حكم عليه بالسجن»، وتلك مغالطة ثانية، فنحن لا ندري أي محكمة تلك التي عاقبت اللواء نجيب بالسجن، ثم تكمل السيدة تحية: « حتى أفرج عنه بعد سنوات قليلة »؛ لتضعنا أمام مغالطة ثالثة؛ فثلاثون عامًا من الإذلال والهوان والإقامة الجبرية من وجهة نظر السيدة تحية سنوات قليلة!!

.. أيضا «المسكوت عنه» كثير في مذكرات تحية عبد الناصر، فلم تذكر لنا السيدة تحية في مذكراتها شيئًا عن سرقة خزينة الرئيس عبد الناصر بعد وفاته، رغم أنه من المستحيل فتح الخزينة إلا باستخدام مفتاحين معًا، وكان أحدها في حوزتها، والآخر في عهدة محمد أحمد سكرتير الرئيس، كما كان من المستحيل فتحها دون معرفة الأرقام السرية.

من خلال معاينة النائب العام المستشار على نور الدين يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٧٠ للخزينة المسروقة تبين سرقة محتويات علبة كُتب عليها أنها تحتوي على تسجيلات لتسعة محاضر من اجتماعات مجلس قيادة الثورة وبعض التسجيلات للقاءات هامة جرت بين الرئيس وبعض كبار الشخصيات، ووجدت دوسيهات فارغة كانت تحتوي على بعض الملاحظات العامة للرئيس حول بعض الأحداث والأشخاص، وعدد من الوثائق والتقارير السرية للغاية، وكل المفكرات التي تعوّد الرئيس عبد الناصر أن يدوّن فيها أفكاره وبعض آرائه الشخصية في بعض كبار المسئولين في الدولة والأشخاص المقربين منه، والتي كانت بلا شك يمكن أن تكون مرجعا هامًا يكشف الكثير من أسرار مرحلة من تاريخ مصر.

. وانتهت التحقيقات إلى طريق مسدود؛ مما حدا بالنائب العام لإصدار قراره بالحفظ إداريا!!

أيضا لم تذكر لنا السيدة تحية شيئًا عن الذمة المالية للرئيس عبد الناصر (ملحوظة: نحن لا نتهم أحدا، ولا ندين أحدا ولكننا نحاول إبراز «المسكوت عنه» في المذكرات)، وعما ألصق بها بشأن إصدار الملك السابق سعود بن عبد العزيز في ٢٨ مايو ١٩٦٧ لشيكين، الأول بمبلغ ثلاثة ملايين دولار، والثاني بمبلغ مليوني دولار، وكان أحد الشيكين لأمر الرئيس عبد الناصر والأخر لأمر السيد صلاح نصر مدير المخابرات العامة.. كان ظاهر الأمر هو تبرع الملك السابق لدعم المجهود الحربي، لكنهما لم يحولا إلى الذين يتولون إدارة المجهود الحربي بل حولا إلى حساب خاص للرئيس عبد الناصر، وصدق على التوقيع بالتحويل الأستاذ أحمد فؤاد رئيس بنك مصر آنذاك؛ فقد كانت حقيقة الأمر أن

إصدار الشيكين جاء في إطار صفقة مشبوهة لتدبير انقلاب ضد الملك فيصل وإعادة الملك السابق سعود إلى الحكم.

.. وقد بدأ الرئيس عبد الناصر في الإيهام بذلك من خلال الإيعاز إلى الصحف بنشر أخبار تسيء إلى ملك السعودية؛ فقد نشرت صحف القاهرة الثلاث في ٢٢ مايو ١٩٦٧ في صفحاتها الأولى أخبارًا تصف الملك فيصل بالخيانة وأنه لا يمانع في تسليح إسرائيل، والملك سعود يقول: «فيصل خائن للعرب بتعاونه مع الاستعمار».

وتابعت صحف القاهرة الثلاث في ٢٤ مايو ١٩٦٧ خبرا آخر عنوانه: «فيصل يطلب حماية عرشه»، جاء بالخبر:

« أن الملك فيصل طلب من الحكومة البريطانية حماية عرشه بكل الوسائل، وأنه يعاني من انهيار عصبي عنيف».

لكن أمر ذلك الانقلاب بات مستحيلاً بعد الهزيمة التي حلت بمصر؛ مما حدا بالملك السابق سعود بالعودة إلى منفاه في أثينا.

.. واقعة أخرى تمس الذمة المالية للرئيس عبد الناصر ولم تقترب منها السيدة تحية في مذكراتها، ففي يوم ٧ يونيه ١٩٦٧، في الوقت الذي كلف الرئيس الأستاذ محمد حسنين هيكل بإعداد بيان يعلن فيه حقيقة الهزيمة، وتنازله عن منصب الرئيس، تسلم شيكًا بمبلغ ١٠ ملايين دولار من الملك السابق سعود بن عبد العزيز على بنك هولندا بأمستردام لأمر الرئيس جمال عبد الناصر وقام بتحويله إلى بنك باريس والبلاد الواطئة Banque de Paris et des Pays

Bas لتحصيله من بنك هولندا وإيداعه في حساب خاص لديه، وقد صدق على صحة توقيع عبد الناصر السيد محمود صدقي مراد كان نائبًا لمحافظ البنك المركزي المصري آنذاك.

وفي نفس اليوم صدر القرار الجمهوري ١٣٥٠ لعام ١٩٦٧ (لم ينشر في الجريدة الرسمية) بالإذن لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية نيابة عن الجمهورية العربية المتحدة باقتراض مبلغ عشرة ملايين دولار أمريكي من الملك السابق بالشروط والأوضاع المرفقة بالقرار، أي أن الرئيس اعتبر المبلغ الذي وضعه في حسابه الخاص دينا على مصر في نفس الوقت الذي قرر أن يقطع الصلة بينه وبين الحكم.

وبعد وفاة الملك سعود قام مستشار هيئة الوصاية على تركته باتخاذ إجراءات مطالبة الحكومة المصرية بسداد المبالغ التي دفعها الملك سعود إلى الرئيس عبد الناصر وصلاح نصر، فقابل فؤاد الصواف وكيل الوزارة لشئون النقد وبحثا الأمر معًا، وكانت المفاجأة، بأن الحكومة لا تعلم شيئًا عن مبلغ الخمسة ملايين دولار المدفوعة بشيكين باسمي الرئيس عبد الناصر وصلاح نصر، أما مبلغ العشرة ملايين دولار فهذا المبلغ دين على تركة الرئيس عبد الناصر ونصحه بالتوجه إلى ورثته، ثم اتفق في النهاية على أن تقوم الحكومة بسداد مبلغ العشرة ملايين دولار.

أكد السيد صلاح نصر واقعة الشيكات وقيمتها، لكنه نفى علمه بتداعياتها لاستقالته في ٢٦ أغسطس ودخوله السجن .* (٧)

(٧) * صلاح نصر يتذكر صـ ١٢١

لم تقل لنا السيدة تحية شيئًا عن مصدر ثروات أشقاء الرئيس عبد الناصر، وثروات أبنائه خاصة أن الرئيس عبد الناصر كان يتباهى بأنه رجل فقير، وقد نشرت جريدة الأهرام عند وفاته أن ما كان في جيبه في ذلك اليوم لا يتعدى بضعة قروش وكان ذلك اليوم هو من أيام الشهر الأخيرة!!

مذاكرات جيهان السادات:

نشرت السيدة جيهان صفوت رءوف الشهيرة بـ(جيهان السادات) مذكراتها بعنوان «سيدة من مصر» في طبعة باللغة الإنجليزية، وتمت ترجمتها إلى العربية، بدأت السيدة جيهان بأسلوب احترافي ينطوي على الرمز ويبعث بإشارات مفعمة برسائل الغزل للقارئ الأوربي بما يستهويه من عشق المصريات egyptomania، من خلال جعل الأهرام وأبو الهول في خلفية مشهد المذكرات، فمثلا تروي قصة ذهابها هي وأنور السادات بعد انتهاء مراسم عقد القران للجلوس تحت قدمي أبو الهول في سفح الأهرام، ولا يفوتها أن تحكي عن عيد شم النسيم وطقوس إلقاء دمية «عروس النيل» عند مقياس النيل في الروضة التي يعتقد أن سيدنا موسى تم العثور عليه عندها، وأن تجعل من كنائس مصر التاريخية في خلفية المشهد.

.. ولم تنس السيدة جيهان أن تضيع على نفسها فرصة الإفادة من توظيف سحر الشرق في مهمتها؛ فقدمت نفسها ومصر العظيمة في إطار من الفلكلور، خلا من الصدق وأساء إلى الواقع وحقائق التاريخ، فمثلاً تقول في ص ٢٠ أنها تعودت أن تقابل السادات بالزغاريد عن عند باب المنزل كل عام مع عودته من العرض العسكري يوم ٦ أكتوبر:

« كنت أفعل دائما في ذلك اليوم، سأقابله عند باب البيت بالزغاريد، وسيخرج جميع الجيران إلى الشرفات وستقوم السيدات بمشاركتي في الزغاريد، ويملأن الجو بالتحيات والتهاني».

وتستمر السيدة جيهان في مغالطاتها فتتحدث عن القهر الذي تعانيه المرأة في مصر، وطلاقها إذا لم تنجب الولد، وتحكي عن تجربتها الشخصية عندما أنجبت الولد في ص ١٩٩:

« .. وجاء والد أنور ودخل دون أن يقول كلمة، وبدأ يصلي على الأرض عدة ركعات، وأخذ يقول:

ـ شكرًا لله... ولدي أنجب ولدًا.

ووصلت أم أنور ست البرين مرتدية ثيابها السوداء، وفتحت عيني عليها وهي تحوم حول الحجرة وترقص في حركة هيستيرية ولا تتوقف إلا لتقبلني».

واستغرقت السيدة جيهان في أحاديث طويلة عن مراسم السبوع و«دق الهون» وزفة الشموع، وشهر رمضان، ووجبة السحور، وساعة الإفطار وحرفة «المسحراتى».

ولم تنس أن تؤكد أن نصف أطفال مصر كانوا يموتون قبل سن الخامسة، وتحدثت عن الفقر في ربوع مصر وعن الحياة في القرى ومرض «عمي النهر» والفقراء والمشردين.

لتصل بنا إلى ضرورة ما يستدعي التغيير الاجتماعي في ص ٣٥٦ في تمهيد للحديث عن الدور الذي لعبته في الحياة المصرية بعد حرب أكتوبر من خلال مجال الخدمات الاجتماعية وقيامها برئاسة ثلاثين منظمة وجمعية خيرية، مما اضطرها لإخلاء غرفة في بيتها حولتها إلى مكتب يضم ثلاثة موظفين وسكرتيرا صحفيا، وهو ما ادعت أن البعض أطلق عليه بغير الحق وعلى سبيل الافتراء والتهويل «مكتب السيدة الأولى»:

« وفي غرفة نومي تناثرت أوراق البحوث والعروض لمشاريع جديدة وامتلأت سيارتي بالدوسيهات والملفات، لقد قمت بتحويل إحدى الغرف في منزل الجيزة إلى مكتب، وقمت بتعيين ثلاثة موظفين فيه، وقمت بتعيين سكرتير صحفي لأن جهودي على الساحة العامة بدأت تستقطب الإعلام العالمي».

.. بالتأكيد لم يكن ما ذكرته السيدة جيهان عن مكتب السيدة الأولى مجرد غرفة بمنزلها صحيحًا؛ فالمكاتبات على أوراق خطابات تحمل شعار رئاسة الجمهورية ـ مكتب السيدة الأولى تدحض تلك المزاعم، كما أنها أصبحت ضيفًا دائما على المحافل العربية والدولية، ولذا استعانت بالأستاذ موسى صبري ليكتب لها خطبها، فكان يكتب لها أسبوعيا مابين ثلاث وأربع خطب مما حدا بأحد كتاب جريدة « الشعب » للتساؤل عن الدور الدستوري لحرم رئيس الجمهورية.

.. « المسكوت عنه» كثير في مذكرات السيدة جيهان، فهي لم تكتب شيئًا عن حقيقة الأحداث ليلة انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وقصة المشاجرة التي افتعلها

السادات ليتخذها ذريعة لتحرير محضر بقسم الشرطة.

ولم تذكر لنا شيئًا عما يوجه إليها من اتهامات سواء كانت اتهامات مالية أو اتهامات بالتدخل في شئون الحكم وتعيين بعض الوزراء ورؤساء المؤسسات الصحفية، وتدخلها في شئون الجيش، حسبما جاء في تقرير رفعه الفريق محمد علي فهمي إلى المشير الجمسي يفيد أن جيهان السادات تدعو كل أسبوع عددا من زوجات الضباط من الرتب بين العقيد واللواء وتستمع إلى أرائهن في أزواجهن أثناء تناول الشاي ثم تدعوهن مرة أخرى مع أزواجهن لتناول العشاء وتطلب منهم أن يحدثوها بسلبيات القائد العام ورئيس الأركان وقادة الأسلحة وأن هذه اللقاءات يجري تسجيلها لنقلها للرئيس. *(٨)

ولم تذكر السيدة جيهان شيئاَ عن استفزاز رجل الشارع من بعض تصرفاتها؛ وانتقاد خطباء المساجد لها من فوق المنابر لقيامها بتصرفات يرفضها الدين الإسلامي منها على سبيل المثال: أن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر وضع قبلة على خدها أثناء استقباله لها، واستقبال المغني الأسباني خوليو لأسرة الرئيس السادات عند حضورها حفلا أقيم في القاهرة بالأحضان.

مذاكرات برلنتي عبد الحميد:

نشرت السيدة نفيسة عبد الحميد حواس الشهيرة بـ (برلنتي عبد الحميد)

***(٨) الأنباء الكويتية، حمدي لطفي، قصة المشير عبد الغني الجمسي ـ الحلقة ٤ ـ عدد ١٤ يناير ـ ١٩٨٦**

مذكراتها بعنوان «المشير.. وأنا»، تحدثت السيدة برلنتي عن أصلها الطيب وجدها الصوفي المدفون إلى جوار ضريح سيدي الطشطوشي بباب الشعرية، وأغفلت السيدة نفيسة الحديث عن نشأتها في حي البغالة بالسيدة زينب، وتجاهلت الحديث عن والدها الأسطى عبد الحميد حواس المنجد البلدي بالحي الفقير .

وببراعة كاتب السيناريو أغفلت الحديث عن زيجاتها قبل المشير مختزله إياها في جملة واحدة (أنا كنت متزوجة من قبل)، وانتقلت إلى الحديث عن علاقتها الزوجية بالمشير عبد الحكيم عامر مؤكدة بأسلوب غير مستساغ أن الرئيس عبد الناصر كان يعلم بأمر هذا الزواج، وأنه كان يقول لها تليفونياً : « يا متوحشة سيبيه لنا شوية » ، رغم أنها لم تقدم في مذكراتها صورة لوثيقة عقد هذا الزواج.. ولم تقدم هذه الوثيقة إلي أية جهة رسمية، ولم ترد عل ما كتبه الأستاذ محسن محمد من مزاعم حول هذا الزواج في العدد ١١٧٩٤ من جريدة الجمهورية بتاريخ ١٣ /٤ / ١٩٨٦ تحت عنوان: « من القلب»، وجاء فيه :

« برلنتي عبد الحميد فنانة مصرية رآها المشير فأعجب بها وقرر الزواج منها، ولكنه خاف النتائج السياسية لهذا القرار، فقد كان القائد العام للقوات المسلحة، والرجل الثاني فى مصر بعد الرئيس جمال عبد الناصر، تفتق ذهن المشير عن حل غريب للمشكلة، عقد زواج سجل فيه أن الزوج هو شقيق المشير ولكن الزوج الفعلي هو المشير ولم يهتم المشير أو السيدة برلنتي برأي الدين أو رأي الشريعة إلا عندما أصبحت السيدة برلنتي تنتظر مولودها من المشير» .

.. وأيضا تجاهلت السيدة ذكر زيجاتها بعد موت المشير، كل هذا لا بأس

به؛ فالناس مأمونون على أنسابهم، وعلاقات الزوجية والفراش تدخل في إطار الخصوصية الواجبة الاحترام والتي تلزمنا بعدم الاقتراب من حدودها، لكن ما يهمنا هنا أن زواجها بعد موت المشير يقطع الصلة بينها وبين كونها أرملته بما يسقط عنها تلك الصفة . *(٩)

ثم أدخلتنا السيدة برلنتي بهدوء إلى دوامة الصراع الناعم بين رجلين أدمنا خمر السلطة (المشير عامر والرئيس عبد الناصر)، وفي سبيل بلوغ نشوتهما داسا بأحذيتهما على لحم الوطن الذي أثخنته جراح الهزائم المتتالية على أيديهما في ٥٦ وسوريا واليمن وانتهاء بالهزيمة الثقيلة في ٦٧، وشغلتنا بمحاولة دحض قصة انتحار المشير، والتأكيد على خبر قتله بالسم!!

.. المسكوت عنه في مذكرات السيدة برلنتي كثير، لكننا نمسك عن الخوض في تفاصيله لكونها لا تفيد بحثنا، لكن ما لا يمكن السكوت عنه هو أن السيدة برلنتي قد ذكرت في ص ٣٧٥:

« قلبوا المنزل رأسًا على عقب، بحثوا، ومزقوا، وحطموا.. ونقلوا كل ما وجدوه في المنزل من أوراق، وبدا أنهم يبحثون عن أشياء معينة.
وقد عثروا على مذكرات المشير عن أسرار حرب يونيو ١٩٦٧ ».
ولم يظهر لهذه المذكرات أثر بعد ذلك.
كما عثروا على شريط مسجل عليه كل ما دار قبل وأثناء حرب يونيو.
ويروي أمين (أمين عامر ابن شقيق المشير) أن هذا الشريط، كان في حوزة

***(٩) عبد الله إمام ، عامر وبرلنتي ، سينا للنشر ـ القاهرة ، ١٩٨٨صـ ٦**

عمي إلى أن لاحظ تزايد الحشود العسكرية حول البيت، فأخذ يبحث عن مكان يخفي فيه هذا الشريط، فأخفاه وراء لوحة معلقة في غرفة الصالون».

وهو كلام عار تمامًا من الصحة فطبائع الأمور، وشواهد مجرياتها تؤكد أن المشير لم تتح له الفرصة ليكتب مذكرات عن ظروف النكسة في ظل الحياة المضطربة التي عاشها بعدها، ومحاولة احتواء تداعياتها وبين إقالته في ١١ يونيو ١٩٦٧، وسفره إلى بلدته أسطال للإقامة فيها، ومحاولة تدبير أمور معاشه هناك ببيع أرضه، ثم عودته إلى القاهرة ليفاجأ بسحب أفراد حراسته؛ فيحاول تكوين حرس خاص من ٣٠٠ رجل من أهل قريته أُطلق عليهم على سبيل الدعابة « ميلشيات الجلاليب » ، وبعض الضباط المفصولين الموالين له، وهو الأمر الذي أضاف إلى كاهله عبئا جديدا، أدخله في دوامة تدبير نفقات إعاشتهم ببيع قطعة أرض يملكها في الدقي. ثم محاولته القيام بانقلاب عسكري للعودة إلى قيادة الجيش، والذي حدد لتنفيذه يوم ٢٧/ ٨ / ١٩٦٧ وكان الغرض منها الاستيلاء بالقوة على القيادة العامة للقوات المسلحة معتمدا على قوات الصاعقة الموجودة في «أنشاص»، والتي كان عليها تأمين وصول المشير إلى القيادة الشرقية في منطقة القناة ثم تنصيبه قائدا عاما للقوات المسلحة، ثم يقوم المشير بإعلان مطالبه لرئيس الجمهورية من هناك؛ فإذا لم يستجب له الرئيس، تحركت قطاعات من القوات المسلحة لفرض هذه المطالب بالقوة بمعاونة القوات الجوية لضمان نجاح الخطة، ذلك الانقلاب الذي فشل بسبب القبض عليه ليلة ٢٦ / ٨/ ١٩٦٧ ووضعه قيد الإقامة الجبرية.. ثم الإعلان رسميًا عن انتحاره، وانتشار الشائعات عن نحره.

بما يعني أنه لم تكن هناك مذكرات.. إلا أنه في عام ١٩٦٨ نشرت مجلة

لايف Life ثلاث حلقات من مذكرات ادعت نسبها إلى المشير عامر، ثم اكتشفت الصحيفة زيف تلك المذكرات وأنها غير صحيحة، فتوقفت عن متابعة النشر.

وقد أكد الخبراء آنذاك أن هذه المذكرات من تلفيق مخابرات دولة عربية شقيقة كانت في خصومة مع نظام عبد الناصر بسبب حرب اليمن، كما رجح الخبراء أن تكون وكالة المخابرات المركزية الأمريكية قد ساعدت في إعدادها بهدف زعزعة الجبهة الداخلية في مصر.

مذكرات السادات

كان اللافت للانتباه في كتابات السادات تناقضاته مع نفسه في « بحثه عن ذاته »، فقبل موت عبد الناصر كان السادات لا يكف عن ترديد الاعتراف بـ «المسافة التاريخية» التي تفصل بينه وبين جمال عبد الناصر القائد التاريخي لانقلاب ٢٣ يوليو ٥٢ الذي أسماه ثورة، وبعد موت عبد الناصر أصبح السادات رئيسًا للجمهورية، وأصدر كتاب « البحث عن الذات » عام ١٩٧٨، قفز فيه علي تلك « المسافة التاريخية » ، وأنكر دور « القائد التاريخي » مؤكداً في صـ ٣٠، ٣٨، ٤٣ علي معلومتين هامتين وجديدتين، الأولى: أن المؤسس الحقيقي لتنظيم الضباط الأحرار الذي قام بانقلاب يوليو ١٩٥٢ هو أنور السادات وليس عبد الناصر، الثانية: أن تنظيم الضباط الأحرار قد أنشئ عام ١٩٣٩ وليس في أواخر عام ١٩٤٩.

وهو كلام يختلف في جملته وتفصيله مع ما سبق أن ذكره السادات في كتابه

«صفحات مجهولة»، الذي أصدرته دار التحرير للطبع والنشر (العدد ٨٤ ـ كتب للجميع ـ نوفمبر ١٩٥٤)، وكتاب (قصة الثورة كاملة) الذي أصدرته دار الهلال عام ١٩٥٥ ثم أعادت إصداره في طبعة مزيدة ومنقحة في العدد رقم ٦٤ ـ يوليه ١٩٥٦ من سلسلة كتاب الهلال، يقرر السادات في ص ٥١، ٥٢ أنه في عام ١٩٤٩ بعد المحنة الكبرى، بعد أن عاد جيش البلاد من فلسطين ومعه المأساة الكبرى، بدأ الضباط الأحرار في تكوين هيئة تأسيسية للضباط الأحرار ثم السيطرة على الجيش تمامًا بتنظيم ضخم متماسك، فيقول بالحرف الواحد:

« .. وتكونت الهيئة التأسيسية فعلاً، وكانت تضم في البداية جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم وخالد محيي الدين وعبد المنعم عبد الرءوف.
ثم تضاعف نشاط الضباط الأحرار بعد تلك الخطوة مما حتّم زيادة أعضاء الهيئة التأسيسية، فانضم إليها عبد الحكيم عامر وصلاح سالم وجمال سالم وعبد اللطيف البغدادي وكاتب هذه السطور (أنور السادات) ».

.. هكذا يعترف السادات صراحة أنه لم يكن مؤسس تنظيم «الضباط الأحرار»، ولم يكن ضمن هيئته التأسيسية الأولى، وأنه انضم إلى التنظيم في مرحلة لاحقة!! ولم يكن هذا هو الاعتراف الوحيد بتلك الحقيقة، فقد اعترف السادات في ص ٥٢:
« وفي يناير ١٩٥٠ أجريت انتخابات رئاسة الهيئة التأسيسية، وانتخب جمال عبد الناصر رئيسًا لها بالإجماع».
وفي ص ٥٦ من نفس الكتاب يقول السادات:

«وفي يناير ١٩٥١ أجريت انتخابات جديدة للهيئة التأسيسية للضباط الأحرار، وأعيد انتخاب جمال عبد الناصر رئيسًا لها للمرة الثانية».

ثم عاد وأصدره في سلسلة كتاب الهلال (العدد ٧٦ ـ يوليو ١٩٥٧) بعنوان (أسرار الثورة المصرية، بواعثها الخفية وأسبابها السيكولوجية) تقديم الرئيس جمال عبد الناصر، ويقول فيه عن التنظيم:

«.. وتبدأ القصة بمجموعة من الملازمين الشبان تخرجوا في الكلية الحربية عام ١٩٣٨ واجتمعوا للخدمة معًا في «منقباد» بمحافظة أسيوط ونجد أن المجموعة أخذت تلتف حول شاب من بينهم يمثل الشخصية الصعيدية الكاملة، وكان هذا الشاب هو جمال عبد الناصر الذي استحوذ بخصاله واتزانه على إعجاب واحترام زملائه».

يقول السادات في الصفحات من ٢٠٧ إلى ٢٠٩:

• وفي هذا العهد عادت القوات المصرية من فلسطين، ودعي عبد الناصر لمقابلة إبراهيم عبد الهادي برفقة عثمان المهدي رئيس أركان حرب الجيش لتحذيره عن نشاطه مع الإخوان المسلمين (المعروف أن المقابلة كانت بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٤٩).

• بدأنا في تكوين القاعدة، وفي الأيام التي تلت ذلك فرغ جمال من وضع أساس التنظيم كله.

• اختار جمال للتشكيل اسم الضباط الأحرار وظهر الاسم لأول مرة.

• وضعت أهداف التشكيل وتم توزيعها على الضباط الأساسيين فيه.

***

بهذا يعترف السادات صراحة بأن عبد الناصر هو منشئ تنظيم الضباط الأحرار، وأن التنظيم نشأ عام ١٩٤٩ وليس ١٩٣٩ كما ادعى السادات لاحقًا في «بحثه عن ذاته»، لكن الملاحظ أنه ليس هناك أي مجال للمقارنة سواء في لغة الكتابة ولا أسلوب عرض الموضوعات ومضامين المعلومات بين كتاب «البحث عن الذات» وبين الثلاثة كتب التي سبق أن أصدرها رغم أن الفارق الزمني بينهما لا يزيد على ٢٠ سنة، النقطة الوحيدة التي ظل السادات ثابتًا عليها هي إهانة الرئيس محمد نجيب بغير حق؛ لإرضاء عبد الناصر، يقول السادات في ص ٧٣ من (قصة الثورة كاملة) في فقرة بعنوان: ١٥ يوليو.. ونجيب لا يعرف!!

« خطة الثورة توضع وقائد الثورة في منزله لا يعلم! قائد الثورة في فراشه والثورة نفسها تجهله.. قائد الثورة في فراشه، والثورة نفسها لاتدري هل سيوضع على رأسها، أم سيكتشف أحد حقيقته في اللحظة الأخيرة.

لم يكن هناك وقت على الإطلاق أمام جمال ورفاقه لاكتشاف حقيقة محمد نجيب.. فنحن في ١٥ يوليو.. ونجيب لا يعلم شيئًا بالمرة».

ويمضي السادات في افتراءاته على الرجل فيقول في ص ٧٥، ٧٦ من (قصة الثورة كاملة) في فقرة بعنوان: ١٩ يوليو.. ونجيب لا يعلم!!:

« كل هذا كان يحدث وكل تلك الأحداث التاريخية الكبرى كانت تقع واللواء نجيب في بيته لا يعلم شيئًا.. بل لم يكن قد عرف أن في الجيش تنظيمًا سريا سوف يقلب نظام الحكم.. وكنا في ١٩ يوليو».

ويواصل السادات العزف على تهميش دور الرجل فيقول في ص ٧٧ فقرة بعنوان: «العمالقة على باب نجيب»!!

« وفي ٢٠ يوليو أي قبل الثورة بثلاثة أيام توجه جمال وعبد الحكيم عامر إلى بيت محمد نجيب لإبلاغه بأنه الزعيم والقائد ومحرر البلاد الذي سيقلب نظام الحكم

وطرق جمال باب البيت وكان عند نجيب البكباشي جلال ندا والصحفي محمد حسنين هيكل..

....

....

وظلا جالسين (جمال وعبد الحكيم عامر) فترة طويلة دون أن يفاتحا نجيب في مسألة الثورة، وهو لم يكن يدري بما في رأسيهما.

وبعد هذه الزيارة ـ في ٢٠ يوليو ـ لمس جمال أنه ربما يكون من الخطر على الثورة الاتصال بنجيب مرة ثانية.. إذ ربما كان في ذلك الوقت موضوعًا تحت المراقبة.

وأمام هذا الخاطر قرر جمال الاتصال بنجيب بعد نجاح الخطة.. أي بعد قيام الثورة».

ثم يعود السادات في صفحة ٩٧ ليقول:

« بدأت الثورة إذن ـ واللواء نجيب لا يعلم..

ويواصل السادات حملة الافتراء على الرجل فيقول في ص ١٠٠ في فقرة بعنوان: «حقيقة تعلن لأول مرة»:

«أين كان اللواء محمد نجيب.. قائد الثورة؟!

أين كان في تلك الساعة.. بعد نجاح العملية الكبرى، وبعد أن أصبح نظام الحكم بلا جيش يحميه.. ويزود عنه »!

في الثالثة من صباح ٢٣ يوليو بدأ أول اتصال بين قيادة الجيش الجديد أعني الضباط الأحرار وبين محمد نجيب.. وهذه الحقيقة تعلن على العالم لأول مرة!

وكان ذلك الاتصال عن طريق التليفون».

ويواصل السادات مسلسل الإهانات بحق الرجل إلى حد الاستخفاف بشأنه إلى حد وصف دوره في قيادة حركة الجيش بخيال المآتة، وأنه كان في منزله لا يعلم شيئًا عما يدور حوله من أحداث طوال شهر يوليو ١٩٥٢، فيقول السادات في ص ١١٦:

«اللواء نجيب كان يجلس بيننا لا يدري ماذا يدور في رءوسنا».

***

ولم يتورع السادات عن نهجه في كتابه (قصة الثورة كاملة)، ولم يعط لنفسه فرصة للتراجع والمراجعة بل مضى في غيه، فقد ذكر السادات على صفحتي ٨٠ و٨١ من كتابه (أسرار الثورة المصرية، بواعثها الخفية وأسبابها السيكولوجية) الصادر عن دار الهلال ـ العدد ٧٦ ـ يوليو ١٩٥٧، والذي قدم له الرئيس جمال عبد الناصر:

« كان نجيب مثل أي رجل في مصر وفي مثل سنه مثل أبي وأبيك.. كان موظفًا يجلس إلى مكتبه من الصباح حتى الظهر وليس في ذهنه أي شيء عن العدالة الاجتماعية أو عن الاستغلال والاستبداد ومحنة الاستعمار.. كل الذي كان يشغل باله في عام الثورة عام ١٩٥٢ هو نفس الشيء الذي كان يشغل بال أي موظف كبير في مثل سنه ربما علاوة أو ترقية».

ويتمادى السادات في ظلمه؛ فيروي في ص ١٧٠ أن نجيب لم يعرف بحكاية الضباط الأحرار إلا عندما اتصل به عبد الناصر في الساعة الثالثة من صباح ٢٣ يوليو وأخبره أن:

«الضباط الأحرار قاموا بالثورة الليلة والثورة نجحت والمنطقة العسكرية محاصرة وإحنا عاوزينك تيجى، وحنبعت عربية تجيبك».

لكننا إذا ما أخضعنا روايات أنور السادات لمعايير الفحص العلمي نتبين بوضوح أنها تحمل في طياتها أسباب تكذيبها:

أولاً: لأن السادات لم يكن صادقًا في روايته فقد خانته ذاكرته؛ فنسي أن

لفظة ثورة لم تطلق على حركة الجيش إلا بعد ذلك بعام على أثر كتابة د. طه حسين مقالاً بهذا المضمون في مجلة التحرير في عددها الصادر في الأول من ديسمبر ١٩٥٢، قد يقول قائل إنها مجرد زلة لسان نتيجة التكرار، فلا يجب التوقف عندها كثيرا!!

ثانيًا: لكن ماذا يقول ذلك القائل عما ذكره كل من يوسف صديق وخالد محيي الدين وأحمد حمروش في مذكراتهم؟!، يروي يوسف صديق في مذكراته التي نشرها بعنوان:(ليلة عمري) أنه بعد انضمامه للضباط الأحرار في أكتوبر عام ١٩٥٠ سأل عبد الناصر عن الضباط الذين يعملون في قيادة الحركة:

«ولما ألححت عليه أخبرني أن أقدم ضابط هو اللواء محمد نجيب، فاسترحت لهذا الاسم الذي كنت أكنّ له الكثير من الاحترام والحب، لما يمتاز به من صفات وسمعة طيبة بين ضباط الجيش».

ويروي خالد محيي الدين في مذكراته بعنوان: (.. والآن أتكلم) في ص ١٤٥:

«كان نجيب صاحب فكرة الإسراع باعتقال القادة المجتمعين بكوبري القبة أثناء خروجهم لشل سيطرتهم وإفشال أية خطة للتحرك المعاكس».
ويضيف خالد محيي الدين في ص ١٥٥:

« لقد رغب نجيب في أن يشاركنا التحرك منذ اللحظة الأولى، وعندما علم أننا وضعنا خطة التحرك طالب بالمشاركة في تنفيذها، لكننا كنا نريد أن نبعده

عن أي مشاركة فعلية عن عمد لنضمن سلامته؛ حتى يمكن في لحظة انتصارنا أن يتولى القيادة».

وذكر أحمد حمروش في مذكراته بعنوان : « نسيج العمر» صـ ٦٨:

« أن عبد الناصر أخبرة قبل يوم من قيام الثورة أن محمد نجيب انضم إليهم».

ثالثًا: وماذا يقول ذلك القائل في ذاكرة السادات التي خانته كثيرًا في نقل وقائع الأحداث؟!! فلم يكن هذا رأي السادات في اللواء نجيب قبل خلافه مع عبد الناصر، فقد وضع أنور السادات اسم اللواء محمد نجيب على رأس أعظم عشرة رجال في العالم ضمن استفتاء قام به ونشرته مجلة المصور في عددها ٤٩١١ بتاريخ ٨ مايو ١٩٥٣ بعنوان: «هؤلاء هم العظماء العشرة في العالم كله»، جاء اللواء نجيب في المرتبة الأولى، والمارشال ستالين في المرتبة الثانية، والرئيس إيزنهاور في المرتبة الثالثة، ونهرو في المرتبة الرابعة، وماوتسي تونج في المرتبة الخامسة، وونستون تشرشل في المرتبة السادسة، والمارشال روميل في المرتبة السابعة، والمارشال مونتجمري في المرتبة الثامنة، وغاندي في المرتبة التاسعة، وهتلر في المرتبة العاشرة.

رابعًا: الشهادات الشخصية

كان مكمن الصعوبة في الشهادات الشخصية للذين لعبوا دورًا في الأحداث أو اشتركوا فيها بأي شكل من الأشكال، أو كانوا من شهودها بالعيان أن هذه

الشهادات تصنف ضمن الوثائق المنحازة، كما أن الكثير من الشهادات التي وردت عن بعض الأحداث شهادات تسامعية أي نقلت إلى رواتها بالسماع؛ وهو ما يستلزم التدقيق وتوخي الحذر في الأخذ بما جاء بها سواء بالنفي أو الإثبات.

***

أخيرًا، هذا البحث محاولة علمية لتقييم بعض القصص الخبرية التي نشرت في صحافتنا تقييمًا موضوعيًا من خلال مقارنتها بالمصادر الأخرى للمعلومات دون أدنى محاولة لتجريح شخوص بعينهم من الأحياء، أو إضفاء هالات من التوقير والتعظيم عليهم بغير استحقاق، أو الإساءة إلى الموتى، أو تقديس قبورهم، في محاولة جادة لأن يكون هذا البحث تشخيصًا دقيقاً وأمينا لعلاج ما أصاب صحافة الوطن من آثار السقوط في « مأزق الغواية »؛ فمصر تستحق صحافة قوية وحرة وحديثة تليق بتاريخها وحضارتها ومكانتها.

لفصل الثانى :

مقتل حسن البنا.. جريمة ثأر!!

الوقت: الساعة الثامنة واثنتا عشرة دقيقة

من مســاء يوم ١٢ فبرايـر ١٩٤٩

المكان: شارع الملكة نازلي بالقاهرة (رمسيس حاليًا) أمام جمعية الشبان المسلمين بالقاهرة.

الحدث: إطلاق الرصاص على حسن أفندي البنا مرشد جماعة الإخوان المسلمين وصهره المحامي عبد الكريم منصور أثناء ركوبهما سيارة تاكسي رقم ٣٤٨٦ أجرة مصر قيادة السائق علي محمود نفادي (ماركة فورد ـ موديل سنة ١٩٤٠)، اندفع رجلان ملثمان من الجانب الآخر من الطريق وأطلقا عليهما الرصاص، ولاذا بالفرار في سيارة كانت تنتظرهما بمدخل شارع عبد الخالق ثروت بالقرب من نقابة الصحفيين.

كان البنا وصهره خارجين لتوهما من مبنى جمعية الشبان المسلمين الذي تم استدراجهما إليه بزعم التفاوض مع ممثل الحكومة للتراجع عن قرار حل جماعة «الإخوان المسلمين»، والإفراج عن معتقليها الذين أعد المرشد قوائم بأسمائهم مقابل قيام المرشد بالإرشاد عن حائزي السلاح من أعضاء الجماعة، وأماكن تخزينه، ومكان الإذاعة السرية، وأسماء العناصر الخطرة في الجماعة التي مازالت طليقة، ولم يشملهم قرار الاعتقال!!

القتل:

.. أصيب حسن البنا بسبع رصاصات، لكن حالته لم تكن خطرة، فقد ظل متماسكًا، وصعد سلم جمعية الشبان المسلمين؛ ليطلب الإسعاف التي تأخرت، فطلب من سائق التاكسي أن ينقلهما إلى مقر جمعية الإسعاف القريب على بعد خطوات؛ حيثُ كانت إصابة صهره حرجة، فقد أصيب برصاصتين إحداهما في عضده الأيمن والأخرى في فخذه الأيسر.

وفي جمعية الإسعاف قام الدكتور محمود طلعت الطبيب المناوب بتوقيع الكشف الطبي عليهما بحضور اليوزباشي ألبرت تادرس معاون الأزبكية، وقرر أن حالتهما تستدعي النقل إلى المستشفى؛ لنقص الإمكانيات في جمعية الإسعاف، وعلى الفور نقلتهما سيارتها إلى مستشفى قصر العيني، وفور وصول البنا إلى المستشفى، أُخْلي له السرير رقم (٣) في الحجرة ٥١ في سطوح (قسم رجال)، وانتدبت إدارة المستشفى الدكتور الزيني جمال الدين لعلاجه، وتم نقل الدم له مرتين متلاحقتين، وظل البنا لا يتحدث طوال فترة العلاج سوى بقوله: «أعطوني ميه»، وقد كررها عدة مرات في ألفاظ متقطعة.

.. وفي تمام الساعة الثانية عشرة وخمسة عشرة دقيقة بعد منتصف الليل مساء يوم ١٢ فبراير، مات حسن البنا الرجل ذو المائة وجه والألف قناع، لتطوى صفحة من حياة رجل ملأ الدنيا صخبًا وضجيجًا طوال عشرين عامًا، ونقل الجثمان إلى مشرحة زينهم، حيثُ قام بتشريحه الأطباء الشرعيون محمد

توفيق وأحمد شكيب وأحمد حسين سامي وكيل وزارة العدل المساعد للطب الشرعي.

وجاء التقرير الطبي أن: «الجسد اخترقته ٧ أعيرة نارية، وأن الوفاة حدثت نتيجة النزيف من ٤ أعيرة منها».

نعش تحمله النساء:

.. وفي الساعة التاسعة من صباح يوم ١٣ فبراير، استيقظت القاهرة ـ مدينة الألف عام والألف مئذنة ـ على مشهد يمزق نياط القلب، لم تألف مثله منذ نشأتها؛ فقد خرج نعش البنا من منزله الكائن بـ ١٥ شارع سنجر الخازن بحي الحلمية الجديدة يخترق شوارع الحي للصلاة عليه في مسجد قيسون تحمله ثلاث نساء على أكتافهن (ابنتيه وزوجته) وأبوه الرجل الهرم المكلوم الذي جاوز التسعين عامًا، عند وصول الجثمان كان المسجد خاليًا من الناس والخدم بعد أن أمر رجال البوليس من فيه بالانصراف كيلا يصلوا على الجثمان!!

وقف الأب وسط دموعه أمام النعش يصلي ومن خلفه النساء الثلاث، ليمضي النعش بعد ذلك إلى مدافن الإمام الشافعي ليوارى التراب في هدوء.. بلا مظاهرات، أو هتافات تنفيذًا للشرط الوحيد الذي قطعه الوالد على نفسه في الاتفاق الذي تم بينه وبين اللواء أحمد طلعت حكمدار القاهرة لتسليمه الجثمان؛

فقد كان عبد الرحمن عمار وكيل وزارة الداخلية يرى أن يشيع الجثمان مباشرة من مشرحة قصر العيني خشية أن ينتهز الإخوان الفرصة لإحداث خلل بالأمن العام يؤدي إلى نتائج خطيرة، ولكن والد البنا توجه إلى حكمدار القاهرة وطالب بإلحاح أن تشيع الجنازة من منزله، وأقر بالتزامه بالتعليمات، ووافق الحكمدار بعد استئذان وكيل الداخلية والمسئولين في الوزارة.

في مذكراته قال الدكتور محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ:

«**نقلت جثة الشيخ حسن البنا من مستشفي قصر العيني إلى منزل والده في سر من الناس، ثم أمرت بألا يشيعه إلى مقره الأخير إلا عدد محدود من أهله المقربين، وألا يقام له مأتم يقصد إليه المعزون.**

وكانت المحافظة على الأمن سند الحكومة فى تصرفها. أما الإخوان فحسبوا في قتل مرشدهم العام ثأراً من الحكومة لمقتل النقراشى (باشا)». *(١)

راجل واحد
في عزاء البنا:

.. ومنعت الداخلية أسرة البنا من إقامة العزاء وتلاوة القرآن، ولم يحضر أحد من المعزين؛ لأن الجنود منعوا الناس من الدخول إلى منزل البنا، ولم يفلح في

***(١) مذكرات د . هيكل ، جزء ٢ ـ صـ ٢٨٨**

الوصول إليه سوى مكرم عبيد باشا الذي تعرض لعنت رجال البوليس الذين حاولوا أن يمنعوه فلم يستطيعوا، واستشعر القائمون على الأمر الخجل من القبض عليه لأنه لا يجوز أن يكون من الإخوان؛ ولأن المقطوع به أنه ليس من المسلمين، فتركوه يدخل إلى المنزل لتقديم واجب العزاء.

شائعة خطف الجثمان:

ترددت شائعة في القاهرة أن بعض أصدقاء حسن البنا الذين آلمهم أن يدفن بهذه الطريقة المهينة يعتزمون اختطاف الجثة من قبرها وإخفاءها عن أعين البوليس، فأمرت الداخلية بمضاعفة الحراسة على المقبرة، وقبل أن يغشى الظلام مدافن الإمام الشافعي كان الجنود يحاصرون الطرق المؤدية إلى المقبرة ويتأكدون من كل شخص يمر بالطرقات المؤدية للمدافن، ووصل العنت بالجنود في هذا اليوم أنهم كانوا يأمرون مشيعي الموتى الآخرين بوضع النعوش على الأرض ورفع غطاء النعش للتحقق من وجه الميت!!

الحادث في صحف القاهرة:

حرصت الصحف جميعًا ـ وكانت تحت الرقابة ـ على نشر حادث اغتيال البنا

بالعناوين الكبيرة في صدر صفحاتها الأولى وترديد بيانات الحكومة التي تتهم الإخوان بأنهم قتلوا المرشد العام لجماعتهم، ولم تذكر كلمة واحدة عن المتهمين الحقيقيين، فقالت صحيفة الأهرام (المستقلة) بعنوان:

« مصرع الأستاذ حسن البنا بخمس رصاصات، شاب يهاجمه وهو يغادر دار الشبان المسلمين ثم يطلق النار على صهره، الأستاذ البنا يرسل كتابًا إلى وزارة الداخلية ويتلقى تهديدًا بالقتل إذا أفشى أسرار الجماعة المنحلة ».

وذكرت الصحيفة في متن الخبر: «. . وقد علمنا أنه كان قد أرسل أيضا منذ أيام (تقصد البنا)، خطابًا آخر إلى وزارة الداخلية يعرب فيه عن اعتزامه تسليم المحطة السرية والأسلحة وغير ذلك مما تحت يد الإخوان إلى السلطات المختصة، وأنه على أثر ذلك تلقى خطاب تهديد بالقتل إذا أذاع أي سر من أسرار الجماعة».

وقالت صحيفة الأساس (الناطقة باسم حزب السعديين الحاكم) بعنوان: «إطلاق الرصاص على الشيخ حسن البنا، إصابته بثلاث رصاصات ووفاته بعد منتصف الليل»، وألمحت الصحيفة إلى أن:

« الإخوان المسلمين هم الذين قتلوا حسن البنا؛ لأنه كان ينوي إبلاغ الحكومة عن مكان الأسلحة ومحطة الإذاعة السرية ».

وبدأت «الأساس» في رواية قصة الاغتيال فقالت:

« منذ أذاع الأستاذ حسن البنا بيانه الذي استنكر فيه أعمال الإجرام التي ارتكبها فريق من الذين انتموا إلى جماعته المنحلة، وهو يتلقى من بعض الأعضاء الذين كانوا معه استفسارات واستنكارات لموقفه.

وأول أمس تلقى خطاب تهديد، من نوع الخطابات التي انتشرت في الأيام الأخيرة في كل مكان.

وعرف أن سبب هذا التهديد الأخير لحسن البنا أنه أرسل إلى الحكومة كتابين، كان آخرها منذ ثلاثة أيام يقول في الأول منهما إنه يستنكر أشد الاستنكار الحادث الإجرامي، الذي حاول فيه أحد أتباعه السابقين نسف محكمة الاستئناف، ويصف هذا الشاب بأنه ليس أخًا وليس مسلمًا.

وأعرب في كتابه الثاني عن استعداده لتسليم محطة الإذاعة السرية التي تتحدث باسم الجماعة المنحلة، واستعداده لتسليم الذخائر والأسلحة الباقية لدى بعض أعوانه ولم تقع في يد البوليس حتى الآن ».

كانت «الأساس» تكذب لأن بيان «ليسوا إخوانًا وليسوا مسلمين»، كتبه البنا قبل شهر من مقتله، وليس قبل ثلاثة أيام كما ادعت الصحيفة، لكنه لم ينشر إلا

بعد قتله.

.. وواصلت الجريدة حملتها في التضليل، فذكرت في عددها الصادر بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٤٩ أنه:

« يحتمل أن الجناية حدثت بواسطة أحد أقارب المعتقلين أو أسرهم، وأن أحدهم هو الذي ارتكب الحادث انتقامًا من الشيخ لاعتقادهم بأنه غرر بهؤلاء الشبان، لهذا قامت قوات كبيرة من رجال البوليس برئاسة القائمقام محمد إمام بك بالبحث في هذا الاتجاه.

.. كما أن بعض الشهود الذين شاهدوا الحادث ذكروا أن أوصاف الشخص الذي أطلق الرصاص على حسن البنا قد يوهم بأنه من أهل الريف، وقد ندبت مجموعة من رجال البوليس للسفر إلى ضواحي القاهرة والقليوبية لتفتيش منازل أقارب بعض المتهمين هناك ».

ونشرت جريدة «المصري» (لسان حال حزب الوفد) الخبر بعنوان: «مصرع الشيخ حسن البنا، إطلاق ٦ رصاصات عليه أمام جمعية الشبان المسلمين»، لكنها خرجت عن الطرح الذي تناولت به الصحف الأخرى الحادث، وقدمته بتناول مختلف بعد أن استطاع مندوبها محيي الدين فكري أن يدخل إلى جمعية «الشبان المسلمين»، وأن يلتقط رقم السيارة (٩٩٧٩ خصوصي مصر ـ ماركة

ليموزين ـ سوداء اللون) التي أقلت الجناة، والذي أملاه شاب نوبي كان يجلس على مقهى مقابل للجمعية لمحمد الليثي سكرتير لجنة الشباب بجمعية الشبان المسلمين الذي كتبه على علبة سجائر وأبلغه للنيابة، وأسرع محيي فكري إلى مبنى الصحيفة ليلتقي بمرسي الشافعي مدير التحرير، ويكتب وصفًا للحادث وفيه رقم السيارة التي فر بها الجناة وصورة حسن البنا.

لكن الأستاذ توفيق صليب مدير الرقابة على الصحف فزع من الصورة ورقم السيارة لعلمه يقينا أنه رقم السيارة المخصصة لتنقلات الأميرالاي محمد عبد المجيد مدير إدارة البحث الجنائي بوزارة الداخلية، فيتصل بالرقيب العام عبد الرحمن عمار يسأله الرأي، ثم يأمر بمصادرة «المصري» فيقتحم البوليس المطبعة ويصادرون الأعداد التي لم توزع، لكن خمسة آلاف نسخة من العدد المُصادر تسربت إلى الأسواق ونفدت جميعها وسط لهفة القراء على متابعة الحادث.

واضطرت جريدة «المصري» إلى إصدار طبعة ثانية من العدد رقم ٤٠٧٤ الذي تمت مصادرته بعد أن حذفت منه ما سبق أن نشرته في طبعتها الأولى.

المفاوضات
بين البنا والحكومة:

بدأت المفاوضات بين البنا والحكومة عندما علم البنا أن النقراشي قد قرر

حل جماعة «الإخوان المسلمين» عشية استشهاد اللواء سليم زكي حكمدار العاصمة يوم ٤ ديسمبر ١٩٤٨ على أثر إلقاء قنبلة سقطت تحت رجليه ألقاها أحد طلاب كلية الطب المنتمين للجماعة من أعلى سطح مبنى الكلية.

بدأ البنا المفاوضات باستعلاء على الجميع بتقديم التماس للملك في صباح ٥ ديسمبر وأنهاها بانكسار شديد قبيل مقتله بدقائق بطلب وساطة محمد أفندي الناغي سكرتير جمعية الشبان المسلمين والموظف بمصلحة البريد لكونه من قرية الزرقا ـ مركز فارسكور، بلدة إبراهيم عبد الهادي باشا، وينتمي إليه بصلة قرابة (ابن خالة).

تقدم البنا بالتماس للملك يتملقه في بدايته ويعرب فيه عن ولائه لجلالته وإخلاصه للعرش بالكلمات:

«أصدق آيات الإخلاص، وأخلص معاني الولاء».

ثم انتقل في الجزء الثاني إلى الطعن في النقراشي وتحريض الملك عليه بالكلمات:

« والعالم كله الآن يا صاحب الجلالة تغلي مراجله بالأحداث الجسام والخضوب العظام، ويبدو في آفاقه كل يوم شأن جديد، لا يقوى أبدا دولة

النقراشي باشا على أن يضطلع بأعباء التصرف فيه بما يحفظ كرامة مصر، ويصون حقوق هذا الوادي المجيد العظيم، والنزاهة وطهارة اليد لا تكفي وحدها لمواجهة هذه العمرات المتلاحقة من أحداث الزمن ومضلات الفتن».

واختتم التماسه بالعدول عن حل الجماعة بالكلمات:

« ويتردد على الأفواه والشفاه، قرار حل الهيئة ووعيد الحكومة لكل من اتصل بها بالويل والثبور وعظائم الأمور».

....

....

يا صاحب الجلالة:

« إن الإخوان المسلمين يلوذون بعرينكم وهو خير ملاذ ويعوذون بعطفكم وهو أفضل معاذ ملتمسين أن تتفضلوا جلالتكم بتوجيه الحكومة إلى نوع من الصواب، أو بإعفائها من أعباء الحكم؛ ليقوم بها من هو أقدر على حملها ولجلالتكم الرأي الأعلى ».

ولم تشر أي من المصادر إلى أن الملك قرأ التماس البنا، أم لا، وهل علم به أم لا؟! لكن الثابت أن الديوان الملكي أحاله في ٦ ديسمبر إلى النقراشي باشا

رئيس مجلس الوزراء (بخطاب رقم ١٦٦٦ سرى)، لكن البنا الذي سد في وجهه باب الملك، لجأ إلى حامد جودة رئيس مجلس النواب الذي أبلغه مطالب النقراشي، لكن البنا اكتفى بالقول: «إن كل هذه الأمور التي يتحدث عنها دولة الباشا، لا يعرف عنها شيئا!!». ليسد باب ثان من أبواب الوساطة.

طرق البنا باب مرتضى المراغي مدير الأمن العام طالبًا منه التوسط لدى النقراشي كي يتوقف عن التفكير في حل الجماعة، وبينما يتحدث معه انفعل البنا بشدة وحملت كلماته تهديدا ووعيدا للنقراشي، وهو ما حدا بالمراغي للاعتذار عن استمرار الحوار، ليسد بابا ثالثا!!

فقد ذكر مرتضى المراغي في مذكراته، أنه بينما كان يقضي إجازة نهاية الأسبوع في منزل الأسرة بحلوان، جاءه رسول من طرف البنا يطلب الإذن له بالزيارة، ووافق المراغي والتقى البنا، عن الزيارة يقول المراغي في ص١٩٢، ١٩٣ من المذكرات:

« قلت : يا أستاذ حسن إن رسالتك خطيرة، وسأبلغها إلى الملك، وسأبلغ رأيك في حل الإخوان، وخطورة عاقبته إلى النقراشي».

هز الأستاذ رأسه وقال: إني أعرف أنه عنيد، وسينفذ رأيه، ولكني رجوت أن تخبر الملك علّه يقنعه بالعدول عن تلك الجريمة النكراء.

وقدحت عينه شررا وقال:

ـ نعم إنها جريمة يريد النقراشي ارتكابها، هل يظن أننا لعبة في يده يستطيع تحطيمها بسهولة؟
وانقلب الشيخ الوديع نمرًا هائجًا، ولكنه عاد إلى طبيعته الهادئة حينما رآني أنظر إليه، وضحك قائلاً:

ـ «لا تؤاخذني إذ نسيت نفسي».

نقل مرتضى المراغي رسالة البنا إلى النقراشي:

«أرجو يا دولة الرئيس أن تقدر خطورة إصدار القرار، إن الإخوان يشكلون منظمات سرية لا علم لوزارة الداخلية حتى الآن بأسماء أعضائها. وقد يكون بعضهم داخل الوزارة ومن حراس الأمن. وأنا أعلم أن كثيرين من ضباط الجيش هم من جماعة الإخوان.

قال النقراشي: هل تريد أن نعترف بشرعيتهم؛ لأنه حكم على بعضهم بالسجن، هل تسمح لهذه الجماعة بأن تتمادى إلى حد قتل القضاة؟ لا بد من حل هذه الجماعة.
ثم ضحك قائلاً: إني أعرف ديتها، إنها رصاصة ولا رصاصتان في

صدري.*(٢)

أُغلقت الأبواب جمعيها في وجه البنا، ولم يجد بدًا من طرق باب النقراشي بنفسه، فتناسى ما قاله من طعن بحق النقراشي في الالتماس المقدم للملك وتناسى أيضا الاستخفاف بمطالب النقراشي التي نقلها إليه حامد جودة باشا، وتناسى كلمات التهديد والوعيد للنقراشي في حواره مع مرتضى المراغي والتي تم نقلها للنقراشي بطريقة ما أو بأخرى.

ذهب البنا بنفسه لمقابلة النقراشي في مساء يوم ٨ ديسمبر، فقابله عبد الرحمن عمار بك (صديقه الشخصي وصديق الجماعة)، وجلس معه وأعد تقريرًا بالمقابلة رفعه للنقراشي جاء فيه:

«إن البنا راح يترحم على سليم زكي باشا قائلاً:

إنه كان صديقًا حميمًا له وكان بينهما تعاون وثيق وتفاهم تام.

....

....

وأن البنا تكلم مادحًا في حق النقراشي قائلاً: إنه على يقين من نزاهته وحرصه على خدمة وطنه وعدالته في كل الأمور.

* (٢) المراغي ص ١٩٤

....

....

وأنه لو تمكن من مقابلة دولته بعد أن مضت سنتان لم يلتقيا فيهما بسبب فجوة أثارها الوشاة لاقتنع دولته بأنه من صالح الحكومة والأمة معًا أن يبقى الصرح الضخم الذي جاهد الإخوان سنوات طويلة في إقامته.

....

....

ثم جعل يبكي (البنا) بكاء شديدًا، ويقول إنه سيعود إلى مقره في انتظار تعليمات دولة رئيس الوزراء، داعيًا له بالخير والتوفيق».

من الالتماس المقدم للملك، وتهديد النقراشي على مسمع مدير الأمن العام والاستخفاف بمطالب النقراشي التي نقلها إليه حامد جودة باشا والتقرير الذي كتبه عبد الرحمن عمار، بدا البنا مراوغًا في مفاوضاته وجهوده ومساعيه ودون أن يأبه لتناقض أقواله؛ فالوسيلة عنده لا تهم، فهو تارة يؤكد أنه كفيل بتوجيه الإخوان الوجهة التي يراها، وتارة أخرى يشكو من عجزه وافتقاده السيطرة على هذه الجماعة، ودائما كان يشكو ممن أسماهم بالإرهابيين، ويقول إنه زار الكعبة ودعا الله أن يخلصه من هؤلاء الذين خرجوا عن طوعه، وأضاف أنه لا يبغي أكثر من استمرار جريدتهم اليومية، لكنه في كل الأحوال

كان يضع الإفراج عن معتقلي الجماعة شرطًا لتقديم المعلومات أو وسيلة لجمع المعلومات المطلوبة!!

لم يقدم حسن البنا لمفاوضيه شيئًا ذا قيمة، فالرجل بطبيعته يحمل شخصية ذات سمات مخابراتية من طراز رفيع، فقد «دوخ مفاوضيه السبع دوخات»، وذهب بهم إلى شاطئ النهر، وعاد بهم عطشى، ولم يقدم سوى كلام مرسل أشبة بالرمال الناعمة التي يصعب الإمساك بها.

كان البنا يتفاوض بينما «النظام الخاص» يعد خطة قتل النقراشي بعلمه وبمباركته (حسب ما جاء باعترافات عبد المجيد حسن)، وبعد ساعات من الاغتيال، راح ينفي صلته وجماعته بالجريمة، ويمهد الطريق لجولة ثانية من المفاوضات بمقال نشره في الصحف بعنوان: « **بيان للناس**» جاء فيه:

« وقعت أحداث نسبت إلى بعض من دخلوا هذه الجماعة دون أن يتشربوا روحها أو يلتزموا نهجها، مما ألقى عليها ظلاً من الشبهة، فصدر أمر بحلها وتلا ذلك هذا الحادث المروع حادث اغتيال دولة رئيس الحكومة محمود فهمي النقراشي باشا الذي أسفت البلاد لوفات ».

تناسى البنا أنه سقط في «دوامة الدم»، وأنه مجبر على الدوران مع حلقاتها حتى تبتلعه مثل قشة، فراح يتصل ب إبراهيم عبد الهادى باشا الذى رفض

مقابلته، ثم أحال الأمر إلى من أخلص أعوانه، هما زكي علي باشا ومصطفى مرعي بك الوزيرين في حكومته ليستدرجاه خطوة، خطوة ليقدم تنازلاً أثر تنازل لمواصلة التفاوض للعدول عن قرار حل الجماعة، لكن الأحداث كانت أسرع منه، فبعد يومين من نشر البيان وقع حادث محاولة نسف مكتب النائب العام بمحكمة استئناف القاهرة بباب الخلق، وأسقط في يد البنا باعتذار الوزيرين عن الوساطة في ظل الظروف المستجدة، لكن مع استمرار إلحاح البنا، أقنعه مصطفى مرعي بك بكتابة بيان ينفي فيه انتماء الجناة للجماعة، وأن أفعالهم تخرجهم من دائرة المنتمين للإسلام والمسلمين، وأن يدعو أنصاره ومؤيديه إلى محاربة كل من يخرج على القانون، وبعد تردد وافق وبعث إلى وزارة الداخلية خطابًا يتضمن بيانا بعنوان: « ليسوا إخوانًا، وليسوا مسلمين »، بينما يرى البعض أنه سلمه إلى محمد الناغي لتوصيله إلى إبراهيم عبد الهادي باشا، وجه البنا في البيان اللوم إلى الذين ارتكبوا الحوادث الماضية، وأشار إلى حادث محاولة نسف مكتب النائب العام، قائلاً في صدده إنه وقع بعد يومين من الكتاب الذي أذاعه في الصحف بعنوان « بيان للناس»، وأضاف في خطابه:

« .. وكأن مرتكب حادث محاولة النسف أراد أن يتحداني بهذا».

ثم ذكر في آخر خطابه: «. . وليعلم أولئك الصغار من العابثين أن خطابات التهديد التي يبعثون بها إلى كبار الرجال أو غيرهم لن تزيد أحدًا إلا شعورًا بواجبه، وحرصًا تامًا على أدائه».

.. واختتم البنا خطابه بقوله: « وإنني لأعلن منذ اليوم، سأعتبر أي حادث يقع من أي فرد سبق له الاتصال بجماعة الإخوان المسلمين موجهًا إلى شخصي».

لكن حيلة البنا لم تنطل على مفاوضيه فقد كشف ضبط السيارة الجيب بأحد شوارع العباسية عن كتيب صغير تضمن بعض معتقدات النظام الخاص بالجماعة ومنها: « يجوز إيهام القول للمصلحة».

مضت الأيام ولم يتحقق للبنا شيء مما كان يرجوه ويتعجله، فلجأ إلى صديقه فتحي رضوان المحامي الذي يتولى الدفاع عن المتهمين من أعضاء الجماعة، لكن رضوان قال له:

« إن الحكومة والملك لا يطيقان مجرد وجودك، ووجود جماعتك في الدنيا، فلا تشغل نفسك بما لا نفع فيه، ولا جدوى منه، ولا تستمع لرسل السلطة الذين يعبثون بنا».

لكن رغبة البنا في استرداد جماعته كانت عارمة، فلم يمتثل للنصح فذهب إلى صديقه محمد أفندي الناغي سكرتير جمعية الشبان المسلمين، وفي صباح يوم السبت ١٢ فبراير بعث الناغي محمد الليثي سكرتير لجنة الشباب بالجمعية

إلى حسن البنا في منزله ليخبره بنجاح الوساطة، وأن اجتماعًا سيعقد في تمام الخامسة بمقر الجمعية سيحضره ممثل عن الحكومة، وذهب البنا في الموعد ولم يجد اجتماعا، ولم يحضر مسئول، ولم يرد أحد على تليفونات الناغى، وفي الثامنة قرر البنا الانصراف فطلب من صالح عوض ساعي الجمعية إحضار سيارة أجرة.

كان بيان البنا بعنوان « ليسوا إخوانًا، وليسوا مسلمين» بمثابة الخطأ القاتل الذي جرته إليه أقداره لتكتمل المأساة على طريقة أبطال التراجيديات الإغريقية، وعندما نشر البيان بعد قتله، كان له مفعول السحر في فك عقدة لسان قاتل النقراشي، فاعترف بالكثير عن علم حسن البنا بالتدبير للجريمة ومباركته لها، وهو ما أسقط القناع عن دعاوى البنا التي برر بها وجود «النظام الخاص» ودوره في مناهضة الاحتلال، فحقيقة الأمر أن «النظام الخاص» لم يكن أداة من أدوات التحرر الوطني، ولكنه كان أداة لتصفية الخصوم من أبناء الوطن المختلفين مع فكر وتوجه الجماعة!!

أصابع الاتهام:

بعد لحظات من مقتل البنا أشارت أصابع الاتهام في كل ناحية، وباتجاه كل حدب وصوب فالحكومة تتهم الإخوان بتدبير الحادث. والإخوان يتهمون الملك والسراي، والبعض يتهم رجال الداخلية وعلى رأسهم إبراهيم عبد الهادي باشا

وعبد الرحمن عمار بك وكيل الداخلية، وآخرون يتهمون شباب السعديين بتدبير الجريمة انتقاما لمقتل النقراشي، بينما رأى البعض توجيه الاتهام إلى الإنجليز والصهاينة الذين أوجعتهم بطولات كتائب الإخوان في فلسطين. وسرت شائعة تتهم زوجة النقراشي باستئجار قتلة مأجورين من صعيد مصر اغتالوا البنا أخذا بثأر زوجها، لكن الشيء المؤكد أن كل الأطراف قد عجزت عن إقامة دليل على ما تدعيه!!

اتهام الحكومة للإخوان:

منذ الوهلة الأولى بدأت الحكومة تلصق الاتهام بجماعة الإخوان وتبرر قتلهم لمرشدهم بأنه قد أبدى استعداده لتسليم أشخاص من جماعته إلى البوليس بعد أن تبرأ منهم بقوله: «ليسوا إخوانًا» بل ورماهم بالكفر والخروج من الملة بقوله: «وليسوا مسلمين»، وتسليم سلاح الجماعة، والإرشاد عن مقر الإذاعة السرية.

وراحت تغذي الشائعات التي تضخم الخلاف بين البنا وأفراد من جماعته، فانتشرت شائعات أن البنا قد فصل بعض أفراد من جماعته وهددهم بإبلاغ البوليس عنهم، وشائعة أخرى تفيد استياء بعض أعضاء الجماعة من تصرف حسن البنا في أموال الجماعة وكأنها أمواله الخاصة، لدرجة أنه أنشأ شركة

خاصة برأسمال ٢٠ ألف جنيه، وعين سائقه الخاص عبد العزيز حسن مديرًا لها، وشائعة ثالثة تتهم البنا بالتلاعب المالي والاستيلاء على بعض الأموال التي تم جمعها، على سبيل الاكتتاب من الشعب لمساعدة فلسطين الشقيقة في محنتها، وشائعة رابعة تتهم البنا بالتستر على فضائح أخلاقية ارتكبها صهره عبد الحكيم عابدين مع بعض زوجات وبنات أعضاء من الجماعة، وتدخل البنا شخصيا لعدم توقيع عقوبة عليه، وعندما اعترض ضحايا عابدين وبعض أفراد الجماعة، قام البنا بفصلهم وتهديدهم بالإبلاغ عنهم.

الملك والسراي:

وفي المقابل أشارت أصابع الإخوان المسلمين بالاتهام إلى الملك والسراي، لكن الإخوان لم يقدموا واقعة واحدة تعزز الدفع بالاتهام في هذا الاتجاه، فالإخوان يبذلون الحب وفروض الولاء للملك فاروق من قبل أن يتولى سلطاته الدستورية، ومع احتفالات هذه المناسبة صدرت أوامر المرشد العام لفرقته العسكرية بالتوجه إلى قصر عابدين لمبايعة الملك على كتاب الله وسنة رسوله، وتكررت المبايعة نفسها في عيد الجلوس الملكي. وفي مناسبات متنوعة ومتعددة تجمع «الإخوان» عند بوابات قصر عابدين هاتفين «نهبك بيعتنا، وولاءنا على كتاب الله ورسوله»، وذكرت جريدة البلاغ في ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ انه عندما اختلف النحاس باشا مع القصر خرجت الجماهير تهتف:

«الشعب مع النحاس»، فسير البنا رجاله هاتفين: «الله مع الملك».

.. وفي يوم زواج الملك من الملكة فريدة في ٢٠ يناير ١٩٣٨ قامت جوالة الإخوان بالاحتشاد بأوامر من البنا، والهتاف للملك.

وقد خصصت الجماعة مؤتمرها الرابع لغرض واحد هو الاحتفال باعتلاء جلالته العرش.

وعندما تعرض الملك لحادث القصاصين في ١٥ نوفمبر ١٩٤٣، قام البنا بالتنظيم الجماهيري لجماعته ليعبر عن الأفراح بنجاته.

وقد دأبت جريدة الإخوان المسلمين على إضفاء مسحة دينية على الملك وأصبح غلافها محجوزًا لصورته مرة وفي يده المسبحة وأخرى وهو ملتح، وتواصلت سياسة الإطراء على أسرة محمد علي، وقد بالغ حسن البنا في مقالاته في نفاق الملك بكلمات من نوع (عرشك العزيز، وتاجك المقدس ودعوتك المستجابة، وأمرك المطاع، ويدك الكريمة، ونظرك السامي، وعهدك السعيد)، وقد أجاد الملك استخدامهم في ألاعيب السياسة، واستمر الإخوان المسلمون على علاقة جيدة وحميمة بفاروق..

وواصلت جريدة الإخوان المسلمين تعبئة الرأي العام ولفت نظره إلى خطوات الملك فاروق الدينية، وتصف استقبال الجماهير له وهو في طريقه

لتأدية الصلاة بمسجد السلطان أبو العلا وهتافاتهم بحياته. وبلغ النفاق ذروته عندما كتب حسن البنا مقالا في الصفحة الأولى بنفس الجريدة بعنوان: «حامي المصحف»، يذكر فيه أنه أثناء رحلة الملك إلى الصعيد قدم له أحد المرافقين فصًا أثريًا، وقال: «إن هذا يجلب لك الحظ والخير»، واخرج آخر مفتاحا وادعى مثل تلك الدعوى، فما كان من فاروق إلا أن أخرج مصحفًا من جيبه وقال: «إن هذا هو مفتاح كل خير عندي». ، وذهب الإخوان ومرشدهم إلى ما هو أبعد من ذلك، فأخذوا يلاحقون تحركات فاروق ويصدرون التعليمات من مكتب الإرشاد إلى جميع الفروع في الأقاليم ليصطف الأعضاء بأعلامهم، وفرق الجوالة على المحطات التي يقف فيها القطار الملكي لأداء فروض الولاء والاحتفاء بالطلعة المحبوبة.

كان الملك يعرف أن ولاء حسن البنا، ولاء مدفوع الثمن ومن أجل المصلحة؛ لذا واصل القصر إمداد الجماعة بالإعانات المالية والهبات التي ظهرت بوضوح مع عام ١٩٤٠.*(٣)

كل الشواهد وكتابات رجال القصر تشير إلى أن الملك لم يثق يوما في البنا، لكن كل الشواهد تؤكد أيضا أنه لم يكن صاحب مصلحة في قتله!!

ومع ذلك كان إصرار الإخوان على اتهام الملك بقتل مرشدهم ومحاولة الثأر

***(٣) د. لطيفة محمد سالم، فاروق الأول وعرش مصر، بزوغ واعد.. وأفول حزين ١٩٢٠ ـ ١٩٦٥، دار الشروق الطبعة الثانية ٢٠٠٧ ـ ص ٨٦،٨٧**

منه، فقد ذكر مرتضى المراغي في مذكراته: أنه تم العثور على مسدس في جيب عامل الأسانسير الخاص بقصر القبة، وهو الأسانسير الذي كان يستعمله الملك فاروق، لكن شاءت إرادة الله أن يبيت الملك ليلتها خارج القصر، وبالتحقيق مع هذا العامل تبين أنه عضو بالنظام الخاص للجماعة، وقد واجه المراغي المرشد حسن الهضيبي وعبد الحكيم عابدين بالواقعة.

الإنجليز والصهاينة:

رأى بعض «الإخوان المسلمين» توجيه أصابع الاتهام إلى الإنجليز والصهاينة بزعم أن بطولات كتائب الإخوان في فلسطين قد أوجعتهم، وهو اتهام يجافي الحقيقة تمامًا، ويعكس رغبة الجماعة في منح نفسها قدرات تعلو على حقيقة واقعها، وأن دولاً تتخوف من قوتها، ولم تجد بدًا من اغتيال مرشدها، وهو أيضا ما يعكس رغبة الجماعة في الاستئثار لنفسها دون غيرها بالدور الذي قام به الشباب من مختلف قوى الصف الوطني، وإيهام البسطاء أنهم هم الذين خاضوا جميع المعارك على أرض فلسطين، وأنهم لا ينامون الليل من أجل استرداد أرضها وحقوق شعبها.

لكن هذا الاتهام يتناقض مع العلاقة الوثيقة التي كانت تربط الإخوان ببريطانيا العظمى، والتي كانت أول من قدم الدعم المادي للجماعة في صورة تبرع بمبلغ

٥٠٠ جنيه من شركة قناة السويس، وهي بالطبع أموال مخابراتية لا تُدفع لوجه الله، ولكن لتحقيق أغراض بعينها، فقد ذكر أنطوني إيدن أن الأنجليز كانوا يستخدمون الإخوان في إثارة القلاقل والاضطرابات حتى تتعطل مفاوضات الجلاء.

يدحض هذا الاتهام أن كتيبة الإخوان التي دخلت إلى فلسطين بقيادة الشيخ محمد فرغلي لم تطلق رصاصة واحدة صوب اليهود!!

ففي المرحلة الأولى للمواجهة المسلحة بين العرب والصهاينة، كان موقف الحكومة المصرية هو الامتناع عن إشراك الجيوش النظامية، والاكتفاء بإرسال متطوعين وإمدادهم بالسلاح؛ فأعدت لهذا الغرض معسكرات للتدريب، شارك فيه شباب المتطوعين من مختلف القوى السياسية، وعندما طلب الإخوان المسلمون السماح لهم بالتدريب في معسكرات خاصة بهم، رفضت الحكومة وفتحت لهم معسكرات الحكومة التي أنشأتها لذات الغرض، وقد تولى ضباط الجيش المصري تدريب المتطوعين، وكانت الجامعة العربية هي التي تتولى تكلفة التسليح والملابس والإعاشة بالكامل وليس المركز العام للجماعة.

وفي تلك الأثناء قام بعض متطوعي الإخوان بعمليات بطولية فردية مثل نسف مستعمرتي فانداروم ودير البلح ردًا على مذبحة دير ياسين.

لكن الشيء المؤكد أن كتيبة الإخوان التي دخلت إلى فلسطين بقيادة الشيخ

محمد فرغلي لم تطلق رصاصة واحدة صوب اليهود، وكان البنا يزعم أنه أنشأ النظام الخاص (الجناح العسكري للإخوان المسلمين) لمقاومة المحتل الإنجليزي، وجاءت حرب فلسطين التي كانت أول حقل فعلى لتدريب الإخوان على خوض المعارك الفعلية، لكن حسن البنا ادعى: (أنه علم أن هناك مؤامرة دولية للقضاء على هذا الصف المدرب أثناء القتال).

وأرسل البنا أوامره للشيخ محمد فرغلي ألا يدخل أي معركة حتى تصدر له الأوامر من القاهرة، وعليه أن يخفي ذلك عن الإخوان.

وطال انتظار الإخوان لدخول المعركة ـ وكانوا من قبل يخرجون للعمليات أكثر من مرة في الليلة الواحدة، واستمر انتظارهم شهرًا كاملاً، حتى تسرب القلق إلى صفوفهم وبدأت الشائعات تسري بينهم بأن الشيخ محمد فرغلي خائن، وأن اليهود قد اشتروا ذمته؛ ولهذا فهو يمنعهم من القتال، ولما وصل الأمر إلى الشيخ فرغلي وعلم أن الأمر قد وصل ببعضهم أن يتفقوا على قتله جمعهم وأفضي إليهم بما عنده من أوامر من القاهرة، وتمت تصفية الموقف، وبدأوا يشاركون في العمليات مرة أخرى، ولكن بحذر وبغير تكثيف.*(٤)

***(٤) التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين ـ مذكرات علي عشماوي آخر قادة التنظيم الخاص ـ ص ٩، ١٠**

كتائب الشيخ حسن البنا ستتأخر بعض الـوقت!

كان الأستاذ أحمد حسين أول من كشف زيف دعاوى الإخوان عن قصص البطولات الخيالية عن تضحياتهم وشهدائهم في حرب فلسطين، ففي العدد ١٤٢ من جريدة مصر الفتاة ـ بتاريخ ١٢ يناير ١٩٤٨، كتب أحمد حسين مقالا ً بعنوان: «أيها اليهود انتظروا قليلاً، فإن كتائب الشيخ حسن البنا ستتأخر بعض الوقت!»، وجاء في المقال الساخر:

« طالما أذاع الشيخ حسن البنا عن كتائبه التي تبلغ عشرات الألوف، وأنها مزودة بالأسلحة والمعدات، وأنه اختارها من بين الملايين الذين يدينون للشيخ بالطاعة والولاء، وبدأت مشكلة فلسطين تتخذ دورًا خطيرًا في مرحلتها الأخيرة، فسارع في إرسال البرقيات لمفتي فلسطين، والجامعة العربية، وإلى جميع الدول، والهيئات الدولية، فاطمأن العرب أن جيوش حسن البنا سترهب الصهيونيين وأنصارهم، والدول التي تؤازرهم، ثم صدر قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، وأصبح لا مجال للحديث، وسكت القلم وانتظرنا السيوف أن تتكلم، وأن تعمل فتطيح بالرقاب، رقاب الأعداء الكفرة من الصهيونيين

وأنصارهم، وأعلن الشيخ حسن البنا عن كتيبته الأولى التي تبلغ عشرة آلاف، وأنه تم تجهيزها وإعدادها، وأنه يعمل على تجهيز كتيبتين أخريين لتلحقا بالكتيبة الأولى، وتلحق بذلك جحافل الكتائب! ثم ماذا؟! لا شيء على الإطلاق! والمسالة ـ كما يعرف دائما ـ ليست إلا دجلاً وشعوذة وضحكًا على عقول المصريين وغيرهم فيمن يأملون شيئًا من الخير في الشيخ وأعوانه. كفى تهريجًا أيها الناس وكونوا صادقين مرة واحدة في حياتكم كلها، وليعمل واحد منكم على تنفيذ شعاركم الذي تقولون فيه: «إن الموت في سبيل الله أحلى أمانينا، فإن ميدان الشرف والجهاد مفتوح للجميع، وطريق السفر برا وبحرا وجوا لم يغلق دون أحد من الناس».

أبشر بطول
سلامة يا جورج :

بعد مقتل حسن البنا وفي ١٨ أكتوبر ١٩٥١ تم إلغاء اتفاقية ١٩٣٦ وإعلان الكفاح المسلح ضد الانجليز في القناة فإذا بالمرشد الجديد للإخوان حسن الهضيبي يصرح لمندوب جريدة «الجمهور المصري» في عددها الصادر بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩٥١ :

« هل تظن أن أعمال العنف تخرج الإنجليز من البلاد، إن واجب الحكومة

اليوم أن تفعل ما يفعله الإخوان من تربية الشعب وإعداده وذلك هو الطريق لإخراج الإنجليز » .

وبعدها خطب الهضيبي في شباب الإخوان قائلاً : « اذهبوا، واعكفوا علي تلاوة القرآن الكريم «، مما حدا بالأستاذ خالد محمد خالد لكتابة مقاله الشهير بعنوان « أبشر بطول سلامة يا جورج» بمجلة روز اليوسف في عددها الصادر بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٥١ سخر فيه من المرشد ودعوته .

فاتهام الإخوان للإنجليز والصهاينة بقتل مرشدهم محض هراء لم يقم عليه دليل؛ فالإخوان لم يشاركوا في حــرب فلسطين، ولم يفعلوا ما يعد ذريعة لقتل مرشدهم!!

شباب السعديين:

أشار الإخوان بأصبع الاتهام إلى شباب السعديين، وخاصة أنهم كانوا يهتفون أثناء جنازة النقراشي: « الثأر.. الثأر، الدم.. بالدم!! »، « رأس البنا.. برأس النقراشي ».

وأشيع أن أحد الإخوان كان قد أبلغ البنا أن: « محمد كامل الدماطي مدير مكتب النقراشي قد شكل مجموعة من سبعة أفراد، حلفوا برأس النقراشي أن

يقتلوا حسن البنا ».

.. ولكن هذا أيضا لم يقم عليه دليل.

زوجة النقراشي:

طالت أصابع الاتهام أيضا صاحبة العصمة علية هانم زكي، زوجة النقراشي، وقيل إنها استقبلت قاتله، وأهدته صورة لزوجها، كتبت عليها: «إهداء مني إلى البطل»، وأهدته قطعتين من الصوف «الإنجليزي» وحقيبة بها ملابس حريرية لزوجته، ورزمة من الأوراق المالية مجموعها ٤٠٠ جنيه، لكنه اتهام أيضا لم يقم عليه دليل، وقد نفت أسرة النقراشي هذه الشائعة، ووصفتها بالسخيفة.. ومعها الحق؛ فقد كان الواقع يؤكد أن زوجة النقراشي تعيش هول صدمة فقد الزوج، وتحاول لملمة أشلاء النفس، وتدبير أمور حياتها، وخاصة أن النقراشي الذي عرف عنه النزاهة ونظافة اليد بشهادة خصومة ومنهم حسن البنا، مات فقيراُ، فقد أثبت تقرير تشريح جثمانه وجود حافظة نقود عليها آثار دماء وبها مبلغ ثلاثة جنيهات فقط هي ما تبقي له من راتبه في آخر الشهر.

فإذا ما أضفنا إلى هذا الظرف حالة الخوف التي كانت تعيشها الزوجة نتيجة

التهديدات التي تصلها يوميا من خلال البريد بقتل وخطف أبنائها، والتي كانت تكتفي بإرسالها إلى وزارة الداخلية، لكنها في إطار الحرص على سلامة ابنها وابنتها (صفية وهاني) امتنعت عن إرسالهما إلى مدارسهما لمدة عام دراسي كامل!!

.. وقد امتدت هذه التهديدات لتشمل أبناء لها من زواج سابق؛ فقد كانت متزوجة قبل زواجها من النقراشي من المهندس علي زغلول بك الذي وافته المنية أثر إصابته بمرض السرطان.

تحقيقات النيابة:

في الساعة الواحدة بعد منتصف ليل الحادث انتقل الأستاذ محمد زكي عصمت وكيل نيابة مصر إلى مكان الحادث، واستمع إلى أقوال محمد الليثي، وأثبت رقم السيارة التي استقلها الجناة، وقد استمرت التحقيقات حتى الساعة السادسة صباحًا، وقد أجمع موظفو وخدم جمعية الشبان المسلمين على أنهم لم يروا الحادث، ولكنهم سمعوا صوت المقذوفات النارية فهرعوا إلى خارج مبنى الجمعية، ولم يروا الجاني أثناء فراره.

وفي منتصف الساعة الخامسة من مساء نفس اليوم انتقل إلى مكان الحادث محمود منصور بك النائب العام، والأساتذة عبد العزيز حلمي رئيس النيابة، والأستاذان محمد زكي عصمت ومحمود حسن عمر وكيلا النيابة ود.أحمد حسين سامي بك وكيل وزارة العدل للطب الشرعي، ومحمد شكيب الطبيب الشرعي، ورجال البوليس وعاينوا مكان الحادث وخطوا رسمًا كروكيا له.

وقام المحققون والأطباء الشرعيون بمعاينة سيارة التاكسي واستخرجوا منها فارغا لمقذوف ناري، وأثبت المحققون آثار دماء على أرض السيارة ومقعدها الخلفي، وقدروا قيمة التلفيات التي أصابت السيارة نتيجة لتهشم بابيها الخلفيين وتحطم زجاجها بمبلغ ثلاثة جنيهات، كما أثبت المحققون أن عداد السيارة مازال يعمل وأنه بلغ في ساعة المعاينة ١٩٣ قرشًا.

وقد عثر المحققون في داخل السيارة على مسبحة ذات حبات خشبية بنية اللون يظن أنها خاصة بالبنا.

وفي الساعة الثامنة والربع مساء عاد إلى مكان الحادث الأستاذ عبد العزيز حلمي رئيس النيابة والأستاذ محمد زكي عصمت وكيل النيابة لمعاينة مكان الحادث في وقت مماثل لوقت وقوع الجريمة، ولمعرفة ما إذا كان الضوء كافيا ليتبين شاهد الرؤية الجاني أثناء هربه أم لا؟!

استمعت النيابة إلى أقوال محمد زكي علي باشا ومصطفى مرعي بك وزيري الدولة لأن المجني عليه قد اتصل بهما بشأن الوساطة لرجوع الحكومة عن قرار حل جماعة الإخوان المسلمين، كما استمعت إلى أقوال محمد صالح حرب رئيس جمعية الشبان المسلمين لأنه كان آخر من التقى المجني عليه.

وفي ٢١ فبراير انتقل الأستاذ محمود حسن عمر الوكيل الأول لنيابة مصر العمومية إلى مستشفي قصر العيني لسماع المجني عليه الثاني عبد الكريم منصور المحامي، كما أجرت النيابة عرضا في ساحة المحكمة للسيارات المشتبه بها، لكن التحقيقات لم تصل إلى شيء!!

لم يحفظ النائب العام محمود منصور بك القضية، ولم يقيد القضية ضد مجهول، وبقيت أوراق القضية تنتظر!!

وفي عهد حكومة حسين سري، تمت إعادة النظر في القضية، لكن لم يتم التوصل إلى الجناة، وتولى مصطفي النحاس رئاسة الوزارة في ١٢ يناير ١٩٥٠، وتولي محمد عزمي بك منصب النائب العام ولم يُفتح التحقيق في قضية قتل البنا.

***

حسن البنا..
الجاني والمجني عليه!!

لم يكن البنا مجنيًا عليه فحسب بل كان جانيا أيضا، جني البنا على نفسه أولا، ومن ثم على البسطاء والسذج من أتباعه ومريديه الذين أوهمهم بأن معتقده هو اليقين المطلق، فانسحبت جرائم ميليشياته إلى كل من اختلف مع فكره.

فالبنا لم يكن شيخًا بالمعنى المتعارف عليه، ولم يكن رجل علم، ولم يكن فقيها، فهو مجرد «أفندي» نصف متعلم؛ فقد تصدى بجهل لعمل لم يمتلك أدواته، ودعوة لم يكن مؤهلاً للقيام بأعبائها؛ فالرجل لم يكن لديه إلمام بالدراسات الإسلامية، ولم يكن متابعا للفكر وللحركة الإسلامية ومتغيرات السياسة الدولية، وفلسفة النظم السياسية، فضلا أنه لم يدرس مناهج التفكير وأساليب البحث العلمي التي أُتيحت لأقرانه الذين درسوا بالجامعات؛ فقد حالت ظروفه الاجتماعية التي اضطرته للعمل وهو صبي دون حفظ أكثر من نصف القرآن الكريم رغم بلوغه الرابعة عشرة من عمره، مما حال دون التحاقه بالأزهر الشريف، فالتحق بالتعليم الإلزامي ومن بعده بمدرسة المعلمين الأولية ثم بتجهيزية دار العلوم، وهي شهادة كانت آنذاك تعادل شهادة البكالوريا، وهي شهادة لا تؤهل صاحبها للتدريس في معهد ديني، ولم يكن متاحًا للبنا سوى العمل في وظيفة مدرس للخط بإحدى مدارس الإسماعيلية الابتدائية، وقد لوحظ

جهل البنا باللغة وأسباب نزول القرآن باستشهاده بآيات الذكر الحكيم في غير موضع، وعدم الدراية بمقاصد الشريعة فأفتى بجواز قتل المشرك الذي بلغته الدعوة (دعوة الإخوان)، وأصر على العداء للمسلمين، ويجوز قتل من أعان على قتال المسلمين (الإخوان المسلمين) بيده أو بماله أو بلسانه!!

كان جهل البنا باللغة العربية والدراسات القرآنية، والفقه ومقاصد الشريعة، سببا في اعتناقه فكرًا فاسدًا ظهرت أولى ثماره على الأرض بتكوين «النظام الخاص» الجناح العسكري للجماعة، والتي يقال إن البنا أسسه عام ١٩٤٠، ولكن محمود الصباغ أحد أفراده ذكر في مذكراته أنه انضم إليه عام ١٩٣٩ وهو ما يعطي انطباعًا أنه قد تأسس قبل ذلك التاريخ.
.. وقد ادعى البنا أنه أنشأ «النظام الخاص» لأغراض التحرر الوطني ومقاومة المحتل الأجنبي، ومناهضة الصهيونية، ومحاربة الشيوعية، لكن في حقيقة الأمر كان «النظام الخاص» لتصفية واغتيال أبناء الوطن ممن اختلفوا مع البنا وفكر جماعته.

جرائم البنا:

.. وبأسلوب المجرم المحترف، بدأ البنا جرائمه في ٢٤ فبراير ١٩٤٥ باغتيال د. أحمد ماهر باشا في جريمة من النوع الذي يطلق عليه «الجريمة النظيفة»، وهي نوع من الجرائم التي لا يترك المجرم فيها أثرًا يدل عليه، فقد اغتال رجال

البنا د. أحمد ماهر دون أن يتركوا بصمة واحدة، وألصقت التهمة بالحزب الوطني لسنوات طويلة، وظل الاعتقاد سائدًا بين الدارسين والمؤرخين أن اغتيال د. أحمد ماهر بعيد تماما عن جماعة الإخوان المسلمين، وظل السر مكتوما لأكثر من أربعين سنة إلى أن كشف الشيخ سيد سابق في حديث لجريدة «المسلمون» أن اغتيال ماهر نفذه «النظام الخاص» بالإخوان المسلمين، وأن محمود العيسوي كان منخرطا «النظام الخاص» بشكل سري، وهو نفس ما أكده الشيخ الباقوري في مذكراته التي نشرتها مركز الأهرام للدراسات، وأكده أيضا الأستاذ خالد محمد خالد في إحدى حلقات مذكراته التي نشرتها جريدة الوفد بتاريخ ١٥ / ١٠ / ١٩٩٢، .. وأعاد نشرها في كتاب بعنوان : « قصتي مع الحياة «، أكد فيها أن جريمة اغتيال د. أحمد ماهر كانت من تخطيط، وتنفيذ «النظام الخاص»، وأن العيسوي كان عضواً بالإخوان، وفدائي في النظام الخاص، وأن النظام الخاص كان بارعاً في التنكر؛ فهو بعد تدريب أعضاءه علي كافة أفانين الإرهاب، يأمر بعضهم بأن يلتحق ببعض الأحزاب والجماعات حتي إذا اختير يوما لعمل من أعمال الاغتيال والإرهاب لم يبد أمام القانون والرأي العام من أعضاء الإخوان ..*(٥)

كان قتل د. ماهر عملا من أعمال الانتقام قامت به جماعة الإخوان لسقوط مرشدهم في الانتخابات البرلمانية التي جرت في دائرة الإسماعيلية في ٨

---

(٥) * خالد محمد خالد ، صـ ٢٨٢

يناير ١٩٤٥، والتي شهدت منافسة قوية بينه وبين د. سليمان عيد متعهد توريد الأغذية لقوات الجيش البريطاني في منطقة القناة.

وكان من الطبيعي سقوط البنا؛ الذي استقدم فرق الجوالة من جميع أنحاء ربوع مصر، تطوف بالمدينة في استعراض للقوة وسط هتاف: «إلى البرلمان يا بنا»، ودون أن يدرك أنه لا يمتلك أرضية حقيقية أو كتلة أصوات تمكنه من الفوز؛ فهو رجل وافد على الإسماعيلية، وكل ما يربطه بمجتمعها صلة نسب بعائلة الصولي التي تزوج بإحدى بناتها، بينما خصمه من كبار العائلات بها، وتربطه المصالح وعلاقات العمل بأبنائها!!

كان البنا يدرك أن فرص نجاحه شبه منعدمة، ولكنه لجأ إلى ترشيح نفسه في إطار المناورة السياسية للحصول على بعض المكاسب، مثلما فعل مع النحاس باشا في انتخابات ١٩٤٢ ودون حساب لتغير الظرف التاريخي لانتخابات ١٩٤٢، فقد تشكلت حكومة النحاس بعد حادث ٤ فبراير في ظل الشعور بجرح الكرامة الوطنية واستياء الشعب والملك بعد محاصرة الإنجليز لقصر عابدين وإرغام الملك على إسناد رئاسة الحكومة إلى الوفد ليحمي ظهرهم في حربهم ضد المحور، كما أن الحكومة عجزت عن تدبير احتياجات المواطن من الغذاء والكساء في ظل الكساد الذي ساد البلاد بسبب الحرب العالمية الثانية؛ لذا عرض النحاس على البنا مقابل الانسحاب من الترشيح:

١ ـ حرية الجماعة في استئناف أعمالها على نطاق شامل والسماح لها بإنشاء ١٤٠ شعبة جديدة.

٢ ـ أن تعد الحكومة باتخاذ بعض الإجراءات اللازمة لحظر المشروبات الكحولية والدعارة.

الطريف في الأمر أن مجلة «المصور» أجرت في الأسبوع الثاني من فبراير ١٩٤٦ استطلاعا بين قرائها لاختيار رجل العام لسنة ١٩٤٥، فكان الفائز حسن البنا!!؛ وهو ما يؤكد لنا قدرة الرجل على الخداع والتمويه والتضليل.

وفي ٣ ديسمبر ١٩٤٦، وبعد انتهاء شهر العسل بين الإخوان وحكومة إسماعيل صدقي بعد توقيع اتفاقية (صدقي ـ بيفن)، قام «النظام الخاص» بتفجير القنابل وإشعال النار في أقسام الشرطة، فتم حرق أقسام الموسكي، والجمالية، والأزبكية، وعابدين، ومصر الجديدة، والخليفة ومركز إمبابة، ونقطة السلخانة.

وفي ٢٧ مارس ١٩٤٧ هجم الإخوان المسلمين وغوغاؤهم على كنيسة ألأقباط في الزقازيق، فضربوا سيدات الأقباط، وطاردوهم ثم حطموا الكراسي، وكسروا النوافذ، وحملوا الكتب المقدسة وداسوها وهدموا سور الكنيسة.

وفي مطلع عام ١٩٤٨ كان غرور القوة قد بلغ بالبنا حد الجنون، بالاستعلاء

على الجميع، فأصدرت جماعة الإخوان المسلمين نتيجة السنة الجديدة، وعليها صورة حسن البنا بدلا من صورة جلالة الملك، وعندما قدمت للملك فاروق بواسطة أحد أفراد حاشيته في إطار التحذير من تزايد خطورة البنا، قال ساخرًا: «وهذه هي صورة الملك الجديد!!»، أي حسن البنا.

وفي ٢٢ مارس ١٩٤٨ قتل اثنان من الإخوان المستشار أحمد بك الخازندار، وذلك بسبب إصداره حكمًا قاسيًا على أحد أعضاء الجماعة سبق اتهامه بالهجوم على مجموعة من الجنود الإنجليز في أحد الملاهي الليلية، واكتشف البوليس الصلة بين الشابين وبين مجموعة المقطم وبين جهاز سري مسلح داخل جمعية الإخوان المسلمين، ويُقبض لوقت قصير على المرشد حسن البنا نفسه، ولكنه أُفرج عنه لعدم توافر الأدلة.

وفي ٢٠ يونيو ١٩٤٨ اشتعلت النيران في بعض منازل حارة اليهود.

وفي ١٩ يوليو تم تفجير محلي شيكوريل، وآركو وهما مملوكان لتجار من اليهود، وكان الأسبوع الأخير من يوليو والأول من أغسطس هما أسبوعا الرعب بالقاهرة، حيثُ تتوالى الانفجارات في ممتلكات اليهود، وتهز المرة تلو الأخرى شوارع قلب العاصمة بتفجيرات عنيفة راح ضحيتها الكثيرون، وخلال أسبوعين دمرت محلات بنزايون، وجاتينيو، وشركة الدلتا التجارية، ومحطة ماركوني للتلغراف اللاسلكي.

وفي ٢٢ سبتمبر دمرت عدة منازل في حارة اليهود ثم وقع انفجار عنيف في مبنى شركة الإعلانات الشرقية.

وفي ١٥ نوفمبر ضُبطت سيارة جيب وضعت يد البوليس على اثنين وثلاثين من أهم كوادر الجهاز السري، وعلى وثائق وأرشيفات الجهاز بأكمله بما فيها خططه وتشكيلاته وأسماء الكثيرين من قادته وأعضائه، وكان البنا قد أمضى معظم شهر أكتوبر وبضعة أيام من نوفمبر مؤديًا فريضة الحج ليبتعد قليلاً عن احتمال القبض عليه، فما إن عاد حتى تعرض للقبض عليه لوجود دليل ضده في سيارة الجيب المضبوطة، ولمسئوليته المباشرة عن حادث نسف شركة الإعلانات قبل مغادرته مصر، ولكنه أُفرج عنه هذه المرة أيضا لعدم توافر الأدلة..

كان البنا قد شحن نفوس أتباعه إلى أقصى مدى بالمشاعر الإرهابية، والتحريض ضد الحكومة تجاه قضية فلسطين إلى الدرجة التي أوقعته في مأزق، فوجد نفسه مطالبًا إما بأن يواجه القصر والحكومة، وإما أن يواجه أتباعه؛ فحاول أن يلعب بآخر أوراقه مستغلا غضب طلاب الجامعة، ورفضهم للشروط المهينة التي خضعت لها الحكومة في اتفاقية الهدنة في فلسطين؛ ليخفف من قبضة الحكومة على الجماعة.

وفي ٤ ديسمبر ١٩٤٨ تظاهر طلاب الإخوان، وخرج البوليس لفض التظاهرات، ودارت اشتباكات أمام فناء كلية طب قصر العيني، واستخدم الإخوان المتفجرات، وكان حكمدار العاصمة سليم زكي يمارس عمله في فض الشغب من فوق سيارته حيثُ سُددت نحوه قنبلة أصابته إصابة مباشرة، واتهم بيان حكومي جماعة الإخوان المسلمين بقتله، وعلى أثر ذلك، صدر قرار من الحاكم العسكري، (كانت الأحكام العرفية معلنة بسبب حرب فلسطين) بإيقاف صحيفة الجماعة.

وفي ٨ ديسمبر ١٩٤٨، أصدر الحاكم العسكري العام محمود فهمي النقراشي باشا قرارًا عسكريًا بحل جماعة الإخوان المسلمين، كان البنا يتفاوض مع ممثلي الحكومة للتراجع عن قرار حل الجماعة، راجيًا تارة ومستعطفًا تارة وباكيًا مرة ومتوعدًا مرة أخرى، في الوقت الذي أصدر الشيخ سيد سابق «مفتي الدم» في الجماعة فتوى بوجوب قتل النقراشي، وأخذ جنود «النظام الخاص» يعدون خطة القتل بعلم البنا وبمباركته (حسب ما جاء باعترافات عبد المجيد حسن لاحقًا)، وبعد ساعات من الاغتيال في عرين وزارة الداخلية ووسط جنودها وضباطها في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨، راح البنا ينفي صلته وجماعته بالجريمة، متناسيا أن الدافع إلى الجريمة واضح للعيان، والمستفيد منها معلوم للكافة!!

من قتل حسن البنا؟!

استشعر الجميع الإهانة من الطريقة التي قتل بها النقراشي في عرين وزارة الداخلية، ووسط قياداتها، وزاد الإحساس بالمهانة أن الإخوان قد قتلوا في شهر واحد حكمدار القاهرة اللواء سليم زكي، ثم وزير الداخلية محمود فهمي النقراشي، كان محمد كامل الدماطي مدير مكتب النقراشي يحلف برأس النقراشي أن يقتل حسن البنا، وكان عبد الرحمن عمار وكيل الداخلية متألمًا لسقوطه في خداع البنا الذي كان يتفاوض معه، وهو يدبر لقتل وزيره، وكأن الأميرالاي محمود عبد المجيد مدير إدارة المباحث الجنائية يستشعر الخزي والخيبة لعجزه عن تأمين الوزير في بهو الوزارة، صفعة البنا أوجعت الجميع وأشعلت نار الغضب فيهم.

كان الجميع يصر على الثأر، وقتل البنا بعد أن تبين لهم استحالة اتخاذ إجراء قضائي ضده، ففي كل مرة كان البنا يخرج مثل الشعرة من العجين لعدم توافر الأدلة الكافية.

بعد استشهاد النقراشي بثلاثة أيام منح عبد الرحمن عمـار وكيل الداخلية الأميرالاي محمود عبد المجيد مدير إدارة المباحث الجنائية صلاحيات واسعة، وسهّل له الاستعانة بمن يراهم أهلاً لتنفيذ المهمة.

كان عبد المجيد يميل للخروج على القانون، ولا يتورع عن معالجة الجريمة بالجريمة!!؛ لأنه يتصور أن وضع اليد على المجرمين هدف سام يجوز في سبيل تحقيقه كل مخالفة للقانون.

تحرك عبد المجيد ليملأ الإدارة بضباط وجنود الشرطة الذين عملوا معه في جرجا ـ سوهاج حاليًا ـ فندب اليوزباشي عبده أرمانيوس من الجيزة إلى إدارة البحث الجنائي، ونقل من جرجا كلا من البكباشي أمين حلمي، والبكباشي حسين كامل، ومخبر الشرطة الأمباشي أحمد حسين جاد، والمخبر حسين محمدين رضوان، والباشجاويش محمد سعيد إسماعيل.

وفي مساء ١٢ فبراير ١٩٤٨ تم استدراج البنا إلى مقر جمعية الشبان المسلمين، وأثناء خروجه منها قام الأومباشي أحمد حسين جاد، والباشجاويش محمد محفوظ محمد بقتله، ولاذا بالفرار في سيارة مخصصة لتنقلات الأميرالاي محمود عبد المجيد مدير إدارة المباحث الجنائية بديوان وزارة الداخلية.

الملك يعرف القاتل:

روي مرتضى المراغي في مذكراته قصة وصفها بالطريفة:

« وقد حدثت ليلة قتل الشيخ البنا قصة طريفة، فقد كان يوسف رشاد يسمع الراديو في آخر نشراته الإخبارية. فسمع خبر الاعتداء على المرحوم الشيخ

حسن البنا، فذهب إلى التليفون وطلب جناح الملك في القصر، فرد عليه أحد أتباع الملك، فأخبره أنه يريد التحدث إلى الملك، وعاد رجل الحاشية يقول: قل لي ماذا تريد لأن الملك مشغول.

فقال له: أرجو أن يكون الملك مسرورا منا.

رجل الحاشية: مسرور على ماذا؟

قال يوسف: على قتل البنا.

فضحك رجل الحاشية وذهب وأخبر الملك، وعاد يقول: مولانا يقول لك: **«إتلهي على عينك، ما شأنك أنت؟!. إنهم غيرك!!».***(٦)

الاحتفال بالنادي السعدي:

في مساء يوم مقتل البنا، أقام شباب الهيئة السعدية في نادي سعد زغلول حفلا كبيرا لتأبين النقراشي حضره أعضاء الهيئة السعدية وشباب الجامعة والأزهر ومختلف المعاهد. وألقى الأستاذ بدر الدين علي الجارم قصيدة والده التي نظمها في رثاء صديقه محمود فهمي النقراشي، والتي لم يمهله الأجل لإلقائها، فقد

***(٦) مذكرات مرتضى المراغي ص ١٩٩**

توفي مساء ٨ فبراير ١٩٤٩.*(٧)

وبعد انتهاء حفل التأبين خلع حامد جودة باشا رئيس مجلس النواب السواد على النقراشي باشا في ذلك اليوم *(٨)، وخلع شباب السعديين أربطة العنق السوداء؛ فقد تم الثأر، وانتهت فترة الحداد!!

القبض على الجناة:

في يوم ٢٥ يوليو ١٩٥٢، بعد يومين من انقلاب يوليو العسكري، وقبل تنازل الملك فاروق عن العرش ورحيله عن مصر أصدر قادة الانقلاب قرارًا بالقبض على المقدم محمد الجزار أحد المتهمين في قضية قتل البنا في إشارة واضحة إلى أن قضية قتل البنا هي قضية «حركة الجيش»، ومن أهم أولوياتها.

في ٢٩ يوليو ١٩٥٢ بعد خروج الملك بثلاثة أيام تم إرسال إشارة باستدعاء الأميرالاي محمود عبد المجيد مدير جرجا إلى القاهرة، فقبض عليه داخل مكتبه في ديوان المديرية بمعرفة البكباشي زكريا محيي الدين عضو مجلس قيادة الانقلاب، الذي قال: «إن ذلك بأمر قائد الحركة»، وانتحر العميد محمد

***(٧) جريدة الأهرام، العدد ٢٢٨٠٦ ـ ١٤ فبراير ١٩٤٩، ذكرى النقراشي باشا يحييها شباب الهيئة السعدية ـ ص٢، عمود ٥.**

***(٨) محسن محمد، من قتل حسن البنا؟ ص٥٤٨**

وصفي قائد حرس الوزارات وأحد المتهمين في منزله قبل أن يتم إلقاء القبض عليه، بعد أن لجأ إلى السفارة البريطانية طالبًا اللجوء السياسي، لكنه لم يجب إلى طلبه.

.. وألقي القبض على البكباشي محمد الجزار والبكباشي حسين كامل واليوزباشي عبده أرمانيوس والمخبرين الأربعة المتهمين بقتل البنا (الباشجاويش محمد محفوظ محمد ووكيل الباشجاويش محمد سعيد إسماعيل والأومباشي أحمد حسين جاد والأومباشي حسين محمدين رضوان) والفلاح مصطفى محمد أبو الليل، وتقديمهم إلى المحاكمة.

الحكم:

.. وفي ٢ أغسطس ١٩٥٤ أصدرت محكمة الجنايات برئاسة المستشار محمود عبد الرازق وعضوية المستشارين محمد شفيع الصيرفي ومحمد متولي عتلم حكمها فى الجناية رقم ١٠٧١ لسنة ١٩٥٢، حيثُ قضت المحكمة:

أولاً: بمعاقبة أحمد حسين جاد بالأشغال الشاقة المؤبدة، وكل من الباشجاويش محمد محفوظ محمد، والأميرالاي محمود عبد المجيد بالأشغال الشاقة المؤبدة لمدة خمس عشرة سنة.

ثانيًا: بمعاقبة البكباشي محمد محمد الجزار بالحبس مع الشغل لمدة سنة.

ثالثًا: براءة كل من مصطفى محمد أبو الليل، واليوزباشي عبده أرمانيوس، والبكباشي حسين كامل، ووكيل الباشجاويش محمد سعيد إسماعيل، والأومباشي حسين محمدين رضوان.

قتل القاتل :

لكن الحكم لم يسدل الستار عن أشهر جريمة ثأر في القرن العشرين!!

فقد أشاع البعض من جماعة «الإخوان المسلمين» أن عبد الناصر أفرج صحيًا عن قتلة البنا بعد حادث المنشية، لكن الأستاذ محسن محمد أكد في كتابه بعنوان: «من قتل حسن البنا؟» أن الرئيس جمال عبد الناصر قد أفرج عن محمود عبد المجيد في ٢٩ من يونيه ١٩٥٥ أي بعد عام تقريبًا من صدور الحكم، وأفرج صحيًا عن الرقيب محمد محفوظ عام ١٩٦٠ وأفرج صحيًا عن الرقيب أحمد حسين في ٤ سبتمبر عام ١٩٦٧، لكن المستشار عبد الحميد يونس نفي ذلك وأكد:

« أن المخبرين قد ماتا في الليمان، وأن محمود عبد المجيد قد أفرج عنه صحيًا بعد سبع سنوات من السجن بعد أن كف بصره، وأنه بعد خروجه من

السجن وجدت جثته ملقاة في الطريق العام أمام منزله بشارع رمسيس، ولا يدرى أحد هل اختل توازنه فسقط من الشرفة أم ألقاه مجهولون؟!!»*(٩)

.. إنها دوامة القتل.. ولعنة الثأر والدم.

***

ذهب حسن البنا بما له وما علية وبقيت دوامة الدم التي خلفها ورائه .. مما حدا بالبعض للافتراء علي « جماعة الإخوان » وإلصاق الاتهام بهم أنهم أول من أدخل جريمة الاغتيال السياسي إلى مصر لكن الأمانة العلمية تقتضي أن أقرر أنه :

الإخوان المسلمين ارتكبوا العديد من جرائم الاغتيال والإرهاب لكنهم ليسوا الذين أدخلوا جريمة الاغتيال السياسي إلى مصر فقد ولدت تلك الجريمة قبل تأسيس الجماعة بعقدين تقريباً من رحم المحافل الماسونيه، وكان أول ظهور لها عندما قتل إبراهيم ناصف الورداني (عضو المحفل الماسوني والمنتمى في ذات الوقت إلي الحزب الوطني القديم) رئيس الوزراء بطرس غالى باشا، وكاد يحدث ما لا يحمد عقباه نتيجة نفخ المستعمر في تصوير الواقعة على أنها قتل مسلم لمسيحي، وظهور أغنية مجهولة المصدر تفوح كلماتها برائحة

***(٩) مجلة أكتوبر، مقال المستشار عبد الحميد يونس، بعنوان «وليمة شهية بغير طعام..» ـ العدد ٥٣٨ بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٨٧**

الطائفية النتنة :

« مبروك عليك يا ورداني يا للي قتلت النصراني »

لولا تدخل العقلاء من الجانبين لتصحيح الصورة ووضعها في إطارها الصحيح باعتبارها جريمة قتل لوزير مصري مسيحي سلك طريق الخيانة ارتكبها شاب مسلم طائش سلك طريق الإرهاب .

.. وتبع ذلك جرائم الجهاز السري للاغتيالات في ثورة ١٩١٩ والذي كان يرأسه سعد زغلول ويديره عبد الرحمن فهمي وكان من أبرز أعضائه أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي وإبراهيم عبد الهادي وشفيق منصور، وقد نفذت محلولة قتل الخديو عباس ، وثلاث محاولات فاشلة لقتل السلطان حسن كامل،ومحاولة قتل الملك فؤاد في المنصورة، ومحمد سعيد باشا رئيس الوزراء (٢/ ٩ / ١٩١٩)، ويوسف وهبة باشا رئيس الوزراء (١٥ / ١٢ / ١٩١٩) ، وإسماعيل سرى وزير الأشغال والحربية (٢٨ / ١ / ١٩٢٠)، ومحمد شفيق باشا وزير الزراعة (٢٢/ ٢ / ١٩٢٠)، وعبد الخالق ثروت باشا، وبعد الخلاف بين أعضاء التنظيم، وحدوث انشقاق بين أفراده، تم إطلاق النار على سعد زغلول، .. وأخيرا ارتكبت إحدى خلايا التنظيم المنشقة حادث قتل السير لي أستاك الذي كلف مصر الكثير من الأموال) غرامة ٥٠٠ ألف جنية مصري إضافة إلى ١٠٠ ألف جنية تكاليف نقل الجثمان) .

.. وقد نفذت جمعية سرية تضم في عضويتها أنور السادات (عضو الحرس

الحديدي) وحسين توفيق اغتيال أمين عثمان، وحاولت تلك الجمعية ثلاث مرات قتل النحاس باشا، قام باثنتين منهما أنور السادات، كانت الأولى يوم ٦ سبتمبر ١٩٤٥ وكان يوافق الاحتفال بالمولد النبوي الشريف، والثانية في ٥ ابريل ١٩٤٨، ثم كانت المحاولة الثالثة التي نفذها مصطفى كمال صدقي وعبد الرءوف نور الدين بتفجير سيارة في الشارع الملاصق لبيته .

ونفذ الحرس الحديدي محاولات اغتيال كثيرة كان أشهرها قتل عبد القادر طه، وحاول الضباط الأحرار اللجوء للاغتيال، ونفذ جمال عبد الناصر محاولة فاشلة لاغتيال حسين سرى عامر، وحاول خالد محيى الدين اغتيال نائب بولاق.

الفصل الثالث :

ليسوا إخوانا.. وليسوا مسلمين!!

ليسوا اخوانا وليسوا مسلمين

وقع هذا الحادث الجديد حادث محاولة نسف مكتب سعادة النائب العام وذكرت
الجرائد ان مرتكبه كان من الاخوان المسلمين فشعرت بان من الواجب على أن اعلن أن
مرتكب هذا الجرم الفظيع وامثاله من الجرائم لايمكن أن يكون من الاخوان ولا من
المسلمين لان الاسلام يحرمها والاخوة تاباها وترفضها

ومن المرجح بل من المحقق أنه إنما أراد به أن يتحدى الكلمة التى نشرت قبل
ذلك بيومين تحت عنوان (بيان للناس) ولكن مصر الآمنة لن يروعها أمثال هذه المحاولات
الاثيمة وسيتعاون هذا الشعب السليم الفطرة مع حكومته الحريصة على أمنه وطمأنينته فى ظل
جلالة الملك المعظم على القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة .

وليعلم أولئك الصغار من العابثين أن خطابات التهديد التى يبعثون بها الى كبار
الرجال وغيرهم لن تزيد أحدا منهم الا شعورا بواجبه وحرصا تاما على أدائه . فليقلعوا
عن هذه السفاسف ولينصرفوا الى خدمة بلادهم كل فى حدود عمله ان كانوا يستطيعون
عمل شيء نافع مفيد .

وانى لاعلن أننى منذ اليوم ساعتبر أى حادث من هذه الحوادث يقع من اى فرد سبق
له اتصال بجماعة الاخوان موجها إلى شخصى ولا يسعنى إزاءه الا ان اقدم نفسى
للقصاص أو اطلب الى جهات الاختصاص تجريدى من الجنسية المصرية التى لايستحقها
الا الشرفاء الابرياء فليتدبر ذلك من يسمعون ويطيعون وسيكشف التحقيق ولا شك عن الاصيل
والدخيل .

ولله عاقبة الامور

حسن البنا

بيان « ليسوا إخواناً وليسوا مسلمين»، مذيلاً بتوقيع حسن أفتدي البنا المرشد العام لجماعة « الإخوان المسلمين»

ليسوا إخوانًا..، وليسوا مسلمين..

.. جملتان نطق بهما حسن أفندي البنا المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين بعد مقتل النقراشي في إطار المناورة؛ لتهدئة الأحوال، واسترداد مكانته التي اهتزت أمام الرأي العام، واستعادة جماعته المنحلة!!

.. التقط مصطفى مرعي بك الكلمات التي أفلتت من لسان المرشد، وبحنكة السياسي المخضرم قرر اقتحام الحصن فرد قائلاً:

« إذا كان هذا رأي فضيلتكم، فلماذا لا تعلنه في بيان تبرئ به ساحتك، وتبرئ به ذمة جماعتك أمام الرأي العام؟!! »، . وأسقط في يدي البنا الذي بدا مترددًا!!

وبحس السياسي المحنك أدرك مصطفى مرعي بك أنه أمام حصن يهتز، وأن ساعة الاقتحام قد حانت. فالبنا وحيد بعد أن ألقي القبض على «عناصر القوة» من أفراد جماعته، وصار الرجل محاصرًا كدجاجة في قفص بعد أن أحكم البوليس المراقبة على تحركاته؛ وسُدت جميع الأبواب في وجهه!!

.. وبهدوء من بات واثقًا من تحقيق الانتصار، قرر مصطفى مرعي بك توجيه ضربته الأخيرة قائلاً: « إذن يا فضيلة المرشد.. لا مبرر لإضاعة الوقت، فإذا كان فضيلتكم لا يريد مساعدة نفسه بكتابة كلمتين على ورقة!!، فكيف تطلب مني المساعدة!!.أرجو قبول الاعتذار عن الوساطة!!»

.

. بتردد قال البنا: «. . ولكن..».

ـ مصطفى مرعي بك قاطعًا: «عفوا يا فضيلة المرشد.. لا تسبب لي حرجًا؛ فقد اتهمنا دولة رئيس الوزراء، أنا ومعالي زكي علي باشا بعدم تحقيق تقدم في المفاوضات مع فضيلتك، وقال لنا صراحة: إن البنا يتلاعب بكم!! ».

.. سدت جميع الأبواب والنوافذ في وجه البنا.. ورأى البنا أنه ليس هناك مانع شرعي في إصدار مثل هذا البيان ليبطل مفعول سلاح كافر موجه ضد الإخوان المسلمين ـ على حد زعمه ـ؛ فالحرب خدعة كما قال النبي صلي الله عليه وسلم.. كانت هذه نظرة البنا إلى حكومة وطنه والقائمين على الأمر فيها!! فكتب بيانا ينفي فيه انتماء الجناة للجماعة، وأن أفعالهم تخرجهم من دائرة المنتمين للإسلام والمسلمين، وأن يدعو أنصاره ومؤيديه إلى محاربة كل من يخرج على القانون!!

.. كان مصطفى مرعي بك يرى أنه نجح في اعتصار البنا مثل البرتقالة حتى آخر قطرة، بمعنى الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من الرجل.

***

.. على الجانب الآخر كانت التحقيقات مع عبد المجيد حسن المتهم بقتل النقراشي قد وصلت إلى طريق مسدود.. فلم يفلح المحققون في فتح ثغرة في

جدار الصمت الذي اعتصم به المتهم، وإنكار الدوافع الحقيقية للجريمة على مدى ثلاثة أسابيع كاملة رغم ما تعرض له من تعذيب وحشى!!

.. كان المتهم مصرًا على ما جاء بسابق أقواله، رغم اعترافه أنه لم يتعرف على النقراشي سوى من خلال صوره المنشورة في الصحف، وأنه صمم على قتله من أسبوعين فقط؛ أما عن دوافعه في القتل فقد أصر على أقواله:

« بسبب موضوع السودان فإنه لم يقم بأي عمل إيجابي، وثانيا: فلسطين فإنها ضاعت، وأخذها اليهود؛ وهذا يرجع إلى تهاون النقراشي باشا، والعامل الثالث: أنه اعتدى على الإسلام وشرد الطلبة من الكليات وحل جماعة الإخوان المسلمين وما يتصل بها من شركات كانت جماعة الإخوان المسلمين قد أقامتها فهو أمر بحلها، وأنا لما رحت كلية الطب البيطري عشان الدراسة قالوا لي إنك مبعد لنشاطك مع أن الكلية بتاعتنا لم تشترك في حوادث كلية الطب أو الجامعة فكل هذه العوامل جعلتني أفكر في الإقدام على قتله!!».

خطاب للنائب العام:

.. وبحدس وحاسة المحققين المحترفين كانوا يرون أن في الجريمة حلقة مفقودة؛ فالمتهم ليس صاحب مصلحة مباشرة في ارتكابها، أو إفادة حقيقية من ورائها، ومن ثم فإنه يخفي الكثير!!، خاصة أن المتهم ظل طوال مدة التحقيق، يحاور، ويدور في حلقة مفرغة من الأكاذيب، ويراوغ المحققين، إلى أن كان

يوم ١٤ يناير سنة ١٩٤٩، بعد مقتل النقراشي باشا بستة عشر يومًا، وفي غداة حادث محاولة نسف دار محكمة الاستئناف، وعقب إرسال حسن البنا بخطاب إلى وزارة الداخلية متضمنا بيانه بعنوان:

« ليسوا إخوانا.. وليسوا مسلمين».

.. في هذا اليوم تفتق ذهن أحد المحققين عن حيلة لاستنطاق الشاب الغر وفك عقدة لسانه، وفتح ثغرة في جدار الصمت الذي تحصن به؛ فاتفق مع إحدى المطابع الصغيرة على اصطناع نسخة واحدة من جريدة معروفة، وطبع في صدر صفحتها بيان المرشد «ليسوا إخوانًا.. وليسوا مسلمين..»، وإلى جواره بنفس الصفحة بيان هيئة كبار العلماء عن الحادث، وتم تسريب الجريدة المزيفة إلى المتهم بطريقة مدروسة، وإن بدت في ظاهرها عفوية!!

.. وكانت المفاجأة التي لم تكن في الحسبان.. ولم يتوقعها المحققون أنفسهم؛ فقد أرسل عبد المجيد حسن خطابا إلى النائب العام أبدى فيه رغبته في تكملة اعترافاته!!.

الاعترافات الثانية:

جلس عبد المجيد حسن أمام قاضي التحقيق الذي لاحظ تغيرًا ملحوظًا في سلوك المتهم، الذي جلس أمامه من قبل مرات عديدة، بدا المتهم شاحبًا، تبدو عليه

علامات الندم.. اختفت النظرة المتحدية التي طالما واجه بها المحققين، .. عندما قدم إليه قاضي التحقيق كوبا من الماء، اعتذر شاكرًا فقد بدأ الصيام لشهرين متتابعين للتكفير عن ذنبه؛ لقتله نفسا بغير نفس، أو فساد في الأرض.

سأله قاضي التحقيق: « لقد أرسلت خطابًا لسعادة النائب العام، تبدى فيه رغبتك في تكملة اعترافاتك.. هل وقع عليك ضغط أو إكراه؟!».

تنفس عبد المجيد حسن الصعداء كمن يزيح عن صدره جبلاً ثقيلاً من الهم، فلم يعد ثمة باعث على الخوف، وأجاب: « لا.. الحمد لله».

وبدت عليه علامات الارتياح..، بدأ الشاب أول اعترافاته الصحيحة بقوله: «لقد اطلعت على بيان نشره الأستاذ حسن البنا نفى فيه أنه يعلم شيئًا عن هذه الجريمة، وأنه يبرأ منها ومن مرتكبيها، مستندًا في ذلك إلى أحاديث وآيات، فعجبت كل العجب، كما اطلعت على بيان هيئة كبار العلماء الذي أصدرته عن هذا الحادث، وعقب ذلك، أردت أن أعترف بالحقيقة؛ لأعلن لجميع أفراد النظام الخاص، بأنه قد غرر بنا جميعًا ولست أنا وحدي، وأن نفس التأثير الذي كان واقعًا عليّ كان أيضًا واقعًا عليهم. ولا أعلم إن كان هذا التأثير لا يزال عليهم إلى الآن أم لا؟».

كان المتهم يدلي باعترافاته بأعصابه هادئة، ونفس مطمئنة، وذاكرة قوية، وكان يتكلم بصوت ثابت واضح دون تلعثم أو تردد، وأدلى باعترافات تفصيلية عن أسلوب تجنيده وانضمامه إلى النظام الخاص، وأداء قسم البيعة، وفتاوى القتل.

قسم الغرفة المظلمة والمصحف والمسدس:

أدلي عبد المجيد باعترافات كاملة عن البيعة والنظام الخاص:

كانت البيعة تتم في منزل بشارع الصليبية بجوار سبيل أم عباس، حيثُ يُدعى العضو الذي وقع عليه الاختيار للبيعة ومعه المسئول عن تكوينه والأخ عبد الرحمن السندي المسئول عن تكوين الجيش الإسلامي داخل الجماعة، وبعد استراحة في حجرة الاستقبال يدخل العضو الجديد إلى حجرة البيعة فيجدها مطفأة الأنوار، ويجلس على بساط في مواجهة أخ في الإسلام مغطى الجسد تماما من قمة رأسه إلى أخمص قدميه برداء أبيض يخرج من جانبيه يدان ممتدتان على منضدة منخفضة (طبلية) عليها مصحف شريف، ولا يمكن للقادم الجديد مهما أمعن النظر فيمن يجلس في مواجهته أن يخمن بأي صورة من صور التخمين من عسى يكون هذا الأخ. وتبدأ البيعة بأن يقوم الأخ الجالس في المواجهة ليتلقاها نيابة عن المرشد العام بتذكير القادم للبيعة بآيات الله التي تحض على القتال في سبيله، وتجعله فرض عين على كل مسلم ومسلمة، وتبين له الظروف التي تضطرنا إلى أن نجعل تكويننا سريا في هذه المرحلة مع بيان شرعية هذه الظروف... فإننا نأخذ البيعة على الجهاد في سبيل الله حتى ينتصر الإسلام أو نهلك دونه، مع الالتزام بالكتمان والطاعة، ثم يخرج من جانبه مسدسا، ويطلب للمبايع أن يتحسسه وأن يتحسس المصحف الشريف الذي يبايع عليه، ثم يقول له:

فإن خنت العهد أو أفشيت السر، يكون مأواك جهنم وبئس المصير، فإذا قبل العضو بذلك كلف بأداء القسم على الانضمام عضوا في الجيش الإسلامي والتعهد بالسمع والطاعة...!!!!

وأنه تم التأكيد عليه للمرة الثانية أن من يفشي سرًا من أسرار هذا النظام الخاص عن قصد أو عن غير قصد فجزاؤه القتل وإخلاء سبيل الجماعة منه مهما كانت منزلته، ومهما تحصن بالوسائل أو اعتصم بالأسباب التي يراها كفيلة له بالحياة في أي مكان.

وأضاف: «كان الشيخ حسن البنا، هو الذي يوجه نظام الجماعة الخاص ويحضر إلى شعبتنا في بعض الأحيان، ويلقي علينا محاضرات»، وبعد التوقيع على اعترافاته قام بإرشاد النيابة على المنزل الذي تمت فيه البيعة.

القسم في مذكرات الإخوان:

.. كان عبد المجيد حسن صادقًا في اعترافاته، فقد أكد صحة ما جاء بأقواله عن قسم (الغرفة المظلمة والمصحف والمسدس) ما ورد ـ لاحقا ـ في المذكرات الشخصية لكل من: أحمد عادل كمال ود. محمود عساف ومحمود الصباغ وصلاح شادي وعلي عشماوي والصاغ حسين حمودة وخالد محيي الدين ود. عبد العزيز كامل.

.. وذكر الصاغ حسين حمودة في مذكراته أنه أدى القسم هو وستة من

ضباط الجيش في ليلة واحدة في أوائل عام ١٩٤٦ وهم: اليوزباشي عبد المنعم عبد الرءوف، اليوزباشي جمال عبد الناصر حسين، الملازم أول كمال الدين حسين، الملازم أول سعد حسن توفيق، الملازم أول خالد محيي الدين، الملازم أول صلاح خليفة.*(١)

يقول د. عبد العزيز كامل في مذكراته:

أذكر هذا الموقف حين كنت في البيعة، لم يكن الصوت غريبًا عني، فقلت له مباشرة وسط الظلام:
ـ ما هذا يا أستاذ صالح؟! وهل من الإسلام أن أضع يدي في يد من لا أعرف؟ ثم إني أعرفك من صوتك، وأتحدث معك كل يوم!! ما هذه الأساليب التي أدخلتموها على عملنا، ولا أساس لها من ديننا؟!
ورد الأستاذ صالح عشماوي ـ وكان وقتئذ عضوا في مكتب الإرشاد ورئيس تحرير مجلة الإخوان:
ـ هذا نظامنا.*(٢)

ويضيف د. عبد العزيز كامل: «وإذا ما نظرت إلى ذلك كله أحسست فيه روح الفترة التي كانت تعيشها مصر وقتئذ، ونظم الجمعيات السرية، والتقليد الذي يمسخ الشخصية الإسلامية، والذي لا نستطيع أن نرده إلى أي قاعدة من آيات الله وسنة رسوله المصطفى صلى الله عليه وسلم.

(١) * الصاغ حسين حمودة، ص ٣٤، ٣٥

(٢) * د. عبد العزيز كامل ـ ص ٥٧

بل نستطيع القول، إن هذا الأسلوب كان أقرب إلى النظام الماسوني، أو الجماعات السرية التي أفرزتها عهود التآمر، منها إلى عهود الصفاء والنقاء الإسلامي الأول. " * (٣)

.. وقد أكد د. محمود عساف، أمين تنظيم الإخوان للمعلومات (المخابرات) ما ذكره د. عبد العزيز كامل، ووصف حالة الرهبة التي أصابتهما بعد القسم: «كان هذا موقفا عجيبا يبعث على الرهبة وخرجنا سويا (د. عساف ود.عبد العزيز كامل) إلى ضوء الطريق، ويكاد كل منا يكتم غيظه، قال عبد العزيز كامل هذه تشبه الطقوس السرية التي تتسم بها الحركات السرية، كالماسونية والبهائية!!، ولا أصل لها في الإسلام.. صدقت على كلامه وانصرف كل منا إلى حال سبيله»*(٤)

أرقام بدلاً من الأسماء:

.. وذكر أحمد عادل كمال أن للبنا أسلوبا في تربية أتباعه من أفراد الجماعة، فهو يؤكد لهم أن أركان البيعة عشرة يشرحها لهم، فإذا ما انتقل إلى ركن الجهاد ذكر أن «أولى مراتبه إنكار القلب، وأعلاها القتل في سبيل الله».* (٥)

***(٣) د. عبد العزيز كامل ـ ص ٥٨**

***(٤) د. محمود عساف ـ ص١٥٤**

***(٥) أحمد عادل كمال ـ ص ٣٩**

(وأضاف أحمد عادل كمال أنه بعد الكشف الطبي عليه بمعرفة الدكتور أحمد الملط، وأداء قسم (الغرفة المظلمة والمصحف والمسدس): «أعطانا الأخ أحمد (أحمد حجازي) أرقامنا السرية التي كان علينا أن نتعامل بها بدلاً من أسمائنا وكان رقمي ١٦ ». *(٦)

التدريب على القتل:

ثم يجري تدريب الإخوان على القتل، يعترف أحمد عادل كمال: «وفي الدرس الثالث كان معه (المدرس) مسدس بليجيكي الصنع من طراز براوننج عيار ٩ مم، كان هو موضوع الدرس وكنا نسمي المسدس مصحفًا في أحاديثنا حتى لا نلجأ في أحاديثنا إلى ذكر المسدسات»*(٧) بينما يقول محمود الصباغ كنا نطلق على السلاح اسما حركيا (قطعة محفوظات)!! *(٨)

القـــتل فى عقـــيدة " الإخوان المسلمين ":

كشفت بعض الأوراق التنظيمية المضبوطة ضمن محتويات السيارة الجيب

*(٦) أحمد عادل كمال ـ ص ٨٥

*(٧) أحمد عادل كمال ـ ص ٨٤

*(٨) محمود الصباغ ـ ص ٦٥

عن القتل، فقد عثر الأستاذ عصام حسونة وكيل النائب العام على ورقة جاء فيها :

" إن القتل الذى يعتبر جريمة فى الأحوال العادية، يفقد صفته هذه ويصبح فرضاً واجبا على الإنسان إذا استعمل كوسيلة لتأمين الدعوة، إن من يناوئ الجماعة أو يحاول اخفات صوتها مهدر دمه وقاتله مثاب على فعله" .

صناعة الموت:

وقد احترفت جماعة «الإخوان المسلمين» صناعة الموت وأدواته، ولدينا شهادتان مؤكدتان في وثيقتين هامتين من وثائق الجماعة، الشهادة الأولى، هي شهادة محمود الصباغ في كتابه بعنوان: «حقيقة التنظيم الخاص ودوره في دعوة الإخوان المسلمين»، والشهادة الثانية هي شهادة علي عشماوي أخر قادة النظام الخاص في كتابه بعنوان: التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين».

يقول الصباغ في شهادته:

«.. بدأت صناعة النظام لقطن البارود على أساس تجريبي أولاً بإشراف الأستاذ علام محمد علام أستاذ الكيمياء بالكلية الحربية يرحمه الله، وذلك بإذابة القطن المنتوف في حامض الكبريتيك ثم كبس العجينة بمكبس يدوي، بحيث يمكن أن يوضع بداخلها مفجر يتصل بأسلاك ثم ببطارية، ويتم تفجير المفجر بتوصيل التيار الكهربائي في دائرته الكهربائية، فإذا ما انفجر المفجر، فجر

بدوره قالب قطن البارود ذا القوة الهائلة في التدمير.

وقد تمت تجربة هذه الصناعة اليدوية في الجبل بإلصاق القالب الذي أنتجناه في قطعة من قضيب سكك حديدية، ثم تفجيره من بعد، بحيث لا يصاب أحد من آثار الانفجار، وتحقق لنا نسف القضيب بانفجار هذا القالب الصغير، ومن ثم اتجه تفكيرنا إلى تصنيع قطن البارود على نطاق واسع، وكان لا بد لذلك من مكبس هيدروليكي كبير من نفس الحجم المستخدم في صناعة البلاط، ومن ثم اتجه تفكيرنا إلى إنشاء مصنع بلاط لا يعمل فيه إلا عمال من أعضاء التنظيم الخاص، بحيث ينتج البلاط على أساس تجاري يضمن له صفة الاستمرار، وفي نفس الوقت يستخدم مكبسه في إنتاج قوالب قطن البارود بالكميات التي تحتاج إليها العمليات.

وقد قمت شخصيًا بشراء المكبس الهيدروليكي من السوق، ولم تكن سني قد بلغت الثالثة والعشرين، وكان إعجاب التجار بشاب في هذه السن يقدم على إنشاء مصنع بلاط بالغًا، فلمست منهم كل تشجيع حتى فيما يختص بالسعر، وتم إنشاء المصنع في ميدان السكاكيني بالقاهرة بصفته أحد مصانع شركة المعاملات الإسلامية، وتعين كل عماله وموظفيه من أعضاء النظام الخاص وأخذ فعلا في إنتاج أجود أنواع البلاط، وأقوى أنواع قوالب قطن البارود، وقد استمر المصنع في إنتاج البلاط بعد أن استنفد أغراضه من إنتاج قطن البارود، ولعله لا يزال باقيًا إلى اليوم في موقعه بميدان السكاكيني، ولكن ملكيته قد انتقلت إلى آخرين لا يعلمون شيئا عن سابق استخدام المصنع في إنتاج قطن

***(٩) محمود الصباغ ص ٧٣**

البارود ». *(٩)

ويقول علي عشماوي في شهادته:

«.. اضطررنا لشراء بعض الكتب والمراجع الخاصة بصناعة المفرقعات حتى أنني لجأت إلى مكتبة السفارة الأمريكية للبحث عن هذه الكتب، ووجدت بعضها ونقلت بعض الموضوعات، واستعننا أيضا بعض الكتب التي اشتريناها من الأسواق، وكان بحثنا كله يجري في اتجاه صناعة مادة « تى. إن. تي »، وهي صناعة محفوفة بالمخاطر من الناحية الفنية، خاصة مع عدم وجود معامل مجهزة، وكنا نخشى إنشاء هذه المعامل في مكان ما، لأن هذا غير مأمون بالنسبة لأمان الناس الموجودين، وأيضا بالنسبة للتأمين ضد هجمات الحكومة، فقد كان يصعب نقلها من مكان إلى آخر عند اللزوم.

ولهذا فإن العمل كان يقوم على أساس بدائي جدًا في محاولة صنع مثل هذه المادة، أما المواد الأخرى، التي حاولنا صنعها وهي قنابل المولوتوف، فقد وصلنا إلى نتيجة جيدة، لكنها لم تكن مفرقعات بالمعنى المفهوم، وحاولنا فعلاً صناعة مادة « تي. إن. تي » وكانت صعوبة التركيب الآتي من أنه لو حدثت هزة أثناء الحقن ـ كان يحقن سائل داخل سائل ـ يمكن أن ينفجر كل شيء، ولذا كان من الصعب الاستمرار في مثل هذه التجارب، فتم وقفها لحين البحث عن مادة أخرى يمكن أن تحل مشكلة المفجرات.

وفي غمرة حيرتنا جاءنا أحد الأخوة المختصين بالكيمياء، وقال إنه وجد مادة جيدة جدًا يمكن أن نفعل بها ما نشاء، وأن نركب منها المفرقعات المطلوبة،

وشرح لنا هذه التركيبة ببساطة، وقال إنها «نيترات الأمونيوم»، يضاف إليها السولار العادي مع التجفيف في أفران خاصة مع التقليب المستمر، وقال إن هذه المادة شديدة الانفجار، ويمكن أن يصنعوا منها «عينة» وأن نقوم بتجربتها، وقال إن لديهم الإمكانات الخاصة لتنفيذ ذلك.

كان هذا الأخ ضمن مجموعة تعمل في هيئة الطاقة الذرية في أنشاص، وكانت تحت يدهم الإمكانات الخاصة بالأفران في هذه المنشأة، فاشتريت لهم «نيترات الأمونيوم» وأعطيتها لهم، وحصلوا على السولار، وبدأوا في تركيب هذه العبوات الناسفة، وقلت لهم أن يضعوها في برطمانات يزن كل واحد منها نصف كيلو؛ فهذا حجم معقول بالنسبة لهذا النوع من المتفجرات.

وأتوني بـ «عينة»، وذهبت مع الأخ «أحمد عبد المجيد» إلى «أبو رواش» في منطقة محاجر من الطبيعي أن تسمع فيها أصوات انفجارات دون أن تُثير تساؤلا أو اهتماما من أحد، واخترت حجرًا ضخمًا حوالي ٢ متر x ٢ متر - أي حوالي ٨ أمتار مكعبة - ووضعت العبوة تحته وأوصلتها بمفجر من التي أتانا بها الأخ أحمد سلام، ثم أوصلناه ببطارية ووقفنا خلف صخرة أخرى، ثم فجّرت العبوة، وإذا بالصخرة الضخمة قد أصبحت وكأنها «بودرة»، ولم يبق منها شيء، كانت النتيجة مذهلة وغريبة جدًا، واعتمدنا هذا النوع من المفرقعات الذي سوف نستعمله إن أردنا، وأمرتهم بصنع كمية ١٠ كيلو أو ١٥ كيلو من هذه المادة وتعبئتها وتخزينها في مكان أعددته لهم». *(١٠)

---

(١٠) * علي عشماوي صـ ١٠٧ ، ١٠٨

علي عشماوي أكد لي شهادته:

.. ونحن نعد ماكيت مجلة المصور في عام ١٩٩٣ لنشر حلقات بعنوان: «التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين»، من مذكرات علي عشماوي، أخر قادة التنظيم الخاص، استوقفتني هذه الفقرة:

(بعد البيعة يدخل العضو الجديد في برنامج تدريب على أكثر من نوع من المسدسات والقنابل اليدوية والحارقة، وأنواع المفرقعات وكيفية التعامل معها، ودراسة بعض الكتب العسكرية التي ألفها الإخوان لـ «النظام الخاص»، وكتيب عن أعمال المراقبة والتعقب، وكلها كانت تدرس لأعضاء مخابرات الجماعة)،

كما استوقفني ما قاله عن صناعة الموت من خلال تصنيع أدواته!!

ولم تطل دهشتي طويلاً، فقد حضر إلى مكتبي سكرتير التحرير المسئول عن متابعة نشر الحلقات ومعه علي عشماوي، وبعد أن قام بإجراء التعارف التقليدي بيننا، انصرف متعللاً ببعض المشاغل، جلس علي عشماوي على كرسي أمام مكتبي، سألته:

ـ قهوتك إيه؟!

ـ إذا كان ضروريا يبقى فنجان شاي.

كان عشماوي رجلاً في منتصف العقد السادس من عمره ضخم الجثمان، قوي البنيان يبدو كما لو كان بطلاً من أبطال لعبة كمال الأجسام، تضيق كمّا قميصه عن احتواء تضخم عضلات ذراعيه، بدا الرجل حذرًا ومتحفظا وعندما سألته عن القسم أجاب في اقتضاب:

ـ كل ما كتبته حقيقة.

كنت مصرًا على السماع من علي عشماوي رغم أن الكثير مما قاله ليس بالجديد، لكن أهمية الاستماع إليه ينحصر في كونه شهادة حية من لحم ودم تنفض التراب عما جاء في الصحف القديمة، وتنفخ فيها الروح وتبعث فيها الحياة، إضافة إلى إمكانية مناقشته واستيضاح بعض الأمور، وتكوين عقيدة بشأن ما يدعيه!!

.. وظل الرجل على حذره إلى أن دخل غرفة مكتبي الزميل الأستاذ عبد الحكيم علي غراب سكرتير تنفيذ «المصور»، وما إن وقع بصره على الرجل حتى صاح بطريقته المرحة مرحبًا ومعانقًا:

ـ مين.. علوة؟!

.. وراح يتبادل معه المداعبات و(القفشات)، بما ينم عن علاقة حميمة، فهمت منهما أنهما جيران في مدينة « ميت غمر».

اطمئن علي عشماوي لوجود عبد الحكيم، فبدأ يتحدث وقال الكثير مما لم تتسع له مذكراته المنشورة عن ظلم الإخوان لأنفسهم وغيرهم، وعن العفن في سراديب الجماعة، وعن الانتقام الموتور من كل من اختلف معهم.

القوة الخفية
والقوة العملية:

ذكر حسن البنا في رسائله ومذكراته بخط يده أنه طلب من أتباعه طاعة بلا تردد وبلا حرج وبلا شك وبلا مراجعة وقال مصرحًا: إن الإخوان المسلمين سيستخدمون القوة العملية (مرادف القوة الخفية عند الماسون) حيثُ لا يجدي غيرها، وهو الذي قال: إن أول درجة من درجات القوة، قوة العقيدة والإيمان، ويلي ذلك قوة الوحدة والارتباط، ثم بعدهما قوة الساعد والسلاح.

ومثل الماسونية في تعاملها مع من أفشى لها سرا أو انشق عنها أو اختلف مع فكرها، أو عصى لها أمرًا، انتهج الإخوان المسلمون مبدأ الاغتيالات والتصفية الجسدية.

البنا يستلهم
فكر الماسون:

.. رغم أن جماعة الإخوان المسلمين قد نشأت في الأصل جمعية خيرية ساهمت في إنشائها الشركة العالمية لقناة السويس بخمسمائة جنيه مصري، وهي لا تتبرع كرمًا ولا صدقة؛ فالشركة أحد الأعمدة الرئيسية للإمبراطورية البريطانية التي تملك وتحكم الطريق إلى كنوز الشرق، إلا أن حسن البنا كان يوجه خطابه إلى أعضائها قائلاً:

«أنتم لستم جمعية خيرية ولا حزبًا سياسيًا ولا هيئة موضوعية محددة المقاصد، ولكنكم روح تسري في هذه الأمة مسلحة بالقرآن، ونور جديد يشرق فيبدد ظلام المادة بمعرفة الله».

.. وظل هذا التعميم والإطلاق والتجريد صفة ملازمة لخطاب حسن البنا ومن بعده الإخوان المسلمين بصفة عامة؛ لأنه يضفي لونًا من الغموض والعاطفية اللتين تعدان من أهم سمات الفكر الماسوني، ولم يقدم البنا وجماعته ما ينبئ عن التزام فكري أو صياغة برنامجية؛ فلم يحدث أن قدمت الجماعة تحليلاً سياسيًا لأوضاع مصر في مرحلة معينة أو برنامجًا يعالج هذه الأوضاع، لذلك كان حسن البنا صادقًا حين قال إنه ليس من أهداف «محددة»، وحين وصف الجماعة بأنها «روح»؛ فهذا الغموض يتيح له الإمساك بأي هدف والانتقال منه إلى آخر دون ضابط، ويبيح لهذه الروح أن تتجسد في أي شكل وفي أي وقت عبر الشعارات الداعية إلى «ماض»، أصبح خارج التاريخ مثل عودة الخلافة

الإسلامية رمز الوحدة الإسلامية ومظهر الارتباط بين أمم الإسلام.

كان قسم (الغرفة المظلمة والمصحف والمسدس) على ترويع الآمنين والقتل وسفك الدماء لا سند له في كتاب الله وسنة رسوله، بل هي إحدى بدع البنا التي استلهمها من المحافل الماسونية، وكذلك طقوس التكوين المتعلقة بالسمع والطاعة والكتمان والقتل بسبب الإفشاء.

بينما يذهب بعض الباحثين إلى أن هذه الطقوس تؤكد أن البنا أطلع على نظم قديمة لجمعيات إرهابية خطيرة فأخذ ينقل عنها هذه الطقوس على سبيل التقليد، يمصّرها حينًا، ويعصّرها حينًا آخر ولكن كان التقليد ظاهرًا في كل ما نقله من هذه النظم.

الطقوس الماسونية:

.. والماسونية تنظيم سري يتعامل بحركات مُرمزة تجري وسط طقوس غريبة منها أن العضو المنضم حديثًا للمحفل الماسوني يقف معصوب العينين كي لا يري شيئًا من موجودات المحفل حتى يتم حلف اليمين، يأخذه الكفيل الذي يقوده إلى جهة الرئيس بعد أن يهمس في أذنه قائلاً له أن يخطو ثلاث خطوات متساوية مبتدئًا بالرجل اليمنى، ثم يوقفه بين عامودين، ويُرمز بهذا التقويم إلى أن المنتسب قبل دخوله كان في ظلمة، واليوم بعد القسم ينتقل إلى النور الأزلي، ثم إن الرئيس يدعوه ويلقي عليه الأسئلة التي يراها مناسبة، ويحلّفه اليمين وفي

يده سيف على عنق الحالف، وأمام عينيه التوراة بيد كفيله، وعند انتهائه من اليمين تُحل العصابة عن عينيه فيرى السيف مسلولاً على عنقه والتوراة الممثلة للنور الأزلي أمام عينيه، ثم يُلبسه الرئيس مئزرًا صغيرًا كإشارة إلى تحقق انضمامه للمحفل.

مضمون القسم الماسونى:

كما كان التهديد بالقتل لكل من أفشى سرًا العامل الأبرز في قسم (الغرفة المظلمة والمصحف والمسدس) في جماعة الإخوان المسلمين، كان الوعيد بعظائم الأمور في القسم الماسوني حسب مضمونه الآتي:

«أقسم بمهندس الكون الأعظم (المقصود به ظاهرًا الإله وباطنًا حيرام أبيود) ألاّ أخون عهد الجمعية وأسرارها لا بالإشارة ولا بالكلام ولا بالحركات، ولا أكتب شيئًا عنها ولا أنشره بالطبع أو الحفر أو التصوير، وأرضى إن حنثت بقسمي بأن تُحرق شفتاي بحديد محمي، وأن تقطع يداي ويُجز عنقي وتُعلق جثتي في محفل ماسوني كي يراها كل طالب آخر ليتعظ بها، ثم تُحرق جثتي ويُذر رمادها في الهواء لئلا يبقى أثر من جنايتي، أقسم بمهندس الكون الأعظم ألا أفشي أسرار الماسونية، لا علاماتها ولا أقوالها ولا تعاليمها ولا عاداتها، وأن أصونها مكتومة في صدري إلى الأبد!!.»

المئزر الماسونى وشـــال البنـــــا:

ولم يتوقف تقليد البنا للماسون عند حد قسم (الغرفة المظلمة والمصحف والمسدس) بل تعداها إلى ابتداع ما يماثل المئزر الماسوني، بما يبدو متفقًا مع طبيعة الملبس المصري ليرتديه أفراد جماعته لتمييزهم وسهولة التعارف بينهم؛ فبدأت مصر تشهد رجالاً يرتدون زيًا خاصًا ويحملون علامة خاصة بهم، يضعون شالاً فوق الكتفين يزوده بعضهم بجيب كبير يتدلى على الصدر يوضع فيه مصحف ظاهر.*(١١)

شعار الماسـون وشعار الإخوان:

بنظرة سريعة على كلا الشعارين (شعار الماسونية وشعار الإخوان المسلمين)، ندرك وحدة الأسلوب، فالأول شعار الماسونية التي اتخذت لنفسها شعار الفرجار المتعامد على الزاوية القائمة في إعادة تشكيل لنجمة داود وبداخلها الحرف اللاتيني (G) اختصارًا لكلمة GOD وشعار الإخوان هو المصحف الشريف والسيفان المتقاطعان وكلمة «أعدوا» منتزعة من سياق الآية كريمة ودون إكمال لها، مع سيفين (أداة القتل القديمة) في دعوة أمر الله أن تتم بالحكمة والموعظة الحسنة ودون إكراه في الدين، ولو كان البنا

*(١١) د. غالي شكري، المثقفون والسلطة في مصر، ص ١٠١ نقلاً عن عبد الباسط البنا ـ تاج الإسلام وملحمة الإمام ـ القاهرة ١٩٥٢.

ملتزمًا بلائحة جمعيته التي صدرت عام ١٩٣٠ من حيثُ كونها «جمعية لا تتعرض للشؤون السياسية أيًا كانت، ولا للخلافات الدينية ولا صلة لها بفريق معين للإسلام والمسلمين في كل مكان وزمان»، وأن:«أغراض الجمعية هي إصلاح حال المسلمين في فروع حياتهم الاجتماعية والخلقية ومنها مقاومة الأمية وتعليم القرآن والدفاع عن الإسلام في حدود القانون»، لما كان في حاجة إلى السيفين المتقاطعين.

بادج «الروتاري» وخـاتم الإخـوان:

.. وعندما ابتكرت الماسونية ومن بعدها أندية الروتاري (أحد روافد الماسونية) صياغة بادج الماسونية في شكل الكرة الدوارة التي يعلقها العضو على عروة الجاكت، أصدر البنا في مطلع الثلاثينيات تعليمات لأعضاء جماعته أن يضع العضو في خنصر اليد اليمني خاتمًا من الفضة ذا عشرة أضلاع وبه سيفان متقاطعان ومصحف، وأعلن الخبر في مجلتهم:

«رغبة في توثيق عرى التعارف بين الإخوان وتذكيرهم بالمبدأ الأقدس دائما قرر مجلس الشورى العام أن تكون هناك شارة عامة يلبسها الإخوان جميعًا بصفة دائمة، وقد رأى المكتب بعد بحث طويل أن تكون هذه الشارة خاتمًا فضيًا ذا عشرة أضلاع يلبس في خنصر اليد اليمنى.

وقد نفذت هذه الفكرة في دائرة القاهرة فنجحت التجربة تمام النجاح والحمد لله، وقد انتدب المكتب الأخ محمود أفندي هبة الله للمرور على شعب الإخوان، وسيكون معه نموذج من الخاتم، كما أن معه أداة المقاس «المازورة» التي تعرف بها المقاييس المختلفة لأصابع الإخوان، وثمن هذا الخاتم خمسة قروش يدفعها الأخ لنائب دائرته أو للمندوب . *(١٢)

.. وقد جعل البنا من لبس الخاتم من أول الواجبات العشرة (حمل شارتنا)*(١٣)

أصول عائلة البنا:

الغموض الذي أحاط به البنا ذاته وتصرفاته، والمبالغة في سرية التنظيم الخاص حتى أنه أخفى أموره عن كثيرين داخل الجماعة بمن فيهم المقربون منه والمبالغة في اختبارات السرية والولاء الشخصي له، وأسند إليه مهمة تصفية خصوم الدعوة والداعية خارج الجماعة وداخلها، كان دافعًا للكثيرين للتفتيش وراء الرجل، فقد ألقى الأستاذ عباس محمود العقاد كثيرا من الشكوك والظنون على أصول الرجل وأغراضه في مقاله بجريدة الأساس في عددها رقم ٤٨٨ بتاريخ ٢ يناير ١٩٤٩ بعنوان: « **فتنة إسرائيلية**»:

---

(١٢) حسن البنا، الدعوة والداعية، ص ١٩٨، ١٩٩

(١٣) حسن البنا، الدعوة والداعية، ص٢١٣

«ويزداد التأمل في موضع النظر هذا عندما نرجع إلى الرجل الذي أنشأ تلك الجماعة فنسأل: من هو جده؟

إن أحدًا لا يعرف من هو جده على التحقيق، وكل ما يقال عنه إنه من المغرب، وأن أباه كان «ساعتيًا» في السكة الجديدة، والمعروف أن اليهود في المغرب كثيرون، وأن صناعة الساعات من صناعاتهم المألوفة، وأننا في مصر لا نكاد نعرف «ساعاتيا»، كان مشتغلا في السكة الجديدة بهذه الصناعة قبل جيل واحد من غير اليهود، ولا يزال كبار الساعاتية منهم حتى الآن.

ونظرة إلى ملامح الرجل تعيد النظر طويلا في هذا الموضوع. ونظرة إلى أعماله وأعمال جماعته تغني عن النظر إلى ملامحه، وتدعو إلى العجب من هذا الاتفاق في الخطة بين الحركات الإسرائيلية الهدامة وبين حركات هذه الجماعة.

ويكفي من ذلك كله أن نسجل حقائق لا شك فيها، وهي أننا أمام رجل مجهول الأصل، مريب النشأة، يثير الفتنة في بلد إسلامي وهو مشغول بحرب الصهيونيين، ويجري في حركته على النهج الذي اتبعه دخلاء اليهود والمجوس لهدم الدولة الإسلامية من داخلها، بظاهرة من ظواهر الدين».

مقال العقاد غرس بذرة الشك في قلوبنا؛ فنحن أمام رجل مشكوك في مصريته وأصول عائلته الإسلامية ـ حسبما جاء في المقال ـ ونمت نبتة الشك عندما لم يتصدى حسن البنا بالرد، أو أحد من أفراد أسرته أو مريديه لدحض

ما جاء في مقال العقاد.

.. لكن اللافت للانتباه أن البنا الذي أسرف في الحديث عن نفسه بمناسبة وبدون مناسبة، حتى أن الكلام عن نفسه قد تطرق إلى أحلام منامه، كما يستوقفنا أيضًا أن حسن البنا في خطاباته التي نشرها شقيقه جمال البنا في كتاب بعنوان: «خطابات حسن البنا الشاب إلى أبيه» أن الخطابات تدور عن شئون عائلية خالصة مثل مقابلة خالاته في شمشيرة (بلد الأم)، ومرقص (بلدة خالته مريم) وسنديون (بلد أخوال الوالدة السيدة أم السعد إبراهيم صقر)، وقد خلت الخطابات تمامًا من أي ذكر لأعمامه أو أبناء عمومته أو ذي قربى لأبيه.

وهو ما يجعل من كلام الأستاذ العقاد يقترب من أن يكون يقينًا.

الدعوة والداعية :

بلغ الشطط بحسن البنا مداه إلى الدرجة التي أوصلته إلى حالة التوحد مع جماعته التي وضعها في منزلة مساوية للإسلام، وبلغ به جنوح الفكر وفساد الاستدلال ذروته عندما توهم أن ما ينطبق على الإسلام ينطبق على الجماعة أو الدعوة كما كان يسميها، وما يتعلق برسول الله صلى الله عليه وسلم يتعلق به هو أيضا في الجماعة، وهو ما عبر عنه صراحة في حواره مع د.محمود عساف الذي نقله على ص ٦٢ من كتابه بعنوان: « مع الإمام الشهيد حسن البنا»، يقول د. عساف:

«كان الإمام الشهيد إذا وقع اختياره على شخص ما ليكون مساعدا له أو أمينا على سر من أسرار الدعوة، يختبره أولا في إخلاصه وصدقه، ثم يتبين له بالتجربة معه ما إذا كان صالحا أو غير صالح للعمل الذي يوكل إليه، فإذا نجح يختبره مرة أخرى ليتعرف على قدرته على تحمل المسئولية وعلى الإخلاص والصدق في النصيحة. من حيثُ الإخلاص، كان يسأل الشخص المرشح سؤالا: هل إذا حدث انقلاب في الإخوان وأبعد حسن البنا، هل تظل تعمل في الجماعة؟

كان هذا السؤال يلح عليه، حيثُ انشق بعض الإخوان من قبل معارضي فكر الجماعة، مثل شباب محمد وغيرهم، الذين لم يعجبهم أسلوب حسن البنا في الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، ويرون في العنف وتغيير المنكر باليد وسيلة للإصلاح. ولم يحس أمثال هؤلاء بمدى تجسيد الدعوة في شخص حسن البنا وما اتسم به خلقه الرفيع وسلوكه السوي المتزن، ومن كان مثلهم فإنه يجيب أن الدعوة باقية، وحسن البنا زائل، ولعل هذا يكون ردا معقولا لصاحب التفكير السطحي، فيقول له الإمام: وماذا لو حدث ذلك في حياة حسن البنا؟
حدث ذلك معي قبل أن أعمل معه أمينا للمعلومات ومطلعا على أسرار النظام الخاص، فقلت له إن دعوة الإخوان المسلمين بغير حسن البنا ستكون شيئا آخر غير دعوة الإخوان التي تعلمناها وعرفناها وتربينا فيها.

قال لي: انظر يا محمود!.. إن الإيمان بالإسلام يقوم على شهادتين: أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله. ولا تصلح الشهادة الأولى وحدها ليصير الشخص مسلما. ذلك لأن النبي صلي الله عليه وسلم يتجسد الإسلام في شخصه، ويمكن

الإحساس به في خلقه وسلوكه صلى الله عليه وسلم.

فإذا آمن الشخص بأن لا إله إلا الله، ولم يؤمن بأن محمدا رسول الله، فهو كأهل الكتاب الذين يؤمنون بالله فقط، ولا يعترفون برسول الله صلى الله عليه وسلم.

يجب أن يكون الإيمان بالفكرة وصاحبها معا. فلسنا جمعية ولا تشكيلا اجتماعيا. إن كنا كذلك فلا أهمية للقائد، ويمكن أن يكون أي من أعضاء الجماعة أو الجمعية أو التشكيل. أما ونحن دعوة فلا بد من الإيمان بها والسير على نهج داعيتها والعمل على تطبيق أفكاره متى اقتنعنا به عن رضا، ولا تظنن أن طاعة القائد واجبة في كافة الظروف، ولكنها تقتصر فقط على اقتناعنا الخاص وثقتنا في القائد بالدرجة التي تبعد الشك به أو سوء الظن به».

شهادة الشيخ الغزالي:

وهو ما كشفه الشيخ محمد الغزالي عن ثمة علاقة ما بين الإخوان المسلمين والماسونية يقول الشيخ محمد الغزالي عن تولي المستشار حسن الهضيبي لمنصب المرشد العام للجماعة: «استقدمت الجماعة رجلاً غريبًا عنها ليتولى قيادتها وأكاد أوقن بأن من وراء هذا الاستقدام أصابع هيئات سرية عالمية أرادت تدويخ النشاط الإسلامي الوليد، فتسللت من خلال الثغرات المفتوحة في كيان جماعة هذا حالها وصنعت ما صنعت، ولقد سمعنا كلامًا كثيرًا عن انتساب عدد من الماسون بينهم الأستاذ حسن الهضيبي نفسه لجماعة الإخوان،

ولكني لا أعرف بالضبط كيف استطاعت هذه الهيئات الكافرة بالإسلام أن تخنق جماعة كبيرة على النحو التي فعلته، وربما كشف المستقبل أسرار هذه المأساة».

ولكن ليس حسن الهضيبي هو الماسوني الوحيد من رموز الإخوان بل إن سيد قطب كان ماسونيا، وقد ورد اسمه (رسالة ماجستير) عن الماسون في مصر تقدم بها الباحث وائل إبراهيم الدسوقي بعنوان: الماسونية والماسون في مصر.

وكان سيد قطب يتبنى فكرًا فاسدا، فقد نشر في جريدة الأهرام ١٩٣٤مقالا دعا فيه للعودة للعري لأن البشر ولدوا عراة، كما واصل الكتابة عن أفكاره الغريبة في مجلة «التاج المصري» لسان حال المحفل الماسوني، ولم يكن يسمح لغير الماسون بالكتابة فيها.

كما أن سيد قطب لم يكن يصلي الجمعة لأنه يرى - فقهيا - : «أن صلاة الجمعة تسقط بسقوط الخلافة، وأنه لا جمعة بلا خلافة».

وكان سيد قطب يرى أن للإخوان المسلمين قواعد وأحكام فقهية مختلفة عما هو مقرر في الفقه الإسلامي، فأطلق ما أسماه « فقه الحركة»، وكان يقول أحكاما قائمة على فكر الحركة مخالفة للأحكام العامة، ولما اختلف معه بعض أفراد الجماعة قال: «نحتكم إلى رسائل الأستاذ البنا»، ولم يقل نحتكم إلى كتاب الله وسنة رسوله!!

الدين في خدمة الاستعمار :

.. كان تسخير الدين وخاصة الإسلام من الأساليب التي برعت فيها السياسة الاستعمارية واستعانت فيها بجيش من المستشرقين والمبشرين تغلغلوا في حياة وتراث الشرق، وكانوا من الرواد الذين يمهدون للفرد والركائز الفكرية والروحية، وقد استطاعوا أن يجندوا لصالحهم جيشاً محلياً من الفقهاء والعلماء وأهل الإفتاء والمشعوذين وكان محور علمهم وفتواهم أن الانجليز أهل كتاب نص الإسلام على احترامهم ومعاملاتهم وأن احتلالهم لا يحول بلاد المسلمين إلى بلاد حرب تستوجب الجهاد حتى طردهم منها لأنهم لا يتعرضون للدين من قريب أو بعيد وعلى العكس يحرصون على احترامه وحمايته .

وكان من أشهر هؤلاء سيد أحمد خان في الهند، ومحمد عبده في مصر ، ومحمد عبده هو رجل اللورد كرومر وعضو المحفل الماسون وقد انقلب على "هوجة" عرابي بعد أن افترق عن أستاذه في الماسونية جمال الدين الأفغاني، وتصالح مع الخديوي وقدم نفسه لفخامة اللورد كرومر ليكافح ما أسماه الجهل والتخلف والتعصب الإسلامي، ليخفي وراء تلك الدعوة طعناً صريحاً في الإسلام وجماعة المسلمين، وكان كرومر قد عمل وتدرب في الهند وعرف أهمية تسخير الإسلام في توطيد الوجود البريطاني كما تعلم هناك إثارة الفتن الطائفية بين الاثنيات والعرقيات وأتباع الديانات المختلفة مما مزق الهند إلى مئات القطع ولم يعتمد كرومر على محمد عبده في الإفتاء الديني فقط بل وضعه على رأس الفتوى في مصر ودفعه إلى تكوين الحزب الذي تقرر أن

يكون أداة الاحتلال ويقف في وجه الحزب الوطني وهو حزب الأمة، والذي قدمه مؤسسوه بأنه يعمل على فكر الإمام، وقد ورثت رأس الإمام وأصبح داعيته بعد وفاة الشيخ محمد رشيد رضا الذي تتلمذ على يديه حسن البنا، وبعد وفاته ولأن الطبيعة لا تقبل الفراغ في الجغرافية أو السياسة؛ فعندما أراد الملك فؤاد أن يستولي على السلطة كاملة كان ذراعه اليمنى في ذلك رئيس الوزراء إسماعيل صدقي الذي وجد في الجمعية الإسلامية الوليدة "الإخوان المسلمين" وحسن البنا ضالته، ومن ثم أصبح البنا اللاعب الأساسي في دعم الملك فؤاد ومن بعده الملك فاروق.

أموال الجماعة :

قضية تمويل الجماعة منطقة أخرى شديدة الغموض في تاريخ حسن البنا وتاريخ الجماعة، وعند صدور قرار حل الجماعة في ٨ ديسمبر ١٩٤٨ لاحظ الجميع أن إجمالي أصول الجماعة من ممتلكات وشعب وأثاثات وشركات ومدارس ومصانع ومزارع ومشاغل ومستشفيات قد بلغت رقماً خيالياً يفوق ممتلكات أي حزب وأي جمعية أهلية خاصة أن أعضائها كانوا من الطلبة والفلاحين والحرفيين وصغار الموظفين، وهؤلاء جميعاً ليسوا في مستوى مالي يمكنهم من تغطية هذه النفقات، وهو ما يعزز اتهامات كثيرة ترددت أن تمويلاً خاصاً تعاطته الجماعة من الإنجليز تارة ومن الأمريكيين تارة أخرى ومن الألمان تارة ثالثة وأيضاً من القصر وهبات بعض رؤساء الحكومات المتعاقبة في الحكم وسنكتفي بذكر استثمارات الجماعة التي تم حصرها غداة

قرار الحل والمصادرة :

١- شركة الإخوان للصحافة ورأسمالها ٥٠٠٠٠ جنيه .

٢- شركة الإخوان للطباعة ورأسمالها ٧٠٠٠٠ جنيه .

٣- شركة الإعلانات العربية ورأسمالها ١٠٠٠٠٠ جنيه.

٤- شركة المعاملات الإسلامية وقد بلغ رأسمالها عام ١٩٤٦مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه

٥- الشركة العربية للمناجم والمحاجر ورأسمالها ٦٠٠٠٠ جنيه.

٦- شركة الإخوان المسلمين للغزل ورأسمالها ٨٠٠٠جنيه .

٧- شركة التجارة والأشغال الهندسية ورأسمالها ١٤٠٠٠جنيه .

٨- شركة التوكيلات التجارية بالسويس (لم نصل إلى رقم رأسمالها).

٩- شركة مزرعة العرقي (وكانت تمتلك ٨٠٠ فدان).

فإذا ما أصفنا لذلك الأصول الأخرى من المدارس والمقار والمشاغل فإننا نجد أننا أمام أرقام كبيرة جداً !!! تضفي شبهات كثيرة على البنا وجماعته.

***

.. كل الشواهد والأدلة تقطع بأن جماعة « الإخوان المسلمين » اتخذت فكرًا معينًا وتنظيمًا علنيًا وآخر سريًا تحت إمرة كاملة لقائد مُبايَع كما يُبايَع الحكام، وكأنهم دولة داخل الدولة في ظل ولاية المرشدين حسن أفندي البنا، وخلفه المستشار حسن الهضيبى، وهو ما لطخ تاريخها ببقع الدم التي مازالت تثير

الفصل الرابع :

كذبة الأسلحة الفاسدة..
والمساس بحرمة التاريخ!!

صغيرًا كنت في قريتي تلوانة ـ مركز الباجور ـ منوفية، عندما اتصل علمي للمرة الأولى بـ «الحدوتة» المسماة إعلاميا وفي كتب تزييف التاريخ بـ «الأسلحة الفاسدة في حرب فلسطين»، ساعتها لم يكن لي قدرة البحث في تفاصيلها أو جهد الكشف عن أسرارها، ولكنها الصدفة وحدها تسوق إلى أذني همسات أعمامنا وخالاتنا من أهل القرية حولها ـ هكذا كنا نناديهم ـ كان الحديث عنها دائما مرتبطا بحضور «البيه» عبد الغفار إلى القرية في سيارته الشيفروليه الفارهة، وهندامه الأنيق وبصحبته زوجته السيدة جنات عبد الله في ملابس إفرنكية لم نألف مثلها في الأرياف.

كان انبهارنا أكثر بالسيارة التي تقف أمام منزله الملاصق لمسجد سيدي محمد الحجازي المجاور لدارنا بشارع داير الناحية، والذي يطلق عليه أهلنا « درب الشرم»، كانت الأمهات تدعو للأبناء في ساعات الرضا بالرفعة وعلو المرتبة وأن يصبحوا مثل عبد الغفار بيه، وكان الرجال يقولون إن عبد الغفار بيه رجل طيب؛ ولهذا فقد نجاه الله من مكيدة الأسلحة الفاسدة، وبيّض صفحته، فالرجل قد وظّف الكثير من أبنائهم الذين ضاقت عليهم الرقعة الزراعية الطاردة لأبنائها في مخازن الذخيرة بالجيش، أو كما كانوا يطلقون عليها «الجباخانة».

البيه عبد الغفار، هو القائمقام عبد الغفار عثمان كبير مفتشي المفرقعات بالجيش المصري أثناء حرب فلسطين، والمتهم الخامس في قضية أو كذبة «الأسلحة الفاسدة»، التي كانت آخر المسامير التي دقها ضباط انقلاب ٢٣

يوليو في نعش العهد الملكي وعهد أسرة محمد علي وآخر ملوكها الملك فاروق في مساس واضح بحرمة التاريخ، فلم يرد في التقارير التي أعدها الدكتور عبد الرحمن عزام أمين عام جامعة الدول العربية التي دخلت الجيوش العربية تحت لوائها إلى فلسطين ثمة إشارة إلى فساد أسلحة، لكن عزام أوجز أسباب الهزيمة بقوله:

«علينا أن نشترك جميعًا في اللوم لإساءة تقدير قوة اليهود، والثقة الزائدة في قوة جنودنا النظامية، فهي مكونة من جنود محترفين وضباط متفرغين، وكان ينبغي أن نتمكن بسهولة من تحطيم جيش المستوطنين الإسرائيليين، ولكننا كنا مخطئين، فالإسرائيليون كانوا مستعدين، وقاتلوا جيدًا، وقد كرسوا أنفسهم تمامًا لنضالهم، أما بالنسبة للجيوش العربية، فإن المصريين وحدهم يمكن القول إنهم قاتلوا فعلاً. أما الأردنيون فقد تركوا ميدان المعركة دون إنذار وتركوا فراغًا على جناحنا الأيمن استغله اليهود الذين نجحوا في حصارنا بالفالوجة».
كما ذكر د . محمد حسين هيكل (رئيس مجلس الشيوخ)عن ضعف قيادة الحملة كأحد أسباب الهزيمة:

« حملة فلسطين كان مركز قيادتها فى القاهرة. وهذا وضع لم يحدثنا تاريخ الوقائع عن شئ مثله، لكن تأويله أن الذين أسندت لهم القيادة المحلية فى فلسطين لم يكونوا موضع الثقة بالقدر الذى يسمح لهم بتحمل التبعة عن تصرفاتهم أمام الوزير، فكان الوزير يتولى القيادة من مكتبه، وهذا التأويل يبدو واضحاً حين نذكر أن قيادة القوات أسندت أول أمرها إلى المواوى (بك)، ولم يكن قد بلغ فى المراتب العسكرية درجات عليا، ولم تكن له تجارب فى الوقائع الحربية تؤهله لهذه القيادة. أنا لا أعرف المواوى (بك)، والذين يعرفونه يقولون إنه

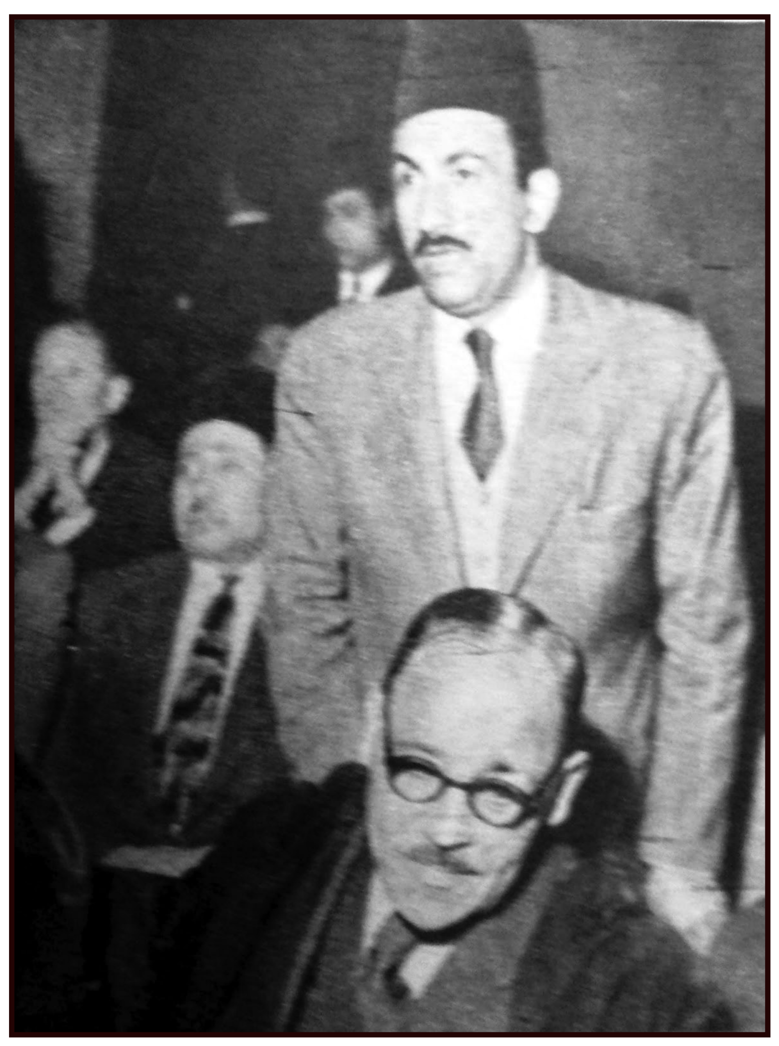
رجل سمح النفس رضى الخلق، لكنهم يذكرون أنه لم يتول القيادة قط، وأنه عهد إليه بتدريب القوات المصرية فى رفح قبل دخولها فلسطين من غير أن تكون لديه الفكرة عما هو مقبل عليه من دخول فلسطين أو قيادة قوات مقاتلة فيها» *(١)

بداية الكذبة:

بدأت القضية بخبر صغير نشرته الصحف في ٢٠ أبريل ١٩٥٠ عن استقالة رئيس ديوان المحاسبة بعد أن لقي من العنت والإرهاق الكثير لمعرفة سر اعتمادات حملة فلسطين، مما حدا به لتقديم استقالته من رئاسة الديوان.

.. « وعلى أثر ذلك وقف النائب مصطفى مرعي بك في البرلمان يتحدث عن أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبات، وكيف أنه لم يستقل لأسباب شخصية، وإنما احتجاجً على الضغط الذي كان يحسه في ذلك الحين من الملك ورجاله، وتحدث النائب عن لجنة احتياجات الجيش، التي تألفت في ١٣ مايو ١٩٤٨ ومنح رجالها السلطة التامة في الشراء، وأسهب في الحديث عن المخالفات زهاء ساعتين، وأنهى حديثه بسؤال إلى دولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء عن أسباب المخالفات؟!».

***(١) د . هيكل، الجزء ٣ ، صـ ٤٧**



قائمقام عبد الغفار عثمان، أثناء إجابته عن أسئلة المحكمة
وهو ينفي التهــمة التي تطالب النيابة برأســـه من أجلــها

رد الحكومة:

وفي ٨ مايو، ردت الحكومة: (أن رئيس ديوان المحاسبة لم يقطع في استقالته عن أسباب معينة لتقديمها، أما عن ملاحظات الديوان فإنه لم يحدث في عهد الحكومة القائمة خلاف بين الجهتين، بل على العكس فإن ما وصل من ملاحظات الديوان يجد العناية من الوزارات المعنية).

لكن يبدو أن الإجابة لم تعجب صاحب السؤال، فلما أراد أن يعلق عليها طويلا، ذكّره رئيس مجلس الشيوخ د. محمد حسين هيكل باشا باللائحة، فقال: «إنه سيقدم استجوابًا».

هروب النائب:

وبالفعل تم نظر الاستجواب يوم الاثنين ٢٨ مايو ١٩٥٠، واستغرق وقتًا طويلاً، ورأى المجلس تأجيل سماع رد الحكومة لليوم التالي، وفي اليوم المحدد فوجئ المجلس بغياب صاحب الاستجواب لسفره إلى الإسكندرية بحجة أنه مسافر للخارج، وهو ما أغضب فؤاد سراج الدين باشا الذي حضر إلى المجلس للرد على الاستجواب ليجد مقدمه قد غاب فوقف يقول:

« لعل هذه القاعة على كثرة ما عرض فيها من استجوابات، لم تشهد استجوابا

اجتمعت فيه أسباب التناقض والغرابة مثل هذا الاستجواب، لم تشهد استجوابًا انقلبت فيه الأوضاع.. نعم، هو استجواب غريب في بدايته، غريب في نهايته، وإن كان واضحًا في هدفه وغايته، لم تر هذه القاعة استجوابًا انتحل فيه المتهم صفة المدعي، ولم تر استجوابًا صفق فيه المطعون للطاعن كما وقع في هذا الاستجواب، ولم تر استجوابًا هشّ المضروب فيه لجلاده، ويسأله المزيد كما وقع في هذا الاستجواب، وهو في ظاهره اتهام للحكومة على أخطاء لم تجنها، ولم تقع في عهدها، وفي حقيقته حملة للتشهير على قوم وصفهم المستجوب بأن الأقدار شاءت أن يكون لهم مركز خطير في البلد».

.. وانتقل فؤاد سراج الدين باشا إلى الحديث عن وقائع الاستجواب، وما تم خلاله من انتهاك للائحة المجلس، فقال:

«اعترض من اعترض، وقاطع من قاطع، وصفق من صفق، ولكن شيئًا واحدًا أحسست به في مقعدي، وهو أن هذا المنبر قد اهتز اهتزازًا عنيفًا ـ كما لاحظ سعادة رئيس المجلس ـ لفرط ما خُولفت تقاليد هذا المجلس ولائحته الداخلية .

جرى في هذا الاستجواب ما لم يجر فى استجواب غيره وأخطر منه ».

ويضيف فؤاد سراج الدين باشا: ثم تأتي الحكومة لترد على الاستجواب، فيغيب مقدمه عن حرم البرلمان، ويسترسل قائلاً:

«.. ورغم أن حكومة الوفد لم تكن في الحكم حال وقوع موضوع الاستجواب،

فقد كانت في عهد وزارة محمود فهمي النقراشي باشا (السعديين)، التي تلتها وزارتا إبراهيم عبد الهادي باشا (السعديين)، وحسين سري باشا (الأحرار الدستوريين)، ولم تثر تلك القضية إلا في ظل حكومة الوفد!!، وأشار إلى عدد من المجلدات الموضوعة على الطاولة أمامه قائلا: «كل هذه المجلدات التي أمامكم، هي تقارير ديوان المحاسبة في عهد الوزارات السابقة، والتي لم تكلف نفسها بالرد على ما جاء بها!!».

.. ولإنقاذ الموقف بعد هروب النائب مصطفى مرعى، تبنى الاستجواب الدكتور إبراهيم بيومي مدكور، وتقدم باقتراح تأليف « لجنة تحقيق»، فأحيل اقتراحه إلى لجنة الشئون الدستورية، وانتقل المجلس إلى جدول الأعمال بأغلبية ٥٦ صوتًا في مقابل ٣٨.

ذكر د. محمد حسين هيكل باشا في كتابه (مذكرات في السياسة المصرية ـ ج ٣ ـ ص٨٩): وقد تبين من بعد أن سفر مقدم الاستجواب محدد له يوم السبت (السبت ٢ يونيو)، أي بعد أربعة أيام من الموعد المحدد لكلام ممثل الحكومة (الثلاثاء ٢٩ مايو)!!

سر هروب النائب:

ظل سر هروب النائب سرا لم يعرفه الكثير وبدأت الشائعات تتردد عن ضغوط مُورست عليه من قبل الملك والسراي، لكن الحقيقة كانت غير ذلك فقد

أدرك النائب أنه تم استدراجه إلى كذبة، وهو ما قد لا تحمد عقباها، وهو ما كشف عنه أحمد حمروش أحد ضباط انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في (الجزء الأول من كتابه قصة ثورة ٢٣ يوليو) ـ ص ١٥٤:

«حكاية الأسلحة الفاسدة استغلت في منشورات الضباط الأحرار الذين وجدوا فيها ورقة دعائية مجانية؛ لتأليب الضباط الصغار وفضح مفاسد القيادات العليا في الجيش والهجوم على القصر والحاشية، وانتقل نشاط الضباط من المنشورات إلى الصحف، فأخذوا يتصلون بالكتاب والنواب والصحفيين لتزويدهم بالبيانات والمعلومات حول صفقات السلاح.

ويروي أحمد حمروش نماذج من هذه الاتصالات، فقد لجأ عبد المنعم أمين الذي كان مدرسًا في مدرسة المدفعية وعضو مجلس قيادة الثورة فيما بعد إلى مصطفى مرعي بعد تقديم الاستجواب بما عنده من بيانات، ولكن مصطفى مرعي تشكك في أن يكون عميلاً مدسوسًا عليه.

.. كذلك ذهب عبد اللطيف البغدادي، وحسن إبراهيم، ومصطفى مرتجى، ومحمد شوكت من ضباط الطيران إلى مصطفى مرعي، وأبلغوه إعجابهم واستعدادهم لتنفيذ ما يستقر رأيهم عليه حتى لو وصل الأمر إلى قتل الملك، وهنا جفل منهم مصطفى مرعي، وآثر أن يتحفظ معهم كما تحفظ مع عبد المنعم أمين، وسافر إلى أوربا!!

من البرلمـــان إلى «روز اليوســف»:

بهروب مصطفى مرعي، أصبح الاستجواب لقيطًا في البرلمان، لكن يبدو أن المغرضين من أصحاب المصلحة لم يعدموا الحيلة، ففي يوم ٦ يونيو ١٩٥٠ خرجت مجلة «روز اليوسف» بمقال لإحسان عبد القدوس بعنوان: «من هو الضابط الذي يمتلك قصرًا في كابري؟ »، أكد عبد القدوس في ثلاثة من مواضع من مقاله أنه يفتقد الدليل على ما يكتبه، ففي الموضع الأول يقول: « إنه لا يستطيع ذكـر أسماء لأنه ليس لديه مستندات »، وفي الموضع الثاني يقـول : «لـولا نقص المسـتندات لقلت الكثير»، وفي المـوضـع الثالث يقول: «.. وحتى لو كانت لدي المستندات الكافية لأقول كل شيء فماذا يجدي ما أقول، إذا وقفت وحيدا، وليس في يدي سوى قلمي، ماذا يجدي أن اصرخ وأثور على الورق، بينما الكل من حولي قد سدوا آذانهم، وأعمى الجشع عيونهم!!».

ثم انتقل إلى كلام مرسل عن صفقات السلاح وما شابها من فساد وعمولات، وتحدث عن أحد ضباط الجيش الذي صار يمتلك قصرًا في جزيرة كابري ـ مصيف أصحاب الملايين ـ يدعي إليه كل عام شخصيات مصرية كبيرة للتمتع بالجمال والراحة والهدوء على حساب شهداء فلسطين الذين قتلهم الرصاص المغشوش، وعلى حساب الشعب المصري الكريم الذي ابتزت أمواله باسم العروبة والشهامة، ولم يخلُ المقال من انتقاد فؤاد سراج الدين باشا بقوله:

«لماذا تحمس معالي سراج الدين باشا كل هذا الحماس في الدفاع عن

الاتهامات التي وردت في تقرير رئيس ديوان المحاسبة، هل كان يدافع عن الحكومات غير الوفدية؟! إن هناك سرا، وهو سر ليس في حاجه لأن يكشف عنه فؤاد باشا، وهو سر مفضوح!!»

ثم أتبعه بمقال ثان في ١٣ يونيو بعنوان: «النبيل عباس حليم كان يستورد سلاحًا»، ومقال ثالث في ٢٠ يونيو بعنوان: « زوجة الضابط التي تتاجر بالأسلحة»، مما حدا بمصطفى نصرت وزير الحربية والبحرية لتقديم بلاغ إلى النائب العام في ٢٢ يونيو بشأن ما نشرته «روز اليوسف» في العدد رقم ١١٤٩ بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٥٠، والعددين السابقين من اتهامات لرجال الجيش، جاء فيه:

«إن سمعة الجيش وضباطه يجب ألا يتطرق إليها شك من جهة الأمانة والاستقامة، ولذا رأيت إبلاغ عزتكم للتحقيق في التهم المنسوبة إلى رجال الجيش؛ وذلك لإظهار الحقيقة، فيحول إلى المحكمة من تثبت إدانته حتى يقصى كل من تحوم حوله الشبهات».

عبد القدوس أمام النيابة:

على الفور تم استدعاء عبد القدوس رئيس تحرير روز اليوسف أمام النيابة، ونظرًا للأهمية، تولى النائب العام التحقيق في القضية بنفسه، ولم يتمكن عبد القدوس من تقديم أدلة مادية عن صفقات السلاح سوى عن واقعة واحدة خاصة

بعقد مبرم بين زوجة المقدم جورج إبراهيم سعد والتاجر عبد الصمد محمد عبد الصمد، وذكر للنائب العام أن المعلومات بشأن باقي الصفقات قد استقاها من بعض الضباط في الجيش، ولكنه رفض الإدلاء بأسمائهم حرصًا على مستقبلهم.

هكذا جاءت أقوال إحسان عبد القدوس (خريج الحقوق)، محض أقوال مرسلة، لم يستطع إقامة الدليل المادي على ما جاء بها باستثناء العقد المشار إليه، ولم يقدم دليلاً على أن الأسلحة موضوع العقد فاسدة!!

إبعاد الوزير ورئيس الأركان:

وفي ١٨ سبتمبر ١٩٥٠، بعث النائب العام برسالة خطية إلى وزير العدل عبد الفتاح الطويل باشا جاء فيها:

«.. ولاشك أن معاليكم تقدرون، وستعاونون النيابة فيما تطلبه من إبعاد أي موظف سواء كان بالقصر الملكي أو بالقوات المسلحة أو بوزارة الحربية والبحرية عن وظيفته مؤقتا متى تراءى لها ذلك لمصلحة التحقيق».

ووافق وزير العدل على طلب النيابة، وطالب النائب العام ألا يتقيد التحقيق

إلا بما نصت عليه القوانين، وبناء عليه كان أول المبعدين الفريق محمد حيدر قائد القوات المسلحة، والفريق عثمان المهدي رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصري.

حكم البراءة:

استغرقت التحقيقات ٦ شهور كاملة وجاءت في ١٦ ألف ورقة فولسكاب، وجاء تقرير الاتهام في ٩ صفحات فولسكاب، وقدمت التهم فيها إلى قاضي الإحالة في ١٥ يناير ١٩٥١، وشمل قرار الاتهام كلا من:

١ ـ محمود توفيق أحمد باشا ـ ٦٠ سنة ـ وكيل وزارة الحربية والبحرية.
٢ ـ اللواء إبراهيم سعد المسيرى بك ـ ٤٨ سنة ـ مدير سلاح المهندسين ورئيس لجنة احتياجات الجيش.
٣ ـ المقدم مصطفي محمد شديد ـ ٤١ سنة ـ سلاح الأسلحة والمهمات.
٤ ـ النبيل عباس حليم ـ ٥٣ سنة ـ من الأسرة المالكة
٥ ـ القائمقام عبد الغفار عثمان ـ ٤٨ سنة ـ كبير مفتشي الذخيرة بالجيش المصري
٦ ـ الرائد فؤاد محمد عاطف ـ ٣٢ سنة ـ مفتش المفرقعات برفح
٧ ـ المقدم حسين مصطفي منصور ـ ٤٣ سنة ـ كبير ضباط مخازن الذخيرة
٨ ـ الرائد فؤاد بقطر ـ ٣١ سنة ـ مفتش مفرقعات السلاح البحري
٩ ـ أمير البحر (اللواء بحري) أحمد بدر بك ـ ٤١ سنة ـ قائد السلاح

البحري

١٠ ـ محمود فهمي ـ ٣٨ سنة ـ تاجر وسكرتير عباس حليم

١١ ـ جوزيف كلوكلو تردنيس ـ ٤١ سنة ـ تاجر

١٢ ـ المقدم جورج إبراهيم سعد ـ ٣٦ سنة ـ أركان حرب سلاح المهندسين

١٣ ـ عبد الصمد محمد عبد الصمد ـ ٣٠ سنة ـ تاجر

وتمت إحالة القضية إلى محكمة الجنايات في ١٨ مارس ١٩٥٣ وصدر الحكم في جلسة ١٠ يونيو ١٩٥٣، حيثُ أصدرت المحكمة برئاسة المستشار كامل أحمد ثابت وعضوية المستشارين محمد كامل البهنساوي وأحمد مختار حكمها التاريخي الذي قضى ببراءة كل المتهمين من كل التهم المنسوبة إليهم، ما عدا متهمين اثنين فقط حكم عليهما بغرامة ١٠٠ جنيه على كل منهما، وهما القائمقام عبد الغفار عثمان والبكباشي حسين مصطفى منصور كعقوبة على الإهمال حسب القانون.

يقول اللواء جمال حماد (المؤرخ العسكري وعضو مجلس قيادة انقلاب ٢٣ يوليو ٥٢) في حديثه لجريدة الأهرام اليومي ـ ١١ ديسمبر ٢٠٠٩:

(حين صدر هذا الحكم انقلبت الدنيا، لأن الناس تهيأت لسماع حكم يتلاءم مع كونها قضية رأي عام كبرى، بل هي أهم، وأخطر القضايا التي ارتكزت عليها الثورة، لذلك كان هناك ميل من قبل مجلس قيادتها لتغليظ العقوبة، وكان محمد نجيب مؤيدا لهذا الاتجاه، ووقع الاختيار على عبد الغفار عثمان كبير مفتشي الذخيرة ليكون كبش الفداء!!).

مغالطات عبد القدوس:

جاء حكم المحكمة في القضية بعد انقلاب ٢٣ يوليو ورحيل الملك، ليضع للحقيقة عنوانا، لكن إحسان عبد القدوس بدلاً من الرجوع إلى الحق، وتقديم الاعتذار للرأي العام، استمر في النفخ في كذبته التي بنى عليها مجده الصحفي الزائف، فقد ضمّن إحسان هذه القضية واحدة من قصصه السينمائية، وهي قصة فيلم «الله معنا» المأخوذ عن رواية بنفس الاسم، وكان الفيلم من إخراج أحمد بدرخان وعرض في أعقاب انقلاب يوليو مباشرة عام ١٩٥٥، وكان من المفروض أن يصبح أول فيلم سينمائي يستقبل الانقلاب، ولكن الرقابة التي كانت تابعة وقتها لوزارة الداخلية رفضت التصريح بالفيلم دون إبداء الأسباب، وحاول إحسان أن يدافع عن فيلمه، والذي تناول قضية كذبة الأسلحة الفاسدة التي فجرها وباءت كل محاولاته بالفشل، ومر على هذه الواقعة عامان ولم يجد أمامه سوى اللجوء إلى شريكه في الكذبة البكباشي جمال عبد الناصر بعد أن أصبح رئيسًا للجمهورية، وطلب منه مشاهدة الفيلم قبل أن يصدر حكمه عليه، ووافق عبد الناصر على أحداث الفيلم كاملة، لكنه اشترط أن يتم حذف بعض الأجزاء من الفيلم كانت تشير أحداثها إلى شخصية محمد نجيب، والذي أدى دوره في الفيلم الفنان زكي طليمات زوج والدة إحسان.

عبد الغفار عثمان
أمام «محكمة الثورة»

ومرة أخرى لم يتقبل الرأي العام الحكم الذي أصدرته محكمة الجنايات، وأمام ضغوط الرأي العام الذي تم شحنه إعلاميا بالأكاذيب عن قضية وهمية؛ اضطر مجلس قيادة الثورة لتقديم القائمقام عبد الغفار عثمان إلى «محكمة الثورة»، التي انعقدت برئاسة قائد جناح عبد اللطيف البغدادي وعضوية القائمقام أنور السادات وقائد جناح حسن إبراهيم، وهي محكمة هزلية لا حصانة فيها للمتهم ولا لمحاميه وأحكامها جاهزة من قبل، والدفاع أمامها ليس بمرافعة بل مهاترة!!

.. وفي ٧ نوفمبر ١٩٥٣ حكمت المحكمة عليه بالسجن ١٥ عامًا وتجريده من الرتبة العسكرية ومصادرة أمواله، وأموال زوجتيه.

عبد الناصر لم يحارب
في عــراق المنشــية:

الأغرب من هذا كله، أن جمال عبد الناصر المستفيد من إطلاق شائعة «الأسلحة الفاسدة»، لم يحارب في عراق المنشية، وظل طوال المعركة في

خندقه لا يتحرك، وتحوطه شبهات الاتصال بالأعداء الصهاينة، ولم تثبت في أي من مذكرات رفاق السلاح البطولات التي ادعى نسبها لنفسه.. إضافة إلى أنه لم يرد في اليوميات التي كتبها بخط يده في أثناء حرب فلسطين عن المدة من سنة ١٩٤٨ حتى نهاية سنة ١٩٤٩ جملة واحدة عن الأسلحة الفاسدة، تلك اليوميات التي احتفظ بها الأستاذ محمد حسنين هيكل لمدة ٥٥ عاما، والتي نشرت أجزاء منها جريدة العربي الناصري بعنوان: « دفتر يوميات عبد الناصر».

ويؤكد اللواء محمد نجيب في كتابه «كنت رئيسأ لمصر»:

(في خلال شهور الحرب لم يلفت جمال عبد الناصر انتباهي، لكني أتذكر أنه كان يحب الظهور ويحب أن يضع نفسه في الصفوف الأولى والدليل على ذلك ما حدث في الفالوجا.

كنا نلتقط صورة تذكارية في الفالوجا، ففوجئت بضابط صغير، يحاول أن يقف في الصف الأول مع القواد، وكان هذا الضابط جمال عبد الناصر، ولكني نهرته، وطلبت منه أن يعود لمكانه الطبيعي في الخلف.

وعرفت عنه، بعد ذلك، أنه لم يحارب في عراق المنشية كما ادعى، ولكنه ظل طوال المعركة في خندقه لا يتحرك.. وفي الحقيقة كان الجنود السودانيون هم الذين حاربوا في هذا المكان ونجحوا في الاستيلاء على ١٣ دبابة من اليهود.. والمعروف أن السودانيين مغرمون بكتابة الشعر.. وقد سجل بعضهم

تفاصيل القتال الذي دار في عراق المنشية في قصائد طويلة، وصفوا فيها عبد الناصر وصفًا غير لائق بضابط مصري.

وفي أثناء الهدنة مع اليهود، جاء ضابط يهودي اسمه كوهين يسأل عنه.. ولم يكن موجودا.. فكتب له خطابًا وتركه مع ضابط من الإخوان اسمه معروف الحضري.

ولم أعرف ما في الخطاب، لأن أخلاقنا لم تكن تسمح بقراءته. وفي الحقيقة، لم أعر مثل هذه الأمور اهتمامًا، في ذلك الوقت، وكان هذا خطأ كبيرا من أخطائي، التي أعترف بها.. لكنه اعتراف بعد فوات الأوان.)*(٢)

وقد أكد إيجال يادين نائب رئيس وزراء إسرائيل صدق ما قاله اللواء محمد نجيب على مائدة المفاوضات أثناء زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧ بقوله:

(حينما كان الصاغ جمال عبد الناصر رئيس أركان حرب الكتيبة السادسة مشاة ضمن القوات المحاصرة في بلدة عراق المنشية قطاع الفالوجا، كان يتحدث عبر خطوط الجبهة مع اليهود المحاصرين للفالوجا، وأن إيجال يادين الذي كان رئيسًا لأركان حرب جنوب فلسطين في ذلك الوقت كان يرسل إليه هدايا البرتقال والشيكولاتة!!)

* (٢) محمد نجيب، كنت رئيساً لمصر، صـ : ٨١ ـ ٨٢

.. ولم ينف الأستاذ محمد حسنين هيكل اتصال عبد الناصر باليهود في الفالوجا، بل حاول تبريره بتفسير يدعو إلى السخرية أكثر منه إلى الدهشة والعجب، وخاصة أنه لا ينطلي على طفل صغير، ويحيط شخص عبد الناصر بشبهات كثيرة بقوله:

(.. وجاء ثمة عامل مؤثر آخر أثر تأثيرًا عميقًا في حياته سنة ١٩٤٨ عندما شاءت له أقداره أن يكون أحد الذين حاصرهم الإسرائيليون في الفالوجا، والذين قاتلوا برغم ذلك ببسالة وواصلوا القتال رافضين الاستسلام. وكان خلال ذلك يتحدث عبر خطوط الجبهة مع الإسرائيليين المحاصرين للفالوجا، وكان الحديث يدور حول الكيفية التي أجبر بها اليهود بريطانيا على التخلي عن انتدابها عن فلسطين.) *(٣)

القاضي يتكلم
بعد ربع قرن من الصمت:

لتزم القاضي المستشار كامل أحمد ثابت الصمت ولم يعقب على حكمه الذي أصدره، حتى تمكنت الزميلة الأستاذة فيفي العريان من إجراء حوار معه نشرته جريدة الجمهورية في عددها الصادر في ٣ يونيو ١٩٧٦ بعنوان: «القاضي يتكلم بعد ربع قرن.. لماذا أصدرنا حكم البراءة في قضية الأسلحة الفاسدة؟!».

***(٣) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، ص ٤٥**

قال القاضي: «كان الجيش المصري يعاني من نقص السلاح والمؤن والذخيرة، وبالرغم من معارضة العسكريين الذين أجمعوا أن الوقت غير ملائم لاتخاذ إجراءات حربية، فقد كانوا متأكدين أن الوحدات المصرية وجميع

الأسلحة لا تملك الإمكانيات أن تخوض حربا منتصرة، فقد كان عدد المحاربين اليهود ٦٠ ألفا مزودين بأحدث الأسلحة وأرقى التدريبات، بينما ما حشده العرب لا يتجاوز ١٠ آلاف بالإضافة لأسلحتهم المحدودة، لكن رجال السياسة لم يأخذوا برأي العسكريين، فكان دخولهم الحرب مجازفة، ولتعويض نقص السلاح؛ أنشئت لجنة تسمى لجنة احتياجات الجيش بقرار من مجلس الوزراء في ٣ مايو ٤٨، وقد أعفيت من كل القيود والإجراءات المالية؛ حتى تسرع في الحصول على الأسلحة والذخائر.

ثم إن محكمة الجنايات لم يثبت لديها مصرع جندي واحد من أسلحة فاسدة!!».

.. انتهى كلام القاضي، لكنه كشف حقيقة تسليح الجيش المحدود الذي لم يكن يصلح سوى للزوم مهام التشريفات فقط!!

شهادات للتاريخ:

هذه هي شهادة القاضي عن الأسباب التي بنى عليها عقيدته وأسس عليها

حكم البراءة، فما بالنا بشهادات شهود من أهلها، وأهلها نفر من الذين روجوا للكذبة من ضباط انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢:
يقول اللواء محمد نجيب في كتابه كلمتي للتاريخ : (أنا لا أريد أن أنزلق مثل الكثيرين إلى تعليق عدم انتصارنا في حرب فلسطين على مشجب الأسلحة الفاسدة، وهي القضية التي استخدمت للدعاية ضد النظام القائم حينذاك، ولكنها انتهت بالبراءة في عهد الثورة.) *(٤)

ويؤكد اللواء أ.ح جمال حماد متعه الله بالعافية وطول العمر على صحة تلك الشهادات في الحلقات الخمس عشرة التي نشرتها مجلة «آخر ساعة» بعنوان: «الحقيقة في قصة الأسلحة الفاسدة»، والتي بدأت المجلة نشر أولى حلقاتها في عدد ٢٨ / ٣ /٢٠٠١، وأكده في حديثه لجريدة الأهرام اليومي بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠٠٩:

(بصراحة شديدة حجم الدعاية في قضية الأسلحة الفاسدة لا يقل عن ٦٠٪، وقد روجت السينما لهذه القضية طويلا. وكل ما في الأمر أن المدافع التي قيل إنها كانت ترتد لصدور جنودنا كانت تنفجر نتيجة لسخونتها . وكثافة استخدامها في ضرب النار وقلة التدريب، فالمدفع الـ ٢٥ رطلا من أفضل المدافع في العالم وهيأ النصر للإنجليز في العلمين ولكن الذخائر التي استخدمت كانت فاسدة نتيجة للعوامل الجوية وحرارة الشمس، أما الهزيمة فقد تحملتها مصر؛ لأنها مصر الرائدة والأخ الأكبر دائما. كان جيشنا أكبر

***(٤) محمد نجيب، كلمتي للتاريخ، ص ٢٠**

جيش. أحد الجيوش السبعة كان يتكون من (١٠٠٠مقاتل) يحاربون بالبنادق فقط، وبلا خرائط!!).

.. يتفق أحمد حمروش أحد ضباط انقـلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢مع اللواء جمال حماد في الرأي فيقول:

«كانت قضية الأسلحة الفاسدة، قضية دعاية أكثر منها قضية مخالفة للقانون... وقضية إثارة أكثر منها قضية اختلاس وسرقة.. والأقلام التي انجذبت إليها صورتها على أساس أنها قضية رئيسية في هزيمة الجيش، متجاوزة بذلك قضايا أخرى أكثر أهمية وأكثر نفاذًا في التأثير على قدرة الجيش على القتال.»*(٥)

ويضيف أحمد حمروش:

«كان الجيش المصري في هذه الفترة بعيدًا عن تنظيم المعركة... فلم يكن عرف نظام التشكيلات بعد، أي كان أسلحة منفصلة لا تنسيق فيها ولا تجميع للقتال.... وكان التدريب قاصرًا ومتخلفًا عن مناورات المعركة.

ولم تكن طوابير الجيش تشاهد إلا في المحمل والجنازات... وكانت هذه الحقيقة يدركها كل ضباط الجيش». *(٦)

وتأتي شهادة خالد محيي الدين متسقة مع الشهادات السابقة ومؤكدة لها، وتضيف إليها أن الجيش لم يقم بأية مناورة للتدريب العملي طوال سنتين أو ثلاث سنوات سابقة على حرب ١٩٤٨، يقول خالد محيي الدين في شهادته:

« قصة الأسلحة الفاسدة التي استخدمت ـ في اعتقادي ـ كستار لإخفاء فساد

نظام بأكمله، فالجيش كان خاويا في أعماقه، ونقص الذخيرة أدى بالوحدات إلى القيام بعمليات « ضرب نار » للتدريب مرة واحدة في العام، وهو بكل المعايير غير كاف على الإطلاق، فوق هذا كان التدريب القتالي مفتقدًا، ولعله كان هناك تعمد لافتقاده» *(٧)

.. ويقطع عبد الطيف البغدادي في شهادته بأسباب هزيمة الجيش في حرب فلسطين والتي ضمنها مذكراته التي نشرت بعنوان «مذكرات عبد اللطيف البغدادي»، وهي شهادة لها أهمية خاصة لسببين:

لأول: لكونها صادرة عن عبد اللطيف البغدادي رئيس «محكمة الثورة» التي حكمت على القائمقام عبد الغفار عثمان بالسجن ١٥ عامًا وتجريده من الرتبة العسكرية ومصادرة أمواله، وأموال زوجتيه.

الثاني: وأن هذه الشهادة جاءت بخلاف ما نطق به من حكم الإدانة بحق عبد الغفار عثمان.

يقول البغدادي:

« .. وكان النقراشي باشا رئيسًا للحكومة في ذلك الحين، وقد طلب من قادة الجيش المصري الاشتراك في المعركة الدائرة على أرض فلسطين،

***(٧) خالد محيي الدين، والآن أتكلم ـ ص ٧٤ ـ ٧٥**

واعتراض بعض القادة منهم لعدم استعداد الجيش المصري بالأسلحة اللازمة والكافية لخوض هذه المعركة، وهو نفسه كان يعرف هذه الحقيقة أيضا، ولكنه تحت ضغوط الملك فاروق أصدر أمره للجيش بالتدخل ». *(٨)

.. يعود البغدادي ليعترف صراحة بأسباب الهزيمة، وليس من بينها ثمة إشارة لأسلحة فاسدة أو قتلى من الجنود نتيجة لاستعمالها، فيقول:

«.. ولكن الجيش المصري كان في أشد الحاجة للأسلحة والذخيرة، ولم يكن يمكنه الحصول عليها إلا من السوق السوداء العالمية. وفي حدود ضيقة جدًا ومن أصناف رديئة من مخلفات الحرب العالمية الثانية، وكان قد سبق استخدامها وكان هناك ـ قرار من هيئة الأمم بحظر بيع السلاح للأطراف المتحاربة ـ ولكن رغم هذا القرار فقد أمكن لليهود الحصول على احتياجاتهم كاملة من السلاح من السوق الأوربية وخاصة من تشيكوسلوفاكيا. وتخللت تلك الحرب ثلاث هدنات وأوقف القتال في كل هدنة، وكان ذلك في صالح اليهود، لأنهم كانوا غير قادرين على شراء ما يلزمهم من الأسلحة والذخيرة بخلاف العرب. كما أنهم كانوا يعملون أيضًا على كسر قرار إيقاف القتال بغرض تحسين مواقعهم العسكرية والاستفادة بأراض جديدة يعملون على احتلالها عندما يكونون قادرين على ذلك ». *(٩)

***(٨) مذكرات عبد الطيف البغدادي، الجزء الأول، ص ٢٧**

***(٩) مذكرات عبد الطيف البغدادي، الجزء الأول، ص ٢٧ ـ ٢٨**

.. ويعترف ثروت عكاشة في شهادته:

(إن ما قيل عن فساد الأسلحة والذخائر التي كانت في أيدي الجيش المصري حديث يتجاوز الحقيقة، فلقد كنت خلال هذه الحرب أعمل كما أسلفت في المخابرات الحربية بالقطاع الجنوبي من الميدان، وما من شك في أني بحكم موقعي كنت على علم بما يدور حولي من شئون حربية ومنها تلك الأسلحة والذخائر، وكل ما حدث هو انفجار أربعة مدافع ٢٥ رطلاً عن خطأ في تعبئة ذخيرتها الإنجليزية).*(١٠)

.. ويقطع الصاغ حسين حمودة (من ضباط انقلاب ٢٣ يوليو) في شهادته:

(أنه لم يرسل إلى ميدان القتال بفلسطين سنة ١٩٤٨ أية أسلحة فاسدة لأن السلاح كان يجرب في مصر قبل إرساله إلى ميدان القتال).*(١١)

شهادة أخرى على ملأ من الناس في القاهرة، ففي يناير عام ١٩٨٨ استضاف معرض القاهرة الدولي للكتاب ضمن فاعليات ندواته الفريق حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومي السابق الذي شهد:

«أنه كان ضابطا في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، ولم تكن هناك بندقية واحدة فاسدة في أيدي الجيش المصري».

(١٠) * د. ثروت عكاشة «مذكراتي في السياسة والثقافة»، ـ ص ٤٩
(١١) * حسين حمودة، «أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين» ص ٦٣

***

كل ما لدينا من وقائع وشهادات تؤكد أن كذبة سوداء مسماة بـ «الأسلحة الفاسدة»، هي صورة صارخة ومثال زاعق لعملية الغش والتدليس في كتابة تاريخ الوطن والمساس بحرمته من أشخاص تحوطهم الشبهات، والصحفي إحسان عبد القدوس الذي بنى مجده الصحفي على كذبة!!، ومع ذلك لم يسلم من بطش من مارس الكذب لحسابهم، فقد نشر مقالاً بعنوان: (الجمعية السرية التي تحكم مصر) أثناء أزمة مارس ١٩٥٤ والاعتداء على الدكتور عبد الرزاق السنهوري بواسطة جنود من البوليس الحربي في ثياب مدنية، وترتب على المقال القبض عليه واعتقاله ودخوله السجن الحربي الذي لقي فيه من هوان الرجال، وبعد خروجه منه صباح يوم ٣١ يوليو ١٩٥٤، وما إن وصل إلى بيته حتى دق جرس التليفون يحمل إليه صوت جمال عبد الناصر شريكه في كذبة «الأسلحة الفاسدة» ضاحكًا، وهو يقول له:

«هيه إتربيت.. ولا لسه يا إحسان؟!، طيب تعال إفطر معايا، ما تتأخرش أنا منتظرك».

استقبله جمال عبد الناصر؛ تناولا الفطور معًا، كان عبد الناصر ينظر إليه نظرات ذات مغزى يفهمه عبد القدوس الذي بدا منكسرًا لا يقوى على ابتلاع طعامه، في هذا اللقاء أفهمه عبد الناصر أن الزمن قد تغير، بعدها راح عبد القدوس يكتب روايات الجنس والفراش مبتعدا عن السياسة.

.. الغريب في الأمر أيضا أن مجرمي تزييف التاريخ مازالوا يصرون على الكذبة في مناهج التعليم في مصر!!



أمين النقيب، الذي أسموه بـ (العسكري الأسود)

الفصل الخامس :

العسكري الأسـود

.. المفـترى عليه!!

في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، كنت أخطو خطواتي الأولى في بلاط صاحبة الجلالة، تستهويني قصص الأمجاد الصحفية وأحاديث «الخبطات الصحفية »، وتلف خيالي الشاب أحلام وردية في أن أصبح يومًا أحد فرسانها الذين ينالون مساحة من ذاكرة القارئ وحيزا من اهتمامه.

.. في تلك الأيام، وفي حديقة نقابة الصحفيين حيثُ كنا نلتف حول شيوخ المهنة يزاحم بعضنا بعضا في الجلوس إليهم والنهل من فيض خبراتهم، سمعت بحكاية «العسكري الأسود» ذلك العسكري الذي كان يستخدمه البوليس السياسي في عهد حكومة إبراهيم باشا عبد الهادي (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ـ ٢٥ يوليو ١٩٤٩) للاعتداء الجنسي على المتهمين الذين لا يعترفون على أنفسهم أو على غيرهم اعترافات باطلة. وكيف تبنت صحيفة «الجمهور المصري» هذا الموضوع؟، وكيف حملت على عاتقها كشف سر هذا العسكري.. وكيف جازف اثنان من محرريها هما الأستاذان إبراهيم البعثي وسعد زغلول وقاما برحلة يكتنفها الخطر، بعد أن أثبتت تحرياتهما أن هذا العسكري قد سُرِّح من البوليس وأنه مقيم في بلدته الأصلية « إدفو» بمحافظة أسوان؟!

.. وكيف استطاع هذان الصحفيان ــ بطريقتهما الخاصة ــ أن يلتقيا ما أسموه بـ «العسكري الأسود» في بلدته، ونشرت جريدة «الجمهور المصري» اسم هذا الشخص ومحل إقامته.. وبناء على ما نشر في هذه الجريدة أمرت المحكمة النيابة بإحضاره لسماع أقواله باعتباره شاهدًا.

.. بقدر الجزع من بشاعة الجريمة، كان الانبهار بفروسية ومهنية هذين المحررين، وذهبت إلى قسم المعلومات بدار الهلال ألتمس المزيد، ولكني لم أجد قصاصة واحدة تُساعدني على الإمساك بطرف الخيط، ولم أعثر في أرشيف الصور على صورة واحدة للمتهم أو المدعين أو وقائع المحاكمة، وأسقط في يدي.. ونسيت الحكاية برمتها!!

وجـها.. لوجه مع
أبو الخير نجيب:

وفي عام ١٩٨٢ بينما كنت أجلس في حديقة النقابة، لفت نظري قيام الأستاذ فتحي رزق نائب رئيس تحرير الأخبار وعضو مجلس النقابة بالترحيب برجل في السبعين يجلس تحت شجرة مانجو زرعها في ركن الحديقة على يسار الداخل الأستاذ عبد الحميد الإسلامبولي، ودفعني الفضول إلى سؤال الأستاذ فتحي عن الرجل؟

ـ أجاب الأستاذ فتحي: إنه أبو الخير نجيب.

طلبت من الأستاذ فتحي أن يعرفني على الرجل، فقدمني إليه، بعد حديث سادته روح المجاملة المتبادلة، سألته عن حكاية «العسكري الأسود»، فرد بابتسامة لطيفة معتذرًا عن عدم التذكر لمرور السنوات وضعف الذاكرة!!، لكن كان اللافت لانتباهي، أنه عندما حضرت الزميلة الأستاذة الكبيرة سعاد منسي، وبعد تحية أسقط فيها التكلف وبجرأة افتقدت الحياء، أغرق معها في

حديث الذكريات تطرق فيه إلى أدق التفاصيل، وعندما أبديت بعض التحفظ للأستاذة الكبيرة سعاد منسي من الألفاظ واللغة التي يتداولها الرجل في حديثه معها، أجابت: «مسكين أبو الخير؛ السجن لحس عقله»، لكنني استشعرت أن الأستاذة سعاد تلتمس له عذرًا يخرجها من حالة الحرج الذي سببه لها أسلوبه المتجاوز في الحديث معها.

.. بعد هذا اللقاء، اقتصرت علاقتي بالرجل على إلقاء التحية من بعيد.

أبو الخير نجيب صحفي كثرت حوله الأقاويل وورد اسمه ضمن كشوف الصحفيين الذي حصلوا على مصاريف سرية في عهد الملك فاروق.

.. وتم توجيه الاتهام إليه في سنة ١٩٥٣ بتهمة الاتصال بجهات أجنبية تعمل ضد النظام الاجتماعي والسياسي القائم في البلاد بقصد معاونتها على تحقيق أهدافها. وأنه في سنة ١٩٥٣ و١٩٥٤ عمد إلى الاتصال بمجموعات من العمال والطلبة وتحريضهم على التمرد والعصيان وامتهن الصحافة ولم يلتزم بدستورها وأهدافها القومية، وتمت محاكمته أمام محكمة الثورة وحكم علية بالسجن بالأشغال الشاقة ١٥ سنة والتجريد من شرف المواطن، وقد خرج من السجن بعد انقضاء مدة العقوبة في ١٩٦٦.

وفي ٧ إبريل ١٩٨٣ لقي الرجل وجه ربه في حادث مأساوي، فبينما كان خارجًا من نقابة الصحفيين يحمل كيسا من لحم الجمعية، وعلى بعد خطوات منها في شارع رمسيس، صدمته سيارة نقل عام، واختلط لحم الرجل بلحم

الجمعية.

الصدفة والحقيقة!!

ترسخ في داخلي يقين؛ أنه في الأمر شيئًا ما!! وبنيت معتقدي على أنه:

« إذا كان الأمر حقيقة؛ فلماذا يغسل مكتشفوها أيديهم منها؟! »

.. وقد صدق إحساسي، ففي صباح أحد الأيام من شتاء ٢٠١٠ وبينما أنا في قاعة اطلاع دار الكتب والوثائق القومية؛ بصدد الإعداد لكتابي «أخلاقيات الصورة الصحفية»، وجدت بالصدفة خبرًا صغيرًا في إحدى الدوريات عن «العسكري الأسود»، وما إن أمسكت طرف الخيط وطرقت باب البحث بالاطلاع على الدوريات وبعض شهادات الذين عاصروا الواقعة، حتى كانت المفاجأة التي جعلتني أفرك عيني أمام هذا الكم الهائل من المعلومات والصور، وكلها تؤكد أن حكاية «العسكري الأسود» لا أساس لها من الصحة؛ ولذا يجب أن نضعها في مكانها الصحيح ضمن ملف الأكاذيب و«الفبركات الصحفية».

كان من اللافت لانتباهي أيضا، أن كلا من إبراهيم البعثي وسعد زغلول فؤاد، لم يعيدا ذكر هذه الواقعة في كتاباتهم اللاحقة بل إن مذكرات الصحفي سعد زغلول فؤاد التي طبعها في كتاب قد خلت منها تمامًا، وهو تجاهل يحمل

دلالة خاصة تشي بالخجل من الفعل، تلك الدلالة التي أوجزها الأستاذ جلال الدين الحمامصي في اعترافه بسقطة مهنية مشابهة عن الأكاذيب التي ضمنها صفحات « الكتاب الأسود » بقوله:

« حينما يقال لي الآن: أنت كتبت الكتاب الأسود؟، أقول: نعم.. خجلاً..، بينما كنت أقولها عام ١٩٤٢ افتخارًا ».

حكومة إبراهيم عبد الهادي

تشكلت حكومة إبراهيم عبد الهادي على عجل بعد مقتل النقراشي بساعات، في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨على يد عبد المجيد أحمد حسن أحد المنتمين للنظام الخاص لجماعة الإخوان المسلمين.

.. واجهت الوزارة في بداية تشكيلها موجات من أعمال الإرهاب تمثلت في محاولة احد الشبان نسف دار محكمة الاستئناف بباب الخلق، وذلك بوضع حقيبة متفجرات في أحد ممرات المحكمة، وشاء القدر أن تنفجر قبل وصول الموظفين والمتقاضين، وضبط الجاني وكان ينتمي إلى جمعية الإخوان المسلمين، وعلل جريمته بأنه كان يستهدف نسف مكتب النائب العام بما فيه من وثائق تدين بعض أعضاء الجماعة، وتم الكشف عن عدد من الشقق المتناثرة في أحياء القاهرة التي كان تنظيم الإخوان يستخدمها لإدارة عملياته وهي القضية المسماة إعلاميا «بقضية الأوكار».

وإزاء هذا التيار الجارف من الإرهاب؛ استصدرت الوزارة من البرلمان قانونا بمد الأحكام العرفية سنة أخرى، وأقر البرلمان القانون بحجة أن حالة الحرب في فلسطين لا تزال قائمة برغم عقد الهدنة في فبراير ١٩٤٩.

وقد عنيت الوزارة بتوفير المواد الغذائية ومواد التموين وأبدت نشاطا ملحوظا في مكافحة الغلاء، مما أدى إلى توافر السلع وخفض أسعارها، وزادت مقررات البترول ومقررات السكر، وآثرت مصلحة الجمهور على مصالح الشركات والرأسماليين، مما ترتب عليه أن استهدفت الوزارة لحرب من بعض كبار الرأسماليين وسعيهم المتواصل لإسقاطها.

ووافق مجلس الوزراء على منح رجال التعليم ميزة تعليم أبنائهم بمصروفات مخفضة، ومنح المجانية في جميع مراحل التعليم لأبناء شهداء فلسطين.

كما تقرر تسريح جميع صف ضباط وعساكر بلوكات نظام البوليس والسجون الذين أتموا ٤ سنوات فأكثر بالخدمة الإلزامية على أن يجند غيرهم لدواعي الأمن.

ووافق مجلس الوزراء على مذكرة رئاسة الوزارة بإغلاق جميع بيوت الدعارة بمصر.

ورغم إنجازات حكومة عبد الهادي في مراعاة البعد الاجتماعي، إلا أنها لم تراع طبيعة الشخصية المصرية الرافضة للعنف من خلال اتباعها لسياسة القسوة المفرطة، والضرب بقبضة الحديد والنار ضد حالة الانفلات

التي تعيشها البلاد في أعقاب الاغتيالات، ومحاولة إشاعة الرهبة بين القضاة والنواب ورجال الدولة (اغتيال القاضي الخازندار ـ قضية السيارة الجيب ـ قضية الأوكار ـ تفجير محكمة الاستئناف ـ محاولة اغتيال حامد جودة رئيس مجلس النواب).

ومع هزيمة الجيش في فلسطين فرضت الهزيمة على وزارة السعديين إنهاء الأحكام العرفية والإفراج عن المعتقلين، وإطلاق حرية الصحافة، الأمر الذي قوى الجبهة المعادية لحكومة الأقليات والسراي وأدى إلى نمو سريع للحركة الثورية التي طال كبتها تحت ضغط الأحكام العرفية؛ وطفت على السطح من جديد المشكلة الوطنية وإصرار الشعب على جلاء القوات البريطانية، فخرجت التظاهرات ضد الحكومة مرددة الهتاف الشهير: «عبد الهادي كلب الوادي! »

ولم يجد الملك أمامه إلا التضحية بحكومة إبراهيم عبد الهادي بطريقة مهينة، فلم يصطحبه معه في صلاة الجمعة اليتيمة، وأرسل إليه محمد حيدر وزير الحربية بعد منتصف الليل يأمره بتقديم استقالته قبل يوم ٢٥ يوليو، دون أن يقابله، بطريقة وصفها الدكتور هيكل باشا بأنها غير كريمة، وهللت صحافة أخبار اليوم التي طالما ساندت إبراهيم عبد الهادي بأنها هدية الملك إلى شعبه في العيد.....

العسكري الأسود

وبعد إقالة حكومة إبراهيم عبد الهادي؛ ولأن الإخوان لا يتركون لهم ثأرًا وإن طال الزمن، ففي عام ١٩٥١، تفتق ذهن قادتهم عن كذبة «العسكري الأسود» وبإخراج مبتكر ووجوه جديدة؛ لضرب عصفورين بحجر واحد، كان أحد العصفورين تلطيخ صفحة عدوهم اللدود إبراهيم عبد الهادي باشا رئيس وزراء مصر (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ـ ٢٥ يوليو ١٩٤٩)، وثاني العصفورين الإيهام بأن اعترافات شباب الإخوان عما ارتكبوه من جرائم جاءت وليدة الإكراه!!

بدأت شائعة العسكري الأسود بادعاء المتهمين في « قضايا الإخوان » بأن من أسموه بـ «العسكري الأسود» كان يعذبهم، وكان يهددهم بالاعتداء على شرفهم إذا لم يعترفوا بما يشاء البوليس السياسي، وتردد ذكر اسم «العسكري الأسود» كثيرًا على لسان كل من: محمد مالك (موظف بمطار القاهرة) وجمال فوزي (موظف بالبريد) والدكتور أحمد الملط (طبيب) وعبد الفتاح ثروت (راصد جوي)، لكنهم فشلوا في إعطاء بيانات كاملة عنه.

.. ومع صدور العدد الأول من جريدة «الجمهور المصري» بتاريخ ٨ يناير ١٩٥٢، فاجأت الجريدة قراءها بنشر ما أسمته: «مذكرات السجين مالك»، وقدم للمذكرات وأعدها للنشر الأستاذ مصطفى مؤمن، والسجين مالك هو محمد مالك أحد المتهمين في قضية مقتل النقراشي باشا، وحاولت المذكرات

تسليط الضوء على ممارسات البوليس السياسي في انتزاع الاعترافات بالإكراه من المتهمين.

وفي العدد الثاني نشرت الجريدة قصة العسكري الأسود من خلال اعتراف محمد مالك بتعرضه للتهديد بهتك عرضه، ونشرت الجريدة صورة زنكوغرافية من الاعتراف بخط يده جاء فيها:

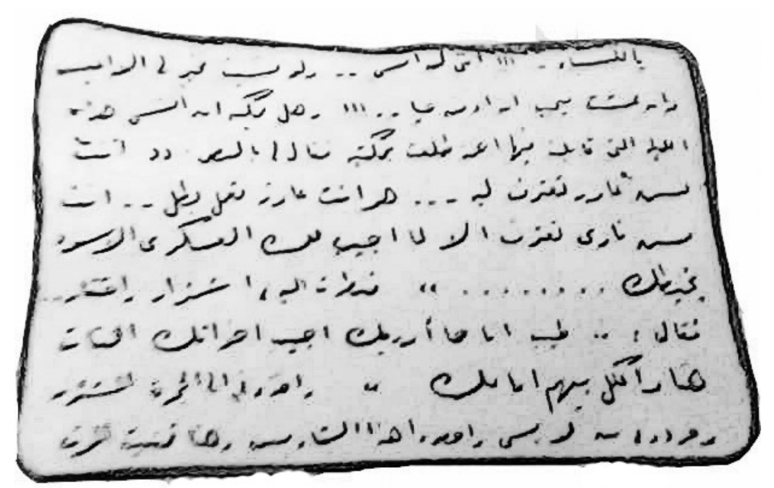
«يا للسماء.. إنني لن أنسى، ولو نسيت فخير لي ألا أعيش، وإن عشت فيجب أن أدفن حيا، وهل يمكنني أن أنسى هذه الليلة التي قابلت أحمد طلعت (حكمدار العاصمة)، فقال لي بالنص:

أنت مش عايز تعترف ليه، هو أنت عايز تعمل بطل.. أنت مش ح تعترف إلا لما أجيب لك العسكري الأسود...... (لفظة بذيئة)، فنظرت إليه باشمئزاز واحتقار.

فقال: طيب أنا حا أوريك، أجيب أخوتك البنات، وأفعل بيهم أمامك.

وهناك أخدوني إلى الحجرة المشئومة، وجردوني من ملابسي، وأحضروا هذا الشاويش، وهنا تمنيت الموت، وتمنيت أني لم أولد قط.. ولما وجدتهم جادين، وأنهم سوف لا يتورعون عن هذه الفعلة الشنعاء؛ فضلت السجن على أن أكون امرأة..».

.. وأمام المحكمة ردد عبد الفتاح ثروت، أحد المتهمين في قضية الأوكار



صورة ضوئية لجزء من مذكرات محمد مالك

نفس الادعاءات، قائلاً:

«طالبوني في البوليس السياسي بالاعتراف، وهددوني إن لم أفعل أن يعتدوا عليّ اعتداءَ منكرا.. وفعلاً تقدم واحد يريد الاعتداء عليّ..، فقلت له:

« أنا أعرف أنني لا أستطيع مقاومتك. وأنت يمكنك أن تفعل معي هذه الجريمة، ويمكنك أن تنجو من عقاب القانون.. ولكني أريد أن أقول لك قبل أن تبدأ إن الله لن يترك هذه الجريمة بلا حساب ».

وفي عدد ٣٠ أبريل ١٩٥١ خرجت صحيفة « الجمهور المصري » على قرائها بالحلقة الثانية من الكذبة، مبشرة قراءها بأنها تبنت هذا الموضوع؟،

وحملت على عاتقها كشف سر هذا العسكري.. فنشرت مانشيتا باللون الأحمر:

«الجمهور المصري تبحث عن العسكري الأسود، وتدفع ٥٠ جنيها لمن يرشد عنه».

وفي عدد ٧ مايو ١٩٥١، كانت الحلقة الثالثة والأخيرة من الكذبة؛ فقد نشرت الجريدة بعنوان:

«الجمهور المصري تضبط العسكري الأسود في إدفو وتقدمه للعدالة»، وسردت الجريدة قصة مفادها أن اثنين من محرريها قد تمكنا من خداع واستدارج علي أفندي العدوي باشكاتب دفتر بلوكات النظام، وحصلا منه على معلومات أفادت في تحديد شخصية العسكرى الأسود، وسردت الجريدة كيف انتحل محررها سعد زغلول فؤاد صفة محام واستعمل اسمًا حركيا «الأستاذ محمد عادل المحامي»، وانتحل زميله يوسف فكري صفة وكيل المحامي واستعمل اسمًا حركيا «حسن أفندى». . وبهذا توصلت الجريدة إلى تحديد شخصيته، وموطن إقامته!!

وعلى الفور سافر اثنان من محرريها هما الأستاذان سعد زغلول وفؤاد وإبراهيم البعثى إلى إدفو حيثُ التقيا «العسكري الأسود»، والتقطا الصور التذكارية معه، وبناء على ما نشر في جريدة «الجمهور المصرى»، أمرت المحكمة النيابة بإحضاره لسماع أقواله باعتباره شاهدًا وليس متهمًا.

في غرفة الانتظار:

بناء على استدعاء النيابة حضر الرجل مبكرًا في صبيحة يوم جلسة الأحد ١٠ /٥ / ١٩٥١، في سيارة سوداء يحيط به ثلاثة من جنود الحرس أدخلوه إلى غرفة الانتظار بمحكمة جنايات باب الخلق، اسمه الخماسي «أمين محمد محمود موسى النقيب» شاب نوبي فارع القوام في سن دون الثلاثين، يضع على رأسه عمامة بيضاء كبيرة ويرتدي جلبابا من الصوف.

كان الشاب هادئًا، طلب كوبا من الشاي وأتبعه بكوب آخر، ثم طلب فنجانا من القهوة، وعندما سأله أحد الموظفين عن حقيقة تهمته، أجاب:

«أسكت.. يا بيه عيب، أنا راجل صعيدى، معك مصحف وأنا أحلف لك عليه».

وعندما التقط له مصور صحفي صورة قال: « وليه بس كده يا افندى.. كفاية بهدلة وسمعة مش كويسة، ده أنا بشتغل بناء في الصعيد، وبناء ممتاز كمان».

في قاعة المحاكمة:

في قاعة المحكمة، حاول بعض الحضور إرهاب «أمين النقيب» بالصراخ في وجهه: «أنت جيت.. نهارك أسود زي وشك»، لكنه لم يرد.

النص الكامل لشهادة «أمين النقيب»:

.. فتحت الجلسة، نادى الحاجب على أمين، أسرع مصورو الصحف إليه، وانهالت عليه فلاشات الكاميرات، ابتسم له رئيس المحكمة حسن بك طنطاوي مداعبًا:

ـ مين قدك يا عم.. عمالين يصوروك.. يا بختك.

طلب رئيس المحكمة الهدوء، وسأل أمين عن بياناته وبعد قسم اليمين، سألته المحكمة :

ـ ما الذي دعاك لتسليم نفسك؟

ــ أمين النقيب: تشنيع الجرايد.. العسكري الأسود.. العسكري الأسود.

ـ سألته المحكمة عن مدة وطبيعة عمله في البوليس السياسي؟

ــ أمين النقيب: فترة عملي في المحافظة لم تزد على ستة شهور.. وعملي في البوليس السياسي لم يكن يتعدى تقديم الشاي والقهوة لضباط القلم السياسي.

ــ رئيس المحكمة:

«كيف قابلت الأستاذين البعثي وزغلول؟».

ــ أمين النقيب:

«هما جولي البلد وقالوا لي: يا أمين إن حيدر باشا عايزك في خدمة؛ لأنك رجل شهم وهو في حاجة إلى رجل صعيدي زيك».

ــ رئيس المحكمة:

«. . وإيه الخدمة؟»

ـ أمين النقيب:

«معرفش»

ـ رئيس المحكمة:

«اسمع يا نقيب، المتهمون قالوا عنك: إنك كنت عامل «طلوقة»*(١) في المحافظة وأن البوليس السياسي كان بيأكلك ويسمنك عشان تعتدي على أعراض المتهمين وأنك كنت بتقول ده بلسانك» .

ـ أمين النقيب:

يا بيه، أنا راجل صعيدي والصعيدي ما يعتديش على المسلمين، والكلام ده محصلش، ثم أطرق قائلاً: «أعوذ بالله من الإنكار».

ـ رئيس المحكمة:

«إنكار إيه؟ » .

.. تدخل الأستاذ أحمد السادة المحامي للتوضيح: «الشاهد قصده يقول المنكر باللغة العربية فقال الإنكار. ».

.. وعندما كانت المحكمة تناقش «العسكري الأسود» عن واقعة سعد عرفة الذي قيل إنه عرض عليه أن يدفع له ألف جنيه ليتهم رجال البوليس السياسي، قال أمين النقيب:

ـ هو جالي في لوكاندة «أولمبياد» في العتبة، أنا كنت قاعد بشرب الشاي، وبعدين جالي وقال: أنت جيت يا أمين.. شد حيلك وحرام أنك تنكر أن الضباط حرضوك..، فقلت إزاي أقول كده..، قال: الإخوان تبرعوا لك بخمسمائة جنيه،

---

(١)* الطلوقة: هو ذكر الجاموس شديد الفحولة الذي يستخدم في تلقيح الإناث.

وأنا مستعد أروح الجيزة أجيبهم، فرفضت، وكان معاه شاب «لِوِن» (ضجت القاعة بالضحك)

رئيس المحكمة:

ـ وإيه اللي خلاك تعرف أوصاف الشاب «اللون» ده؟!

أمين النقيب:

ـ أصل أنا باخد بالي كويس في مسألة الأوصاف؟

رئيس المحكمة:

ـ والشاب «اللوِن» ده كان لابس إيه؟

أمين النقيب:

ـ كان لابس جاكتة كحلي وبنطلون رصاصي.

رئيس المحكمة:

ـ أنت تعرف سعد عرفة منين؟

أمين النقيب:

ـ هو من مركز جنبنا في الصعيد

رئيس المحكمة:

ـ هل سعد عرفة من الإخوان؟

أمين النقيب:

ـ هو بيروح عندهم في الكلية بتاع الجيزة، وله أصحاب من الإخوان.

رئيس المحكمة:

ـ كم كانت الساعة لما قابلت سعد عرفة؟

أمين النقيب:

ـ الساعة خمسة ونص.

رئيس المحكمة:

ـ ما هو الحديث الذي دار بينك وبين سعد ؟

أمين النقيب:

ـ قال حمد الله على السلامة.. جاي ليه، قلت: عشان تشنيع الجرايد، قال: تقول اللي شفته وتقول إن الضباط هزأوا الإخوان، والإخوان مستعدون لك بالمحامين و٥٠٠ جنيه مكافأة، ممكن يزيدوا ويبقوا ١٠٠٠ جنيه.

رئيس المحكمة:

ـ أين كنت من الساعة ١١ صباحًا يوم وصولك حتى الساعة ٥ مساء؟

أمين النقيب:

ـ كنت في مطبخ في شارع كلوت بك جنب اللوكاندة، واتمشيت شوية.

رئيس المحكمة:

ـ هل حصلت على مكافأة استثنائية بعد انتهاء خدمتك في البوليس؟

أمين النقيب:

ـ ولا مليم زيادة يا سعادة البيه، كلها ١٥ جنيه إلا أربعة صاغ ونص.

رئيس المحكمة:

ـ وليه ناقصين الأربعة صاغ ونص؟!

أمين النقيب:

ـ مش عارف. يمكن دمغة، ولا ضريبة.. ولا حاجة.. معرفش.

الشهود:

وطلب الدفاع من المحكمة أن تسمع أقوال سعد زغلول الصحفي في جريدة

«الجمهور المصري»، فكان الموجود زميله بالجريدة الأستاذ البعثي، فسمعت المحكمة أقواله على سبيل الاستدلال، قال:

«إن زميلي سعد زغلول محاصر الآن بمنزل صديق له هو عبد الرحيم صدقي شقيق اليوزباشي مصطفى كمال صدقي (أحد الضباط الذين ثبت فيما بعد انتماؤهم للحرس الحديدي، وعضو تنظيم الضباط الأحرار)، وقد عمد رجال البوليس محاصرة زميلي حتى لا يحضر الجلسة، ومنعوه من الخروج من المنزل بحجة أن أشقاء «العسكري الأسود» ينوون قتله... ولازال أربعة من رجال البوليس السياسي يحاصرون المنزل حتى الآن.

وكانت المحكمة قد سألت أمين النقيب عن تاريخه في البوليس وعن كيفية لقائه بالأستاذين البعثي وزغلول وعن كيفية حضوره.

ـ رئيس المحكمة:

هل ما ذكره الشاهد الآن هو ما حصل في إدفو؟

ـ البعثي:

لا، هناك اختلافات كثيرة في أقواله. أولاً، هذا العسكري ظل في المحافظة سنة لا ستة أشهر كما يقول، ثم إنه لم يكن يعرف شيئًا عن القضية لدرجة أن أهالي بلدته جميعًا لا يعرفون أن اسمه هو ما نشر في الجرائد؛ لأنه مشهور باسم أمين النقيب، وقد اهتديت في البلدة إلى الشيخ يوسف دياب ناظر المدرسة، لعلاقة سابقة بيننا، ولما سألتهم عن أمين قال عندنا واحد من عيلة النقيب كان بيخدم في البوليس، بس بينادوه هنا بـ «الخطيب»، فكلفته بإحضاره في منزل

أحد أقارب الشيخ، ولما حضر كنت متحيرًا كيف أبدأ الكلام معه، وفجأة انطلق زميلي سعد زغلول وقال له:

« يا أمين إن حيدر باشا في حاجة إليك؛ لأنك رجل شهم وهو في حاجة إلى رجل صعيدي زيك»، ثم تحول الكلام إلى رجال القلم السياسي، ووجدت منه أنه يميل إلى ضُباط القلم السياسي ويعرف عنهم الكثير. حتى إنه يعرف أن الصاغ عشري نُقل إلى البحيرة. ولما سألته عمن كان معهم أثناء تعذيب الإخوان ذكر اسم مصطفى التركي (عسكري آخر من الفيوم)، وإنه هو وذلك العسكري كانا مكلفين بارتكاب جرائم تعذيب الإخوان.

ولما توغلنا في الحديث ارتعش وبدت عليه علامات الاضطراب، والتفت إليّ وقال: أنا عارفك مش كده؟ فقلت له أيوه أنا كنت أتردد على المحافظة أحيانًا ومن هذا الوقت بدأ يتخوف ويتهرب من الحديث.

ـ وهنا ارتفع صوت أمين النقيب ونظر إلى الأستاذ البعثي وقال: أنا خفت منك؟ أنت يا سلام!! أمال كيف وصلتك المحطة وأنا خايف منك؟

- (رئيس المحكمة: مش كده يا سي نقيب، الكلام أخد وعطا.. واحدة.. واحدة.. ولازم تكون حليم شوية)

ـ استأنف الأستاذ البعثي كلامه فقال: أنا سألت شخصًا في البلد عن أمين فقال لي: «إن أمين هذا عفريت، ده ينط على البيوت. وأي واحدة تعجبه في البلد ينط

عليها بالليل الساعة ١٢ منتصف الليل ولو هي في حضن جوزها».

واستطرد يقول: «أنا فهمت أثناء حديثي مع العسكري في بلدته أنه يكره الإخوان جدًا وحاقد عليهم لأقصى حدود الحقد، وكان يسألني أثناء الحديث هل أحد من الإخوان يتهمني في القضية، أنا على كل حال كنت عبد المأمور، أنا مالى، وإحنا في الأول خالص لم نفعل شيئا مع الإخوان، وإنما في الآخر الحقيقة نفذنا الأوامر، وعملنا فيهم كتير خالص.

وبعد قضاء هذه الفترة معه في البلدة طلب منا بإلحاح أن ننام عنده ليلة في البلدة، ولكنا تخوفنا جدًا وآثرنا السفر، وودعنا هو حتى مغادرة القطار، وعند قيام القطار من المحطة نظر إليّ وقال: إذا جري لي حاجة تبقي أنت المسئول.. وقد نفدنا بعمرنا».

***

انتهت شهادة الأستاذ البعثي وقد خلفت وراءها ملاحظتان تكشفان عدم صدقها فقد قال في شهادته: «إن أمين هذا عفريت، ده ينط على البيوت، وأي واحدة تعجبه في البلد ينط عليها بالليل الساعة ١٢ منتصف الليل».

أولاً: عبارة (الساعة ١٢ منتصف الليل) في شهادة الأستاذ البعثي تجعلنا نتوقف أمامها طويلاً، وتجعلنا نلتفت عنها تماما إذا ما تيقنا ما جرى العرف

عليه في الريف بأن التوقيتات تكون بمواعيد الصلاة مثلا (بعد العصر ـ بعد المغرب ـ بعد صلاة العشاء)، وأن منتصف الليل في القرى والنجوع يكون بعد العشاء بساعة أو ساعتين على الأكثر!!

ثانيا: عبارة (وأي واحدة تعجبه في البلد ينط عليها) في شهادة الأستاذ البعثى، ومع تحفظنا على تدني مستوى ألفاظ اللغة التي يتحدث بها، وأنه لا يتفق مع أسلوب حديث صحفي يتقن آداب مهنته، ويعكس سمات شخصية تفتقد اللياقة في التخاطب مع المحكمة والقضاة، أنه أيضا لا يتفق مع طبائع الأمور ولا يستقيم معها في المجتمع الذي يعيش فيه أمين النقيب ـ «إدفو » بمحافظة أسوان ـ، والذي يرتكب أفراده جريمة القتل لأتفه الأسباب، فما بالنا بما يتعلق بأمور الشرف والعرض!!

مرافعة النيابة:

دفعت النيابة في مرافعتها بأن من ادعوا أنه تم انتزاع اعترافاتهم تحت التهديد بهتك العرض، قد عجزوا عن إقامة الدليل على ما يدعونه، وأن الشخص الذي ادعى هتك عرضه قد رفض توقيع الكشف عليه بمعرفة الطب الشرعي.

ملحوظة : حاول أحد المحامين مقاطعة النيابة أثناء مرافعتها، فسخر منه وكيل النائب العام قائلا : « اسكت يا بتاع العسكرى الاسود»، الكلام ده تروح تقوله فى « الجمهور المصرى » .

الحكم:

.. قد ارتأت المحكمة أن المدعين قد عجزوا عن إقامة الدليل على ما ادعوا به، وأن الشاهد الوحيد الذي مثُل أمام عدالتها لم يستطع إثبات ما جاء بأقواله، لتعمل فيه حكم القانون لتقضي في الدعوى بما يطمئن إليه وجدانها ويتحقق به العدل على هدي من الواقع والقانون، ومن ثم رأت أن تقضي بما استقر عليه قضاؤها عليه، وهو ألا وجه لإقامة الدعوى.

لفصل السادس :

إعـــدام خميس والبقـــري

.. رســـالة بحـــروف الدم!!

اليوم: الثلاثاء ١٢ أغسطس ١٩٥٢

بعد عشرين يوماً من قيام حركة الجيش المبـــاركة البيضــاء

الساعة: ٩,٤٠ مساء

يوم شديد الحرارة من أيام صيف أغسطس؛ ذاد من آثار سخونته اختناق وسوء التهوية بعنابر مصنع النسيج التابع لبنك مصر في كفر الدوار، وسعال العمال المصابين بالربو والسل والأمراض الجلدية، وما يتعرضون له من ضوضاء وأبخرة ومواد كيماوية، والغضب المعتمل في الصدور بسبب تصريحات محمد حسين الجمال المدير العام وعضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة، وتهديده لعمال شركة صباغي البيضا المجاورة لمصنعهم بأنه :

- « سوف يؤدبهم ويجعلهم (نسوان) مثل عمال شركته ».

ثم ما لبث اليوم أن استجاب لجميع مطالب العمال، في الحوافز والأجازات وتكوين نقابة ومنحهم فوق كل ذلك إجازة ثلاثة أيام مدفوعة الأجر.

كانت استجابة الإدارة لعمال المصنع المجاور بمثابة إحياء للأمل في نفوسهم، وخاصة أن حركة الجيش تعلن طوال ساعات النهار عن قوانين للإصلاح الزراعي وقانون للعمال، فلن يتم قمعهم بوحشية مثلما حدث منذ عشر سنوات في عام ١٩٤٢، حيثُ كان إلياس أندراوس باشا من أقرب رجال

الاقتصاد للملك، وكان يتقاضى من شركة كفر الدوار عشرة آلاف جنيه نظير عضويته في مجلس الإدارة، وكان قد اشترى ٢٠٠٠ سهم من أسهم الشركة لحساب الملك بسعرها آنذاك ٥,٣ جنيه، ثم حدث أن هبط سعرها، فألزم بنك مصر بشرائها بسعر الشراء، لكن سرعان ما ارتفع السعر إلى ٥,٧ جنيهات، فألزم الشركة بدفع فارق السعر للملك، وعلم العمال بهذا العبث فتظاهروا، وهتفوا: «عاوزين الأسهم للعمال».

.. وأُخمد الإضراب بالقوة، وتم فصل ٨٠ عاملاً من المطالبين بحقوق زملائهم، وتعرض باقي العمال للاضطهاد؛ حيثُ كان يوقع عليهم العقاب البدني الجماعي لأقل خطأ أو هفوة، فكان الخفراء يعتدون عليهم بالضرب على الأيدي والأرجل والصفع على الوجه والقفا والركل بالشلاليت، عدا الإهانات اليومية من الخفراء وعساكر البوليس، فقد كانت الشركة أشبه بثكنة عسكرية؛ إذ يعمل بها ٣٥٠ خفيراً، و٣٠ جندياً وصف ضابط، فضلاً عن الضابط المدني ويدعى محمود نعامة.

.. اليوم نجح زملاؤهم في المصنع المجاور في الحصول على حقوقهم، وأجبروا حسين الجمال على «لحس تهديداته»، فلما لا يحذون حذوهم؟!
وفى المساء توقفت الماكينات قبل موعد انتهاء العمل بعشر دقائق، وكانت دورية العمال الثالثة قد جاءت لتحل الوردية الثانية ووقف عمالها في الفناء، ولم يدخلوا إلى العنابر، وفجأة انبعث من بينهم صفير بالفم، وارتفعت الهتافات بسقوط المدير، والسكرتير العام، ومدير مكتب العمل، وتبعتها هتافات:
« يحيا محمد نجيب منقذ مصر من الفوضى ».

وفجأة حضر نعمان العشماوي مأمور مركز كفر الدوار إلى الشركة ومعه قوة من رجال البوليس، وبادر المأمور والقوة المرافقة بإطلاق الرصاص فاستشهد ثلاثة عمال، وأصيب خمسة آخرون بإصابات خطيرة؛ مما أثار غضب العمال الذين حاولوا الإمساك بالمأمور لكنه فر هارباً، ونجحوا في الاستيلاء على خمس بنادق من الجنود، وسقط قتيلاً عسكري البوليس سيد حسن الجمل بطعنة نافذة من حد سكين.

.. سقط الدم على الأرض، وتورط المأمور في القتل، ولم يكن أمامه سوى الكذب؛ ليبرر جريمته فاتصل بالقائمقام محمد صلح خفاجي مساعد حكمدار بوليس البحيرة، وأفهمه أن العمال يقومون باضطرابات وأحداث تخريب لمناهضة حركة الجيش!!

وفي ذات الوقت اتصل بإدارة المصنع التي طالماساندها بإسداء خدمات لها في قمع العمال؛ لينقذوه من ورطته حتى تبدو جريمته مبررة، فأوعزوا إلى بعض خفراء الشركة بحرق بعض المكاتب الإدارية، و٢٢ سيارة من عربات ركوب الموظفين، ومكتب الضابط المدني وقدرت خسائرها بـ ٤٨ ألف جنيه، بينما كان العمال يحرسون المصنع بآلاته ومعداته، ويجاهدون كي لا تصل إليه النيران التي تقدر قيمتها بمائة مليون جنيه؛ كان رجال الإدارة بهذا الجرم يضربون ثلاثة عصافير بحجر واحد، تمثل في ثلاثة أغراض:

١ ـ إنقاذ صديقهم المأمور القاتل من ورطته، وإضفاء الشرعية القانونية

على فعله.

٢ ـ حرق الكثير من مستندات الشركة التي تدينهم في جرائم فساد.

٣ ـ اختبار قدرة القائمين على حركة الجيش على استيعاب الحدث والتعامل معه.

.. وجاء مدير البحيرة على رأس ١٠٠ جندي، لكنه عجز عن دخول المصنع بسبب كثافة النيران، فاستنجد بالجيش في الإسكندرية.

الجيش يحاصر العمال:

وفي تمام الساعة الثالثة صباحاً، وصلت قوة من الجيش من المنطقة الشمالية بالإسكندرية، بقيادة البكباشي عاطف نصار من معسكر مصطفى باشا بدباباتهم وسياراتهم المصفحة ومدافعهم، وقامت بعمل طوق حول المصنع واعتقال ٥٦٧ عاملاً بداخله.

وقف المأمور عن العمـــل:

أصدرت وزارة الداخلية قراراً بوقف مساعد حكمدار بوليس البحيرة القائمقام

محمد صلح خفاجي ومأمور مركز كفر الدوار عن العمل والتحقيق معهما فوراً باعتبارهما من المسئولين عن الحوادث.

الجيش يتورط
في إراقة الدماء:

في اليوم التالي (الأربعاء ١٣ أغسطس)، وتمام الساعة ٥٠ , ١ بعد الظهر تجمع أهالي العمال وقرروا الذهاب إلى المصنع للاطمئنان على ذويهم من العمال المحتجزين، وانضم إليهم بعض زملاء العمال، وانقسموا مجموعتين مجموعة تسير في اتجاه المصنع من الناحية الشرقية والأخرى من الناحية الغربية.

مرَّ القادمون من الناحية الغربية بنقطتين من نقاط الجيش وحيوا الجنود وهتفوا: «عاش الرئيس محمد نجيب.. أنقذنا.. كما أنقذت مصر.. مطالب العمال عادلة.. يحيا اتحاد العمال »، وعندما اقتربوا من باب المصنع، وحاولوا الدخول تصدت لهم قوات من الجيش، وأطلقت عليهم النيران وسقط ثلاثة قتلى من أهالي العمال، وتلطخت أيدي الجيش بدماء أفراد من الشعب!!

.. وتحركت قوة من الجيش لمواجهة الأهالي القادمين من الناحية الشرقية ومنعهم من الوصول للمصنع، وفي تلك اللحظة انطلقت رصاصات من البر الآخر لترعة المحمودية من ناحية عزبة كنج عثمان التابعة لأوقاف الخاصة

الملكية، فأصابت جنديين لقيا مصرعهما في الحال.

وعلي الفور ودون تثبت من حقيقة الأحداث، أذاع اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة بياناً جاء فيه:

«.. فإن القائد العام يعلن جميع طوائف الشعب ـ وخاصة العمال ـ أن أي خروج على النظام أو إثارة الفوضى ستعتبر خيانة ضد الوطن، وجزاء الخيانة معروف للجميع، وعلى من له شكوى أن يتقدم بها بالطريق القانوني.إن النظام يجب أن يسود مهما كان الثمن، وقد أعذر من أنذر».

.. وفي المساء أذاعت القيادة بياناً وصفت فيه الأحداث ـ كما ورد في البيان ـ بكونها من تدبير «بعض الخونة»، وأعلنت موافقة مجلس الوزراء على تشكيل مجلس عسكري عالٍ له كافة السلطات اللازمة لمحاكمة المسئولين في قضايا الجنايات التي وقعت من عمال هذه الشركة ومدبري هذه الحوادث».

وخشي مجلس قيادة حركة الجيش أن تكون هذه الأحداث بداية لسلسلة من الاضطرابات تنتشر في بقية التجمعات العمالية، ورأى أن يتعامل معها بالشدة والحزم منعاً لتكرارها، وقرر محاكمة المتهمين في نفس موقع الحادث بقصد الردع (على طريقة محاكمة دنشواي)، وتطوع البكباشي عبد المنعم أمين عضو مجلس قيادة الحركة لرئاسة المحكمة التي ضمت ٧ ضباط منهم حسن إبراهيم عضو مجلس قيادة الحركة.

القضاة أعطوا الشـرعية للمحكمة العسكرية العليا:

وفي ظهر يوم ١٤ أغسطس اجتمع بمقر قيادة الحركة كل من:

١ ـ محمد علي رشدي (وزير العدل).
٢ ـ عبد الرحيم غنيم (رئيس محكمة استئناف مصر).
٣ ـ حافظ سابق (النائب العام).

وتدارسوا التعديلات التي يراد إدخالها على قانون الأحكام العرفية رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ في الجزء الخاص بتشكيل المحاكم العسكرية، وانتهوا إلى إضافة فقرة جديدة إلى المادة ٦ نصها كالآتي:

« ويجوز أن تؤلف المحكمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٦ مكرر من ضباط ويكون عددهم خمسة على ألا تقل رتبة الرئيس عن رتبة البكباشي ورتبة الأعضاء عن رتبة اليوزباشي، وتتبع هذه المحكمة فيما يتعلق بنظر الدعوى والحكم فيها وتنفيذ العقوبة، القواعد المعمول بها أمام المحاكم العسكرية، ويجوز أن يقوم بمباشرة الدعوى أمام هذه المحكمة أحد أعضاء النيابة العامة ».

وإضافة مادة أخرى نصها كالآتي:

«على وزراء الداخلية والحربية والبحرية والعدل تنفيذ هذا القانون كلٌّ منهم فيما يخصه، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية».

وتقدموا باقتراح باستصدار مرسوم بقرار رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ بتشكيل محكمة عسكرية عليا، وعلي الفور بادر الرئيس علي ماهر، الذي كان مجتمعاً باللواء محمد نجيب إلى دعوة مجلس الوزراء لإقرار هذه التعديلات فأقروها دون مناقشة.

تشكيل المحكمة:

وصدر قرار تشكيل أول محكمة عسكرية في تاريخ الوطن لمحاكمة مدنيين من:

ـ بكباشي عبد المنعم أمين من سلاح المدفعية (رئيساً)

وعضوية أربعة ضباط هم:

أعضاء أصليون:

١ ـ بكباشي محمد عبد العظيم الشحات عن مدرسة الشئون الإدارية.

٢ ـ صاغ أحمد وحيد حلمي عن سلاح الفرسان.

٣ ـ صاغ محمد بدوي الخولي عن المدرسة الثانوية العسكرية.

٤ ـ يوزباشي فتح الله رفعت عن سلاح المدفعية.

أعضاء احتياطيون:

١ ـ يوزباشي جمال القاضي عن البوليس الحربي.

٢ ـ قائد أسراب حسن إبراهيم من السلاح الجوي.

٣ ـ صاغ عبده مراد عن إدارة الجيش (مدرعات).

٤ ـ خليل حسن خليل عن البحرية (نائب أحكام).

ونص قرار تشكيلها في مادته الثانية:

« تعقد هذه المحكمة في بندر كفر الدوار في المكان الذي يختاره رئيسها ».

قرار الاتهام:

وانتهت النيابة من إعداد قرار الاتهام المنسوب إلى ٢٩ عاملاً هم:

١ ـ مصطفى خميس

٢ ـ عبد المقصود عبد الجواد

٣ ـ محمد حسن البقري

٤ ـ مصطفى أبو اليزيد شهاب

٥ ـ أحمد عبد المقصود رزق

٦ ـ يوسف المغازي

٧ ـ شاوة علي عبده

٨ ـ محمد مصطفى عيد

٩ ـ عطية أبو العينين

١٠ ـ عبد السميع رفعت

١١ ـ هاشم عبد الغني درة

١٢ ـ فؤاد عبد الرحمن

١٣ ـ أحمد حامد الدسوقي

١٤ ـ شوقي محمد شمس

١٥ ـ السيد أحمد عيسى

١٦ ـ أحمد محمد صالح

١٧ ـ أحمد مساعد الحمزاوي

١٨ ـ حلمي فهمي أبو النجا

١٩ ـ صلاح الدين محمد عبد الله

٢٠ ـ يوسف حسن أحمد

٢١ ـ صلاح ظاهر منصور

٢٢ ـ عطية محمود مسلم

٢٣ ـ عبد الوهاب عبد الواحد مصطفى

٢٤ ـ عبد المنعم السرجاني

٢٥ ـ محمد إبراهيم علي

٢٦ ـ حسن دسوقي إسماعيل

٢٧ ـ وهبة عبد الفتاح مصطفى

٢٨ ـ عثمان سيد أحمد زغلول

٢٩ ـ رمضان أحمد أبو بكر

وقد نسب قرار الاتهام إليهم بأنهم:

١ ـ أحدثوا تجمهراً في ليلة ١٣ أغسطس، وقتلوا عمداً مع سبق الإصرار عسكري البوليس سيد حسن الجمل.

٢ ـ أضرموا النار عمداً في محل مسكونة، وهي مبنى شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع.

٣ ـ نهبوا وأتلفوا بالقوة بعض السيارات في المصنع المذكور.

٤ ـ سرقوا بطريق الإكراه بنادق أميرية.

٥ ـ قاوموا بالقوة والعنف بعض رجال الضبط واعتدوا عليهم.

الحكم:

وبعد محاكمة هزلية لم تستغرق سوى خمسة أيام، أهدرت ضمانات المتهمين

في محاكمة عادلة (٢٩ عاملاً)، وأخلت بحق الدفاع عنهم؛ فانسحب المحامون، صدر الحكم في ١٧ أغسطس بإعدام اثنين من العمال هما:

ـ مصطفى خميس (مخزنجي ـ ١٩ سنة) بتهمة أنه اشترك مع آخرين مجهولين في تجمهر قوامه أكثر من خمسة أشخاص بقصد ارتكاب الجرائم عمداً، وقد استعمل المتجمهرون القوة والعنف، وكان بعضهم يحمل أسلحة وآلات يؤدي استعمالها إلى الموت المحقق فقتلوا عمداً كلاً من: الجندي أحمد محمود مبروك والجندي أحمد محمد نصر الدين.

ـ محمد حسن البقري (خفير ـ ٢١ سنة) بتهمة إشعال النيران في مكاتب الشركة وسياراتها، ومكتب الضابط المدني.

ومعاقبة ١٢ متهما بالأشغال الشاقة المؤبدة، وثلاثة متهمين بالسجن ١٥ سنة، واعتقال ٤ عمال.

وسافر الصاغ صلاح الدفراوي نائب أحكام المنطقة الشمالية في الحال إلى القاهرة، وعاد في الساعة الرابعة من صباح يوم ١٨ أغسطس بالحكم بعد أن صدق عليه اللواء محمد نجيب قائلاً: «دول شوية عيال شيوعيين ولاد كلب يستاهلوا الحرق»، بعد التصويت عليه بإجماع أعضاء مجلس قيادة حركة الجيش.

وفي ٧ سبتمبر تم تنفيذ الحكم بسجن الحضرة بالإسكندرية، بينما كان اللواء محمد نجيب يحتفل بتوليه رئاسة الوزراء.

الحادث في صحافة القاهرة:

صدرت جريدة الأهرام في ١٣ أغسطس وفي صفحتها العاشرة خبر صغير بعنوان: «حريق كبير في مصانع كفر الدوار»، جاء فيه أنه:

« علمنا في وقت متأخر من الليل أن النار قد نشبت في مصانع شركة مصر للغزل الرفيع بكفر الدوار، وقد عجزت المطافئ عن إطفاء الحريق واستعانت بقوة من مطافئ الإسكندرية التي أرسلت أربع سيارات للإطفاء والإنقاذ، وتبين أن هذا الحريق حصل بطريق العمد».

وفي اليوم التالي وبتاريخ ١٤ أغسطس صدرت الجريدة وفي صدر صفحتها الأولى العناوين التالية:

- بيان عن الشغب في مصانع كفر الدوار.
- تأليف محكمة عسكرية لمحاكمة المجرمين وتنفيذ أحكامها فور صدورها بلا رحمة ولا شفقة.
- الجيش والبوليس يقمعان الشغب.
- وقف حكمدار البحيرة ومأمور كفر الدوار عن العمل.

.. وبتاريخ ١٥ أغسطس صدرت الجريدة وفي صدر صفحتها الأولى العناوين التالية:

• تصريحات حازمة حاسمة للقائد العام: هناك ذيول تلعب وسنبتر هذه الذيول.

• لن نبقي أثراً حتى نمحو كل ما يمت بأدنى صلة للخيانة.

• الحكومة والجيش متفقان على الضرب بشدة متناهية على المحرضين والعابثين.

• إضافة مادة جديدة لنظام الأحكام العرفية.

• تأليف محكمة عسكرية لجرائم كفر الدوار.

• المجلس العسكري يحاكم مثيري الشغب.

.. وبتاريخ ١٦ أغسطس صدرت الجريدة وفي صدر صفحتها الأولى العنوان التالي:

• اللواء محمد نجيب: حوادث كفر الدوار لم تكن مرتجلة.. بل مدبرة.

ولم تخرج جريدة الأخبار عن ذلك الطرح، لكنها زادت عنه بنشر بعض مقالات الرأي التي استبقت التحقيقات في إدانة العمال، فكتب الأستاذ سيد قطب مقالاً بعنوان: «تحركات لا تخيفنا».. جاء فيه:

«إن حوادث كفر الدوار لا ينبغي أن تخيفنا؛ إنه أخطبوط الإقطاعية والرأسمالية والاستعمار والشيوعية، إنه لابد من أن يفعل شيئاً قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة».

وكتب الأستاذ جلال الدين الحمامصي مقالاً بعنوان: «دخان في الهواء» جاء فيه:

«قام العمال بهذه الحركة؛ لأن هناك أيادي خفية لعبت بعقولهم التي سيطر عليها التفكير السياسي الفاسد، ولأن هناك عقلية شيطانية صورت لهم العهد بصور لا تتفق مع الواقع والظاهر».

ومقال ثالث بعنوان: «رأي الأخبار» لم يخرج عن وجهة النظر في المقالين السابقين.

أقوال خميس:

ذكر خميس في أقواله: «عندما قامت المظاهرات، وعلمت بأمرها خرجت أبحث عن أخي الصغير، وفجأة وجدت نفسي على رأس مظاهرة لا علاقة لي بها؛ إذ إنني أعمل كاتباً بالشركة ولست عاملاً، ولذلك لا مصلحة لي في التظاهر».

انسحاب المحامين:

وفي التاسعة والنصف من مساء يوم الخميس ١٤ أغسطس بدأت المحاكمة

العسكرية للمتهمين وبعد تلاوة قرار الاتهام، بدأت المحكمة في سماع شهود الإثبات فدعي أولهم وهو الصاغ محمد ناجى داود.

الشاهد الأول:

وبعد أن أقسم اليمين

ـ المدعي: ما معلوماتك؟

ـ الشاهد: أنا تعينت قائد القوة في هذا المصنع منذ الساعة الثانية والربع بعد ظهر أمس، وبينما كنت على باب المصنع الداخلي شاهدت جمعاً غفيراً من الأهالي قادماً من ناحية مساكن عائلات الموظفين، وكانوا يحملون العصي وجذوع الأشجار، فلما اقتربوا من نقطة الكوبري جهزت الجنود وأمرتهم بإطلاق النار على الأرض، ولكن المتظاهرين استمروا في التقدم نحو باب المصنع، فاضطررت للأمر بإطلاق النار عليهم ففروا هاربين، وأرسلت ضابطاً لمعاينة مكان الحادث فعاد ومعه المتهم مصطفى خميس، وقال إنه كان يتزعم المظاهرة، وقال أيضا إن هناك ثلاث جثث لبعض الأهالي على مقربة من مكان الحادث.

الشاهد الثاني:

ونودي على الشاهد الثاني الملازم منير عبد العظيم، وبعد أن أقسم اليمين

ـ المدعي: ما معلوماتك؟

ـ الشاهد: أنا كنت عند الكوبري في حوالي الساعة الحادية عشرة، ثم انضم إليَّ الصاغ محمد ناجي، وعند الثانية والنصف كانت المظاهرة قادمة، ورأيت المتهم يسير في المقدمة وهو يحمل «برنيطة» في يده يشير بها إلى المتجمهرين، وقمت بالقبض عليه.

الشاهد الثالث:

ونودي على الشاهد الثالث الجندي سعد فرج ميخائيل، وبعد أن أقسم اليمين على الإنجيل.

ـ المدعي: ما معلوماتك؟

ـ الشاهد: أنا كنت بحرس الكوبري ورأيت المتظاهرين قادمين، فطلبت منهم الرجوع، فتأخروا لكن المتهم تقدم ودفعني فسقطت على الأرض، وسقطت البندقية من يدي وانكسرت، وارتمى عليَّ، وجاء زملائي وخلصوني منه، وكان فيه شخص واقف بالقرب منه فقال: «امسكوه لأنه هو الذي قاد المظاهرة» فقبضنا عليه.

ـ المدعي: هل تم القبض عليه قبل إطلاق النار أم بعده؟

ـ الشاهد: قبل إطلاق النار.

وفى الساعة ٣٠ , ١٢ أعلن الرئيس رفع الجلسة على أن تستأنف في الثامنة من صباح الغد الجمعة.

وفي الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة ١٥ أغسطس قدم الأستاذ محمد الفولي المحامي (مستشار بعض النقابات العمالية) عن المتهم مصطفى خميس طلباً للتأجيل للاطلاع على التحقيقات والمستندات والشهادات وتقديم شهود النفي؛ لأنه تبين أن هناك متهمين غير هؤلاء المتهمين، فهؤلاء الشهود سوف يقدمون لعدالة المحكمة المدير الذي يتضرر من قوانين الملكية، فهناك أشخاص يضحكون الآن، فعلوا فعلتهم، وقدموا أشخاصاً أبرياء، وهناك شهود يطلب المتهمون شهاداتهم، وهناك شهود على منْ دبر الحادث، وشهود آخرون يخشون التقدم بشهاداتهم ويطلبون تأمينهم.

ـ رئيس المحكمة: إن الحكمة التي توخاها الشارع من تأليف هذه المحكمة تتنافى مع طلب التأجيل.
ـ المحامي: أنا أطلب أكثر من يومين.

ـ رئيس المحكمة: سنعطيك ساعة من الساعة ١٠ حتى الساعة ١١، ولديك فرصة للاطلاع وتكوين فكرة.
ـ المحامي: إن هناك مراجع يجب أن نطلع عليها.
ـ رئيس المحكمة: إن مصلحة الوطن لا تحتمل التأجيل، وكان يجب أن تأتي بالمراجع القانونية اللازمة.

وأمام هذا العنت لم يجد المحامي بُدا من الانسحاب، وانضم إليه زملاؤه

المحامون الأساتذة عشم فريد، وحسن حسني، وأنور نصيف.

صحفي يترافع عن متهم:

انسحب المحامون وهو ما حدا برئيس المحكمة لسؤال الحاضرين،: حد هنا خريج حقوق؟! ورد الصحفي موسى صبري، الذي تصادف وجوده لتغطية وقائع المحاكمة لصالح جريدة «أخبار اليوم» بالإيجاب، فطلب منه القيام بالدفاع عن المتهمين، وعندما قال موسى صبري إنه ليس مقيداً بجداول نقابة المحامين، قالت المحكمة: «ليس مهماً مادمت من خريجي الحقوق!» .

.. ولكن موسى صبري يروي قصة تكليفه بالدفاع عن خميس بأسلوب مختلف فيقول: إنه سافر إلى كفر الدوار بتكليف من مصطفى أمين لمتابعة الأحداث، وصل إليها في الساعة الرابعة بعد الظهر، وقيل له إن المقبوض عليهم سوف تبدأ محاكمتهم في التاسعة صباحاً، وفي الموعد المحدد بدأت المحاكمة في حجرة صغيرة، وأحضروا المتهم الأول واسمه خميس، وهو شاب دون الخامسة والعشرين أبيض البشرة أصفر الشعر هادئ الأعصاب، وتُلي الاتهام، وسأل رئيس المحكمة المتهم:

- هل لديك محامٍ.
- المتهم: لقد حوصر المصنع، وقطع الاتصال مع أي شخص من الخارج؛ فكيف أحضر محامياً؟!
- رئيس المحكمة: يمكن للمحكمة أن تختار لك محامياً عسكرياً.. هل تقبل؟

ـ المتهم: لا.

وهنا وقف عبد المنعم الصاوي (وزير الإعلام والثقافة الأسبق والمحرر آنذاك بجريدة المصري) وقال للمحكمة:

ـ إن من بين زملائنا الصحفيين محامياً هو موسى صبري.

وسألتني المحكمة:

ـ هل تقبل الدفاع عن المتهم؟

وأجبت:

ـ أقبل في حالة واحدة.. إذا هو قبل.. أرجو إتاحة الفرصة للاجتماع به.

ورفعت الجلسة وانفردت بالمتهم في حجرة جانبية، وحاورته لكي أؤكد له أن من حقه أن يرفض إذا لم يثق بي، كما أكدت له أنني سأكون محاميه الحافظ لأسراره ولن أبيع ضميري بأي ثمن.

واطمأن خميس، وعدنا إلى قاعة الجلسة الصغيرة، وأعلن خميس موافقته». *(١)

الشاهد الرابع:

فُتحت الجلسة، ونودي على الشاهد الرابع، العسكري فيصل عبد الرحمن

*(١) موسى صبري ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤

صالح من الأورطة ١٥ مشاة وبعد أداء اليمين.

ـ المدعي: ما معلوماتك؟

ـ الشاهد: في يوم المظاهرة، هذا المتهم كان المتظاهرون شايلينه على أكتافهم، ولما اقتربوا منا أنزلوه، حاولتا إرجاعهم بالراحة عدة مرات لكنهم لم يرجعوا، وجاء حضرة الصاغ محمد ناجي وأمر بإطلاق النار.

فهذا المتهم قفز من وسط المتظاهرين، وشد أحد جنودنا واسمه سعد خليل وألقاه على وجهه؛ فقبضنا عليه وجاء الضابط منير عبد العظيم وأخذه منا.

ـ موسى صبري: هل تم القبض عليه قبل إطلاق النار أم بعده؟

ـ الشاهد: وقت إطلاق النار راح ناطط على العسكري بتاعنا وقبضنا عليه، وسلمناه لخفير الكشك.

ـ موسى صبري: هل كان المتظاهرون يحملون سلاحاً؟

ـ الشاهد: كان معاهم حبال وقطع خشب وزجاجات كوكاكولا.

ـ موسى صبري: ماذا كان يلبس المتهم؟

ـ الشاهد: كان يلبس برنيطة خوص وفي يده سيخ حديد.

الشاهد الخامس:

ـ المدعي العسكري: عندي شاهد جديد، هل هناك مانع من سماعه؟ ثم نادى: أحمد إبراهيم عبد الله، وبعد أداء اليمين .

ـ المدعي: ما معلوماتك؟

ـ الشاهد: كنت معيناً يوم الحادث عند الكوبري ومعي ستة عساكر، وبعدين وجدنا مظاهرة جايه وكان ده، (وأشار إلى المتهم) أمامهم، وكانوا ماسكين عصيان وفروع شجر، وهو كان شايل خشب، ولابس برنيطة بيضاء، ولما وصلوا عندنا قلنا لهم ارجعوا، ما سمعوش الكلام، ودوروا فينا الضرب، وحضرة الصاغ كان موجود فلما شافهم مدورين فينا الضرب أمرنا بضرب النار، وقال: «فادي نفسك يا عسكري» فضربنا والناس جريت، ومنهم ثلاثة وقفوا منهم الجدع ده (وأشار إلى المتهم).

ـ المدعي: هل قبضت على المتهم قبل إطلاق النار أم بعده؟

قبل إطلاق النار.

ـ المحكمة: من الذي قبض عليه؟

ـ الشاهد: كلنا قفشناه مرة واحدة.

ـ المحكمة: اشرح واقعة القبض عليه بالتفصيل.

ـ الشاهد: أنا لما وجدت المتظاهرين جريوا، أشار الخفير على المتهم وكان واقفاً وسط المصابين، وقال: «هو ده اللي كان بيقود المظاهرة».

ـ المدعي: من قال إن هذا الرجل كان بيقود المظاهرة؟

ـ الشاهد: الخفير بتاع الشركة.

ـ موسى صبري: ما المسافة بينكم وبين المتظاهرين؟

ـ الشاهد: كانوا على مسافة ٢٥٠ متراً.

الشاهد السادس:

نودي على محمد عبد الوارث خلف ـ خفير حراسة بشركة كفر الدوار ـ

وبعد أداء اليمين.

ـ المدعي: ما معلوماتك؟

ـ الشاهد: أنا كنت جاى الساعة ٢ يوم الحادث أستلم شغلي، فخفت أجي من السكة العمومية، وجيت من وسط الزراعة وصلت البوابة فالبواب فتح لي وبين الباب ده والباب الآخر ممر اسمه الكوبري يفصل بين العمارات والفيلات، على الكوبري ده كانت قوات من الجيش منعوني خوفاً من أن تطلق عليَّ النار عشان كنت لابس جلابية.. مفيش لحظة ولقيت المظاهرة قادمة من ناحية الشقق الصغيرة اللي فيها بيوت الموظفين الكبار، فلما رأت العساكر ذلك سدت الطريق، وحينما أراد العمال التراجع التفت إليهم المتهم وقال لهم: لا.. تعالوا. ثم أطلقت النيران وأُصيب ثلاثة، ودفع المتهم العسكري وكسر بندقيته؛ فأنا قلت للعسكري اللي انكسرت بندقيته:

«امسك هذا المتهم؛ لأنه السبب في كل الحوادث».

انتهت المحكمة من سماع أقوال الشهود الذين أكدوا القبض على المتهم قبل إطلاق النار، كما أكد الشهود أنه لم يكن بحوزته سلاح، كما اختلفت شهاداتهم بشأن هيئة المتهم، هل كان يرتدي برنيطة من الخوص أم برنيطة بيضاء؟!، لكن الأستاذ موسى صبري يؤكد في مذكراته:

«كان الشهود كلهم من رجال الأمن، وشهدوا جميعاً بأنهم رأوا المتهم محمولاً على الأعناق يهتف بهتافات عدائية حتى وقع الاشتباك، وأطلق الرصاص ووقع الضحايا، وقد وجهت سؤالاً واحداً إلى كل الشهود:

ـ هل تم القبض على المتهم قبل إطلاق النار أم بعده؟ وكانت إجاباتهم جميعاً: قبل إطلاق الرصاص.
واكتفيت بهذا السؤال وكانت إجاباتهم تعني أنه بريء من تهمة القتل، وبذلك يفلت من عقوبة الإعدام.

وانتهت الجلسة الأولى في ساعة متأخرة من الليل، وأمضينا ليلتنا في مباني استراحة الشركة.

وبدأت الجلسة الثانية باستجواب شهود آخرين، وإذا بهم يشهدون على أن القبض جرى بعد إطلاق الرصاص.

وقال لي جلال ندا، وهو أحد ضباط الجيش المؤيدين للثورة إن هذه الأقوال الجديدة رتبت مع الشهود الجدد لمحو آثار شهادة الأمس.
وبدأت مرافعتي.. وركزت على أقوال الشهود في الجلسة الأولى، عن القبض على خميس قبل إطلاق الرصاص. ثم تحدثت طويلاً عمن هم أصحاب المصلحة في التظاهر ضد الثورة؟!. ليسوا هم العمال، ولكنهم الباشاوات والرأسماليون الذين يديرون هذا المصنع، والذين جاءت الثورة لكي تنتزع منهم حقوق العمال.. اسألوا إلياس أندراوس وأمثاله ولا تسألوا خميس.
ولكن صدر الحكم بإعدام خميس.
ولم أحضر محاكمة زميله البقري» * (٢)

*** (٢) موسى صبري ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥**

محاكمة البقري:

لم تكن محاكمة محمد حسن البقري أفضل في فعالياتها من محاكمة خميس.

الشاهد الأول:

نودي على الخفير عبيد سليم محمد (من خفراء الشركة) وبعد أداء اليمين

ـ المدعي: ما معلوماتك؟

ـ الشاهد: أقبل المتظاهرون على السيارات، وفتحوا تنكات البنزين وأخذوا منها، وسمعت البقري يقول اذهبوا إلى مكتب الضابط، وفتحوا النوافذ ودخلوا وتوجهوا إلى السلاحليك وأخذوا السلاح وأشعلوا النار في المكاتب، وحضرت المطافئ فمنعوهم وقالوا للسائق: لو مرجعتش هنقتلك.

ـ المدعي: هل كان هؤلاء من عمال المصنع؟

ـ الشاهد: لم يكن أحد من هؤلاء من عمال المصنع.

ـ المدعي: ما الحالة التي كان عليها الجناة؟

ـ المدعي: معرفش.

ـ المدعي: يعني كانوا لابسين جلاليب ولا ملابس العمل؟

ـ المدعي: هوا أنا كنت لابس نضارة؟!

المدعي ـ كم كانت الساعة عندما شاهد البقري يشعل النار؟

ـ المدعي: هوا أنا كنت شايل ساعة؟!

الشاهد الثاني:

نودي على الأومباشي عطية عبد الحميد، وبعد أداء اليمين.

ـ المدعي: ما معلوماتك؟

ـ الشاهد: استدعيت من البيت من أجل الإضراب، ثم هاج العمال، فدخلت إلى غرفة الضابط واختبأت بها وأطفأت النور، وبعد قليل سمعت صوت واحد بيقول لشيخ الخفراء: «أبقى روح قول إن البقري هوا اللي عمل كده».

ـ المدعي: هل شاهدت البقري يشعل النار؟

ـ الشاهد: لم أشاهد البقري بيحرق أو بيكسر أو بيخرب.

.. أكدت شهادة الشهود براءته، فأتوا بشهود آخرين.

وصدر الحكم بإعدام البقري.

الذنب والإنكار:

ونفذ الحكم بسجن الحضرة في ٧ سبتمبر، بينما كان اللواء محمد نجيب، يستعد للاحتفال برئاسته للوزارة التي تشكلت في نفس اليوم، راحت السكرة وجاءت الفكرة، وأصابت لعنة الدم نجيب، وعاد بعد ثلاثين عاما ليتنصل من جريمته وينكر دوره فيها في كتابه «كلمتي للتاريخ» ص ٦٦، ٦٧:

«وجاء الحكم لي للتصديق.. وتوقفت.. لن أصدق على حكم الإعدام وحركتنا لم يمضِ عليها عشرات الأيام.

وطلبت مقابلة المتهمين بعد أن أفصحت عن رأيي صراحة.. وأحاطتني تقارير مخيفة بأن أي تهاون في مواجهة العمال سوف يؤدى إلى انتشار الاضطرابات والتظاهرات في مناطق التجمع العمالية سواء في شبرا الخيمة والمحلة الكبرى وغيرهما.

وكنت أعرف أن هذه التقارير قد كتبت بأقلام رجال الأمن السابقين في عهد الملك.. ولم يكن كافياً أن يتغير اسم «البوليس السياسي»، ليصبح «المباحث العامة» بعد الثورة حتى يتوقف عمله، كما أن عزل بعض كبار ضباطه لم يكن كافياً لتغيير اتجاه نشاطهم في لحظة واحدة بلمسة سحرية.

وحضر مصطفى خميس إلى مكتبي بالقيادة، دخل ثابتاً، وعندما رجوته أن يذكر لي عما إذا كان أحد قد حرضه لأجد مبرراً لتخفيف الحكم عليه، وبأنه لا هيئة ولا إنسان من ورائه، وأنه لم يرتكب ما يبرر الإعدام، وامتد الحوار بيننا نصف ساعة، وطلبت له فنجاناً من الشاي، وكنت ألح عليه كما لو كان «قريباً أو أخاً عزيزاً، ولكن دون فائدة، فقد كان صاحب مبدأ لم يخنه حتى في الفرصة الأخيرة لنجاته.. وخرج مصطفى من مكتبي، وقد أثقل الحزن قلبي بعد أن صدقت على الحكم».

.. لكن طه سعد عثمان قال بعكس ذلك في كتابه «خميس والبقري يستحقان إعادة المحاكمة»:

« التقى محمد نجيب «بخميس» وساومه بأن يخفف الحكم إلى السجن المؤبد في مقابل قيامه بالاعتراف على رفاقه العمال وإدانة حركتهم ولكن خميس رفض»!!

وجاءت شهادة خالد محيى الدين محاولة لنفض وسخ جريمة قتل العمال عن شرفه، ولتلصق الاتهام بنجيب؛ فذكر في مذكراته بعنوان: « .. والآن أتكلم»: «أصدرت المحكمة حكماً بالإعدام على عاملين هما: خميس والبقري، وأذكر أن نجيب كان أكثر الجميع حماساً لإعدامهما، وانقسم «مجلس القيادة» نجيب ومن معه يطلبون الضرب بيد من حديد حتى يرتدع الجميع، وكانوا يتكلمون من منطق أن الإضراب هو جزء من حركة معادية للثورة، وأننا لو تساهلنا إزاء هذا الأمر لضاعت الثورة، وضاعت البلد.. وأنا وعبد الناصر ويوسف صديق وزكريا (يقصد زكريا محيي الدين) كنا ضد الإعدام، وحجتنا أن الإعدام سيفتح الباب أمام إراقة الدماء، وأنه لا مبرر أن نصبغ حركتنا بالدم». * (٣)
لكن عبد اللطيف البغدادي قلب المائدة على الجميع مؤكداً في مذكراته أن الجميع ودون استثناء شارك في الجريمة:

«وقد صدّق على هذه الأحكام مجلس قيادة الثورة وبإجماع الأصوات؛ لأن القاعدة التي كان قد اتفق عليها أن أي قرار بالإعدام يتخذ من المجلس لابد أن يكون بإجماع الآراء»* (٤)

***

***(٣) خالد محيى الدين ص ١٨٢، ١٨٣**

***(٤)عبد اللطيف البغدادي ـ ص ٦٩**

تاجرت بعض التنظيمات اليسارية بدم خميس مدعية أنه شيوعي، وأنه كان عضواً في منظمة «النجم الأحمر»، وادعى البعض انتماءه لـ«حدتو»، لكن كل هذا لم يثبت ولم يقم عليه دليل بسند أو مستند أو دليل.

.. يرحم الله شهيدي الغدر، خميس والبقري؛ فقد كان إعدامهما رسالة خطت بحروف الدم بعثها ضباط انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى شعب مصر زرعت فيه بذرة الخوف التي أثمرت هزيمة ٥ يونيو ١٩٧٦.

الفصل السابع :

عبد الناصر والإخوان

.. وحادث المنشـــية!!

.. بداية

.. لست بصدد تبرئة الإخوان!!

.. وأيضا لا أحمل اتهامًا لعبد الناصر بتلفيق الحادثة!!

.. ولكني من موقع الباحث الذي يبحث عن الحقيقة لذاتها، وعاين موقع الحدث، وأستمع لشهادات الكثير ممن عايشوه من أهالي المنشية من المثقفين، وبعض أصحاب المحال التجارية والمقاهي، وبعض حراس العقارات، ومراجعة المصادر الأولية للمعلومات (شريط الإذاعة، وما نقلته صحافة القاهرة في صدر صفحاتها غداة الحادث)، والمذكرات التي تناول أصحابها الحادثة في محاولة جادة وعلمية لحصر الأدلة.. أستطيع أن أؤكد بضمير مستريح، وقلب مطمئن أن هناك الكثير من الحلقات المفقودة في واقعة الاعتداء على عبد الناصر في المنشية على النحو الذي صورته أوراق القضية رقم (١) لسنة ١٩٥٤ ـ الدائرة الأولى ـ محكمة الشعب!!

.. فالقضية شبه مهلهلة في أورقها، وحلقات كثيرة مفقودة في سياقها، بما يضفي ظلالاً من الشك الذي يفسر دائما لصالح المتهم، ربما لو كشفت الأيام عن تلك الحلقات؛ لأوضحت الكثير من الغموض الذي لفّ الحادث، وأضفت على ضفيرة أحداثه تتابعًا منطقيا يجعلها أكثر اتساقًا وإقناعا.. وربما تم تفسيرها لمصلحة المجني عليه!!

.. لكنها يبدو أنها الأمنية شبه المستحيلة؛ فعشرات السنين تفصل بيننا بين الحقيقة، مسرح الحدث لم يعد كما كان، فقد احترق مبنى البورصة بالإسكندرية في أحداث «انتفاضة الخبز» في ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ واحترقت معه آثار

ما جرى، ولم يتبق منه سوى مساحة أرض فضاء تستخدم كجراج للسيارات، ولم يتبقَ لنا سوى نسخة سينمائية غير مكتملة من «الجريدة الناطقة» صوتها أوضح من صورتها، وأعداد من صحف قديمة في دار المحفوظات.

يزيد البحث صعوبة أن طرفا المشكلة (الإخوان وضباط يوليو)، هما طرفا إشكالية الصراع على السلطة آنذاك، ولم يبوحا بأسرارها حتى الآن!!

.. لذا كان التنبيه واجبًا إلى الصعوبة التي واجهها البحث، وخاصة أن عبد الناصر، ومن أتى بعده إلى الحكم قد أصبغوا على وقائع تاريخنا ووثائقه صفة «سرى»، ودون وجود قوانين تنظم تداول المعلومات وسبل الكشف عن الوثائق، أو السنوات اللازمة للكشف عن مكنوناتها، وهو ما جعل من خزانة الوثائق مغلقة دائما!!

.. وزاد الأمر صعوبة أن الإخوان المسلمين تنظيم سري، وأنهم يحرقون أوراقهم بعد عقد اجتماعاتهم، لذلك كان الاعتماد على بعض الروايات الشفهية، والمذكرات الخاصة وهذا النوع من المصادر له عيوبه، منها المبالغة والكذب وليّ عنق الحقائق والرؤية الذاتية للأمور.. ولذلك اكتفيت بإبراز المفارقات العلمية بينها!!

سيد الأدلة..

و«سيء الأدلة»!!

ضباط يوليو مر عليها عبور غير الكرام في إدانة قاطعة للإخوان بزعم

اعتراف الجاني، وأن الاعتراف سيد الأدلة، في مغالطة مفضوحة للمبدأ القانوني؛ فالاعتراف سيد الأدلة في ظل الضمانات التي حددها القانون للمتهم أمام قاضيه الطبيعي، لكنه يصبح «سيء الأدلة»، في ظل ظروف استثنائية مثل احتجاز المتهم في السجن الحربي ومحاكمته أمام محكمة عسكرية.

.. واكتفت قيادات الإخوان بإنكار هو الأقرب إلى الاعتراف في محاولة لإسقاط المسئولية عن التنظيم بأكمله، باعتبار أن الحادث فردي قام به رجلان ينتميان إلى الجماعة.. وأكدوا في إنكارهم أنهم لو أرادوا لفعلوها!!. بل وفجروا الإسكندرية بأكملها فلديهم الرجال والذخيرة والسلاح والمتفجرات!!

كلٌّ طرف يكتب تاريخه وفق هواه، أو وفق ما يعتقد أو يريدنا أن نعتقد أنه الحقيقة!!

الحـادث على الهـواء
من إذاعة القاهــــرة:

ـ (الساعة ٠ ٣: ٧) بدأ عبد الناصر خطابه في حشد من ربع مليون شخص:

أيها المواطنون:

يا أهل الإسكندرية الأمجاد.. أحب أن أقول لكم ونحن نحتفل اليوم بعيد

الجلاء.. بعيد الحرية.. بعيد الاستقلال، أحب أن أقول لكم - أيها الإخوان - أحب أن أتكلم معكم عن الماضي وعن كفاح الماضي.. أحب أن أعود إلى الماضي البعيد.

أيها المواطنون: أحب أن أتكلم معكم كلامًا هادئًا، (عبد الناصر يوجه كلامه إلى الذين يهتفون بحدة لا تخلو من ملمح استنكار وتجريح لمستمعيه) قائلاً:

كفانا هتافًا - أيها الإخوان - فقد هتفنا في الماضي فماذا كانت النتيجة؟ هل سنعود إلى التراقص مرة أخرى إلى التهليل؟! هل سنعود إلى التهريج؟! إني لا أريد منكم أن تقرنوا اسم جمال بهذه الطريقة، إننا إذا كنا نتكلم معكم اليوم فإنما نتكلم لنسير إلى الأمام بجد وبعزم، لا بتهريج ولا بهتاف، ولا يريد جمال مطلقًا أن تهتفوا باسمه، إننا نريد أن نعمل لنبني هذا الوطن بناءً حرًا سليمًا أبيًا، ولم يبنَ هذا الوطن في الماضي بالهتاف، وإن الهتاف لجمال لن يبني هذا الوطن، ولكنا - يا إخواني- سنتقدم وسنعمل . سنعمل للمبادئ.. وسنعمل للمثل العليا؛ بهذا سنبني هذا الوطن، وأرجوكم أن تصغوا إليَّ وأنا إذا كنت أتكلم معكم اليوم في الاحتفال بهذه الاتفاقية، وفي الاحتفال بهذا الجلاء، وفي الاحتفال بهذه الحرية؛ فإنما أريد أن أذكركم بالماضي وبكفاح الماضي.. كفاحكم أنتم وبكفاح آبائكم وبكفاح أجدادكم، أريد أن أقول لكم لقد بدأت كفاحي وأنا شاب صغير، من هذا الميدان، ففي سنة ٣٠.. في سنة ١٩٣٠ خرجت وأنا شاب صغير بين أبناء الإسكندرية أنادي بالحرية وأنادي بالكرامة لأول مرة في حياتي وكان هذا - يا إخواني - أول ما بدأت الكفاح من هذا الميدان، وأنا إذ أتواجد بينكم اليوم لا أستطيع أن أعبر عن سعادتي ولا أستطيع أن أعبر عن شكري لله حينما أتواجد في هذا الميدان، وأحتفل معكم أنتم يا أبناء الإسكندرية، يا من كافحتم في الماضي ويا من كافح آباؤكم، ويا من كافح أجدادكم، ويا من استشهد إخوان

لكم في الماضي، ويا من استشهد آباؤكم. أحتفل معكم اليوم بعيد الجلاء وبعيد الحرية، بعيد العزة وبعيد الكرامة.

ـ (الساعة ٥٥: ٧).. وبعد خمس وعشرين دقيقة من بدء الخطاب، يُسمع صوت تصفيق من الجماهير، وصوت إطلاق أعيرة نارية متتالية، وبعد لحظات من الهرج، يُسمع صوت: مسك اللي ضرب ده.)

يجئ صوت عبد الناصر: يوجه خطابه للجماهير قائلاً:

فليبق كلٌّ في مكانه..

أيها الرجال:

فليبق كل في مكانه..

أيها الرجال:

فليبق كل في مكانه..

أيها الرجال:

فليبق كل في مكانه..

أيها الرجال:

فليبق كل في مكانه:

أيها الرجال:

فليبق كل في مكانه..

أيها الرجال:

فليبق كل في مكانه..

أيها الرجال:

فليبق كل في مكانه..

أيها الأحرار:

فليبق كل في مكانه..

دمي فداء لكم.. حياتي فداء لكم..

دمي فداء مصر.. حياتي فداء مصر.

أيها الرجال.. أيها الأحرار.. أيها الرجال.. أيها الأحرار:

دمي فداءٌ لكم.. حياتي فداء مصر..

هذا جمال عبد الناصر يتكلم إليكم - بعون الله - بعد أن حاول المغرضون أن يعتدوا عليه وعلى حياته.. حياتي فداء لكم، ودمي فداء لكم.

أيها الرجال.. أيها الأحرار:

إن جمال عبد الناصر ملك لكم، وإن حياة جمال عبد الناصر ملك لكم.

أيها الناس.. أيها الرجال:

ها هو جمال عبد الناصر.. ها هو جمال عبد الناصر بينكم، أنا لست جبانًا.. أنا قمت من أجلكم، ومن أجل حريتكم، ومن أجل عزتكم، ومن أجل كرامتكم.

أيها الناس.. أيها الرجال.. أيها الأحرار.. أيها الأحرار:

أنا جمال عبد الناصر.. منكم ولكم.. دمي منكم ودمي لكم، وسأعيش حتى أموت مكافحًا في سبيلكم وعاملاً من أجلكم.. من أجل حريتكم.. ومن أجل

كرامتكم.. ومن أجل عزتكم.

أيها الأحرار.. أيها الرجال.. أيها الأحرار:

(صوت عبد الناصر يقول: «أوعى» لأحد زملائه الذين يحاولون منعه من الاستمرار في الحديث حرصًا عليه)، ثم يواصل حديثه:

أيها الرجال.. أيها الأحرار:

(صوت عبد الناصر يقول لزملائه: «سيبوني.)

ملحوظة: مع محاولة زملائه منعه من الخروج ينسكب مداد أحمر اللون من قلم حبر كان في جيبه الأيسر (ناحية القلب) على صدره، مما أحدث حالة من الإيهام والتأثير النفسي التي أثارت مشاعر الجماهير التي اعتقدت أنه الدم وخلقت حالة التعطف مع عبد الناصر الذي أصر على الكلام وأنه لم يمت!!

***

(يعود عبد الناصر ليستكمل خطابه)
أيها الرجال:
فليقتلوني. فليقتلوني. فقد وضعت فيكم العزة.. فليقتلوني. فقد وضعت فيكم الكرامة.. فليقتلوني. فقد أنبت في هذا الوطن الحرية والعزة والكرامة من أجل مصر ومن أجل حرية مصر؛ من أجلكم ومن أجل أبنائكم ومن أجل أحفادكم.
والسلام عليكم ورحمة الله.

(يعود عبد الناصر ليستكمل كلامه بانفعال للمرة الثانية)

السلام عليكم.. كافحوا.. واحملوا الرسالة.. واحملوا الأمانة.. من أجل عزتكم، ومن أجل كرامتكم، ومن أجل حريتكم.
يا أهل مصر.. يا أبناء مصر قمت من أجلكم.. وسأموت في سبيلكم.. في سبيل حريتكم، وفي سبيل عزتكم، وفي سبيل كرامتكم.

يا أهل مصر.. أيها الأعزاء.. أيها الكرماء:
أنا فداء لكم، وسأموت من أجلكم.. سأموت من أجلكم.. سأموت من أجلكم.
والسلام عليكم.

(حالة من الصخب والهرج.. الجماهير تريد أن تطمئن على الرئيس فيخرج إليها ويستكمل حديثه إليهم للمرة الثالثة) قائلاً:

أيها المواطنون:

إذا مات جمال عبد الناصر فأنا الآن أموت وأنا مطمئن؛ فكلكم جمال عبد الناصر.. كلكم جمال عبد الناصر.. كلكم جمال عبد الناصر؛ تدافعون عن العزة، وتدافعون عن الحرية، وتدافعون عن الكرامة.
أيها الرجال:
سيروا على بركة الله.. والله يحمي مصر وأبناء مصر ورجال مصر. سيروا.. تمسكوا بالمبادئ، وتمسكوا بالمُثل العليا، لا تخافوا الموت، فالدنيا فانية.
وإننا نعمل لنموت.. نعمل لنموت من أجلكم ومن أجل مصائركم ومن أجل حريتكم ومن أجل عزتكم.

أيها المصريون.. أيها الرجال.. أيها الرجال.. الأعزاء.. الكرماء:

سيروا على بركة الله.. والله معكم.. لن يخذلكم.. لن يخذلكم.
فلن تكون حياة مصر معلقة بحياة جمال عبد الناصر، ولكنها معلقة بكم أنتم وبشجاعتكم وبكفاحكم، فكافحوا، وإذا مات جمال عبد الناصر، فليكن كل منكم جمال عبد الناصر.. فليكن كل منكم جمال عبد الناصر متمسكًا بالمبادئ ومتمسكًا بالمُثل العليا.

أيها الرجال:
سيروا فإن مصر اليوم قد حصلت على عزتها وحصلت على كرامتها وحصلت على حريتها، فإذا مات جمال عبد الناصر أو قتل جمال عبد الناصر فسيروا على بركة الله نحو المجد.. نحو العزة.. نحو الحرية.. نحو الكرامة.
والسلام عليكم ورحمة الله.

(المذيع: تطالب الجماهير خروج الرئيس إليها، ثم يُسمع صوت عبد الناصر يقول: «سيبونى.. سيبونى.. سيبونى..» فيلبي عبد الناصر نداء الأمة التي تهتف: الله معك يا جمال.)

(يخرج عبد الناصر ليستكمل خطابه للمرة الرابعة):

أيها المواطنون:

كنت أتكلم معكم عن كفاحي سنة ٣٠، وفي سنة ٣٠ - يا إخواني - في هذا الميدان.. في هذا الميدان، وكنت أبلغ من العمر اثني عشر عامًا.. جئت إلى هذا

الميدان وكنت طالبا في مدرسة رأس التين، جئت إلى هذا الميدان أهتف بالحرية وأهتف بالكرامة، وحاول الاستعمار وأعوان الاستعمار أن يعتدوا علينا وأن يقتلونا، فقتل من قتل واستشهد من استشهد ومات من مات، ونجا جمال عبد الناصر ليحقق لكم العزة وليحقق لكم الكرامة وليحقق لكم الحرية.

أيها المواطنون.. أيها المواطنون:

إذا كان جمال عبد الناصر لم يمت في سنة ٣٠، وكتب له أن يموت اليوم، فإنه يموت مطمئن البال.. مطمئن الضمير؛ لأنه خلق فيكم العزة، وخلق فيكم الكرامة، وخلق فيكم الحرية.

أيها المواطنون:

إنني اليوم.. اليوم بعد ٢٤ عامًا.. لقد اعتدوا عليَّ مع إخوان لي ولكم في هذا الميدان، في سنة ٣٠ اعتدى الاستعمار واعتدى أعوان الاستعمار، ونجوت بعون الله؛ لأحقق لكم العزة وأحقق لكم الكرامة.

واعتدوا عليَّ اليوم، اعتدت الخيانة؛ الخيانة التي ترجو وتطلب أن تكبلكم وتستبد بكم وتستبد بمصائركم.

فإذا كنت قد نجوت اليوم فبعون الله لأزيدكم حرية، ولأزيدكم عزة، ولأزيدكم كرامة.

فليعلم الخونة وليعلم المضللون أن جمال عبد الناصر ليس فردًا في هذا

الوطن؛ فكلكم جمال عبد الناصر بعد أن شعرتم بالعزة، وبعد أن شعرتم بالحرية، وبعد أن شعرتم بالكرامة.

إذا مات جمال عبد الناصر اليوم، أو إذا مات جمال عبد الناصر باكرا، فأنا أموت مطمئنا.

لقد كنت منكم وأنا منكم، لقد كنت أتظاهر معكم في هذا الميدان، وأنا اليوم أتكلم إليكم كرئيس لكم، ولكن - يا إخواني - دمي من دمكم، وروحي من روحكم، وقلبي من قلبكم، ومشاعري من مشاعركم.

أيها المواطنون.. أيها المواطنون:

إذا قتلوا جمال عبد الناصر، وإذا قضوا على روح جمال عبد الناصر، وإذا أنهكوا دماء جمال عبد الناصر فإنهم لن يقدروا على أرواحكم أنتم، ولا على قلوبكم أنتم، ولا على نفوسكم الأبية أنتم، ولا على دمائكم الطاهرة أنتم أيها الأحرار.

أيها الرجال.. أيها الرجال:

لقد استشهد الخلفاء الراشدون.. لقد استشهدوا جميعًا في سبيل الله، وإذا كان جمال عبد الناصر يقتل أو يستشهد أنا مستعد لذلك والله في سبيلكم وفي سبيل الله وفي سبيل مصر.
والسلام عليكم ورحمة الله.

(لكن الخطبة لم تكتمل، ولم ينطق عبد الناصر بحرف يجيب به عن تساؤلات الجماهير حول الاتفاقية وما يرونه من عوار بها ـ من وجهة نظرهم ـ وتحول الاحتفال إلى احتفاليه بنجاته وتحولت مشاعر الجماهير إلى التعاطف معه)

***

.. وفي ٣٠ أكتوبر ١٩٥٤ أقيم احتفال ضخم بنادي ضباط الزمالك نقلته الإذاعة على الهواء، وغنت أم كلثوم أغنية يا جمال يا مثال الوطنية، وقد حرص مذيع الحفل على وصف تمايل الضباط طربًا وترديد الكلمات تجاوبًا مع كلمات الأغنية التي ألفها بيرم التونسي ولحنها رياض السنباطي والتي تقول كلماتها:

يا جمال يا مثال الوطنية

أجمل أعيادنا المصرية

بنجاتك يوم المنشية

ردّوا ردّوا عليَّ

***

بنجاتك ونجاة أوطانك

فرحتنا وحسرة من خانك

خاين غدَّار كان قصده يصيب

وتبات النار في صدر حبيب

القلب المليان وطنية

ردّوا ردّوا علي ردّوا عليَّ

***

واجهت النار بثبات وإيمان

وقفة شجعان ما يوقفها جبان

طلقات النـار عندك أوتـار

توهبها وبنفس أبية

ردّوا ردّوا عليّ ردّوا عليَّ

***

طلقات عديدة سمعناها أخذت قلوبنا وياهـا

كانت يا ما أطولها ثانية

عدينا واحدة والثانية لحد ثمانية

ضربتها عناية إلهية وبقت لك آيــة وطنية

ردّوا ردّوا علي ردّوا عليَّ

الحادث في صحافة القاهرة:

في غداة يوم الحادث صدرت جريدة الأهرام وفي صدر صفحتها الأولى بالعناوين الكبيرة:

• محاولة أثيمة لاغتيال الرئيس عبد الناصر

• عامل من الإخوان يطلق عليه ٨ رصاصات في ميدان المنشية
• الرئيس ينجو من الاعتداء ويقول: إنه يهب دمه وروحه في سبيل عزة الوطن وحريته
• القبض على الجاني بعد إنقاذه من ثورة الجماهير واعتقال ٣ آخرين من الإخوان

وذكرت الصحيفة أن الجاني يدعى محمود عبد اللطيف محمد، ويعمل سباكا في شارع السلام بإمبابة، وهو في الثلاثين من عمره، متزوج وله ثلاثة بنين وبنت، ووالداه أحياء وقد اعتقلهم البوليس جميعًا في مركز إمبابة للتحقيق.

وكان المتهم ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين ولكنه في المدة الأخيرة كان يذيع أنه تركهم.

وقد وضعت حراسة شديدة على دكانه ومنزله.

وقد عثر في المكان الذي كان يقف فيه الجاني على أربعة أظرف فارغة من عيار ٣٦ ملليمترا، وهي تختلف عن طلقات المسدس الذي ضبط مع المتهم، إذ إن المسدس الذي عثر عليه مع المتهم من نوع «المشط »، الذي لا يلفظ الأظرف الفارغة، وكان المتهم يردد في ذلك الوقت أنه لم يقصد إصابة أحد، وأنه كان يطلق هذه الطلقات « للتفاريح ».

٥٠ سنتيمترا فقط :

وضبط البوليس في جيبه ٧ رصاصات، وقد طاشت الرصاصات التي

أطلقها على الرئيس، وأصابت المصابيح الكهربائية التي كانت منثورة على المنصة، ولا تبعد عن المكان الذي وقف فيه الرئيس بأكثر من ٥٠ سنتيمترًا

خمسة عشر مترًا:

كان الجاني قد احتل مقعده منذ الساعات الأولى لهذا الاحتفال، وهو لا يبعد عن المنصة الرئيسية بأكثر من خمسة عشر مترًا، وكان مرتديًا بذلة قاتمة، ووقف من خلفه اثنان كان أحدهما مرتديا جلبابا أبيض والآخر بذلة قاتمة، أما الثلاثة الآخرون فهم محمد عامر حمادة ويشتغل عاملاً، ومحمد إبراهيم ردير من عمال البحر، والحسيني محمد عرام وصناعته فراش بمنطقة دمنهور التعليمية.

الشاهد الرئيسي:

والشاهد الرئيسي يدعى حبيب محمد حبيب وهو فراش في مديرية التحرير؛ إذ كان أول من ألقى نفسه على المتهم وشل حركته، وأقبل بعض رجال البوليس والمخابرات ليقبضوا على المتهم وتحسسوا جيوبه فوجدوا لفة ظن أنها المسدس، ولكن تبين أنها المقذوفات السبع التي عثر عليها.

ومما يذكر أن المتهم كان من ضمن متطوعي حرب فلسطين.

وقد عرف أن المتهم وصل من القاهرة اليوم ونزل بفندق صغير يسمى فندق

السعادة بجهة محطة مصر، فقام البوليس بتفتيش حجرته بالفندق، ولكن لم يعثر فيها على شيء يفيد التحقيق.

وتم نقل المتهم إلى نقطة بوليس «شريف»، وظلت الجماهير تحيط بالنقطة في محاولة للانقضاض عليه والفتك به، حتى تم نقل المتهمين في عربة إلى مكان التحقيق في حراسة شديدة من البوليس والجيش.

عشر رصاصات بـدلا من ثمـانٍ:

في الحفل الذي أقامه محامي الإسكندرية بفندق سيسل بعد دقائق من انتهاء احتفال المنشية تكريمًا لبطل الجلاء جمال عبد الناصر وإخوته، قال الصاغ أ.ح. صلاح سالم:

« إخواني المحامون: منذ لحظات وكان الرئيس جمال عبد الناصر يلقي خطابه لشعب الإسكندرية المجيد في جموع هذا الشعب، الذي ثار في وجه الظلم والطغيان والاحتلال، هذا الشعب الذي حمل الرسالة وحمل الشعلة منذ فجر التاريخ.. وقف جمال يلقي خطابه وإذا بعشر رصاصات تلقى على صدر جمال عبد الناصر»*[1]

*(١) جريدة الأهرام، العدد ٢٤٨٠٨ ـ ٢٧ أكتوبر ١٩٥٤ ـ ص٥، عمود ٢

.. وذكرت جريدة الأخبار في عناوين صدر صفحتها الأولى:

- محاولة اغتيال جمال عبد الناصر
- إطلاق ٨ رصاصات عليه وهو يخطب بالإسكندرية
- نجاة الرئيس والقبض على الجناة
- جمال يخطب مرتين عقب الحادث

.. وذكرت جريدة الأخبار في عناوين صدر صفحتها الأولى:

- ٨ رصاصات طائشة

يطلقها إخواني على الرئيس في الإسكندرية

وصباح يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٥٤ صدرت جريدة «أخبار اليوم» الأسبوعية وفي صدر صفحتها الأولي عنوان رئيسي: « الجاني يتكلم »

- لماذا أطلقت الرصاص على جمال عبد الناصر؟
- محمد حسنين هيكل يدخل الزنزانة ويجتمع مع الجاني ساعتين
- محمود عبد اللطيف يقول: يظهر أني نفعت جمال عبد الناصر بإطلاق الرصاص.

أما قصة المانشيت فقد كتبها محمد حسنين هيكل الذي استطاع أن يدخل إلى زنزانة الجاني في السجن الحربي ويمكث معه ساعتين كاملتين، روى له الجاني خلالهما لماذا أطلق الرصاص على جمال عبد الناصر؟ وماذا كان شعوره وهو يسمعه يتكلم، وماذا شعر بعد أن نجا جمال عبد الناصر، من هم

الذين حرضوه؟ ماذا قالوا له عن جمال؟

.. ويبدأ هيكل في رسم صورة بقلمه للمتهم، وكيف يبدو؟ وكيف يفكر؟ وهل ندم على فعله أم لا يزال مصرا عليه؟ وهل أراد أن يقتل جمال؟ وما هو شعوره عندما رأى الشعب يستنكر فعله؟ في محاولة صحفية يصطحب فيها القارئ معه إلى الزنزانة ليرى الجاني ويسمع حديثه!

كتب هيكل:

« قابلت محمود عبد اللطيف الذي وجه إلى الرئيس جمال عبد الناصر ثماني رصاصات في ميدان المنشية.. قابلته على ضوء الشموع؛ لأن أسلاك الكهرباء في سجن البوليس الحربي كانت قد أصيبت بخلل وساد الظلام! بدا وجهه على ضوء الشموع غريبا عجيبا..

أثار في نفسي مجموعة من الانفعالات لا أظن أنني شعرت بها من قبل.. كان شعر رأسه هائشا، ولم يكن ذقنه حليقا، وكانت في عينيه نظرة زائغة ضائعة، وكان لا يزال يرتدي نفس الملابس التي ارتكب بها جريمته! قميص أزرق مخطط بخطوط بيضاء، وقد شمّر أكمام القميص.. وبنطلون أزرق اللون، وكانت يداه مقيدتين بالحديد خلف ظهره، وجلس على مقعد، وبدأ يتخذ الوضع الذي يريحه ويداه إلى الوراء، وتحركت يداه ولمحت أصابعه وتأملتها على ضوء الشموع المرتعشة.

كانت هناك ظلال مقبضه على هذه الأصابع، لمحت آثار ندب قديم..

قلت له: ما هذا؟

ـ قال: كنت أتدرب على ضرب المسدسات فانطلقت رصاصة خاطئة. لم تخرج من الفوهة بل خرجت من الوراء، وأصابت شظاياها أصابعي.

وكان وهو يتكلم قد ترك أصابعه تأخذ وضع الذي يمسك بمسدس ويصوبه، وأحسست بشعور مقبض.. لقد وقفت وجها لوجه أمام قتلة كثيرين، ولكني لم أشعر نحو قاتل منهم بالشعور الذي أحسست به وأنا أتأمل وجه محمود عبد اللطيف على ضوء الشموع.

شيء غريب لفت نظري فيه! لقد أحسست أني أستمع إلى اسطوانة معبأة تكرر الذي أُلقِي إليها حرفا بحرف، ولست أريد أن أتعرض لتفاصيل التحقيق.. فإن الحظر الذي فرضته النيابة موضع احترامي».

هكذا قدم محمد حسنين هيكل لحديثه مع الرجل الذي حاول اغتيال جمال عبد الناصر ثم دخل مباشرة في تفاصيل الحديث.

ـ هيكل: لماذا أطلقت الرصاص على جمال عبد الناصر؟

ـ المتهم: مضى في صوت كأنه الفحيح يردد مجموعة مثيرة من المعلومات.. «إذا حصلت (اندلعت) حرب في كوريا الجنوبية ـ هكذا بالحرف الواحد فسوف يعود الإنجليز إلى احتلال مصر من الإسكندرية إلى أسوان».

ـ هيكل: في أي مادة من اتفاقية الجلاء قرأت هذا؟

ـ المتهم بنفس الصوت الذي يشبه الفحيح: في الاتفاقية.. قرأناها معا ودرسناها.

ومضى يتحدث عن الرجل الذي شرح له الاتفاقية.. لم يكن يتحدث عنه وإنما كان يردد كلماته، كان يقول كلاما لا يمكن أن يكون من عنده أو من وحي أفكاره، كان ببغاء من نوع يثير الأعصاب.

ـ هيكل: إنت بتشتغل إيه؟
ـ المتهم: أصلح وابورات الجاز!
ـ هيكل: هل تذكر آخر وابور جاز أصلحته؟

ـ المتهم: نعم قبل الحادث بيومين.. كان الوابور ملك أحد الجيران اسمه محمد سليمان ويعمل نقاشا. وكان قد أعطاني الوابور لإصلاحه فتركته للصبي، ولكن الصبي لم يحسن إصلاحه فأعاده صاحبه لأصلحه من جديد.

ـ هيكل: وبينما أنت تصلح وابور الجاز كنت تدرس اتفاقية الجلاء؟

عاد المتهم يقول بنفس الصوت.. بنفس الفحيح: كنا ندرسها معا، ولم تكن معلوماته عن اتفاقية الجلاء هي وحدها صلته بالببغاوات، بل إن معلوماته عن السلاح كانت هي أيضا من نفس النوع! سمعته يتحدث عن الضرب بالطبنجة، وأستطيع أن أؤكد من الطريقة التي سمعته يقول بها كلماته أنها عبارات محفوظة.

ـ هيكل: أين كنت تتدرب على استخدام السلاح؟

ـ المتهم: في المركز العام للإخوان المسلمين.

ـ هيكل: هل تطيع أي أمر يصدره لك الهضيبي؟

ـ المتهم: في حدود..هو مؤسس الدعوة.

ـ هيكل: وهل الدعوة تبيح القتل وترضى عنه؟

ـ المتهم: سكت ولم يرد.

ـ هيكل: هل القرآن يبيح القتل؟

ـ المتهم: لا يبيحه إباحة صريحة.

ـ هيكل: لماذا كنت تريد أن تقتل جمال عبد الناصر؟. كنت تتدرب على إطلاق الرصاص منذ أربعة شهور.. والاتفاقية وقعت منذ أسبوع.

ـ المتهم: كنا نظن أنها لن توقع.

ـ هيكل: هل عرفت ماذا صنع جمال عبد الناصر بعد أن أطلقت عليه الرصاص؟

ـ المتهم: علمت أنه استمر في إلقاء خطابه.

ـ هيكل: وما رأيك في هذا؟

ـ المتهم: شجاع.

ـ هيكل: كيف إذن تفسر أنه لم يصب؟

ـ المتهم: إرادة الله.

ـ هيكل: معناها أن الله يحبه؟

ـ المتهم: لا أعرف.*(٢)

***(٢) أخبار اليوم، محمد حسنين هيكل، الجاني يتكلم ـ العدد ٥٢١ ـ ٣٠ أكتوبر ١٩٥٤.**

***

ـ وفي ٢ نوفمبر، صدرت جريدة الأهرام وفي صدر صفحتها الأولى عنوان كبير:

«عامل يعثر على المسدس الذي أطلق منه الجاني الرصاص على الرئيس».
• حضوره من الإسكندرية سيرًا على الأقدام لتقديم المسدس للرئيس.
• الرئيس يقابله بمجلس قيادة الثورة ويشكره ويمنحه ١٠٠ جنيه مكافأة له.

وذكرت الصحيفة قصة شاب يدعى خديوي آدم (من الأقصر ـ ٢٣ سنة ـ ويعمل فاعلاً في صناعة البناء) الذي عثر مصادفة على المسدس الذي أطلق منه الجاني رصاصاته الثماني الطائشة، فقد تعثرت به قدمه أثناء تدافع الجماهير، فالتقطه ووضعه في جيبه، وكان المسدس ساخنًا «لسع يديه»، والمسدس من النوع الذي إذا أطلقت جميع مقذوفاته ينفتح؛ فأدرك آدم أنه المسدس الذي استخدم في الحادث.

وروت الصحيفة أن خديوي آدم قد أبى إلا أن يسلمه إلى الرئيس عبد الناصر بنفسه يدًا بيد، ولما كان شاب فقيرا؛ فلم يستطع الحضور من الإسكندرية إلى القاهرة في سيارة أو قطار؛ فلم يكن أمامه الحضور ماشيًا، وبدأ رحلة السير على قدميه على قضبان السكك الحديدية في الرابعة من صباح يوم الأربعاء ٢٧ أكتوبر حتى بلغ مدخل شبرا يوم الاثنين أول نوفمبر في حوالي الساعة ١٢ ظهرًا، وتلمس مكان الرئيس حتى قابله، وقبَّل يده، فقبَّله الرئيس مقدرًا وشاكرًا، ثم أمر بمكافأته بمائة جنيه.

عن رحلة خديوي آدم من الإسكندرية للقاهرة ذكرت الصحيفة تحت عنوان:

« يجوع فيبيع قفطانه ويأكل.. »:

« إن خديوي آدم مشي بين قضبان السكك الحديدية إلى أن أخذ منه التعب كل مأخذ وشعر بالجوع.. وكان قد وصل إلى سوق مدينه في الطريق لم يعرف اسمها، فباع قفطانه وأكل وشبع وواصل سيره.».* (٣)

وفي اليوم التالي ذكرت الصحيفة: «عقد الأستاذ محمد عطية إسماعيل ـ المحامي العام ـ والأستاذ على نور الدين الوكيل الأول في نيابة أمن الدولة اجتماعًا قصيرًا دعي على أثره العامل خديوي آدم واستمع وكيل النيابة إلى معلومات عثوره على المسدس».

***

ـ وفي ٥ نوفمبر ١٩٤٥، صدرت مجلة «المصور» وعلى غلافها صورة بحجم الغلاف لجمال عبد الناصر في ثيابه العسكرية مع عنوان: «كلكم عبد الناصر»، وداخل العدد ملف بعنوان: «السمكري الذي وجَّه ٨ رصاصات إلى قلب عبد الناصر».

*** (٣) جريدة الأهرام، عامل يعثر على المسدس الذي أطلق منه الجاني الرصاص على الرئيس ـ العدد ٢٤٨١٤ ـ ٢ نوفمبر ١٩٥٤**



الرئيس جمال عبد الناصر يستقبل العامل الذي ادعى أنه عثر المسدس المستخدم فى الجريمة (نقلا عن جريدة الأهرام - ٢ نوفمبر ١٩٥٤) .

وذكرت المجلة قصة الاعتداء على الرئيس وحكاية العامل الذي عثر مصادفة على المسدس الذي استخدمه الجاني، وانتقلت المجلة للقاء المصابين في الحادث وهما الأستاذان ميرغني حمزة وزير المعارف والري والزراعة السوداني، وأحمد بدر الدين سكرتير هيئة التحرير بالإسكندرية، وقد قال مندوب المجلة نقلاً عن ميرغني حمزة: «عندما انطلق الرصاص، أصابته شظايا الزجاج المكسور، ولم يشعر بالإصابة إلا حينما رأى الدم يغطي يده كلها، وحاول الانسحاب بهدوء، ولكن الدم السائل لفت نظر الجميع فهرع الجميع إليه ونقلوه إلى مستشفى المواساة ».

وقال مندوب المجلة نقلاً عن أحمد بدر الدين (المصاب الثاني): « أصابته رصاصتان، واحدة في أصبعه والثانية في جنبه ».

وتحت عنوان « **الابن يستنكر جريمة الأب** » كتب محرر المجلة:

اسمه عبد اللطيف محمود عبد اللطيف «٩ سنوات»، هو الابن الأكبر للجاني:، قال لمندوب «المصور»:

« أنا كنت باسمع الراديو بالليل، وكان جمال عبد الناصر بيخطب، وبعدين سمعت ضرب الرصاص، فعيطت لأني افتكرت إنه جراله حاجة، وبعدين سمعته بيقول: أنا جمال عبد الناصر، فبطلت عياط، ورصفقت من الفرح لما عرفت أن الرصاص مجاش فيه ».

وسكت الطفل ولمعت عيناه وكأنه اهتدى إلى شيء مثير وقال للمندوب:
« اسمع أن عايز أروح لجمال عبد الناصر أبوسه وأقول له مبروك عشان

الرصاص ما جاش فيه ».

ـ فقال المندوب: « إنه مشغول وقد لا يستطيع أن يراك ».
ـ فقال الطفل: « طيب استني لما أكتب لك جواب تديهوله ».
.. وكتب الطفل هذا الخطاب:
« أنا عبد اللطيف محمود عبد اللطيف محمد زعلان من بابا عشان هو ضرب جمال عبد الناصر بالرصاص، وإنه مبسوط خالص عشان ربنا سلم ومفيش حاجة حصلت لجمال عبد الناصر.

توقيع: عبد اللطيف محمود عبد اللطيف ـ بتاريخ: ٢٧ ـ ١٠ ـ ١٩٥٤ »*(٤)

والتقت المجلة والد المتهم والسيدة والدته هدية محمد يوسف، والسيدة حماته نعيمة خليل والسيدة زوجته ونقلت عنهم أحزانهم وإدانتهم للحادث.

***

.. وأصبح عبد الناصر بطلاً شعبيًا، واصطفت الجماهير على محطات السكة الحديد في طريق عودته من الإسكندرية لتحيته والهتاف له، ولم يعد لمعاهدة الجلاء ذكر، وأصبح محور حديث المنتديات شجاعة عبد الناصر والإطراء على أفعاله، والإشادة بإنجازاته، وانسحب الحديث عن عوار بعض بنودها إلى هامش النسيان!!

***(٤) مجلة المصور ـ العدد ١٥٦٩ ـ ٥ نوفمبر ١٩٥٤**

ما لم تذكره الصحف:

لكن ما لم تذكره الصحف أن شعورا بالاستياء عمَّ جماهير الإسكندرية قبل إلقاء عبد الناصر خطابه، امتزجت فيه مشاعر الغضب والسخط ضد اتفاقية الجلاء مع بريطانيا، التي عارضتها كل القوى السياسية في مصر لثلاثة أسباب:

١ ـ السماح للقوات البريطانية بالعودة للقناة في حالة الهجوم على تركيا، عضو حلف الأطلنطي، وهو الأمر الذي يجعل مصر ترتبط عمليًا بالأحلاف، ويعطي الحق لانجلترا للعودة إلى القناة.

٢ ـ الموافقة على بقاء الفنيين البريطانيين في القاعدة (١٢٠٠ فني) دون خضوع لسلطة الحكومة المصرية، ويتم انسحابهم بعد ٧ سنوات من القاعدة، وتصبح المخازن وكل ما بالقاعدة ملكًا لمصر، وهو الأمر الذي رآه البعض إضعافا للسيادة المصرية على أراضيها، واحتلالا جديدا في صورة مختلفة.

٣ ـ أن الاتفاقية لم تعرض على الشعب في استفتاء عام.

وقد انسحب هذا السخط على عبد الناصر الذي وقعها، وضد نظام الحكم الاستبدادي الذي شرع في إرساء قواعده.

وزاد المناخ العام سوءًا بعد انتشار أخبار عن لقاءات تمت بين عبد الناصر وبن جوريون وبصحبته إيجال ألون على إحدى القطع البحرية في عرض البحر الأحمر قرب مضيق العقبة، وأنه يرتب لبيع قضية فلسطين كما باع

مصر.

وعندما أقيم سرادق الاحتفال في ميدان المنشية، احتلته جماهير الإسكندرية، وأخذت هتافاتها تتعالى بالحرية وسقوط الظلم، كانت تقارير البوليس الحربي تدل على الشعور المعادي الذي يسود الإسكندرية.. وتختلف الأقوال في جو سرادق الاحتفال، فبينما يقول إبراهيم الطحاوي سكرتير عام مساعد هيئة التحرير إن رجال الجيش الوطني ـ تحت قيادة اللواء عبد الفتاح فؤاد ـ الذين حضروا إلى السرادق كانوا يهتفون هتافات خاصة بهم لا يذكرون فيها اسم جمال عبد الناصر.. ويقول حسين عرفة رئيس المباحث الجنائية العسكرية إن جماهير الإسكندرية التي احتلت السرادق تعالى هتافها ضد الظلم ومن أجل الحرية.

ويضيف إبراهيم الطحاوي أن رجال الحرس الوطني قد افتعلوا ضجيجًا متعمدًا في السرادق عندما حضر الوفد السوداني معتقدين أنه موكب عبد الناصر، مما اضطر حسين عرفة إلى إخلاء السرادق من هذه الجماهير في الخامسة مساء، وإعادة ملئه من جديد بجماهير مأجورة تتكون من ١٠ آلاف من عمال مديرية التحرير الموالية.

وكانت هذه الجماهير هي التي دخل محمود عبد اللطيف من بينها ليجلس في الصفوف الأمامية (خلسة أو بترتيب من المنظمين) على بعد عشرين مترا من منصة الخطباء والضيوف، وأطلق منها الرصاص على جمال عبد الناصر.

العلاقة بين عبد اللطيف
والبكـباشي «عــبده »:

لم يكن ارتباط اسم محمود عبد اللطيف باسم جمال عبد الناصر وليد لحظة الإعلان عن حادثة إطلاق الرصاص في المنشية، فالعلاقة بين الرجلين تسبق هذا اليوم وهذه الحادثة بسنوات، فعندما جند قائد الجناح عبد المنعم عبد الرءوف محمود عبد اللطيف (براد بشركة شندلر للمصاعد الكهربائية) في النظام الخاص عهد بتدريبه على السلاح وإعداد المتفجرات إلى البكباشي عبده، والبكباشي عبده هو اختصار للاسم الحركي للبكباشي عبد القادر زغلول الذي اتخذه جمال عبد الناصر لنفسه وعرف به تنظيميًا.

في ديسمبر سنة ١٩٥١ طلب جمال عبد الناصر (البكباشي عبد القادر زغلول) من النظام الخاص أن يقدم له شابًا من الإخوان فدائيًا ميت القلب ليقوم بعملية خطيرة في بور سعيد.. فتم تقديم محمود عبد اللطيف.

ـ سافر محمود عبد اللطيف إلى بور سعيد.. وهناك تم أعطاؤه مبلغ عشرة جنيهات، وتكليفه بالبحث عن عمل في أحد معسكرات الجيش الانجليزي، لأن المهمة المكلف بها هي تسميم الجنود البريطانيين في معسكر بور سعيد بوضع السم في اللحوم المخزنة بالثلاجات..!!

وبعد ١٥ يومًا أمضاها محمود عبد اللطيف في بورسعيد لم يوفق خلالها في الالتحاق بالعمل المطلوب، تم إبلاغه بإلغاء المهمة والعودة إلى القاهرة.

.. عاد عبد اللطيف ليجد نفسه وقد أصبح بلا عمل بعد أن فصلته شركة شندلر لتجاوزه مدة الغياب المسموح بها، فافتتح دكانًا في إمبابة، لكن بعد اقتحام منزل المرشد وقطع سلك التليفون ومحاولة إجباره على كتابة استقالته في يوم الجمعة ١١ ديسمبر عام ١٩٥٣، تم تكليفه بافتتاح محل في منيل الروضة في عمارة مواجهه لمنزل حسن الهضيبي وعهد إليه بحراسة المرشد، ومراقبة التحركات المريبة حول مسكنه، والإبلاغ عنها، فالدكان لم يكن سوى مجرد ساتر لتنفيذ عمل من أعمال الجماعة، وبعد فترة طُلب منه إغلاق الدكان والعودة إلى البحث عن دكانه القديم في منطقة سكنه بإمبابة، وهو الدكان الذي داهمته الشرطة ليلة الحادث!!

«موريس» والأسطى ملكـــون ملكـــونيان:

لم يكن عبد الناصر «نبتة إخوانية » خالصة؛ فقد كان أيضا عضوا في حدتو، واتخذ لنفسه اسمًا حركيا (موريس)، وكانت حدتو تطبع منشورات الضباط الأحرار وترسلها إليه مع شاب أرمني عضو في حدتو اسمه ملكون ملكونيان ويعمل فني إصلاح راديوهات في شارع المنيل.

وكان قسم الجيش في حدتو يضم بعض الضباط الذين اشتركوا في حركة الجيش مثل البكباشي يوسف صديق واليوزباشي خالد محيي الدين واليوزباشي أحمد حمروش واليوزباشي مهندس أحمد جمال علام والملازم أول آمال المرصفي.

.. وقبل انقلاب ٢٣ يوليو أخطر عبد الناصر حدتو بموعده عن طريق أحمد

حمروش لكنهم لم يفعلوا شيئًا، ولم يعلموا بنجاح الحركة إلا من الراديو بعد إذاعة البيان الأول في الساعة السابعة والنصف من صباح ٢٣ يوليو!!

بعد انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ شاهد ملكون ملكونيان صور موريس تملأ الصحف، وأيقن أنه أسهم تاريخيًا في إنجاح الانقلاب، لكن زهوه لم يدم طويلاً، فما لبث أن قبض عليه مع زملائه المسئولين عن طبع المنشورات، وحكم عليه بالسجن خمس سنوات قضاها كاملة.

.. وقد قال لي الأستاذ مصطفى طيبة نائب رئيس تحرير الأخبار وعضو حدتو: « كان موريس يحضر معنا الاجتماعات وكان صامتًا لا يتحدث أبدا، ولكني لاحظت أنه يسترق النظرات إلى الآخرين. ولم أعرف أن اسمه الحقيقي هو عبد الناصر، وأنه مسلم إلا بعد نشر صوره في الصحف بعد انقلاب يوليو، بعدها سجننا جميعًا في المحاريق بتهمة مناهضة الثورة في الأول من يناير عام ١٩٥٩ حتى أفرج عنا في ٤ إبريل ١٩٦٤عام بمناسبة زيارة خرشوف لمصر».

إشكالية الصراع على السلطة بين عبد الناصر والإخوان:

بعد قيام الملك فاروق بحل مجلس إدارة نادي الضباط في ١٧ يوليو ١٩٥٢ التقى عبد الناصر بجماعة الإخوان المسلمين في اليوم التالي في منزل عبد القادر حلمي في الحادية عشرة مساء، وحضر اللقاء كمال الدين حسين وعبد الحكيم عامر ومن الإخوان حسن العشماوي وصالح أبو رقيق.

وفي هذا الاجتماع قال عبد الناصر: إن أسماء قيادات الضباط الأحرار أصبحت معروفة للبوليس السياسي ونظرا لذلك فإنه قرر الإسراع بالتحرك خلال عشرة أيام، وإن الأمر يقتضي أن يتعاون الإخوان معه. وطلب منهم رأي المرشد العام المستشار حسن الهضيبي، وكان بالإسكندرية.. فقالوا له سيكون الرد جاهزا خلال ٤٨ ساعة أي في يوم ٢٠ يوليو.

وفي الموعد المحدد التقى ناصر بصلاح شادي ولم يكن وفد الإخوان الذي ذهب للإسكندرية لمعرفة رأي المرشد العام قد عاد بعد فتأجل اللقاء إلى اليوم التالي «٢١ يوليو». . وعرف عبد الناصر أن شروط المرشد تتلخص في:

١ ـ تطبيق الشريعة الإسلامية
٢ ـ المشاركة الكاملة بين الإخوان والضباط الأحرار في الانقلاب والمسئولية إزاءه والتعاون في تنفيذه بعد نجاحه.

وفور سماع عبد الناصر شروط المرشد انتحى بصلاح شادي جانبا وأشهدا الله على عهدهما القديم بقراءة الفاتحة، وأن الحكم سيكون بكتاب الله إذا نجحت الحركة في الاستيلاء على السلطة في الدولة.

وبناء على هذا التفاهم واطمئنان كل فريق للآخر قام جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين بإبلاغ كل من حسن العشماوي وصالح أبو رقيق «عضوي مكتب الإرشاد» بموعد تحرك الضباط الأحرار.

ومع الساعات الأولى من صباح ٢٣ يوليو انتشرت كتائب الإخوان على طول

طريقي السويس ـ القاهرة والإسماعيلية ـ القاهرة وفي منطقة قناة السويس لمراقبة تحركات القوات البريطانية والتصدي لها، إذا ما تحركت ضد الثورة، وقام الإخوان بحراسة المنشآت العامة والسفارات وأماكن العبادة.

وتم استدعاء حسن العشماوي إلى مقر قيادة الحركة في كوبري القبة وطلب منه أن يتصل بالمرشد العام في الإسكندرية لإصدار بيان بتأييد الثورة لكن المرشد لم يفعل شيئا وظل بالإسكندرية، ولم يحضر للقاهرة إلا بعد مغادرة الملك البلاد.

وفي يوم ١٩٥٢/٧/٢٧ أصدر الهضيبي البيان التالي، ونشر بمجلة الدعوة الأسبوعية عدد ٧٦ـ بتاريخ ١٩٥٢/٧/٢٩ وجاء فيه:

« بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

وبعد.. في الوقت الذي تستقبل البلاد فيه مرحلة حاسمة من تاريخها بفضل هذه الحركة المباركة التي قام بها جيش مصر العظيم، أهيب بالإخوان المسلمين في أنحاء الوادي أن يستشعروا ما يلقى عليهم الوطن من تبعات في إقرار الأمن وإشاعة الطمأنينة، وأخذ السبيل على الناكثين ودعاة الفتنة، ووقاية هذه النهضة الصادقة من أن تمس روعتها وجلالها بأقل أذى أو تشويه، وذلك بأن يستهدفوا على الدوام مثلهم العليا، وأن يكونوا على تمام الأهبة لمواجهة كل احتمال.

والإخوان المسلمون بطبيعة دعوتهم خير سند لهذه الحركة يظاهرونها،

ويشدون أزرها حتى تبلغ مداها من الإصلاح، وتحقق للبلاد ما تصبو إليه من عزة وإسعاد.

وإن حالة الأمن لتتطلب منكم بوجه خاص أعينًا ساهرة ويقظة دائمة؛ فلقد أعدتكم دعوتكم الكريمة رجالاً يُعرفون عند الشدة، ويلبون عند أول دعوة،

فكونوا عند العهد بكم، والله معكم.

وستجتمع الهيئة التأسيسية في نهاية هذا الأسبوع بإذن الله لتقرر رأي الإخوان فيما يجب أن تقترن به هذه النهضة المباركة من خطوات الإصلاح الشامل ليدرك بها الوطن آماله، ويستكمل بها مجده.. (وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ) (الحج: ٤٠)، والله أكبر ولله الحمد».
المرشد العام
المستشار حسن الهضيبي

وفي يوم ٣٠ يوليو الساعة السابعة صباحا تم اللقاء بين المرشد وعبد الناصر لأول مرة في منزل صالح أبو رقيق لقربه من مقر القيادة العامة للجيش، وقد دار الحديث بينهما من منطلق ما اتفق عليه عبد الناصر مع الإخوان قبل قيام الحركة، غير أن عبد الناصر بدأ يتنصل شيئا فشيئًا من بعض الالتزامات التي تقتضيها المشاركة المتفق عليها بصفتهم شركاء في المسئولية، وقال عبارته: «أنا لم أتعهد لأحد بشيء»، وهنا وجه المرشد حديثه لحسن العشماوي متسائلا بتعجب:

« ألم تتفقوا على المشاركة يا حسن؟!! » فأجاب: نعم اتفقنا. وهنا ظهر على

المرشد عدم الارتياح أو الاطمئنان، لدرجة أنه لم يشارك في الحديث حتى نهاية الجلسة التي دامت حوالي الساعتين. بعد أن انصرف عبد الناصر قال الهضيبي للحاضرين: «هذا الرجل لا خير فيه. »، وبدأت حالة من الود المفقود بين الرجلين فالهضيبي لا يأمن جانب عبد الناصر وعبد الناصر يشكو لزملائه الضباط من أن الهضيبي يتعالى عليه ويعامله باحتقار.. وازدراء.. وأنه يذهب إلى اجتماعاته مضطرًا وأنه لا يطيقه.

.. ومنذ ذلك اليوم بدأ الخلاف بين الضباط أعضاء مجلس قيادة الانقلاب الذين كانوا يطالبون بإقامة الجمهورية، وبين الإخوان المسلمون الذين طالبوا بإلغاء الملكية وإعلان الخلافة الإسلامية فورًا، ارتأى البعض من الفقهاء الدستوريين أن الدستور مازال قائمًا رغم استبدال ملك بملك، ورغم عنصر القهر الذي لازم ذلك التغيير لشخص الجالس على العرش.

.. ولكن تحت تأثير الخوف من الضباط أصدر قسم الرأى بمجلس الدولة برئاسة السنهوري فتوى تنص على أنه:

« في حالة نزول الملك عن العرش وانتقال وصاية الملك إلى خلف قاصر يجوز لمجلس الوزراء، إذا كان مجلس النواب منحلاً، وأن يؤلف هيئة للعرش من ثلاثة تتولى بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء سلطة الملك إلى أن تتولى هيئة الوصاية الدائمة »، واستمسك على ماهر بتلك الفتوى، ولم يعترض عليها سوى الدكتور وحيد رأفت الذي أصر على دعوة البرلمان المنحل للانعقاد وقبل مضي المدة الدستورية (عشرة أيام من تنازل الملك)، وبدأت مصر مرحلة تكييف القوانين (ترزية القوانين) لتتلاءم مع رغبات الحكام الجدد تحت تأثير الخوف منهم التي انتهت إلى هاوية اللا قانون.

وقد أصدر سليمان حافظ نائب رئيس مجلس الدولة العديد من الفتاوى بخروقات قانونية بعد الاعتداء على السنهوري واعتكافه في منزله.

.. ومع ذلك فكرت حركة الجيش في تعيين وزيرين في وزارة محمد نجيب، ورشح الهضيبى الشيخ أحمد حسن الباقورى، وأحمد حسني وكيل وزارة العدل، ومحمد كمال الدين محافظ الإسكندرية، وبعد أن تم الاتصال بالأول والثاني، أبلغ جمال عبد الناصر سليمان حافظ الذي أسهم بقدر كبير في تشكيل الوزارة أن حسن العشماوى ومنير الدلة قد حضروا موفدين من المرشد العام ليبلغاه اختيار الإخوان قد وقع عليهما ليمثلاهم في الوزارة، وأن الترشيح الأول كان شخصيًا من الهضيبى وليس من مكتب الإرشاد.

كان الاعتذار للباقورى وأحمد حسنى بعد تبلغيهما صعبًا، كما أن رأى سليمان حافظ في عشماوى والدلة كان أنهما شباب أكثر مما ينبغي، وكان رد فعل الجماعة فصل الباقورى من مكتب الإرشاد!!

ومع ذلك استمرت العلاقة طيبة بين الحركة وجماعة الإخوان وخاصة بعد الإفراج بعفو خاص في ١١ أكتوبر ١٩٥٢ عن قتلة الخازندار ومحمود فهمي النقراشى، ثم صدر قرار بعد ذلك بمرسوم بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التي وقعت في المدة من توقيع معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وقد بلغ عددهم ٩٣٤ واستثني من العفو المحكوم عليهم في قضايا شيوعية باعتبار الشيوعية جريمة اقتصادية واجتماعية وفقًا لـ «التخريجة» القانونية التي أعدها سليمان حافظ!!

واستمرت العلاقة الطيبة بين الحركة والجماعة أثناء الصدام مع الأحزاب،

فقد كانت الجماعة دائما ضد الأحزاب والحزبية، لأن ذلك في نهايته يعني خلو الساحة لهم وحدهم.

.. لكن بعض تصرفات الحركة لم تجد قبولاً لدى الإخوان، كما أن بعض تصرفات الإخوان لم تجد ترحيبًا من جانب مجلس قيادة الحركة، كانت حربًا غير معلنة، لا الإخوان المسلمون يصارحون بالعداء جهاراً ولا مجلس قيادة الحركة يهاجم الإخوان، حتى أصدر مجلس قيادة الحركة بيان في ١٤ يناير ١٩٥٤ بحل جماعة الإخوان المسلمين وبه الاتهامات الآتية:
١ ـ التقاعس في تأييد المرشد العام للحركة إلا بعد خروج الملك.

٢ ـ عدم تأييد قانون الإصلاح الزراعي والمطالبة برفع الحد الأقصى للملكية إلى ٥٠٠ فدان.

٣ ـ محاولة فرض الوصاية على الحركة بعد حل الأحزاب.

٤ ـ اتخاذ موقف المعارضة من هيئة التحرير.

٥ ـ بدء التسرب إلى ضباط الجيش والبوليس وتشكيل وحدات تحت إشراف المرشد.

٦ ـ تشكيل جهاز سري بعد حل الجهاز السري الذي كان يشرف عليه عبد الرحمن السندي.

٧ ـ حدوث اتصال عن طريق الدكتور محمد سالم الموظف في شركة النقل

والهندسة بين مستر ايفانز المستشار الشرقي للسفارة البريطانية في مايو ١٩٥٣ مع منير الدلة وصالح أبو رقيق ثم مع حسن الهضيبي بعد ذلك.

٨ ـ زيارة حسن العشماوي يوم الأحد ١٠ يناير لمستر كريزويل الوزير البريطاني المفوض.

وتزامن صدور البيان مع اعتقال حسن الهضيبي و٤٥٠ عضوا بالجماعة في القاهرة والأقاليم.

وبعد أحداث مارس ١٩٥٤، اكتشف الطرفان أن الصدام بينهما جاء في وقت مبكر وغير مناسب للطرفين لأن خطرًا مشتركا كان يهددهما؛ فتم الإفراج عن الهضيبي في ٢٥ مارس ١٩٥٤، وذهب جمال عبد الناصر لزيارته في منزله وفي صباح اليوم التالي نشرت الصحف:

أنه تقرر الإفراج عن جميع الإخوان، وأن الإخوان استأنفوا نشاطهم وعقدوا اجتماعا مع المرشد العام لجماعتهم الذي أعلن:

« أننا الآن أقوى مما كنا!! »

.. وظل الصراع بين الجانبين مكتوما، فالضباط يتهمون الإخوان عبر الصحف الموالية لهم بالاتصال بجهات أجنبية من وراء ظهرهم وإنشاء جهاز سري مسلح، والإخوان ينشرون بين الناس عبر جهاز شائعاتهم أن عبد الناصر خائن مرتد وناقض للبيعة والعهد ويحكم بنظام لا إسلامي.

.. وأصبحت كل الدلائل تشير إلى حتمية الصدام بين الحركة والجماعة والذي بلغ مداه في حادث المنشية.

تحييد النظام الخاص:

منذ عام ١٩٤٩ أحكم عبد الناصر قبضته على النظام الخاص للإخوان داخل الجيش، وبعد وفاة الصاغ محمود لبيب أصبح عبد الناصر قائده بعد أن استدعاه الصاغ محمود لبيب (قائد التنظيم) أثناء مرضه إلى منزله بالظاهر وسلمه مذكرة بأسماء الضباط الذين يشملهم التنظيم السري والمبالغ المتبقية من الاشتراكات (قيمة الاشتراك للعضو ٥٠ قرشًا شهريًا) بسبب غياب عبد المنعم عبد الرءوف وأنور السادات عن القاهرة لنقلهما إلى سيناء.

وفي عام ١٩٥٠ قرر عبد الناصر إعادة التنظيم السري لضباط الجيش والذي بدأه قائد الجناح عبد المنعم عبد الرءوف والصاغ محمود لبيب عام ١٩٤٤ وتوقف عام ١٩٤٨ بسبب حرب فلسطين، وضم إليه عناصر أخرى من غير تنظيم الضباط الإخوان وبخاصة الضباط الذين حوصروا في الفالوجا مستغلاً حالة المرارة التي خلفتها الهزيمة والحصار في نفوسهم وغيرهم من الضباط ممن يلمس فيهم الشجاعة والكتمان.

.. وهو ما يعني أن تنظيم الضباط الأحرار تكوّن في غالبه في رحم النظام الخاص لجماعة الإخوان المسلمين.*(٥)، وكان أغلبهم أيضا أعضاء في الحرس

*(٥) الصاغ حسن حمودة، أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين؛ ص ١٥٠

الحديدي؛ حتى أن عبد المنعم عبد الرءوف منشئ جناح الإخوان داخل الجيش كان شخصية محيرة وشديدة الغموض، فقد كان وثيق الصلة بالإخوان، وثيق الصلة بعبد الناصر ووثيق الصلة بعزيز المصري (عضو المحفل الماسوني)، وهو همزة الوصل مع القصر الملكي وتحديدًا يوسف رشاد.

.. واستطاع عبد الناصر أن يجتذب إليه عبد الرحمن السندى رئيس الجهاز السرى، والذي كان على خلاف مع حسن الهضيبى والشيخ سيد سابق منشئ الجهاز السري؛ واستطاع السندي أن يستقطب عددًا من الإخوان من أعضاء مكتب الإرشاد ومن الجهاز السرى ومن الشعب لصالح عبد الناصر، وبذلك ضمن تأييد عبد الناصر النظام السري المدني للإخوان واحكم قبضته عليه بعد أن توطدت أواصر الصداقة والثقة بين السندى وعبد الناصر فهم بلديات فالسندى أسيوطي من «بني فهد» وعبد الناصر أسيوطي من «بني مر». . ولذلك لم يعتقل عبد الرحمن السندى في عام ١٩٥٤ ولم يدخل سجون عبد الناصر الذي عينه في وظيفة كبيرة في شركة شل للبترول ومنحه فيلا فخمة مزودة بكل وسائل الراحة في مدينة الإسماعيلية.

... وكذلك كان أعوان السندى كلهم خارج السجون، بل إن عبد الناصر قد قبل وساطته فيمن طلب منه الأمان لهم من أعوانه ورجاله المقربين من أفراد الجماعة وعينهم في وظائف حكومية بمرتبات مجزية.

.. وبعد أن أستنفد عبد الناصر أغراضه من السندى. صار السندي « كارت محروق » للجميع حتى توفاه الله في ٢٩ يوليو ١٩٦٢ عن واحد وأربعين عامًا في شقة بشارع سليمان جوهر بالدقي.

اختراق الجماعة:

.. ولم يكن أمام عبد الناصر إلا استكمال اللعبة المعروفة وهي اختراق صفوف الإخوان ومحاولة تعميق التناقضات الموجودة بينهم، وتفجيرهم من الداخل، وقد أسهم في ذلك من جانب الحركة الشيخ الباقورى وصالح عشماوي وعبد الرحمن البنا شقيق حسن البنا بالتعاون مع إبراهيم الطحاوى سكرتير هيئة التحرير، وساعد في هذا تعميق التناقضات الداخلية بين الإخوان التي بلغت حد الانفصال والمواجهة وتمزيق الجماعة من الداخل، وانقسم الإخوان إلى مجموعتين تتنازعان الانتماء للجماعة وتعلن أنها الإخوان المسلمون: مجموعة الهضيبى قيادة الجماعة ومجموعة صالح العشماوى المطرودة من الجماعة، وانقسمت مجموعة الهضيبى داخليًا إلى مجموعتين: مجموعة متطرفة بقيادة الهضيبى نفسه، ويساندها الجهاز السري، ومجموعة محمد خميس حميدة التي لا تحظى بتأييد الجهاز السرى، وكان عبد الناصر يستغل بذكاء الانقسام فيضرب مجموعة صالح العشماوي المؤيدة له بالمجموعتين الأخريين ويجمع أطراف الموقف لصالحه.

وقد بلغ التناحر ذروته عندما قرر الهضيبى تصفية الجهاز السري الذي كان موجودا في عهد حسن البنا برئاسة عبد الرحمن السندى الموالي لعبد الناصر، وإنشاء جهاز سري جديد موالٍ له بقيادة يوسف طلعت، فكانت تنحية عبد الرحمن السندى هزيمة للفريق المتعاون مع عبد الناصر وانتصار لفريق الهضيبي الموالي لفكرة الوصاية على انقلاب ٢٣ يوليو، ولكن بعد فترة تبين أن الهضيبى يقوم بتكوين جهاز جديد آخر من أنصاره بعد أن استطاع أن يضم إليه المهندس سيد فايز وهو الرجل الثاني في التنظيم، لكن تم اغتيال المهندس

السيد فايز في يوم ١٩ نوفمبر ١٩٥٣ أى في اليوم الذي كان مقررًا أن يتسلم تفاصيل وبيانات الجهاز بواسطة صندوق من حلوى المولد مملوء ديناميت وصل إلى منزله على أنه هدية بمناسبة المولد النبوي وقتل معه شقيقه الصغير ٩ سنوات وطفلة صغيرة تصادف مرورها أسفل شرفة المنزل التي سقطت نتيجة الانفجار.

وقد اتهم في قتله أفراد النظام الخاص، وحصر الاتهام في أحمد عادل كمال أحد أفراد النظام الخاص القديم وقتئذ، وهو ما كان ينذر باقتتال بين أفراد الجماعة، ولكن محمد حامد أبو النصر المرشد الرابع للإخوان كتب في مذكراته أن الذي قتل سيد فايز هو أنور السادات.

وتصاعدت وتيرة الأحداث باحتلال المركز العام واقتحام بيت المرشد بمعرفة بعض أعضاء الجماعة الموالين للسندى وبتدبير من عبد الناصر ومحاولة إجباره على الاستقالة!!

.. ولم يكن عبد الناصر بعيدًا عن هذه الأفعال التي تهدف إلى إثارة الفرقة وزرع الفتن بين أفراد الجماعة وإنهاك مرشدها قبل أن يوجه لها ضربته القاصمة.

وهو ما يجعل البعض يعتقد أن محاولة اغتيال عبد الناصر تم رصدها من البداية، وأن عبد الناصر قد رتب لهذا الأمر ترتيبًا جيدا بما لديه من قدره على اختراق صفوف الإخوان وأن هذا الترتيب يتفق مع عقلية جمال عبد الناصر التي كان على علم بنوايا الإخوان وخططهم فبادر بتنفيذها لكن بترتيبه وتحت سيطرته!!

اعترافات المتهم:

اعترف المتهم أنه تلقى الأمر بارتكاب الجريمة من هنداوي دوير لأن اتفاقية الجلاء جريمة وطنية وأنها تعطي الانجليز الحق في احتلال البلاد، وأنه تسلم المسدس من هنداوي، كما تسلم عشر طلقات وخمسة جنيهات من علي نويتو الذي قال له: «على بركة الله»، واعترف عبد اللطيف بأنه غادر منزله في إمبابة صباح السادس والعشرين من أكتوبر، ومر على زميله سعد حجاج المكلف الثاني بمحاولة اغتيال عبد الناصر ليصطحبه في رحلته، لكن سعد أبدى أسفه لعدم تمكنه من تجهيز سلاح، فودعه وسافر بمفرده..

.. وفي صباح اليوم التالي سلم هنداوي دوير نفسه للشرطة، وأدلى باعترافات وخطط تفصيلية تفيد أن إبراهيم الطيب المسئول عن التنظيم السري في القاهرة هو مَن أعطاه الأوامر وسلَّمه المسدس، وأكد له أن الأوامر صادرة من المرشد حسن الهضيبى ويوسف طلعت قائد النظام الخاص، واعترف باتصال الرئيس محمد نجيب بمؤامرة الإخوان على حياة جمال عبد الناصر.

تناقضات كثيرة:

تناقضات كثيرة تدور حول القضية من حيثُ انعدام رد الفعل التلقائي لعبد الناصر حال إطلاق الرصاص عليه بعكس ما شاهدناه في حادث المنصة في أكتوبر ١٩٨١، وكذلك القدرة على الارتجال للخطاب.

ولم يقتصر التناقض على هذين الأمرين فقط، بل امتد إلى عدد الطلقات والسلاح المستخدم فيها وهيئة المتهم عند ارتكابها ومسافة إطلاق الرصاص.
عدد الطلقات:

ذكرت الصحف أن عدد الرصاصات التي أطلقت على عبد الناصر ٨ رصاصات، وورد نفس العدد في أغنية أم كلثوم، لكن صلاح سالم قال في نفس ليلة الحادث في احتفال المحامين أن عدد الرصاصات عشر، وقال اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية إنها تسع من نوع «الفشنك »*(٦)، وذكر حسن التهامي أنها ست رصاصات، وقال محمد حسنين هيكل أيضا إنها ست رصاصات*(٧) ، وذكرت وثائق متحف الشرطة أنها ست رصاصات!!
كما ذكرت الصحف أنه: « بتفتيش الجاني عثر في جيبه على ٧ رصاصات».

.. أيا كان عدد الرصاصات التي سبق ذكرها وقيل إنها أطلقت في الحادث؛ فإن إضافتها إلى السبع رصاصات التي قيل إنها ضبطت مع الجاني، فإننا نجد أنفسنا أمام تناقض جديد لا يتفق مع ما جاء باعتراف المتهم بأنه تسلم عشر طلقات من علي نويتو!!

السلاح المستخدم:

ذكرت الصحف الصادرة غداة الحادث أنه عثر في المكان الذي كان يقف

***(٦) محمد نجيب، كنت رئيسًا لمصر ـ ص٢٦٩**

***(٧) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم ـ ص ٤٨**

فيه الجاني على أربعة أظرف فارغة من عيار ٣٦ ملليمترا، وهي تختلف عن طلقات المسدس الذي ضبط مع المتهم، إذ إن المسدس الذي عثر عليه مع المتهم من نوع «المشط»، الذي لا يلفظ الأظرف الفارغة، وكان هذا الاختلاف بين نوع الذخيرة ونوع المسدس المضبوط كافيا لنسف القضية من أساسها!!

.. وفي ٢ نوفمبر، نشرت جريدة الأهرام خبرًا يفيد أن عاملا عثر على المسدس الذي أطلق منه الجاني الرصاص على الرئيس، وذكرت الصحيفة قصة عن شاب يدعى خديوي آدم (من الأقصر ـ ٢٣ سنة ـ ويعمل فاعلاً في صناعة البناء)، الذي عثر مصادفة على المسدس الذي أطلق منه الجاني رصاصاته الثماني الطائشة، فقد تعثرت به قدمه أثناء تدافع الجماهير، فالتقطه ووضعه في جيبه، وكان المسدس ساخنًا «لسع يديه»، والمسدس من النوع الذي إذا أطلقت جميع مقذوفاته ينفتح؛ فأدرك آدم أنه المسدس الذي استخدم في الحادث، وأنه حضر من الإسكندرية سيرًا على قدميه لمدة ستة أيام!!

.. وقد نشرت الصحيفة صورة لاستقبال عبد الناصر للمدعو خديوى آدم تنطوي بياناتها على تكذيب الخبر المنشور جملة وتفصيلاً، فقد كان من المفترض أن يبدو خديوي آدم في صورة الأشعث الأغبر رث الثياب، وعليه مظاهر الإجهاد وعناء السفر خاصة أنه كما ذكرت قطع رحلة سير على قدميه لمدة ستة أيام كان ينام فيها على قارعة الطريق، وأنه باع قفطانه ليأكل بثمنه، لكن الصورة التي نشرت في الصحف أظهرته كامل الصحة موفور العافية مشرق الوجه تبدو عليه علامات الراحة كأنه خارج لتوه من الحمام، نظيف الثياب أنيق الهندام مع أنه قابل عبد الناصر حسبما ذكرت الصحف يوم وصوله!!

.. كان السلاح الذي قيل إنه ضبط مع المتهم محمود عبد اللطيف لحظة القبض عليه من نوع (بريتا)، وقيل إن السلاح المستخدم الذي عثر عليه خديوي

آدم من نوع (برابيلو)، وذكرت وثائق متحف الشرطة أن السلاح المستخدم في الجريمة من نوع (ولتر) عيار ٩ مم طويل ويحمل رقم ٥٨٩١

.. وهو الأمر الذي يضعنا أمام تناقض ثانٍ، فأي الأسلحة الثلاثة استخدم في ارتكاب الحادث؟!!. وخاصة أنه كانت هناك نقطة هامة وخطيرة ظهرت أثناء مناقشة المتهم إبراهيم الطيب والتي ظهرت في عدم تعرفه على الطبنجة التي عرضتها محكمة الشعب عليه، وأنكر أنها الطبنجة التي سلمها لهنداوي دوير.

....

....

شاهد: إبراهيم الطيب

الرئيس للشاهد: هي دي الطبنجة؟!

الشاهد: أنا لم أسلمه هذه الطبنجة إطلاقًا!!

الرئيس: تشتريها بكام؟!

الشاهد: أنا متأكد يا أفندم من كلامي .»*(٨)

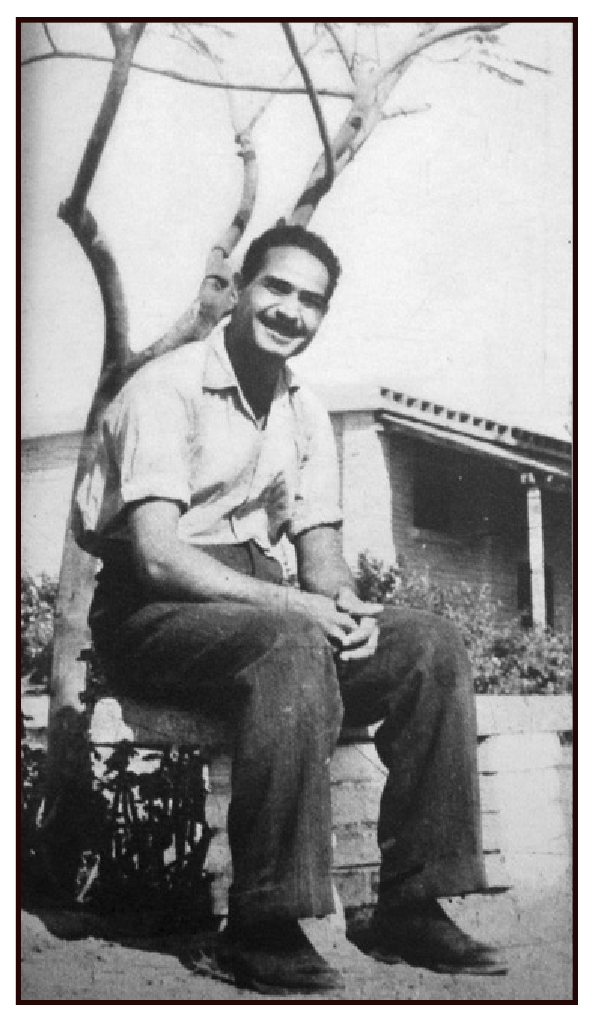
هيئة المتهم:

.. وعن حالة المتهم حال القبض عليه، ذكرت صحيفة الأهرام: «.. وقد عثر في المكان الذي كان يقف فيه الجاني على أربعة أظرف فارغة»، . ثم تابعت الصحيفة: وقد احتل المتهم مقعده من الساعات الأولى للاحتفال، وهو لا يبعد عن المنصة الرئيسية بأكثر من خمسة عشر مترًا ».

***(٨) محكمة الشعب، الجزء الثالث ـ محاكمة محمود عبد اللطيف.**



محمود عبد اللطيف .. عذبوه بوحشية
حتى نالوا منه ما أردوا.. وغدروا به !!



محمود عبد اللطيف اعترف بكل ما لقنوه له مقابل وعد بأن يخرجوه من القضية مثل « الشعرة من العجين».. فجلس يستمتع بشمس الشتاء في حديقة السجن الحربى، ثم أعدموه !!

.. فهل كان المتهم واقفًا أم جالسًا أثناء الحفل؟!. وهل كان المتهم واقفًا أم جالسًا أثناء إطلاق الرصاص؟!

.. وعن هيئة المتهم ذكرت صحيفة الأهرام أن المتهم: « كان مرتديًا بذلة قاتمة »، وهو ما جاء مخالفًا لما ذكره هيكل في وصفه لهيئة المتهم في حواره مع المتهم بجريدة «أخبار اليوم » بعنوان (الجاني يتكلم):

«. . وكان لا يزال يرتدي نفس الملابس التي ارتكب بها جريمته! قميص أزرق مخطط بخطوط بيضاء، وقد شمر أكمام القميص.. وبنطلون ازرق اللون».

فهل كان المتهم واقفًا أثناء الحفل أم جالسًا؟ وهل كان يرتدي بذلة أم قميصا وبنطلونا؟!

وهو ما يضعنا أمام تناقض ثالث!!

مسافة إطلاق الرصاص:

أجمعت الصحف الصادرة غداة الحادث أن: « الجاني قد احتل مقعده منذ الساعات الأولى لهذا الاحتفال، وهو لا يبعد عن المنصة الرئيسية بأكثر من خمسة عشر مترًا »، وقد أكدت بعض الشهادات التي استمعت إليها هذا الكلام،

وأضافت هذه الشهادات أن إطلاق الرصاص جاء من أمام مكتبة دار المعارف، وأنهم شاهدوا بأعينهم آثار الطلقات واضحة على واجهة المبنى

.

.. ولكن في المقابل، وعلى الجانب الآخر نفت بعض الشهادات التي استمعت إليها أيضا هذا الافتراض، وأكدت هذه الشهادات أن إطلاق النار جاء من أمام كاتدرائية القديس مرقص، ودلل أصحاب هذه الشهادات على صحتها بأنه نظرًا للارتفاع الشاهق للمباني القديمة كان المشاهد لا يستطيع أن يرى عبد الناصر بوضوح إلا من بعد يزيد على ٣٠٠ متر، وتلك المسافة تخرج عن المرمى المؤثر والفعال لإطلاق المسدس.

وهو ما يضعنا أمام تناقض رابع!!

صعوبة التصويب:

فإذا ما أضفنا إلى التناقضات الأربعة السابقة صعوبة « التصويب بالمسدس» وسط الزحام، نجد أننا أمام حالة شديدة الالتباس؛ فمن بديهيات فن الرماية أن رامي المسدس لا بد وأن يقف في وضع تكون ذراعه الممسكة بالمسدس ممتدة تمامًا أمامه، ويكون رسغ ذراعه الأخرى ممسكًا بمعصم يده الحاملة للمسدس مع ثني الظهر للخلف للمحافظة على وزن ثقل الجسم وفي نفس الوقت لامتصاص رد فعل المسدس أثناء خروج الرصاص لضمان ثبات المسدس أثناء إطلاق النار، وهو وضع لا يتاح ولا يتأتي للرامي ولا يسمح له باتخاذ

وضع « التنشين » بالدقة والسرعة المطلوبة في الزحام ووجود الجماهير الغفيرة من حوله والتواجد المكثف لقوات الأمن!!

شهادات لا يمكن إهمالها:

ما بين أيدينا من شهادات الإثبات وشهادات النفي.. يتحمل أصحابها المسئولية عنها أمام الله وأمام التاريخ؛ فنحن لا نملك حق إهدارها أو الالتفات عنها، وأيضا لا نستطيع أن نسلم بما جاء فيها لكونها غير صادرة عن شهود عيان، وتعتمد على السماع أو النقل عن آخرين من ذي الغرض والمصلحة:

أولاً: شهادات الإثبات

شهادة عبد المنعم عبد الرءوف: يقول عبد المنعم عبد الرءوف في شهادته في كتابه « أرغمت فاروق على التنازل عن العرش » إنه هرب من السجن بعد أن أذن له المرشد حسن الهضيبى بذلك، وكانت إشارة موافقة المرشد إرسال فوطة حمراء اللون في شنطة الطعام، وأن المحامي عبد القادر عودة كان يعلم بأمر هروبه قبل حدوثه*(٩)، ومع ذلك حضر إلى المحكمة في موعد الجلسة ليقرر أمام هيئتها أن:«سواء كان المتهم غائبًا أم هاربًا، فأنتم مسئولون

* (٩) عبد المنعم عبد الرءوف ص ١٢١

عنه، وعلى الحكومة مسئولية حمايته، ونطالبها بالبحث عنه ومثوله بيننا سالما معافى ››.*(١٠)

.. ويروي في مذكراته أو اعترافاته أنه: ‹‹ بعد هروبه كلفته الجماعة بوضع خطة للقيام بما أسماه ‹‹انقلاب إسلامي ››. *(١١)

ويضيف في اعترافاته: ‹‹كنت في الفترة السابقة لمحاولة الاغتيال على اتصال مباشر مع ثلاثة من المتهمين في الحادث وهم: إبراهيم الطيب وهنداوي دوير وشخص يدعى عبد اللطيف، ولست متأكدًا هل هو محمود عبد اللطيف الذي قيل إنه اعتدى على جمال عبد الناصر أم لا؟

ويروي في مذكراته أيضا أنه خلال لقاءاته مع هذه المجموعة أن هنداوي دوير كان متحمسًا جدًا لإطلاق النار على جمال عبد الناصر وأقسم له: ‹‹ إن جميع العسكريين سيتفركشون عند سماعهم أول طلقة›› *(١٢)

وينهي عبد الرءرف شهادته:

‹‹ إنه نظم معسكرا للتدريب على السلاح في كرداسة في ضيعة محيطة بسور عال من الأشجار، وقد ساعدت الصحراء والتلال القريبة منها على التدريب خاصة على المهارات القتالية، وأن الذي نظمه هو إبراهيم الطيب ومحمد

***(١٠) عبد المنعم عبد الرءوف ص١٢٢**

***(١١) عبد المنعم عبد الرءوف ص١٣٣**

***(١٢) عبد المنعم عبد الرءوف ص ١٣٧**

مهدي أحد الذين اتهموا في حادث المنشية ». *(١٣)

شهادة محمد فريد عبد الخالق: يقول محمد فريد عبد الخالق (عضو مكتب الإرشاد) في شهادته: «أنا كنت عند بيت الهضيبي بأتكلم معه في أمور الدعوة، وخرجت متجها إلى مسجد صلاح الدين، وهناك التقيت بهنداوي دوير، وكنت على علم إن هناك تحركا وتفكيرا عدوانيا بالنسبة لجمال عبد الناصر وكان يجاهر بالعداوة له، فكلمته من هذا المنطلق وقلت له:

« أنا يا ابني سمعت وعلمت بما تنوون فعله، وهذا كلام يخالف أوامر المرشد ويخالف منهج الإخوان المسلمين، ويخالف مصلحة الدعوة، فليتك تقول لإخوانك الذين يفكرون في مثل هذا التفكير أن يعلموا أن الاعتداء على جمال عبد الناصر خطأ بكل المقاييس».

التقطت الأجهزة الأمنية هذا الخيط واشتغلت عليه لدرجة أنهم وصلوا إلى الخلية واستخدموها واستخدموا هنداوي دوير، ولقد سمعت هنداوي بِأذني داخل القلعة بعد الحكم عليه بالإعدام وهو يتكلم بصوت مرتفع قائلاً: « مش ده اللي اتفقنا عليه »؛. لأنهم اتفقوا معه على أن يقول كل ما يعرفه ويعتبرونه شاهد ملك ويبقى في هذه الحالة أخرج نفسه من طائلة المسئولية الجنائية لكنهم أخلفوا الوعد معه وأعدموه بما قال وحتى لا يعلم أحد سره».

*(١٣) عبد المنعم عبد الرءوف ص ١٥١

شهادة أحمد طعيمة:

يقول أحمد طعيمة (أمين عام هيئة التحرير) في شهادته: « لقد بلغت الجرأة بالإخوان المسلمين حد الادعاء بأن حادث المنشية إنما كان حادثا مدبرًا من رجال عبد الناصر، إن لم يكن من عبد الناصر نفسه، وهو ادعاء باطل، لأني علمت اسم محمود عبد اللطيف منفذ العملية قبل إطلاقه النار على عبد الناصر، وقد أبلغت عبد الناصر باسمه ضمن عشرة أسماء سيكلف أحدهم بمحاولة الاغتيال، وقد حصلت على هذه الأسماء من أحد أفراد عائلة سعودي الذين كانوا أعضاء في الإخوان المسلمين، فأبلغت الرئيس عبد الناصر بالأسماء العشرة ودوَّنها في مفكرته ». *(١٤)

ثانيًا: شهادات النفى

شهادة اللواء محمد نجيب:

يقول اللواء محمد نجيب (رئيس الجمهورية الأسبق) في شهادته: « مؤامرة

إطلاق النار على عبد الناصر في الإسكندرية وهمية من أولها لآخرها، وكانت مرتبة بواسطة رجل من المباحث العامة *(١٥) كوفئ على ذلك فيما بعد بمنصب كبير واستؤجر شاب مصاب بجنون العظمة*(١٦) وأغرى بأنه لو اعترف بأنه

---

*(١٤) أحمد طعيمة، شاهد حق، صراع السلطة .... ـ صـ ١٠٠

*(١٥) يقصد الصاغ صلاح الدسوقي رئيس وحدة أركان حرب وزارة الداخلية ١٩٥٤ الذي عين نائب وزير الداخلية ثم محافظًا للقاهرة ثم عين بعد ذلك بالسلك الدبلوماسي.

*(١٦) يقصد هنداوي دوير المحامي والمتهم الثاني في القضية.

حاول قتل جمال عبد الناصر فسينال مكافأة مالية ضخمة، ويسمح له بالهجرة إلى البرازيل، وقد كانت المكافأة الوحيدة التي تلقاها هي إعدامه بدلاً من تهريبه حتى يموت ويموت السر معه.*(١٧)

.. واتضح بعد ذلك أن الحائط المواجه لإطلاق النار لم يكن به أي أثر للرصاص مما يثبت أن المسدس كان محشوا برصاص « فشنك »*(١٨).

شهادة علي نويتو:

يقول علي نويتو (من أفراد النظام الخاص) في شهادته: « محمود من أبطال الرماية، وهو هداف يصيب الهدف مليونا في المائة، لكنه لم يطلق رصاصة واحدة في المنشية لأنه تم القبض عليه من منزله في إمبابة!!. وأنا في السجن وبعد محاولات عديدة تمكنت من الاقتراب من الركن الذي تم عزله فيه وسألته عن حقيقة اعترافه على نفسه وإخوانه فقال لي:

« جابوا زوجتي، علقوها أمامي وهي حامل، وضغطوا عليَّ عشان أعترف»

شهادة محمد نجيب راغب:

« يقول محمد نجيب راغب (من أفراد النظام الخاص) في شهادته: « ذات

*(١٧) محمد نجيب، حديث لمجلة إقرأ.

*(١٨) محمد نجيب، كنت رئيسًا لمصر ـ ص٢٦٩

صباح، ونحن نجري في طابور السجن، اقتربنا من الركن الذي تم عزل محمود عبد اللطيف، وعندما شاهد محمود زميله سعد حجاج ناداه قائلاً:

« يا سعد متصدقش حاجة من اللي قالوها، أنا اتخدت من محطة مصر في باب الحديد »!!

شهادة حسن التهامى:

يقول حسن التهامي (مستشار عبد الناصر) في شهادته: «مسرحية أخرجها أحد رجال المخابرات الأمريكية، فقد استأجر عبد الناصر خبيرًا أمريكيًا متخصصًا في شئون الدعاية والإعلام «لتلميع» عبد الناصر إعلاميًا، ووضع هذا الخبير خطة مفصلة من أهم بنودها:

افتعال حادث اغتيال يظهر فيه عبد الناصر رابط الجأش، جريئًا، لا يخاف.. وانطلقت الرصاصات بعدها بقليل.. ولم يتحرك عبد الناصر من مكانه!! ولم تصبه رصاصة واحدة من هذه الرصاصات الست. وظل عبد الناصر يقول بصوت عالٍ: أنا الذي صنعت فيكم العزة.. أنا الذي صنعت فيكم الكرامة.. ولم يتحرك، ولم يرقد، ولم يتفادَ الرصاص، وأكمل الخطبة، ولم يهتز..*[١٩، ٢٠]

***(١٩) مجلة «روز اليوسف»، حسن التهامي، شهادة للتاريخ عن حادث المنشية، خبير أمريكي اقترح اختلاق محاولة لإطلاق الرصاص على عبد الناصر، العدد ٢٦٠٢ ـ بتاريخ ١ مايو ١٩٧٨**

***(٢٠) عباس حسين السيسي، جمال عبد الناصر وحادث المنشية ـ ص ٣٨، ٣٩**

شهادة د. محمود جامع:

يقول د. محمود جامع (مستشار الرئيس السادات) في شهادته:« إن محمود عبد اللطيف بات في ليلة الحادث في قرية أم صابر (إحدى قري مديرية التحرير) عند مجدي حسنين عضو تنظيم الضباط الأحرار وصديق عبد الناصر، ورافقه ثلاثة كانوا يحرسونه وهم المهندس علي وصفي، والمهندس عمر عبد العزيز شقيق حسن عبد العزيز ضابط المخابرات العامة في ذلك الوقت والمهندس توفيق كرارة الذي عين وزيرًا لاستصلاح الأراضي فيما بعد وكانوا مسئولين عن أن يوصلوه الإسكندرية، وقد أعطوه المسدس المحشو فشنك وأعطوه مبلغا من المال لمصروفات المبيت، والعجيب أنهم كانوا يجلسون حوله في السرادق المقام بالمنشية أثناء الحادث وإطلاق النار».

.. وبمناقشة د. محمود جامع في شهادته لم يقدم دليلاً عليها، خاصة وأن شهادة المعلم رزق الله تدحضها تماما (صاحب لوكاندة دار السعادة بميدان محطة مصر التي نزل بها محمود عبد اللطيف ظهر يوم الحادث)!!

شهادة د. عبد العزيز كامل:

يقول د. عبد العزيز كامل (عضو مكتب الإرشاد آنذاك ووزير الأوقاف الأسبق) في شهادته: «سمعت أن هنداوي عندما صدر الأمر عليه بالإعدام،

أخذ يصرخ في الزنزانة في سجن ٣، وهو يقول: خدعوني.. خدعوني.. وأن عبد القادر عودة أخذ يضرب الزنزانة حتى فتحوا له وهو يصرخ:

« اسمعوا يا إخوان أهو بيعترف إنه مدبرها مع الحكومة.. أنا برئ والإخوان أبرياء ».

.. ووصل الخبر إلى القائد حمزة البسيوني عن طريق الشاويش محمود عبد المجيد، فأمر بنقل هنداوي وعبد القادر فورًا من سجن ٣، حتى نفذ فيهما حكم الإعدام. *(٢١)

شهادة عبد المتعال الجبري:

يقول د. عبد المتعال الجبري (كاتب): «هنالك صور لمحمود عبد اللطيف وبجواره الذين اعتقلوه في بيته صباحًا ثم ذهبوا به إلى الإسكندرية في المساء حيثُ أجريت التمثيلية ».

شهادة علي عشماوي:

يقول د. علي عشماوي (آخر قادة النظام الخاص) في شهادته: « إنه تصرف فردي قامت به مجموعة ذهبت بها الحماسة إلى آخر المدى، ولم تعد قادرة

***(٢١) صورة رقمية من وثيقة بخط يد د. عبد العزيز كامل في مذكراته.**

على الانتظار أو التحكم مع «الشحن» المستمر ووجود السلاح بين أيديهم، فلم ينتظروا أمرًا ولا خطة ».

سر اختفاء المرشد:

اختلف الإخوان حول سبب اختفاء المرشد، فأرجعه البعض إلى وصول معلومات مؤكدة بأن عبد الناصر يدبر لاغتياله فأخفوه في مكان مجهول، وظل يدير الجماعة من مخبئه في الإسكندرية، بينما يرى البعض أن المرشد فقد سيطرته على الجماعة، ولذلك آثر الاختفاء حتى لا يتحمل المسئولية عن أفعالها، وخاصة أن بعض شباب الجماعة المنفلت راح يفكر في اغتيال عبد الناصر باعتباره في نظرهم المارق.. ناقض البيعة.. عدو الإسلام.

مكان اختفاء المرشد:

اختفى المرشد في فيلا مدام بليللي رقم ١٤ شارع سنت جيني بمصطفى باشا بالإسكندرية، وقد استطاع البوليس معرفة من ورقة ضبطت بحوذة صلاح شادي مدون بها بعض أرقام التليفونات، ولما سئل عن أصحاب هذه التليفونات أجاب إجابات مبهمة، لكن المحققين لاحظوا أن هناك رقمًا مشطوبًا بالقلم الحبر بطريقة تدل على الرغبة في إخفاء معالمه، مما كان السبب في إثارة الشك حول هذا الرقم، وبالفحص الفني الدقيق أمكن معرفة أول رقم من اليمين وهو ٢ ورقم من اليسار وهو رقم ٧، أما باقي الأرقام فكانت غير واضحة، وبعد مراجعة

كثير من الأرقام التي يدخل في طرفيها هذان الرقمان أمكن التوصل إلى معرفة رقم تليفون الفيلا التي يختبئ فيها الهضيبى، حيثُ قبض عليه.

وقد ذكرت مدام بليللي أنه في ١٥ سبتمبر ١٩٥٤ حضر إليها شابان وطلبا استئجار الفيلا باسم الدكتور حسن صبري (اسم مستعار) وأفهماها أن الدكتور قد عين حديثًا في جامعة الإسكندرية وانصرفا بعد أن دفعا لها ٥٢ جنيها مقدم إيجار عن شهرين.

أكبر حملة اعتقالات في التاريخ:

في نفس الليلة التي أطلق الرصاص على عبد الناصر، صدرت الأوامر باعتقال الأخوان المسلمين، وبدأت أكبر حملة اعتقال شهدتها مصر على مدى تاريخها.. حتى وصل الأمر إلى حد إعطاء المعتقلين بطاقات يسجلون فيها أسماءهم وعناوينهم لتدون في كشوف سليمة، وقد وصل عدد المعتقلين إلى عشرين ألفًا.

عودة يعرض المصالحة:

في يوم ٢٨ أكتوبر وبعد الحادث بيومين وجه عبد القادر خطابًا إلى عبد الناصر يحمل أسس اتفاق مع الإخوان ودعاه فيه إلى المصالحة بقوله: «. . وأحب أن أطمئن أن حادث المنشية لا يكون عقبة في سبيل ما دعوت إليه من التسامح ».

ثم شرع في طرح أسس المصالحة المقترحة والتي لا تخرج عن الاستسلام التام لمطالب عبد الناصر السابقة، لكن عبد الناصر أشر على المقترحات بعبارة واحدة تقول: «خدعة جديدة».

عزل هنداوي وعبد اللطيف:

.. بعكس ما لاقاه سائر المتهمين في حادث المنشية من أنواع العذاب وصنوف الهوان، كان محمود عبد اللطيف وهنداوي دوير منذ أن قبض عليهما حتى انتهت محاكمتهما مسجونين كأنهما في معسكر ترفيهي فقد تم عزلهما في ركن بجوار حديقة ونافورة بإدارة البوليس الحربي مع تقديم المشروبات والسجائر والسماح لهما بارتداء الملابس المدنية المغسولة والتي تم كيِّها بالخارج.. ولم تطبق عليهما لائحة السجن الحربي التي تقضي بحلق شعرهما وهو إجراء معمول به لأسباب صحية.

.. وعندما قررت محكمة الشعب حجز قضيتهما للحكم نقلا إلى السجن الحربي ليقضيا في إحدى زنزاناته الأيام الباقية حتى صدور الحكم.

.. وفي السجن الحربي يقضي عليه يومه هكذا: يستيقظ في السادسة صباحًا ويتوجه تحت الحراسة إلى دورة المياه للاغتسال، ثم يعود إلى زنزانته ليتولى ترتيب أثاثها القليل ثم يبقى في داخلها حتى الثامنة حيثُ يخرج إلى ساحة السجن ليشترك في طابور الرياضة الصباحي، ثم يعود إلى الزنزانة لتناول فطوره الذي يتضمن الفول المدمس والعدس.. وفي التاسعة ينضم إلى باقي

المساجين في طابور التمام ثم يعود إلى زنزانته حتى الحادية عشرة؛ ليخرج مع حارسه في النزهة الصباحية لمدة ساعة كاملة، وعند الظهر تماما يتوجه إلى قائد السجن ليطلع على الصحف، ويحدث القائد بما لديه من شكاوى وطلبات ويعود إلى الزنزانة فيتناول غداءه ويستريح، وفي الساعة الرابعة يخرج مرة ثانية في النزهة المسائية لمدة ساعة، وفي السادسة يتناول العشاء، ويبقى في الزنزانة حتى الصباح.

المحاكمة:

في ١ نوفمبر ١٩٥٤ شكل مجلس قيادة انقلاب يوليو محكمة خاصة باسم (محكمة الشعب) برئاسة جمال سالم وعضوية كل من أنور السادات وحسين الشافعى.. فكانت رابع نوع من المحاكم الاستثنائية تشكلها قيادة الانقلاب بعد المجالس العسكرية ومحكمة الغدر ومحكمة الثورة.

هزلية المحـاكمة..
وقصور التحقيقات:

افتقدت جلسات المحاكمة مهابة مجلس القضاء، فكانت أقرب إلى جلسات الهزل، وكان القاسم المشترك فيها سلاطة لسان جمال سالم التي لم تخلُ من إسفاف، وكانت التحقيقات مع المتهمين قد شابها القصور الواضح؛ فقد خلت الأوراق من شهادات مأموري الضبط من ضباط البوليس والمخابرات الذين

قبضوا على محمود عبد اللطيف، وكذلك خلت الأوراق من شهادة كل من الميرغني حمزة وأحمد بدرالدين المصابين في الحادث والتقارير الطبية الخاصة بإصابتيهما، ولم يمثل خديوي آدم (الرجل اللغز) أمام المحكمة للإدلاء بشهادته ومناقشته فيها!!

.. كما خلت الأوراق من شهادة الشاهد الوحيد في القضية ويدعى حبيب محمد حبيب وهو فراش في مديرية التحرير، إذ كان أول من ألقى نفسه على المتهم محمود عبد اللطيف وشل حركته وقبض عليه وبحوزته المسدس الأول ماركة بريتا!!

وقد دفع عبد القادر عودة ببطلان قرار إحالته للمحاكمة؛ لأنه لم يحقق معه بمعرفة النيابة، فرد عليه جمال سالم:

- باسم القانون.

فأجابه عبد القادر عودة ساخرًا:

- «يبدو إنك بتفهم في القانون، زي أنا ما بفهم في تصليح الطائرات!!».

.. وفي أثناء دفاع إبراهيم الطيب عن نفسه، يسأله جمال سالم:

- أنا عايز أفهم مين عملك محامي؟!!

فيرد إبراهيم الطيب:

- اللي عملني محامي دراستي ومؤهلي، لكن أنا عايز أفهم أنت مين عملك قاضي؟!!

الأحكام:

في ٤/ ١٢ / ١٩٥٤ أعلنت محكمة الشعب حكمها الأول بحق قيادات الإخوان المسلمين، وقد تضمن الحكم إعدام حسن الهضيبي (مستشار سابق)، ومحمود عبد اللطيف (سمكرى) وهنداوي دوير(محام)، وعبد القادر عودة (محام) ومحمد فرغلي (واعظ) ويوسف طلعت (نجار مسلح) وإبراهيم الطيب (محام).

.. والحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة على سبعة هم: خميس حميدة وكمال خليفة وعبد العزيز عطية وحسين كمال الدين وصالح أبو رقيق ومنير الدلة وحامد أبو النصر.

.. والحكم بالأشغال الشاقة خمسة عشر عاما على كل من: عمر التلمساني وسيد قطب وأحمد شريت وحسن دوح.

وقد أودع الآلاف من الإخوان في المعتقلات بدون محاكمات أو اتهامات محددة.

وبعد النطق بالأحكام طلب عبد الناصر تخفيف أحكام الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة، ولكن جمال سالم اعترض على ذلك بشدة وصلت إلى حد إشهار مسدسه في وجه عبد الناصر بدعوى أنه أصدر أحكام الإعدام بمعرفة مجلس قيادة الثورة، وأن اعتراض عبد الناصر عليها سوف يظهره وكأنه أصدر هذه الأحكام من تلقاء نفسه وبالتالي سوف يجعله عرضة للاغتيال

فتراجع عبد الناصر وأقر تنفيذ أحكام الإعدام باستثناء حسن الهضيبى الذي استبدل الحكم بإعدامه بالأشغال الشاقة المؤبدة.

رفض التماس
أســرة عودة:

.. ومساء يوم صدور الحكم ذهبت زوجة عبد القادر عودة وأفراد من أسرته إلى مقر قيادة حركة الجيش لتقديم التماس بإعادة المحاكمة أو تخفيف الحكم، لكن عبد الناصر أشر على الالتماس بعبارة واحدة تقول: « رفض الالتماس والمقابلة ».

المسئولية السياسية
لقيادة الإخوان عن الحادث:

بقيت مسئولية القيادة السياسية للإخوان عن الحادث، فمجريات الأحداث كلها تؤكد أن القيادة لم تكن قائمة من الناحية الفعلية تحت تأثير الضربات الموجعة التي وجهها إليها الموالون لعبد الناصر، وما أسفر عن هذه الضربات من تناحر وانشقاقات، وقد ذكر ذلك هنداوي دوير في شهادته أثناء المحاكمة:

« أنه كان على أثر الخلاف الشديد الذي وقع في الهيئة التأسيسية أن فقدت احترامها في نفوس الإخوان، كما فقد مكتب الإرشاد احترامه أيضا؛ لأنه لم يستطع أن يقوم بمهمته في توجيه الإخوان، حتى أصبحت التعليمات التي تصدر

منه لا تلقى تأييد الإخوان.. وفي هذه الفترة وجدنا أن الأجهزة الإدارية أصبحت كلها معطلة فيما عدا الجهاز السري الذي أصبح يسيطر على الموقف ويصدر التعليمات إلى الإخوان ».

.. ويؤكد علي عشماوي أن الهضيبي كان يكره العنف والقتل:

« كان أول ما فعله الهضيبي أنهم طلبوا إليه أن تلتقط بعض الصور التذكارية مع أفراد النظام الخاص المفرج عنهم في قضية السيارة الجيب بعد عودة الجماعة من الحل فقال: أنا لا أقف بين سفاحين وقتلة ».

بلاغان عن الجريمة
.. ودلالــة واحـــــدة:

.. هنا يجب أن نتوقف طويلاً عند روايتين عن إبلاغ عن الجريمة قبل وقوعها فقد روى د . محمود جامع أنه : « بعد أن قام هنداوي دوير بتدبير خطة اغتيال عبد الناصر بوساطة محمود عبد اللطيف ذهب إلى شقة جاره الدكتور عبد العزيز كامل الذي يقطن في العمارة نفسها بامبابة، وأخبره بالخطة فنزعج عبد العزيز كامل وحاول الاتصال بالمرشد الهضيبي، وفشل في ذلك لاختفاء المرشد في مكان سري بالإسكندرية، ولخطورة الموضوع الشديدة في تقدير عبد العزيز كامل، ولمرور الوقت سريعًا خشي من مضاعفاته على الجميع.. فذهب إلى عبد الناصر وأخبره بالقصة كاملة وطلب منه سرعة احتواء الأزمة.*(٢٢)

*(٢٢) د. محمود جامع، عرفت السادات ص٥٣

كما روى أحمد طعيمة أنه علم بالجريمة قبل وقوعها، وأخطر عبد الناصر بذلك.

وهنا يثار السؤال: هل علم عبد الناصر من عبد العزيز كامل، أم من أحمد طعيمة، أم علم منهما معًا؟!

.. لكن تبقى أهمية الدلالة التى يمكن استنباطها من كلتا الروايتين، وهى أن عبد الناصر علم بالجريمة ورصد مدبروها وتركهم يمضون فى استكمالها تحت سيطرة رجال البوليس والمخابرات الحربية، وهو أيضا ما يفسر انعدام ردود الأفعال التلقائية منه، .. ويفسر لنا التناقضات الكثيرة نتيجة تدخلات عفوية لم تكن تدرى بما يتم تدبيره بالخفاء .

***

.. أيًا كانت الحقيقة في حادث المنشية.. فلم يكن هناك أدنى مبرر للتنكيل بالمتهمين، والحكم على سبعة منهم بالإعدام فالجريمة لا تزيد في قيدها ووصفها عن كونها جريمة شروع في قتل شخص سواء كان هذا الشخص هو عبد الناصر أو غيره من آحاد الناس، ولسبب ما خارج عن إرادة الجاني لم تتم الجريمة، ولم يصب الشخص الذي استهدفه الجاني بسوء، وهي جريمة عقوبتها في قانون العقوبات السجن لمدة تتراوح مابين ٣ إلى ٢٥ سنة حسب ظروف كل قضية، ووفقًا لما تبنى عليه المحكمة عقيدتها فيما تقضي به.

.. وأيًا كانت الجريمة، فهذا لا يبرر للدولة خرق القانون واللجوء إلى

أساليب غير قانونية في التعامل مع المتهمين، وانتهاك آدميتهم، وإحالتهم إلى محاكم استثنائية افتقدوا فيها أبسط الضمانات، والحقوق في محاكمة عادلة؛ ففي الأربعينيات تم اغتيال اثنين من رؤساء الوزارات هما أحمد ماهر باشا ومحمود فهمي النقراشي باشا* (٢٣)، ولم يمثُل من قتلوهما أمام محاكم استثنائية، لكن ضباط انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أرادوا بهذه المحاكم الاستثنائية التي توالى انعقادها تحت مسميات مختلفة وفي ظروف مختلفة توصيل رسائل بحروف من الدم إلى شعب مصر!!

***(٢٣) لم يكن رئيسا الوزراء المقتولين بريئين، فقد كان كلاهما قاتل محترف، وكانا عضوين فى الجهاز السرى للاغتيالات.**

لفصل الثامن :

الشيخان الفيل وسيف

..قاضيان على مذابح الفضيحة!!

اليوم: السبت ٩ يوليو ١٩٥٥

صباح ينذر بيوم شديد القيظ من أيام صيف القاهرة، زاد من سخونته نداءات باعة الصحف: «اقرأ الحادثة، القاضي بتاع النسوان، فضايح فيلا السيوف!!»، كانت النداءات صادمة وغير مألوفة، خاصة أنها متعلقة بشخص قاضيين جليلين هما صاحبا الفضيلة الشيخان عبد القادر الفيل وعبد الفتاح سيف، ومقترنة بأبشع اتهام!!

.. ومع المساء وكعادة سكان القاهرة، خرج بعضهم من منازلهم إلى شاطئ النيل لاستنشاق نسماته والجلوس على المقاهي، لتصدم مسامعهم نكتة ظهرت للتو حول الواقعة، وانتشرت انتشار النار في الهشيم، كانت النكتة تقول:

« إن شخصاً قابل صديقه، وسأله مداعباً:: How do you feel ?أي ماذا تشعر، وكلمة تشعر الإنجليزية feel تنطق في العربية (فيل) وهو اسم أحد القاضيين المتهمين، فيرد الآخر قائلا: I feel safe وهي عبارة تعني بالإنجليزية : أشعر بالأمان، لكنها في النطق تجمع اسمي القاضيين المتهمين فلفظ feel هو عبارة كما سلف ينطق «فيل» ولفظ safe الإنجليزي ينطق«سيف»»، وهو في لغتنا العربية يعني « الأمان».

.. كانت النكتة وطريقة انتشارها السريع وتداولها في وسائل المواصلات والمحافل العامة، وأسلوب صياغتها، تشي بمؤلفها، وتنبئ عما تخفيه وراءها من غرض، وعزز هذا الاتجاه مسارعة رسام الكاريكاتير بصحيفة «الأخبار.. الممولة بالدولارات الأميركية» إلى مواكبة زفة «التجريسة» بابتكار الشخصية

الهزلية «الشيخ متلوف»، في إسقاط واضح على الرجلين، ففي أحد رسوماته صوّر «الشيخ متلوف» يسير على شاطئ البحر وقد رفع راية سوداء فوق عمامته البيضاء، وعلى الجانب الآخر من الرسم زوج يقول لزوجته التي ترتدي المايوه البكيني وتتأهب لنزول البحر:

ـ لو كان البحر هو اللي هايج بس.. كنت سيبتك تنزلي البلاج.

وفي رسم آخر بعنوان: «الشيخ متلوف في عيد الأضحى»، صوّر الرسام الشيخ متلوف أمام محل الجزارة وهو يقول للبائع:

ـ اديني خمس أرطال من الفخذة.

أدرك الشعب المصري بحسه الفطري أن وراء تلطيخ الرجلين شيئاً ما، خاصة أن ضباط انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قد بادروا إلى إلغاء الوقف الأهلي في ١٤ سبتمبر ١٩٥٢؛ وهو ما يسر للحكام الجدد من ضباط الانقلاب سهولة الاستيلاء على ١٧٠ ألف فدان من أجود الأطيان من أوقاف المصريين (مسلمين ومسيحيين)، أوقفها أصحابها للإنفاق على أعمال البر والمؤسسات التعليمية والعلاجية ودور العبادة.

.. لم تطل الحيرة كثيراً، فسرعان ما أفضت الأحداث عن طبائعها، ففي سبتمبر ١٩٥٥ صدر قرار بإلغاء المحاكم الشرعية، ودمج قضائها وقضاتها ضمن القضاء العادي، ولم تكن تلك الحادثة التي تم تلفيقها بإحكام سوى تهيئة المناخ الملائم لإلغائه عبر الإساءة لهذا القضاء ورجاله، وبتنحية القضاء الشرعي حقق ضباط الانقلاب ما فشل فيه الاحتلال الفرنسي وأسرة محمد

علي والاحتلال الانجليزي لمصر.

الحدث:

تم ضبط القاضيين عبد الفتاح سيف وكيل محكمة الإسكندرية الشرعية وعبد القادر الفيل قاضي محكمة المنشية في إحدى الفيلات في حالة تلبس بتلقي رشوة جنسية من ثلاث من النساء المتقاضيات، نظير الحكم لهن في القضايا المنظورة أمامهما، وقد أثبت مأمورو الضبط وجود القاضيين في وضع مخل بالآداب وأمامهم كؤوس الخمر، ويتناوبون تدخين نرجيلة عليها مخدر الحشيش، وقد رجحت القرائن الموجودة آثارها على المضبوطات (ملاءة سرير والملابس الداخلية للمتهمين)، التي تم تحريزها عقب إثباتها في محضر الضبط اتصال القاضيين جنسيا بسيدتين من الثلاث.

وقد تم إلقاء القبض على القاضيين والسيدات الثلاث، وابني صاحب الفيلا اللذين لهما شقيقة تدعى سعاد، وأنها مدعية في قضية منظورة أمام أحد القاضيين، وكاتب محام وتولت النيابة التحقيق معهم بمعرفة الأستاذين مصطفى سليم ومحمود الغمراوي وكيلي النائب العام بإشراف المحامي العام، وقد حضر إلى الإسكندرية الأستاذ طلخان نوح مدير التفتيش بمكتب النائب العام للإشراف على التحقيق وعرضها على النائب العام.

وقد وجهت النيابة للقاضيين الاتهامات الآتية:

أولاً: قبول الرشوة الجنسية في عمل من أعمال وظيفتهما مقابل الحكم لصالح

الخصوم في القضايا المرفوعة أمامهما.

ثانيا: حيازة المخدرات بقصد التعاطي.

ثالثاً: استغلال سلطة وظيفتهما لأغراضهما الذاتية.

كما وجهت النيابة تهمة الرشوة وإحراز المخدرات إلى باقي المتهمين، وتبحث النيابة مدى المسئولية الجنائية للسيدتين المضبوطتين، واللتين كانتا مع القاضيين للتأثير على القضاء (سعاد الدسوقي، وجميلة فايد) استناداً إلى بعض المواد في قانون العقوبات بشأن رشوة الموظفين العموميين للحصول على منفعة.

وبعد أن استمعت النيابة إلى أقوال السائق خميس محمد مصطفى سائق السيارة الأجرة رقم ١١٦٥ أجرة إسكندرية، التي أقلت القاضيين والنساء وكاتب المحامي إلى الفيلا التي ضبطوا فيها، وبعد ورود نتيجة التحليل للنرجيلة والكئوس المضبوطة إلى النيابة، والتي أكدت وجود آثار الخمر ومخدر الحشيش، قرر الأستاذ مصطفى سليم وكيل النيابة الكلية بالإسكندرية:

١ ـ حبس القاضيين الشرعيين، وتم إيداعهما بالزنزانة رقم ٢٢ بسجن الحدراء، كما قرر حبس كاتب المحامي وابني صاحب الفيلا.

٢ ـ تكليف الأستاذ سعيد عبد الماجد (وكيل النائب العام) بتفتيش مكتب المحامي الشرعي محمد كحيل، والذي يعمل لديه كاتب المحامي المقبوض عليه ضمن المتهمين، والاطلاع على بعض الملفات والقضايا والأوراق بمكتبه.

٣ ـ تكليف الأستاذ أمين أبو العلا (وكيل نيابة العطارين) بالانتقال إلى محكمة

الإسكندرية الشرعية للاطلاع على بعض الملفات، وسؤال بعض الموظفين عن أحوال تتصل بسلوك القاضيين، وسماع أقوال محمد مختار حاجب المحكمة، الذي شهد بأن الشيخ الفيل كان يستقبل المتقاضيات في حجرة المداولة، وقد أدلى باشكاتب المحكمة والموظفون بنفس الشهادة التي تطابقت مفرداتها ووقائع أحداثها، كما لو كان الجميع شاهد وسمع الوقائع كلها في وقت حدوثها وبنفس ترتيبها ومن نفس المنظور الرؤية والسماع والإدراك، فجاءت وكأنها نسخ كربونية (.. وهو الأمر الذي لم تثبته بحوث الإدراك علمياً حتى الآن)!!. بما يؤكد أنهم وقعوا تحت وطأة إرادة قاهرة أجبرتهم على ترديد شهادة مُملاة!!

.. وتسببت الأحداث في إثارة حالة من الفوضى في المحكمة الشرعية على أثر تلقى النيابة، ومحافظة الإسكندرية للعديد من البلاغات التي قدمها متقاضون صدرت أحكام في مواجهتهم، ادعوا فيها أنهم كانوا فريسة للأغراض النسائية، وتضمنت اتهامات جديدة للقاضيين.

الحادث في صحافة القاهرة:

صدرت صحف القاهرة في صباح السبت ٩ يوليو والأيام التالية وفي صدر صفحاتها العناوين الآتية:

• تحقيق خطير مع قضاة شرعيين.

• تطور مأساة القاضيين وحبسهما، قاضي المنشية كان يجتمع بالسيدات في غرفة المداولة، محاكمة القاضيين أمام محكمة عسكرية.

• اتهام القاضيين الشرعيين بالرشوة والمخدرات واستغلال النفوذ، ٣ اتهامات

للقاضيين الشرعيين: الرشوة والمخدرات واستغلال النفوذ، حبسهما عسكرياً على ذمة المحاكمة.

• مفاجآت في قضية القاضيين الشرعيين، تفتيش المحكمة الشرعية ومكتب المحامي الشرعي، ٢٤ شاهداً يدلون بأقوال خطيرة في التحقيق، البحث عن إحدى السيدتين اللتين ضبطتا في الفيلا.

.. وجاء في متون الأخبار التي توالت تباعاً أنه:

«في منتصف ليل الجمعة ٨ يوليو، وفي تمام الساعة الثانية عشرة والنصف، هاجمت قوة من ضباط أمن الإسكندرية بقيادة البكباشي عبد القادر محمود مفتش مباحث غرب الإسكندرية إحدى الفيلات بشارع الأمناء بمنطقة السيوف بدائرة نقطة بوليس المندرة. وقد رافق قوة الضبط الأستاذ محمود الغمراوي وكيل أول النيابة.

وقد أسفرت الواقعة عن ضبط القاضي عبد الفتاح سيف (رئيس دائرة الاستئناف) جالساً في حجرة الصالون مع السيدة سعاد الدسوقي حول مائدة عليها نرجيلة وثمانية كئوس وقطعة من مخدر الحشيش وطبق فاكهة من الكريز وزجاجة من خمر الزبيب وأخرى من البراندي، ومعهما في نفس الغرفة الحاج درويش مصطفى صالح (كاتب محامي)، وابنا صاحب الفيلا عوض محمود بسيوني وصبري محمود بسيوني (أصحاب شركة بسيوني للملاحة النهرية)، وقد اعترفت المدعوة سعاد الدسوقي أن القاضي عبد الفتاح سيف قد اتصل بها جنسياً بإرادتها لرغبتها في أن يصدر حكماً لصالحها ضد مطلقها بعد أن تأجل نظر القضية أكثر من مرة، وقد عثر الصاغ علي لطفي في إحدى الحجرات

على ملاءة سرير مفروشة على مرتبة بها بقعة معينة، يرجح أنها من آثار اتصال جنسي، وقطعتين كبيرتين من مخدر الحشيش في ورق مفضض.

وتم ضبط القاضي عبد القادر الفيل (قاضي محكمة المنشية) يحتضن السيدة شفيقة حامد شاكر (المُبلّغة) بالفراندة الموجودة في مقدمة الفيلا، بعد أن انتهى من اتصال جنسي بالمدعوة جميلة علي حسن فايد (حسبما جاء بمحضر الضبط وأقوال شفيقة في التحقيقات)، وكانت شفيقة قد أرجأت اتصال الفيل بها جنسياً لحين وصول القوة معتذرة بأن رائحة الحشيش قد أثرت عليها.

تحريات المباحث:

جاءت تحريات المباحث كما يلي:

« أنه في يوم ٢٢ / ٦ / ١٩٥٥، نحن البكباشي عبد القادر محمود مفتش مباحث غرب الإسكندرية حضرت إلينا السيدة شفيقة حامد شاكر وتعمل مدرسة سابقة بروضة أطفال مصطفى كامل ومقيمة في العنوان رقم ٧ شارع ابن خليفة بالباب الجديد، وأبلغتنا شفاهة أن القاضي عبد القادر الفيل يراودها عن نفسها، وأضافت أن لها قضية نفقة منظورة أمام محكمة المنشية وأمام ذلك القاضي، وأنه في رمضان الماضي استدعتها المحكمة لحلف اليمين القانونية عن دعوى النفقة التي أقامتها، قد طلب منها القاضي أن تحضر في اليوم التالي، وقال لها:

- يجب أن تكوني لطيفة وبنت حلال.. وبلاش تكبر.

وأوضحت أنها لما سألت محاميها عن معنى هذه العبارات قال لها:

- إن القاضي يميل إلى النساء، ويحكم لمن تسمع كلامه.

وعندما ذهبت في اليوم التالي استدعاها القاضي في غرفة المداولة ـ وكان ذلك في نهار رمضان ـ وفوجئت بوجود بعض السيدات، وأن الشيخ الفيل يأتي أعمالاً منافية للآداب، لذا خرجت من المحكمة إلى المحافظة، وأبلغتنا بالأمر. .. وبناء عليه تم عرض الأمر على محافظ الإسكندرية السيد كمال الديب، فأشار سيادته بعد إجراء العديد من الاتصالات مع المسئولين في وزارتي الداخلية والعدل بعرض الموضوع على النيابة العامة، وأن تتم التحريات بشكل أوسع وأدق وفي سرية تامة.

تم عرض التحريات على الأستاذ إسماعيل حسن رئيس النيابة، فأشار إلى محمود عباس الغمراوي وكيل أول النيابة باستدعاء السيدة الشاكية لفحص بلاغها وبدء التحقيق فيه.

بعد استيفاء المحضر ومناقشة الشاكية أمر وكيل أول النيابة بالاتفاق معها على أن تساير القاضي، وتتظاهر بقبول عرضه والاستجابة لرغبته في «الخلوة» التي يريدها، على أن تقوم المباحث بعمل التحريات وما يلزم من مراقبات لضبط الجريمة.

وفي الموعد الذي أبلغته لنا الشاكية، وفي تمام الساعة السادسة والنصف توجهت ومعي الصاغ علي لطفي واليوزباشي محمد توفيق، وقبعنا بالقرب من مكتب المحامي كحيل في شارع الحضري، فشاهدنا المُبلغة تحضر إلى المكتب ثم تخرج بعد قليل، وعلمنا أن السيدتين (سعاد الدسوقي وجميلة فايد) ستحضران بعد قليل، وأنهما لدى أحد الحلاقين لتصفيف شعرهما.

وفي الساعة ٣٠ , ٧ خرج الحاج درويش (كاتب المحامي) ومعه شخص آخر، وركبوا ومعهم النساء سيارة رقم ١١٦٥ أجرة الإسكندرية، وعندما وصلت السيارة إلى فكتوريا نزل درويش والشخص الآخر وتوجها إلى محطة ترام فكتوريا، واصطحبا شخصين معممين (القاضيين) وركبوا السيارة، وبمراقبة السيارة تبين أنها توقفت أمام فيلا بشارع الأمناء ونزل منها الجميع ودخلوا إلى إحدى الفيلات.

واتصلنا بالأستاذ محمود الغمراوي وكيل أول النيابة الذي حضر في تمام الساعة ٣٠ , ٩، وانتظر معنا حيثُ تمت المداهمة في تمام الساعة الثانية عشرة والنصف.

مفاجآت لم تكن في الحسبان:

أثناء تحقيقات النيابة حدثت مفاجآت لم تكن في الحسبان، فقد تقدم المدعو نجيب يوسف محمد بطعن إلى النيابة بشأن حفظ جريمة الزنا بالنسبة لزوجته السيدة جميلة فايد، التي ادعت في التحقيقات بما يخالف الحقيقة أنها مطلقة منذ ثلاث سنوات، بما ينطوي على جريمة الإدلاء ببيانات مكذوبة في محرر رسمي بغرض تضليل سلطات التحقيق، وقدم الزوج ما يفيد أنها لا تزال بعصمته حتى تاريخه، وطلب إقامة دعوى الزنا ضدها هي والقاضيان.

ووجدت النيابة نفسها أمام مفاجأة تصم قرارها بالعوار، فيما يتعلق بحفظ جريمة الزنا والفسق للسيدات باعتبارهن راشيات اعترفن بتقديم الرشوة

الجنسية، ومع عجزها عن إيجاد المواءمة بين قرارها المعيب وحق الزوج في إقامة دعوى الزنا، وخاصة أن الزوجة معترفة بارتكابها للجرم، وجدت النيابة مخيرة بين أمرين هما: أن تطبق صحيح القانون فتغير القيد والوصف لتصبح الجريمة زنا، يترتب عليه تغيير المواقع القانونية لجميع المتهمين؛ فيتحول الرجال إلى شهود والنساء إلى متهمات، أو تتمسك بالاتهام بالرشوة وتهدر صحيح القانون الذي أعطى الزوج الحق في إقامة دعوى الزنا ضد زوجته حال ثبوتها.

.. ومع توجيه اللوم لمأموري الضبط ومجري التحريات؛ قرر ضباط المباحث إلقاء طوق النجاة للنيابة؛ بإخفاء جميلة عن العدالة مع مداومة الرد على مخاطبات النيابة بشأن قرار ضبطها وإحضارها، بأنه لم يستدل على محل إقامتها وجارٍ البحث عنها... إلى أن تم الحكم في القضية بما اعتراها من الثغرات والثقوب الكبيرة التي عجزت النيابة عن رأب صدعها؛ فقد خلت أوراق القضية من تقرير طبي يفيد تناول القاضيين للخمر أو مخدر الحشيش، كما خلت من أي تقرير فني بشأن ملاءة السرير والملابس الداخلية للرجلين، ولم تتضمن سوى قول مرسل يدعو للسخرية منسوب إلى الصاغ علي لطفي يزعم فيه وجود آثار سائل تبين له بحاسة الشم أنه سائل منوي!!

.. أن محضر التحريات ينطوي على قدر كبير من عدم المعقولية؛ قد جاء فيه أنه عند محطة فكتوريا، نزل درويش ومعه شخص آخر، واصطحبا القاضيين إلى السيارة التي تقل النساء.

ويبقى السؤال: كيف يتسنى ركوب سيارة حمولتها أربعة ركاب لسبعة ركاب بخلاف السائق؟!

تناقضات كثيرة
في أقوال المُبلغة:

كانت شخصية المُبلغة السيدة شفيقة حامد شاكر أحد جوانب العوار في القضية، فهي كما ثبت في التحقيقات أنها مدرسة (سابقة) في روضة أطفال مصطفى كامل، وأشيع وتردد في أوساط المجتمع السكندري أنها مفصولة من العمل في روضة الأطفال، وأنها ساقطة *(١) (مسجلة آداب)، وتعمل مرشدة للبوليس، لكن أوراق الدعوى قد خلت من بيان الحالة الجنائية للسيدة.

وكما كان شخص المبلغة تحوطه شبهات كثيرة، كانت أقوالها مشوبة بالالتباس؛ فجاءت متناقضة، فقد ذكرت أن القاضي:

« قد طلب منها أن تحضر في اليوم التالي، وقال لها:
- يجب أن تكوني لطيفة وبنت حلال.. وبلاش تكبر.

وأوضحت أنها لما سألت محاميها (كحيل) عن معنى هذه العبارات قال لها:
- إن القاضي يميل إلى النساء، ويحكم لمن تسمع كلامه ».
وفي موضع آخر:

«أنها ذهبت في الموعد المحدد، وأن القاضي طلب منها أن تكون لطيفة وبنت

***(١)* د.حمادة حسني - أستاذ التاريخ بجامعة قناة السويس، مقال: «القضاء الشرعي في مصر»، موقع اليوم السابع - الاثنين ٨ / ٩ / ٢٠٠٨.**



السيدة / شفيقة حامد شاكر (المُبلغة) في ثيابها البسيطة المتواضعة، ومظهرها البائس الذى يفتقد عوامل الفتنة، ويشي برقة الحال والجمال، ويباعد بينها وبين تصديق ادعائها بشأن مراوده القاضيين لها عن نفسها، ويكشف عن طبيعة المؤامرة القذرة التى استخدمت فيها .

السيدة / شفيقة تتعثر خطواتها فى ردهات المحكمة فى طريقها لحضور جلسة محاكمة القاضيين عبد القادر الفيل وعبد الفتاح سيف..

حلال، وعندما سألته عن ذلك، قال لها: نظمي حيفهمك (نظمي اسم الشهرة لدرويش)».

وبخصوص الإبلاغ تناقضت أقوالها أيضا، فذكرت أن:

« وعندما ذهبت في اليوم التالي استدعاني القاضي في غرفة المداولة ـ وكان ذلك في نهار رمضان ـ وفوجئت بوجود بعض السيدات وأن الشيخ الفيل يأتي أعمالاً منافية للآداب، لذا خرجت من المحكمة إلى المحافظة، وأبلغت بالأمر».

وفي موضع آخر:

« أنها اصطحبت معها والدها حامد أفندي شاكر الموظف بوزارة الأوقاف، وقابلا القاضي، وأن والدها هو الذي اصطحبها للإبلاغ ».

الجدير بالاهتمام في الأمر كله، والذي ينسف ادعاءات المُبلغة من جذورها أن الشيخ عبد القادر الفيل، كان قد أصدر حكماً في قضيتها يقضي لطفلتيها (فريدة وعطيات محمد حجازي) بنفقة شهرية قدرها ٢٤٠ قرشاً شهرياً، وبذلك انتهت ولاية محكمة أول درجة على القضية، بما يترتب عليه هدم أركان جريمة الرشوة الجنسية!!، ويدحض كل ما جاء بأقوالها من مزاعم في عريضة الإبلاغ بشان استدعاء القاضي لها، ومراودته لها عن نفسها، ويهد ما جاء

باعترافاتها في محضر الضبط وتحقيق النيابة!!

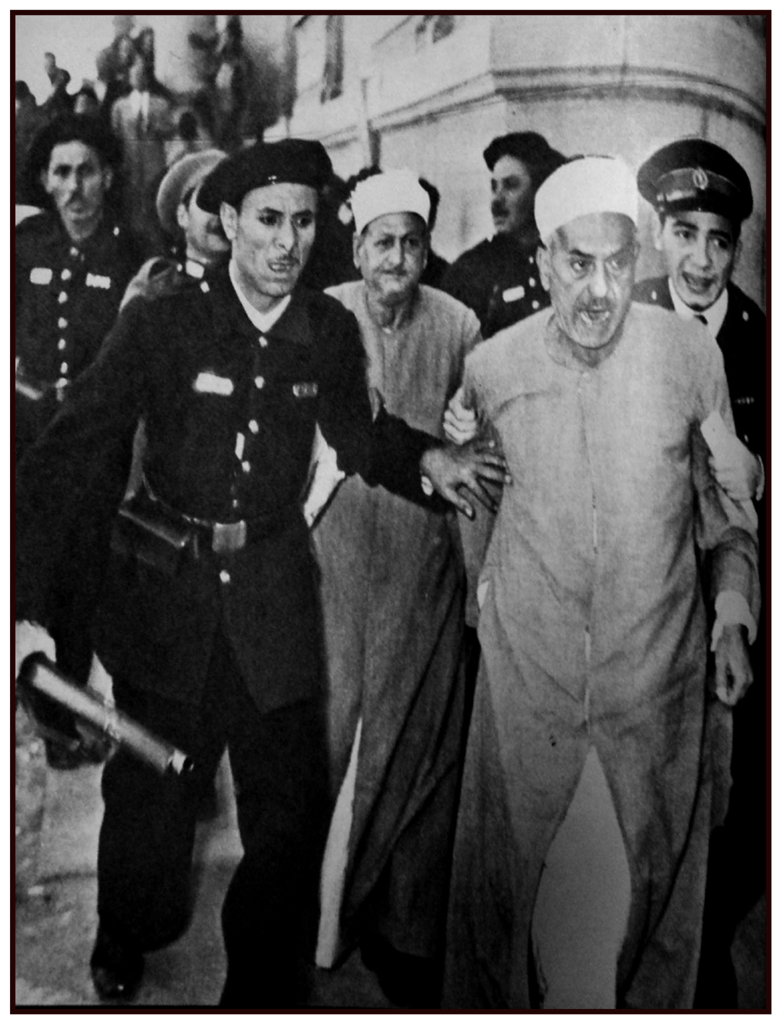
لماذا ثار الشيخ الفيل:

وفي صباح يوم الثلاثاء ١٢ يوليو، تحددت جلسة للنظر في طلب المعارضة في أمر حبس المتهمين الخمسة، وعندما وقع نظر الشيخ الفيل على ابنه وكيل النيابة يغالب دموعه، انفعل بشدة وقال بصوت مرتفع وكأنه يريد أن يدفع عن الشاب شراً مستطيراً، ويحميه من خطر داهم، ويبعده عن مرمى نيران قد تطول حاضره ومستقبله:

« يا ابني.. أنت بريء مني، اذهب الآن، وأعلن في البوليس أنك تتبرأ مني، ومن أبوتي.. أنا فاسد، ولا أستحق أن أكون والداً لمثلك».

وفي صباح يوم المحكمة ثار الشيخ الفيل ثورة عارمة، وأخذ يردد: «أعوذ بالله.. ما هذه الأخلاق!! ».

وكان المتهمون قد أُحضروا من السجن، وتم إدخالهم إلى البدروم المخصص في دار المحكمة لحجزهم ريثما يحل موعد نظر القضية، والتف حول القاضيين بعض المتهمين أحدهم قاتل زوجته وآخر من ذوي السوابق متهم بكسر أنف محام، وثالث متهم بتزوير توقيع أحد كبار رجال الدولة، وفجأة همس صاحب السوابق في أذن الشيخ بكلمات غير مسموعة، وثار الشيخ ثورة عارمة، وعندما سأله الحراس عما أثار غضبه قال:



القاضيان الفيل وسيف في طريقهما إلي جلسة المحاكمة

- «تصوروا هذا الرجل يطلب مني أنا.... قطعة حشيش».

كان القاضي عبد الفتاح سيف يبتسم في لامبالاة بما يحدث، ويردد بين الحين والآخر: « يا فرج الله. »، وعندما سأله الحراس عما يقصد قال:

- « إن الله وحده هو الذي يعلم سرائر الناس.. سامح الله بعض الناس».

الحكم:

وأصدرت المحكمة حكمها برئاسة المستشار محمد كامل البهنساوي الذي قضى:

- الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة ألفي جنيه للشيخ عبد القادر الفيل رئيس محكمة المنشية الشرعية. وبراءته من تهمة الزنا!

- الأشغال الشاقة المؤبدة للشيخ عبد الفتاح سيف وكيل المحكمة وغرامة ألفي جنيه.
- السجن خمس سنوات وغرامة خمسمائة جنيه لكل من الشابين أصحاب الفيلا.

- السجن ٧ سنوات وغرامة ٥٠٠ جنيه لدرويش مصطفى كاتب المحامي الشرعي.

ـ براءة جميع النساء!

لغز القضية:

بنظرة فاحصة لأوراق القضية، ينفك لغزها ويتضح أمران هما:

١ ـ أن خيطاً واحداً يربط بين جميع أطراف القضية، وهو درويش (كاتب المحامي).

٢ ـ أن هذا الرجل تم تسخيره ببراعة شيطانية من قبل إرادة شريرة للإيقاع بالقاضيين بإحكام شراك المؤامرة عليها، ليبدأ دور امرأة تحوطها شبهة، في إضفاء الشرعية لتقنين إجراءات التلفيق لجريمة قذرة ببلاغ افتقد منطقية دوافعه!!

.. لكن كيف بدأ دور (كاتب المحامي) في استدراج القاضيين؟! تقول أوراق الدعوى، وكما ورد في أقوال القاضيين، إنه علم بحكم تردده على المحكمة أن القاضيين يبحثان عن منزل لاستئجاره لأقارب أحدهما لقضاء فترة المصيف، وأنهما كلفا بعض موظفي المحكمة بتلك المهمة، فأوهمهما كذباً بأن لديه الفيلا المناسبة، واتفق معهما على موعد لمعاينتها.

وفي ذات الوقت أوهم النساء اللاتي لهن قضايا في مكتب المحامي الشرعي الذي يعمل لديه بأنه يستطيع ترتيب مقابلة لهن مع القاضيين بعيداً عن جو المحكمة يستطعن خلالها الحصول على كل ما يردنه.

وفي نفس الوقت أوهم ابني صاحب الفيلا بأنهما يستطيعان الحصول على حكم لشقيقتهما المطلقة (سعاد) يقصم ظهر مطلقها، ويجعله يعود إليها راكعاً يعض أصابع الندم مقابل أن يجهزا قعدة مزاج للقاضيين!!

لماذا الشيخان بالذات؟:

كان الرئيس عبد الناصر شديد الحساسية من ناحية أهله.. فكان يكفي أن يبلغه أن أحداً من الناس قال شيئاً ما عن أحد أقاربه حتى يضعه على الفور في المعتقل ويتخذ ضده من الإجراءات ما يحلو له.. وهذه كانت إحدى نقاط الضعف التي كان يستغلها البعض لينالوا الحظوة عنده وفي نفس الوقت ينالون من أعدائهم.

كان الشيخ عبد القادر الفيل معروفاً بالتهكم على الحكام الجدد، وكان يحكى لأصدقائه عن الحاج عبد الناصر حسين والد الرئيس جمال عبد الناصر، وكيف كان الباشاوات يعطفون عليه، وكان والد الرئيس موظف بريد متواضعاً بالقرب من عزبة أحد الباشاوات، الذي كان يتحف موظف البريد الفقير في المواسم والأعياد ببعض الصدقات، فلما تربع عبد الناصر على قمة السلطة اختار ابن الباشا من دون الخلق ليكون تابعاً له بعد أن وضعه في منطقة وسط بين الشماشرجي والسكرتير.

كان عبد الناصر أسير تصفية الحسابات مع الماضي، فقدم إبراهيم باشا

عبد الهادي للمحاكمة، ولم ينس للرجل أنه وكزه في كتفه ناصحاً له بأن ينتبه لمستقبله ويقطع علاقته بجماعة «الإخوان المسلمين »، واستدعى عبد المجيد إبراهيم باشا نائب أبنوب ووزير الأشغال والمواصلات الذي توسط له ليدخل الكلية الحربية ليقول له:

- «لا تنس أنك يوماً.. خليتني أركب بجوار سائقك».

ولم ينجُ المستشار محمود عبد اللطيف من التنكيل، والمستشار عبد اللطيف كان يرعاه تلميذاً وتوسط له لدى عبد المجيد إبراهيم باشا، فكان جزاؤه الفصل من القضاء والسجن بتهمة التدبير لقلب نظام الحكم، وظل سجيناً إلى أن أفرج عنه الرئيس السادات بعد انقلاب ١٥ مايو ١٩٧١.

وهذا ليس له تفسير سوى تفسير واحد وهو الافتراس الطبقي، وحذا الحاج عبد الناصر حسين حذو الابن في معاملة من قدموا إليه المعروف من أهل فضل بعد أن ظهرت أمارات الثراء المفاجئ على أبنائه.

.. وكان لابد من الخلاص من الشيخ عبد القادر الفيل رئيس المحكمة بالإسكندرية بعد أن أصدر حكماً ضد الصاغ صلاح سالم يلزمه بدفع نفقة شهرية لمطلقته التي طلقها وراح يدور في ذيل الأميرة فايزة فؤاد التي سايرته في طيشه حتى ساعدها في تهريب جزء من ثروتها والهروب خارج البلاد، فلم يجد أمامه سوى الملكة فريدة التي طلبها للزواج فلقنته درساً لم يستطع نسيانه رغم التنكيل بالملكة السابقة.

لم يكن صلاح سالم هو الطائش الوحيد في العائلة فقد قام أخوه الأكبر جمال بمحاولة تطليق إحدى السيدات عنوة ليتزوجها، وطبع شقيقه الأصغر كارتاً

شخصياً ذكر فيه صفته بـ « شقيق جمال وصلاح سالم».

.. وشى الإخوة سالم بالقاضيين، ولاقت الوشاية هوى؛ فتم إحكام المؤامرة وتلطيخهما بقضية افتقدت الدليل على ما جاء بأوراقها من ادعاء يصعب تصديقه.

نهاية مأساوية للقاضي:

بعد أن أصدر المستشار محمد كامل البهنساوي الحكم في القضية لقي مصرعه في حادث سيارة، بينما كان يسير على كوبري قصر النيل مع صديقه وكيل وزارة الداخلية بعد أن غادرا نادي الجزيرة وفر قائد السيارة وقيد الحادث ضد مجهول.. ليوارى الرجل التراب، ومعه الكثير من أسرار القضية!!

القضاء الشرعي في مصر:

جاء القضاء الشرعي إلى مصر مع الفتح الإسلامي، وأثناء الاحتلال الفرنسي لمصر (١٧٩٨-١٨٠١) جرت محاولات لتنحية القضاء الشرعي، وباءت بالفشل، وظل هذا النظام خلال معظم حكم محمد (١٨٠٥-١٨٤٨) وامتد اختصاص المحاكم الشرعية ليشمل: الأحوال الشخصية، والقضايا: المدنية والتجارية والجنائية وكذلك الدعاوى: العينية والعقارية والوقفية، ويبلغ عدد المحاكم الشرعية ١٣٧ محكمة مقسمة على ثلاث درجات محكمة شرعية عليا، مقرها القاهرة ولها دائرتا استئناف إحداهما في الإسكندرية والأخرى

في أسيوط، وكان يشمل اختصاصها البلاد كلها وأحكامها تصدر من خمسة قضاة، و ١٤ محكمة ابتدائية في كل من القاهرة، الإسكندرية، طنطا، الزقازيق، المنصورة، بني سويف، أسيوط، وقنا وكانت أحكامها تصدر من ثلاثة قضاة، و ١٢٠ محكمة شرعية جزئية متعددة تقع في دائرة اختصاص كل محكمة ابتدائية وأحكامها تصدر من قاضٍ واحدٍ وكان للمحاكم الشرعية الولاية الكاملة على كل ما يختص بالأموال.

.. وفى سبتمبر ١٩٥٥ صدر قرار بإلغاء المحاكم الشرعية، بعد حملة شرسة قامت بها صحف القاهرة لطخت فيها القضاء الشرعي بكل ما هو مستقذر، على إثر تلفيق قضية لقاضيين من قضاته الأجلاء، هما فضيلة الشيخ عبد الفتاح سيف، وفضيلة الشيخ عبد القادر الفيل، استخدمت فيها امرأة تحوطها شبهة!!

***

يرحم الله القاضيين الجليلين عبد الفتاح سيف، وعبد القادر الفيل اللذين استشهدا على مذابح الفضيحة، التي أحكمت حلقاتها إرادة شريرة؛ لهدم ركن من أركان حضارة مصر الإسلامية وهو القضاء الشرعي.

لفصل التاسع :

باشا الصحافة .. لم يكتب مذكراته.. ولم يحرقها..!!

تنويه قبل أن تقرأ:

عزيزي القارئ: لا أكتمك سرًا، أنني توقفت أكثر من مرة أثناء كتابة هذا البحث؛ حتى لا أميل بشق قلمي، فأحمل فوق رأسي ظلمًا ألقى به وجه الله؛ خاصة أننا جميعًا في دار الهلال (عمال وإداريين وصحفيين)، نعتقد جازمين أن لكلّ منا نصيبًا من إرث في التركة الصحفية لفكري باشا أباظة.

.. الباشا عميد الهلاليين (نسبة إلى دار الهلال) وشيخ الصحفيين، ومن ثم كان لا بد من تنحية هذه المشاعر وتلك الأحاسيس جانبًا؛ كي لا يتسرب وهجها إلى حروف الكتابة فتصيبها بسخونة اللغو، وتصبح مثل أعواد الثقاب المشتعلة لا تخلف إلا رمادًا أو اللاشيء.. وليأخذ المنهج العلمي مساره ليحفر نقوشه الرصينة على جدران الحقيقة، وإن تخاصمت مع مكنون المشاعر في خزائن الوجدان.

كان الإجراء الأول في حصر تركة الباشا هو السؤال عن مذكراته، البعض قال: إنها سُرقت من شقته على أثر العبث بمحتوياته بمعرفة أحد الأجهزة البوليسية بعد أزمة مقاله الشهير بعنوان: «الحالة ج»، والبعض الآخر قال: إن الباشا قد حرقها كي لا يُحرج معارفه وأهل زمانه، وقد أعلن ذلك صراحة في مقال بعنوان: « قررت حرق مذكراتي »، لكن كان للبحث العلمي رأي آخر يقول بغير هذا، وإقرار بالمخالفة لذاك!!

***

البداية:

كانت البداية، في يوم شديد القيظ من أيام شهر أغسطس، لم تستطع المراوح البدائية آنذاك أن تُلطف حرارته، التي زادها مقال فكري أباظة سخونةً، فقد تفتحت أبواب الجحيم؛ عندما كتب مقالاً بعث به من أسبانيا حيثُ كان يعالج عينيه؛ نشرته مجلة المصور في عددها رقم ١٩٢٣ (بتاريخ ١٨ ـ ٨ـ١٩٦١) بعنوان «الحالة ج»؛ استعرض فيه أحوال العالم السيئة واقترح بعض الحلول لإصلاح الأحوال؛ وجاء في البند ٧ من مقترحاته ما يلي:

« تقرر الدول بالاتفاق حياد منطقة الشرق الأدنى وجميع الدول المنضمة إلى الجامعة العربية وينشأ بعد هذا ألاتفاق اتحاد فيدرالي بين الدول العربية، ويكون اختصاصه مقصورًا على توحيد الجيوش الحيادية العربية وسياستها الخارجية على أن تدمج فلسطين بأسرها في هذه الدول، وتشمل إسرائيل بعد أن تزول عنها صفتها الدينية، ويصبح الإسرائيليون من رعايا هذا الاتحاد الذي يكفل لكل الأقليات حقوقها كاملة حسب التقاليد الدولية المتبعة ».

وما إن نُشر المقال حتى قامت الدنيا ولم تقعد؛ لأن مجرد التفكير علنًا وبالصورة التي نشرتها المصور يشكل جريمة لا تغتفر في رأي الدولة التي اعتبرت المقال هدما للخط الناصري ودعوة للدول الأوربية لفرض اتحاد على المنطقة العربية وبحث إمكانية الصلح مع إسرائيل ودمجها في المنطقة.

فرانكو وعبد الناصر:

بينما يرى صبري أبو المجد أن وراء إقالة فكري أباظة سببا آخر؛ ولكن تم فصله تحت ذريعة مقاله (الحالة ج)؛ فقد كان فكري أباظة يحرر بابًا آخر في المصور بعنوان «كلمة الحق»، وقد جاء فيه تحت عنوان: من محب وسهير إلى بابا فكري وتضمنت الرسالة معنى:

« بالرغم من أن فرانكو أنقذ أسبانيا من مجازر الشيوعية والحرب الأهلية وقام بعدة إصلاحات في الصميم.. بالرغم من ذلك فهو لا يظفر بالحب الذي يستحقه ولا بعرفان الجميل الذي هو به جدير من بعض خصومه، وتحليلنا على قدر إدراكنا أن هؤلاء الخصوم يؤثرون الحرية الشخصية على كل مجد وإصلاح، وحرية الكلام وحرية الحِل والترحال وحرية الاجتماع التي هي غريزة آدمية؛ أي حرية ولا حيلة للمنطق فيها ولا حيلة للإقناع بعكسها».

وقد اعتبرت هذه الفقرة إسقاطًا على عبد الناصر والنظام في مصر والأوضاع فيها..

الحادث في صحافة القاهرة:

وفي يوم ١٨ أغسطس ١٩٦١ صدرت جريدة الأهرام وفي صفحتها الأولى خبر صغير: « أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرارًا بإعفاء فكري أباظة من

رئاسة مجلس إدارة دار الهلال ورئاسة تحرير المصور».

هكذا صدر الحكم على الرجل الذي جاوز السبعين من العمر بالإعدام المعنوي بعد أن مُنع من الكتابة نهائيا، ورُفع اسمه من على لافتة كل مطبوعات دار الهلال، وسُمح له فقط بالخروج من بيته للتوجه فقط إلى مقهى الأنجلو.

***

ملحوظة: لم يرسل قرار الإعفاء إلى دار الهلال، ولم ينشر في الصحيفة الرسمية، وكل ما تضمنه الملف رقم (١ / ١ إدارة التحرير) بمؤسسة دار الهلال الخاص بالسيد الأستاذ محمد فكري حسين أباظة بشأن تلك الواقعة هو قرار من الأستاذ عبد الرءوف نافع العضو المنتدب بدار الهلال، يأمر بمقتضاه بصرف المخصصات المالية للسيد الأستاذ فكري أباظة على مسئوليته الشخصية، ويتعهد بسدادها من ماله الخاص في حال اعتراض اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي على ذلك.

أسوق هذه المعلومة للرد على الذين حاولوا استغلال هذه الأزمة في الإساءة إلى تاريخ الرجلين معا، الرئيس جمال عبد الناصر والأستاذ فكري أباظة ـ بقصد أو بغير قصد ـ على غير الحقيقة، بزعم أنه لم يكن يجد ثمن الطعام أو الدواء، وأنه كان يقترض ليحصل عليهما!!

***

.. وبعد ٣٧ يوما من قرار الإعدام ــ الفصل ــ أُبلغت مؤسسة دار الهلال بأنه

قد سمح لفكري بمنحة الاعتذار، فمشي الرجل وحيدًا إلى قصر عابدين، ليكتب في دفتر التشريفات اعتذاره للرئيس عبد الناصر عن مقاله، ونشر له اعتذار آخر في الأهرام، العدد ٢٧٣١٦، الاثنين ٢٥ سبتمبر ١٩٦١ بعنوان «معركة بين ضميري وقلمي»، نشرته الأهرام مع مقدمة لمحرر الجريدة جاء بها:

« يسعد «الأهرام » أن يحمل اليوم أول مقال لفكري أباظة بعد غيبته، التي نحمد الله أنها لم تطل، نقول ذلك بشعور من العرفان ليس له حد، نحو هذه الثورة الغالية التي تمسك بسيف الحق في يدها، وبين جنبيها قلب ينبض سلامًا وحبا».

وبدأ فكري أباظة سطور مقاله بأنه كان الواجب أن أقدم هذا الإيضاح لصاحب الشأن أولا وهو سيادة الرئيس.. ولقد فعلت، والرجل العظيم الذي أعفى المحكوم عليهم بالإعدام من الإعدام، والذي أعفى الذين تآمروا على حياته من الأشغال الشاقة المؤبدة، هذا الرجل لا يعز عليه أن يعفو عن فكري أباظة لا من الإعفاء، وإنما من حيثيات الإعفاء إذا شاء الله، فشاء.. لا يمكن بحال أن يختفي قلم فكري أباظة في عهد جمال عبد الناصر..

نص المقال:

كان «واجبا» على أن أنشر لقرائي «إيضاحًا» عن «مقالي». ..
ولقد كان «أوجب» أن أقدم هذا «الإيضاح» لصاحب الشأن ـ أولاً ـ وهو سيادة الرئيس....
ولقد فعلت...

الرجل العظيم الذي «أعفى» المحكوم عليهم بالإعدام من «الإعدام»! والذي «أعفى» الذين تآمروا على حياته من الأشغال الشاقة المؤبدة! والذي «أعفى» المحرومين – بأحكام – من حقوقهم المكتسبة من هذا الحرمان، ورد إليهم اعتبارهم الشخصي، والسياسي...

هذا الرجل لا يعز عليه أن «يعفي» – فكري أباظة – لا من الإعفاء – وإنما من حيثيات «الإعفاء». ..إذا شاء الله. فشاء...

ويمكن – بحال – أن يختفي قلم «فكري أباظة» في عهد «جمال عبد الناصر»! ولا بد أن يجد طريقه - في أي ميدان - ليستأنف جهاده وكفاحه في سبيل هذه الثورة وفي سبيل زعيمها وقائدها؟ والمسئول الأول عن الوطن العربي الكبير الواسع المساحة والفادح الأرجاء.

بقي واجبي نحو قرائي بعد أن أديت واجبي نحو سيادة الرئيس....
و«الإيضاح» الذي أنشره هو «قصة»!..قصة «معركة عنيفة» بين «ضميري» و«قلمي »! «فتنة أهلية» داخل كياني الهزيل الضئيل.

قال «ضميري» لقلمي.

« أنت لم تُحسن ترجمة ما دار في خلدك! أو لم تسجل بعبارة أصرح، وأفصح، وأوضح ما أمليته عليك إملاء!.. لعلك قد هرِمت أو «شِخت»، أو تعثرت بحكم أرذل العمر، وهو ما أنت فيه؟!».

قال «قلمي» لضميري:

« إن الأقلام لا تشيخ! وقد تتعثر. ولكنها لا تتبدل ولا تتغير! ولقد محوت «إسرائيل» محوًا من خريطة العالم!، وحطمت «دولتها» تحطيمًا! وأعدت الأرض التي دنستها إلى « الكيان الفلسطيني العربي الكبير»، ثم جعلت مخلفاتها المتناثرة من الآدميين «رعايا» للأمة العربية الكبرى في « اتحادها الفدرالي» الذي ينبثق من إرادتها، هي كما هو ظاهر من « النص » الجلي الصريح... اللهم إلا إذا كان «الحظ التعس» قد نكب عبارتي بالغموض، وهذا « قدر». ولا حيلة لي في هذا القدر!!

وتدخلت « حنجرتي » في هذه المعركة الناشبة بين «ضميري» و«قلمي» فقالت: إن القضاء جرت « تقاليده » و« أصوله » على أن يراجع « سوابق المتهمين ».. وأنا « الحنجرة » قد هززت منبر « مجلس النواب » ـ البائد ـ هزًا فدوى دويي في أرجائه « عشرين عامًا » طوالاً من أجل « فلسطين» ـ وكنت صاحبة الصوت القاصف في الجلسات العلنية والسرية من أجل «فلسطين» ثم هززت أرجاء «الإذاعة» هزًا «مائتي مرة» من أجل «فلسطين» فإذا أضفت أيها «الضمير» جهاد «الحنجرة» إلى جهاد «القلم» وجدت أن صاحبنا ـ فكري أباظة ـ لم يخرج عن مبادئ «القومية العربية» يومًا واحدًا منذ أن كان لهبًا من ألهبة الثورة في سنة ١٩١٩- إلى أن كان – ولا يزال لهبًا من ألهبة الثورة من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٦١!!

وتدخل «وجداني» في المعركة وقال: «أيها الضمير – أيها القلم – أيتها الحنجرة مكانكم! كفى ضجيجًا وعجيجًا... أن صاحبي، وصاحبكم؟ ليس بالجاحد: فلقد أكرمه الرئيس«هذا الكيان العربي الكبير وكرّمه: فأمر الرقباء

– في عهد الرقابة – بألا يراقبوا ما يكتبه، ويكتبه زميله الأستاذ الكبير «التابعي»»، وحين كان سيادته في زيارة «الاتحاد السوفيتي» أتاح له الكلام في حفلة كبرى بدل نائب الرئيس فكرّم معه الصحافة والصحفيين، وعنّف سيادته أحد الدبلوماسيين الشيوعيين حين حملت على صاحبكم، وصاحبي، الإذاعات الشيوعية الرسمية تتهمه بالارتشاء من الأمريكان! وأنه يمضغ «الدولارات الأمريكية» كما يمضغ «اللبان الأمريكي»»، وأكرمه وكرّمه حين شرّفه برياسة مجلس إدارة أقدم دارين وهما «دار الأهرام» و«دار الهلال»»، وحين منحه «وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى» مصحوبًا ببراءة ووثيقة فيها كل التقدير والتكريم... صاحبكم وصاحبي ليس بالجاحد. ولن يكفر ولن ينسى هذا الفضل الجميل. ولن ينكر عرفان الجميل... «أيها الضمير، وأيها القلم، وأيتها الحنجرة، وأنا معكم«الوجدان»»: نحن «كتيبة» يجب أن تلتف دائما حول هذا الحصن الحصين. ولن يختفي ضمير فكري أباظة، ولا قلمه، ولا حنجرته، ولا وجدانه في عهد «جمال عبد الناصر» ولا في عهد ثورته....

مستحيل! مستحيل!».

***

قدم فكري باشا أباظة اعتذارا رسميا علنيا في جريدة الأهرام، قبل أن يُسمح له بالعودة للكتابة، مما عرّضه لانتقادات تركت في نفسه جرحًا لم يندمل لأنه اعتذر عن رأي كتبه؛ مما عرّض مصداقيته للاهتزاز أمام الرأي العام، خاصة أن فكري أباظة كان يُسر لأصدقائه المقربين بأنه يشعر بأنه كزجاج أصيب

بكسور، ولا يمكن أبدا أن تداوي تلك الكسور، وكان يرى أنه جرح في كبريائه جرحًا غائرًا لا يمكن البُرء منه.

.. وبعد وفاة عبد الناصر تلقى عروضا كثيرة؛ ليكتب عن تلك المحنة إلا أنه رفضها لأنه يأبى أن يتاجر بلحظات الألم في حياته.

كان البعض يرى أن الاعتذار كان مهينًا، فقد كتب الأستاذ محسن محمد في رثائه غداة رحيله في جريدة الجمهورية:

« أعلنت وفاة فكري أباظة أمس، ولكنه مات في الحقيقة والواقع منذ زمن طويل وقبل نكسة ١٩٦٧، ولم يمت بالأمس، وإنما مات يوم أن أجبروه على كتابة مقاله المهين، يعتذر فيه عن رأي جريء سبق به زمانه ونشره في مجلة «المصور» في أوائل الستينيات.

كتب مقالاً عن قضية فلسطين وضرورة الوصول إلى تسوية، أيامها مُنع من الكتابة في الصحف، واضطر أن يكتب اعتذارًا مهينا في صحيفة الأهرام يتراجع عن رأيه ».

.. لكن الأستاذ إبراهيم سعده يرى عكس ذلك تمامًا، فكتب مقالاً (أخبار اليوم ـ ١٧ ـ ٢ ـ ١٩٧٩) يقول فيه:

« إن الذي يُعيد مقال فكري أباظة سيجده مقالاً ساخرًا ورائعًا في نفس الوقت، فسخر من نفسه ومن قواه العقلية ومن رأيه وطلب الصفح والغفران بطريقة كوميدية لا يخفي مغزاها على البسطاء.

إن مقال الاعتذار أعتبره أقوى من مقال المطالبة بالمواجهة مع إسرائيل، فالأول أعطى الدليل على مدى القهر الذي عاشته الصحافة المصرية في هذه الفترة السوداء من تاريخنا الحديث، والثاني يقتصر على شجاعة قلم وحماس وطني وقفزة إلى المستقبل، إن فكري أباظة لم يعتذر عما كتبه، وإنما اعتذر عن المهانة التي ميزت صحافتنا وأقلامنا في ذلك الوقت».

سرقة مسكنه:

وبعد الاعتذار بستة أشهر وتسعة عشر يوما سمح عبد الناصر لفكري أباظة أن يعود للكتابة في المصور بمقال عن الثورة الجزائرية في العدد رقم ١١٥٦ بتاريخ ١٦أبريل ١٩٦٢ بعنوان «الخلود والخالدون ».

.. وشأن كل الأنظمة البوليسية المرتعشة، كان هناك من يحصي على الرجل أنفاسه، ويعد عليه خطواته ويفتش وراءه، وهداهم تفكيرهم السادي إلى التفتيش في عقل الرجل من خلال اقتحام مسكنه.

بينما كان يقضي شهر أغسطس ١٩٧٧ كعادته بالإسكندرية نزيلا في فندق البوريفاج تم دخول شقته في عمارة الإيموبيليا دونما كسر لباب أو شباك ــ الدخول النظيف ــ وتم قلب الشقة رأسا على عقب لتُسرق بعض من محتوياتها، ولأنه لا توجد جريمة كاملة منذ بدء الخليقة، فقد ترك الجناة ما يدل عليهم، تركوا من آثارهم أعقابا للسجائر من ماركة كنت «kent » في كل مكان!!
وقد استغل البعض حادثة سرقة شقة فكري أباظة، ليروِّج لشائعة أنها بهدف سرقة مذكرات الرجل التي تحتوي على شهادته عن أحداث نصف قرن من

الزمان، لكن الحقيقة يرويها فكري أباظة في العدد ٢٧٧١ من مجلة المصور الصادر بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٧٧ في مقال بعنوان: «عرضحال: إلى السادة الذين سرقوني»، فقد ذكر ما سرق من شقته من ميداليات، وكؤوس، وشهادات، ولم يشر من قريب أو من بعيد إلى سرقة تلك المذكرات..!!

عرضحال إلى اللصوص:

كتب فكري أباظة هذا المقال بعد شهرين ونصف الشهر من وقوع حادثة السرقة، بعد أن سمع بمحاولة سرقة مماثلة لتوفيق الحكيم، تحدث فيه عن نوبة الذهول وحالة شبه الإغماء اللتين أصابتاه عندما فتح باب شقته، ووصف تفتيش شقته والعبث بمحتوياتها وتساءل بأسلوبه الساخر:

« لماذا وقعت عليَّ «قرعة السرقة» من بين مائتين وخمسين شقة في عمارة «الإيموبيليا» الكبرى التي كانت أفخر العمارات في العهد البائد؟!!».

.. وناشد فكري أباظة سارقيه أن يردوا إليه بعض المسروقات قائلاً:

« أرجوكم يا حضرات الأفاضل أن تردوا هذه التذكارات لأنها لا تساوي شيئًا في السوق.. ومازلت أبحث في أكوام وجبال وحطام وتلال ما حطمتموه، وما مزقتموه لعلي أجد شيئًا منها.

كتبت إليكم هذا العرضحال بعد أن سمعت أن زميلا لكم حاول أن يسرق أستاذي

الكبير توفيق الحكيم.

.. وبعد فإلى اللقاء ـ أيها السادة ـ في سرقة أخرى ».

الإلحاح في نشر المذكرات:

كان فكري أباظة يعيش أزمة حقيقية أمام إلحاح لا ينقطع ولا يكل ولا يمل من أصدقائه ومحبيه على إقناعه بنشر مذكراته؛ لكن الرجل لم تُتح له الفرصة ليكتبها؛ فقد أكلت الصحافة والأحاديث الإذاعية أكثر عمره، واستغرقته الحياة العامة كنائب في البرلمان وعضو في الحزب الوطني القديم، إضافة إلى نشاطات رياضية واجتماعية أخرى، وحياة العزوبية التي عاشها طولاً وعرضاَ.

ولأنه يدرك صعوبة ذلك بعد أن كُف بصره، ولم يعد يقرأ أو يكتب إلا بمساعدة سكرتيره، كما أن الكثير من تفاصيل الذكريات ضاع في دهاليز الذاكرة التي وهنت، ولم تفلح محاولته في الاستعانة ببعض زملاء المهنة في جمع تلك الذكريات المتناثرة في بطون الصحف ومضابط مجلس النواب؛ فقرر أن يريح ذهنه المجهد من «زن» من يلحون في نشر تلك المذكرات المزعومة، فكتب مقالا بعنوان «قررت حرق مذكراتي»، يعلن فيه أنه حرق مذكراته، كان المقال مثيرًا للغاية قال فيه بالحرف الواحد:

« قررت حرق مذكراتي »

« نعم مع الأسف الشديد قررت أن أحرق مذكراتي، وكنت وأنا أتخذ هذا القرار

أشعر بحزن عميق؛ لأنها تعتبر تسجيلاً يوميًا منذ عدة سنين لمشاعري وآرائي في مراحل الصبا والنضج والكهولة وربما الشيخوخة، لأنها لم تقتصر على موضوع واحد أو على لون واحد.. وإنما تناولت مختلف الموضوعات والألوان السياسية العامة والخاصة والاقتصادية العامة والخاصة والشئون الاجتماعية والشئون القلبية العاطفية، ورحلاتي الثلاثين في جميع أنحاء الدنيا.

أنا حزين كل الحزن على أنني سأفقد هذا التاريخ المسجل كله، والذي كان يؤنسني ويواسيني، ويخفف عني آلامي، ويُعيدني من مرحلة الشيخوخة إلى مرحلة الكهولة، إلى مرحلة المهن المختلفة التي مارستها إلى مرحلة الصبا والشباب وهي أزهى وأزهر مرحلة.. كل صفحة من صفحات مذكراتي عن الماضي القريب والبعيد تنقلني من جو إلى جو، وتبعث في قلبي وفي ذهني حرارة جديدة وحماسة جديدة وأملا جديدًا.

واأسفاه.. كل هذا قد ضاع.. لا بسبب إلا أنني حين قرأت ما رأى الناشر نشره من مذكرات المرحوم الوطني الكبير ـ محمد فريد بك ـ قد جزعت أشد الجزع وسألت نفسي: لماذا الإبقاء على هذه المذكرات؟ فقررت أن أحكم عليها بالإعدام، وأن أحرقها.

أعتقد أن مدوِّن المذكرات إنما يدوّنها لنفسه أولا وقبل كل شيء لا لغيره من الناس. وهذا هو الواقع، إنه يدوّنها لنفسه؛ ليراجعها بين حين وآخر ليستعين بها فيما يُقدم عليه من خطط في حياته السياسية والاجتماعية، أو فيما يريد أن ينشره على مواطنيه مستعينا بتاريخ ووقائع هذه المذكرات.

إن خاطر النشر ليس هو الخاطر الأول الذي يخطر على بال مدون

المذكرات، والمذكرات التي تتكلم عن تاريخ طويل قد يتجاوز أربعين أو خمسين عامًا، لا يمكن أن تكون متناسقة أو غير متناقضة أو صحيحة في الحكم على الأشخاص، إذا تناولتهم بالرأي أو التحليل، وخصوصا بالنسبة للشخصيات العامة السياسية.

هذه الشخصيات العامة قد تكون في بداية أمرها منحرفة أو مستهدفة للنقد.. ثم يمر عليها الزمن وتتطور مبادئها؛ فتصبح نموذجية، ترمز إلى بطولة أو فدائية، أو جهاد عام في سبيل البلد يعتبر مفخرة ومجدًا للبلد.

إن مدوّن المذكرات اليومية عن هذه الشخصيات، لا يمكن أن تكون أحكامه وآراؤه الأولى هي الأحكام والآراء العادلة المنصفة الصحيحة في نهاية المطاف بعد عشرين أو ثلاثين عامًا.

من الذي يقدر سلامة نشر هذه المذكرات أو عدم سلامتها وفائدتها أو عدم فائدتها وصحة أحكامها؟!

إن صاحب المذكرات حينما تفاجئه الوفاة يخلفها وراءه، وهو لا يعرف إلى أي يد تصل مذكراته، وهو لا يدري مدى أمانة هذه اليد أو مدى صحة تقديرها في النشر، الذي يجوز في عهد من العهود قد لا يجوز في عهد آخر.. فمن الذي يضمن العهد المناسب والظرف المناسب؟. إن المسألة دقيقة جدًا، وتتضاعف دقتها وتتعقد إذا وقعت هذه المذكرات في أيدي ورثة متخلفين.. أو في يد أصدقاء وأعوان.. أو بيد أي جهة لا تمت إلى صاحب المذكرات بصلة، ومن يضمن صحة التقدير في النشر وعدم النشر بالنسبة لهؤلاء جميعا؟

حدث أكثر من مرة أنني طعنت طعنًا مرًا في شخصيات عظيمة أثناء ثورة ١٩١٩، وكان ذلك أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم غيّرت رأيي بعد ذلك بسنين.. بعد أن غيّر هؤلاء الأشخاص خططهم ومبادئهم ودورهم الوطني، فكفروا عن ماضيهم واستحقوا تقدير الوطن.

لم أنكر وأنا أدوّن رأيي الأخير أن أحذف من مذكراتي رأيي الأول، فمن الناشر الأمين المدقق الذي يتعقب كل هذا حين ينشر المذكرات، أو حين يحتاج إلى وقت طويل، حتى يستشف ما وراء السطور، وحتى يحلل الظرف التاريخي الذي دوّنت فيه الملابسات التي حاقت بصاحب هذه المذكرات.

إن المؤرخ غير الصحفي، يختلف عن الصحفي الذي يلتقط ما يشاء من المذكرات التي تقع تحت يديه وليست مهمته الأولي هي التأريخ .. أما المؤرخ فوظيفته وظيفة أخرى أدق وأصدق..

إذن الخير كل الخير أن تحرق المذكرات!»* (١)

حجج واهية:

.. ولم تكن حجة فكري أباظة لتبرير ما ادعاه عن حرق مذاكراته مقنعة للكثيرين ممن يعرفونهن فهو الكاتب الذي تكلم بصراحة بالغة عن طفولته وجولاته وصولاته.. وهو الحريص على تدوين التاريخ وأحداثه، فكيف يقدم

*(١) جميل عارف، أنا .. وبارونات الصحافة،صـ ١٢١ ، صبري أبو المجد، فكري أباظة صـ ٢٢٣

على تلك الحماقة فيحرق مذكراته بدعوى أن نشر مذكرات محمد فريد من بعد وفاته قد أدت إلى غضب البعض منه؟!. ولم يكن مقبولاً أن يصدقوا أن كاتب تلك المذكرات يقدم طواعية على إعدام وثيقة إنسانية وتاريخية بالغة الأهمية والدلالة، كانت لو قُدر لها البقاء ـ ستلقي الضوء على الكثير من الأحداث السياسية الهامة، خاصة أن فكري أباظة رجل عاصر الحربين العالميتين.. الأولى والثانية، وعايش، وشارك في ثورتي ١٩١٩ و١٩٥٢ وما بينهما، وعاصر الحروب الكبرى ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣ وعاش الحياة الحزبية ثم إلغاء الأحزاب ثم عودتها ثانية في عهد السادات.. رجل كان تاريخا بأكمله..!!

لكن من يقرأ المقال بهدوء يكتشف بسهولة وهن الحجج التي ساقها فكري أباظة، وأن الرجل لم يمس الحقيقة، وأن المخاوف التي أبداها لا تنطبق على حالته بصفة خاصة لعدة أسباب:

١ ـ فهو ينتمي إلى أسرة عريقة بها العديد من السياسيين والكتاب والفنانين والصحفيين، الذين كان من الممكن أن يعتنوا بتلك المذكرات إن وجدت بعد وفاته؛ بما يدحض زعمه الذي أورده في مقاله:

« إن صاحب المذكرات حينما تفاجئه الوفاة يخلفها وراءه وهو لا يعرف إلى أي يد تصل مذكراته، وهو لا يدري مدى أمانة هذه اليد أو مدى صحة تقديرها في النشر، الذي يجوز في عهد من العهود قد لا يجوز في عهد آخر.. فمن الذي يضمن العهد المناسب والظرف المناسب؟. إن المسألة دقيقة جدًا، وتتضاعف دقتها وتتعقد إذا وقعت هذه المذكرات في أيدي ورثة متخلفين..».

٢ ـ أن تخوفه من أن تقع تلك المذكرات في أيدي ناشر غير أمين وغير مدقق، لا يستطيع أن يستشف ما وراء السطور في تلك المذكرات، أو يحلل الظرف التاريخي، الذي دوّنت فيه الملابسات التي حاقت بصاحب هذه المذكرات.
وهذا التخوف أيضا قد جاء في غير محلّه، فقد سبق أن تعاقد مع الناشر أحمد يحيى صاحب المكتب المصري الحديث على نشر بعض أعماله مثل كتابه « الضاحك الباكي »، ومجموعة مقالات بعنوان «حواديت» ورواية بعنوان: «التليفون»، وأحمد يحيى من الناشرين الوطنيين الجادين والمتخصصين في نشر تلك النوعية من المذكرات.

٣ ـ أن أقسام التاريخ بالجامعات المصرية قطعت شوطًا كبيرًا بالتعاون مع مركز الدراسات التاريخية وتحقيق التراث بالهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية في تحقيق الوثائق والمخطوطات التاريخية ومعالجاتها ونشرها مع ملاحق خاصة بالفترة الزمنية التي حدثت فيها والظرف التاريخي المحيط بها، وقد حظيت بالاهتمام الواجب مذكرات أحمد عرابي وأحمد شفيق باشا ومحمود فهمي باشا وسعد زغلول ومحمد فريد.

.. ويبقى السؤال: هل كتب فكري أباظة مذكراته؟! والإجابة: أن فكري أباظة لم يكتب مذكراته.. ولم يحرقها!! والدليل على ذلك أنه حاول جمع ذكرياته، ولم يستطع!!

أخفق في جمع ذكرياته!!

في ملف فكري أباظة بدار الهلال رقم (١ / ١ إدارة التحرير) وثيقة تؤكد

أنه في عام ١٩٧٥ حاول أن يجمع ذكرياته، وكلف الأستاذ مصطفى الشهابي بذلك، إلا أن تلك المحاولة اصطدمت بعقبات كثيرة، الوثيقة عبارة عما هو طلب رسمي موجه إلى الأستاذ إميل سمعان مدير إدارة التحرير بدار الهلال، جاء فيه:

«لاعتبارات كثيرة في هذه الظروف عدلت عن نشر مذكراتي بمجلة «المصور»، وبناء عليه سأدفع من جيبي الخاص كل ما قبضه الأستاذ مصطفى الشهابي لحد هذه اللحظة مقسطًا على ثلاثة أشهر (أول يوليو ـ أول أغسطس ـ أول سبتمبر).

أرجو أخذ المخالصة من سيادته، وتكون علاقته بعد ذلك معي مباشرة.

وتفضلوا بقبول وافر التحية..

فكري أباظة

١ ـ ٦ ـ ١٩٧٥

قام الأستاذ إميل سمعان برفع الطلب إلى الأستاذ عبد الواحد الوكيل (العضو المنتدب) مشفوعًا بإفادة جاء فيها:

«رجاء النظر.. علمًا بأن المبلغ الذي صرفه الأستاذ مصطفى الشهابي إلى اليوم مائتان وأربعون جنيها».

وفي ٨ / ٦ / ١٩٧٥ أعاد العضو المنتدب الطلب إلى إدارة التحرير مشفوعًا

بإفادة جاء فيها:

« موافق طالما أن هذه رغبة سيادته، مع رجاء اتخاذ الإجراءات المالية اللازمة».

ترجع قصة تكليف الأستاذ مصطفى الشهابي بالمهمة بعد حادثة وقعت لفكري أباظة نشرتها الصحف في ٦ / ٥ / ١٩٧٣ بعنوان: «نجاة فكري أباظة من موت محقق، سقط في بئر مصعد الإيموبيليا، واستطاع النجاة »، وذكر فكري أباظة تفاصيلها بقلمه في العدد رقم٢٥٣٦ بتاريخ ١٨ مايو ١٩٧٣ من مجلة المصور في مقال له بعنوان: «الزمان: الجمعة ٤ مايو ـ الساعة: الواحدة والنصف ـ المكان بئر أسانسير العفش».

.. وارتأت إدارة التحرير في دار الهلال تكليف الأستاذ مصطفى الشهابي بجمع المادة الصحفية لمشروع المذكرات، على أن يتم نشرها في حلقات مسلسلة فور استكمالها في مجلة المصور، وكان الأستاذ مصطفى الشهابي يرى أنه لابد من جلسات عمل مع فكري باشا لاستيضاح بعض الأمور وتفهمها في إطار الظرف التاريخي الذي حدثت فيه، والوقوف على خلفية بعض التفاصيل، ومع الإلحاح المستمر وكثرة الأسئلة في إطار الإجادة، ضاق صدر فكري أباظة بكثرة الأسئلة.

كانت الأسئلة حول « الجاسوسة الحسناء» التي كانت مثار اهتمام القراء والساسة، فقد حدث في صيف ١٩٣٧ أن كان فكري أباظة يسير في ساحة فندق

سان ستيفانو، ومعه الفنانتان ماري ونينا، وفجأة استوقفه مصطفى النحاس باشا قائلاً: ضبطت جاسوستك الحسناء؟!، ما اسمها؟، ثم استطرد: أرأيت أنه لا تخفى خافية على مصطفى النحاس؟!، وكانت ماري مظلومة!!، فلم تكن «الجاسوسة الحسناء» سوى الكاتبة سنية قراعة، وكانت إحدى العميلات المدربات على تجنيد النساء والفتيات في خدمة الأجهزة الأمنية، وكان لها نشاط قبل انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في خدمة القلم السياسي التابع للداخلية، وكان نشاطها في السفارات الأجنبية والأحزاب، ثم تورطت بعد ذلك مع مدير جهاز المخابرات السيد صلاح نصر في أعمال منافية للآداب، لكن محكمة الثورة برئاسة السيد/ حسين الشافعي اعتبرتها شاهدة في قضية انحراف جهاز المخابرات بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧.

ويروي د. محمد حسين هيكل في مذكراته أن السيدة سنية قراعة حضرت إلى منزله مرات عديدة، وأحضرت له ترجمة عربية على الآلة الكاتبة لما ذكرت أنها تقارير قدمت للمفوضيات الأجنبية، أو أرسلت منها إلى وزارات خارجيتها، وأنه لم يجد فيها أكثر من ملاحظات قد يستفيد منها الإنسان، ولكنها فائدة ضئيلة إلى حد لا يدعو إلى إنفاق أي مبلغ للحصول عليها.*(٢)

وكانت هناك أسئلة أخرى حول دور أعضاء من الحزب الوطني القديم في الجهاز السري للاغتيالات الذي كان يترأسه ويديره عبد الرحمن فهمي، وأسئلة

*(٢) مذكرات د. هيكل: ص ٢١٤، ٢١٦،٢٢٩ ـ ج ٣

كثيرة عن دور الحزب وجماعة «الإخوان المسلمين» الوليدة في مساندة الملك فؤاد في الانفراد بالسلطة والانقلاب على دستور ٢٣، والعداء غير المبرر لحزب الوفد.

.. ولأن الأستاذ فكري أباظة (عضو الحزب الوطني القديم)* (٣) أقسم على الولاء للحزب وألا يفشي له سرا طوال حياته، وألا يترك خلفه ما يبوح بهذا السر بعد مماته؛ فقد كان يلوذ بالصمت أمام سيل الأسئلة، وكانت الإجابات تنحشر في حلقه، واختنق معها مشروع كتابة المذكرات قبل أن يولد، ولم يرَ النور، فقرر فكري أباظة الاعتذار لدار الهلال، وتحمل من جيبه الخاص ـ خصماً من راتبه ـ ما سبق أن حصل عليه الأستاذ مصطفى الشهابي من أجر!!

محاولات بعد وفاته:

وبعد وفاة الأستاذ فكري أباظة بعام، حاول ابن عائلته الأستاذ فاروق أباظة مدير تحرير المصور تأليف كتاب عن سيرته الذاتية، إلا أن تلك المحاولة لم تنتج إلا كتيبا بسيطا مكونا من ١٧٦ صفحة من الحجم الصغير، بعنوان:

***(٣) الأستاذ فكري أباظة هو أول صحفي مصرى يُعمل مبدأ شرط الضمير في تعاقده مع صاحبي دار الهلال، فقد أثبت في العقد أنه عضو بالحزب الوطنى، واشترط أنه لا يحق لصاحبي دار الهلال أن يطلبا منه عملاً يخالف مبادئ الحزب .**

«فكري أباظة، فارس المعارضة»، تم نشره ضمن سلسلة كتاب الهلال، العدد رقم ٣٣٨ بتاريخ أكتوبر ١٩٨٠.

.. وقام الأستاذ صبري أبو المجد بمحاولة أخرى، أسفرت عن كتاب لا يرقى إلى مستوى البحث أو التأريخ بعنوان: «فكري أباظة»، تم نشره في العدد ٤ من سلسلة إعلام الصحافة المصرية، مكتبة التعاون الصحفية؛ فقد جاء الكتاب مجرد أرشيف صحفي لبعض مقالات فكري أباظة!!

شهادة سكرتيره الخاص:

يدعم هذا الاتجاه شهادة حية من لحم ودم، هي شهادة سكرتيره الزميل الأستاذ محمد حسن بكر الصحفي بمجلة المصور، والذي عمل معه في الفترة من ١٩٦٨ إلى قبل يوم واحد من وفاته في ١٤ فبراير ١٩٧٩، يقول الأستاذ بكر في شهادته:

« طوال فترة وجودي إلى جانب الأستاذ فكري أباظة، لم يخبرني بأمر تلك المذكرات، وقد حضرت معه الاتفاق مع الناشر أحمد يحيى على طبع ثلاثة من أعماله بعناوين: «الضاحك الباكي»، و«التليفون» و«حواديت» مقابل ثلاثة آلاف جنيه قبضها بمجلس العقد، ولو كان هناك وجود لتلك المذكرات لكانت على رأس أولويات الناشر والأستاذ فكري أباظة.

.. وأيضا لم يخبرني بحرق مذكراته، أما عن مقاله بعنوان: « قررت حرق مذكراتي »، فقد كانت مثل هذه المقالات من باب الإبداع والابتكار والتجديد في أشكال العمل الصحفي لجذب قارئه إليه، بإضفاء عنصري الإثارة والتشويق في إنشاء قصة صحفية، مثل مقاله بعنوان: « فكري أباظة يجري حوارًا صحفيًا مع فكري أباظة »، إنه أسلوب ميزه في الكتابة لطرح فكرة ولو علي سبيل الافتراض، وإثارة حالة من الجدل والحوار حولها!!

سألت الزميل محمد بكر عن علاقة الأستاذ فكري أباظة بالسيدة / سنية قراعة، فأجاب :

ـ أنها كانت تأتي إليه ويغلقون باب المكتب ويتحدثان ساعات طويلة، ولا يقطع حديثهما سوى لحظات صمت بسبب دخول عامل البوفيه لتقديم المشروبات!!».

اكتفيت بهذا القدر من شهادة الزميل الأستاذ محمد بكر؛ فقد اكتملت لدي دقائق الصورة .

***

كل الشواهد والأدلة والوثائق تؤكد أن الأستاذ فكري أباظة (يرحمه الله) لم تُتح له الفرصة ليكتب مذكراته.

الفصل العاشر :

٩ يونيو ١٩٦٧

.. ليلة بكى عبد الناصر!!

ظهيرة يوم الجمعة ٩ يونيو، وبعد صلاة الجمعة التي زف خطباء المساجد للمصلين خلال خطبتها أنباء نصر أصبح على مقربة من أطراف الأنامل، بعد أن أكدته الأنباء في صدر صحف القاهرة هذا الصباح، ونقل راديو صوت العرب إليه عبر أثيره وقع دقات أحذية الجنود المصريين على أعتاب تل أبيب.. تناول شعب مصر طعام الغداء، وخلد إلى الاسترخاء في ساعات القيلولة بعد أن وضع بشائر النصر تحت وسادته.

.. ومع نسمات قبيل الغروب وفي تمام الساعة السابعة والنصف، لم تكن المفاجأة في الحسبان، فقد أفاق شعب مصر من سكرة الأوهام على كابوس الهزيمة، ينقلها إليه صوت عبد الناصر مختلطاً بالحشرجة التي تكاد تصل إلى حد البكاء مثل النساء على وطن لم يستطع الحفاظ عليه مثل الرجال!!

كان عبد الناصر يكذب بما لا يليق بكرامة القائد، ولا يتفق مع مبادئ الشرف العسكري؛ ليبرر الهزيمة التي صنع بيديه أسبابها صنعاً، وانتقى خسائرها على عينه مختاراً أن يتلقى «الضربة الأولى»، وألا يكون البادئ بالهجوم، وبهذا القرار قطع نصف الطريق إلى الهزيمة قبل أن تطلق إسرائيل طلقة واحدة!!. وبالتأكيد لم يكن عبد الناصر جاداً فيما أبداه من رغبة التنحي؛ فمن يريد التنحي لا يحدد المهام العاجلة، ولا يضع الخطط المستقبلية، ولا يفرض وصايته على الشعب باختيار من يخلفه، وكأن مصر وشعبها إقطاعية ورثها عن أبيه.. على الرغم أنه لم يكن يملك سلطة تعيين رئيس جمهورية خلفاً له، ولم يكن ذلك من حقه طبقاً للدستور الذي كان معمولاً به آنذاك؟!!!

الحدث:

في تمام الساعة ٤٥: ٨ (حسب التوقيت الصيفي لمدينة القاهرة)، صباح يوم الاثنين ٥ يونيو ١٩٦٧ قام الطيران الإسرائيلي بالهجوم على المطارات المصرية على موجتين، استهدفت الموجة الأولى المكونة من ١٨٥ طائرة عشرة مطارات في وقت واحد، وهي مطارات: العريش، جبل لبنى، بير جفجافا، بير تمادا، أبو صوير، كبريت، أنشاص، غرب القاهرة، بني سويف، فايد؛ فقد تحدد زمن إقلاع الطائرات بحيث تكون فوق أهدافها في وقت واحد لتحقيق أكبر قدر من المفاجأة، بينما كانت الأوامر للجيش المصري بتقييد النيران، وعدم التصدي لأي طائرة في السماء لحين وصول طائرة المشير عامر لمطار بير تمادا.

وفي تمام الساعة ٤٥: ٩ عادت الموجة الثانية من الهجوم المكونة من ١٦٥ طائرة لتضرب مطارات: المنصورة، حلوان، المنيا، ألماظة، الأقصر، الدفرسوار، حور غادة، رأس باناس، مطار القاهرة الدولي، وقبل غروب نهار الاثنين عادت الطائرات الإسرائيلية إلى تلك المطارات؛ لتعيد قصفها مستخدمة قنابل ذات مفعول خاص، وتنفجر بعد فترة من الوقت وتحول دون إتمام محاولة الإصلاح.

وأصبح الجيش على أرض سيناء المكشوفة في العراء، ودون غطاء أو دعم من سلاح الطيران، ليجد الجنود أنفسهم صيداً سهلاً للطيران الإسرائيلي يحصدهم بمقذوفات النابالم؛ فقد أرسلتهم القيادة السياسية إلى هناك بأسلحتهم الثقيلة، ولكن بدون ذخائر؛ لأن المهمة كانت في رأس القيادة العليا لم تكن سوى

مسرحية سياسية « لتهويش » أمريكا وإسرائيل معاً.

.. ومع الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء ٦ يونيو أصدر الرئيس عبد الناصر قراراً بانسحاب القوات من سيناء، وطلب من المشير عامر إعداد خطة لذلك، لكن ضيق الوقت حال دون إنجاز تلك الخطة، فتم الانسحاب العشوائي؛ مما زاد من حجم الخسائر أثناء انسحابها للخلف خاصة عند اجتيازها المضايق.

عنب.. عنب.. عنب:

وقد بلغت الاستهانة أعلى مستوياتها عندما أصبحت وحدات الجيش جزراً منعزلة عن بعضها، فقد ذكر الفريق عبد المنعم رياض أنه في الساعة الثامنة (بتوقيت القاهرة) أرسلت محطة رادار عجلون بالأردن إلى قيادة القوات الجوية ومكتب العقيد شمس بدران معلومة عن موجات متتالية من الطائرات الإسرائيلية تتجه نحو الجنوب الغربي عبر رسالة مشفرة بالاسم الكودي عنب.. عنب.. عنب..

لم تستقبل محطة الاستقبال الإنذار نتيجة خطأ شخصي من عريف الإشارة، الذي قال أثناء محاكمته إنه غيَّر موجة التردد لالتقاط الرسائل في اليوم السابق تبعاً للجدول الزمني المعد لذلك!!

خسائر الحرب:

احتلت إسرائيل سيناء ومرتفعات الجولان والضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة.

وبلغت خسائر القوات الجوية المصرية في ١٧٠ دقيقة ٣٠٩ طائرة حربية منها ٣٠ طائرة من قاذفات القنابل البعيدة المدى تي يو ١٦ من أصل ٣٤٠ طائرة تملكها مصر، و٢٣ محطة رادار، وعدد من قواعد الصواريخ أرض جو، واستشهد حوالي ١٠٠ من الطيارين البالغ عددهم ٣٥٠ طياراً، بينما كان معظمهم يحاول سحب الطائرات نحو المدرجات.

واستشهد ٩٨٠٠ رجل وأُسر ٣٧٩٩ رجلاً (٤٨١ ضابطاً ـ ٣٢٨٠ جندياً ـ ٣٨ مدنياً)، بينما كان الجرحى بالآلاف، وفقد الجزء الأكبر من عتاد الجيش، وتقول الإحصائيات عن هذه الخسائر إنها بلغت ١٧ ٪ في الأفراد من القوات البرية، أما معدات القوات البرية فقد كانت ٨٥ ٪.

ومن عاد كان محطم النفس بعد أن انتهك العدو آدميته؛ فكان جنود الاحتلال يتهكمون على جنودنا، وينهالون عليهم بالأذى والشتائم؛ فكان الجنود الإسرائيليون يطلبون منهم بطيخة أو بضع علب من السجائر مقابل أسير، وعندما يحصلون على البطيخة أو السجائر لا يجدون أسرى بل يسمعون سباباً وتهكماً.

.. ولم تخسر القوات البحرية شيئاً، لكنها أُجبرت على التراجع إلى ميناء

الإسكندرية، وإخلاء ميناء بورسعيد.

الحدث في صحافة القاهرة:

مع ظهيرة يوم الاثنين ٥ يونيو ١٩٧٦ التفت الجماهير العريضة في الشوارع حول أجهزة المذياع؛ للاستماع إلى البلاغات العسكرية التي أعدها الأستاذ محمد حسنين هيكل، كان كل بلاغ من البلاغات ١٦ يحمل إليهم بشرى؛ فيهللون ويرقصون فرحاً، ومع صباح يوم الثلاثاء صدرت صحف القاهرة الثلاث (الأهرام ـ الأخبار ـ الجمهورية)، وعلى صدر صفحتها الأولى العناوين التي صاغها الأستاذ محمد حسنين هيكل بالاتفاق مع الرئيس عبد الناصر كالآتي:

٦ يونيو:

- قواتنا توغلت داخل إسرائيل بعد معارك عنيفة.
- أسقطنا ٨٦ طائرة للعدو، بيانات إسرائيل تعترف بالخسائر الفادحة والتقدم العربي الجبار.
- حطمنا ٣ هجمات في اتجاه الكونتيلا وأبو عجيلة وخان يونس وتراجع العدو.
- دمرنا ١١ طائرة للعدو وهي تحاول قذف مطارات القاهرة والعريش والقناة.
- إسرائيل تفشل في محاولة لتعويق الملاحة في القناة.
- أخبار الانتصارات في الجبهة المصرية في سيناء وشرم الشيخ.

• الاتحاد السوفييتي يعلن أن تدخله متوقف على التدخل العسكري من الغرب.

٧ يونيو:

• قواتنا تطارد في عنف وشجاعة مقاتلات أمريكا وبريطانيا.
• طائرات كانبيرا البريطانية بعلامتها الرسمية تشترك في عمليات الضرب الجوي في سيناء.
• ٣٢ طائرة أميركية تركت قاعدتها في ليبيا لدعم طيران العدو.
• معارك ضارية مستمرة عند العريش وأبو عجيلة والقسيمة.
• كبدنا العدو خسائر فادحة في الطائرات منها ٩ فوق أبو عجيلة وخان يونس وأسرنا ٨ طيارين.
• هجوم جوي مصري على كل مواقع القتال.
• البوارج العربية ضربت قلب تل أبيب.
• قتال وحشي مستمر بالليل والنهار.
• قطعنا علاقتنا مع أمريكا رأس المؤامرة.
• وقف الملاحة في قناة السويس.

٨ يونيو:

• القتال مستمر بضراوة عنيفة.
• تمركزت قواتنا في خط دفاعي في سيناء.
• أسقطنا ٢٥ طائرة في سيناء والسويس وشرم الشيخ.
• أبدنا إبادة تامة مجموعات من قوات مظلات الأعداء حاولت النزول في خط دفاع سيناء.

• حطمنا محاولة إنزال جنود مظلات في شرم الشيخ أثناء عملية تجميع قواتنا.

٩ يونيو:

• وقف إطلاق النار.
• مجلس الأمن يعقد اجتماعاً طارئاً لتقرير وقف الحرب.
• حاربت قواتنا في جميع المواقع معارك لم يسبق لها مثيل في عنفها وضراوتها.
• قوات أمريكا وبريطانيا الجوية اشتركت بأعداد ضخمة لحماية العدو.
• المعارك مستمرة في سيناء.

البداية.. دائما كذبة:

.. دائما ما تكون البداية كذبة، تورط الجيش المصري في مستنقع اليمن بكذبة أطلقها أحد العملاء اليمنيين المقيمين بالقاهرة في رعاية الأجهزة الأمنية، ووجد فيها الرئيس عبد الناصر الفرصة لإثبات زعامته في الشارع العربي وكسر حالة العزلة التي يعيشها بعد الانفصال عن سوريا.

كانت الكذبة تقول: «إن الأمير بدر قد قتل، وأن أغلبية القبائل مؤيدة للانقلاب العسكري بقيادة العميد عبد الله السلال ».

وفي ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢ سافر العميل إلى اليمن مع كتيبة من الجيش

المصري في ثياب مدنية، التي ارتدت الملابس العسكرية اليمنية فور وصولها إلى صنعاء.

وفي صنعاء، كانت في انتظارهم المفاجأة، فالأمير بدر لم يقتل ونجح في الهروب إلى السعودية عبر الجبال، وبدأت السعودية في تنظيم القبائل للانقضاض على ثوار صنعاء.

وبدأت المعارك وحوصرت صنعاء، وفكر أفراد الكتيبة في الهروب إلى عدن؛ لأن الانجليز سيكونون أكثر رحمة بهم من رجال القبائل؛ فقد دخل رجال القبائل إلى موقع مصري خارج صنعاء، وذبحوا كل الجنود وأخذوا رءوسهم، وفوجئ الجنود المصريون برفاق السلاح وهم جثث بلا رءوس.

لم يكن رجال القبائل وحدهم في مواجهة الجيش المصري، فذلك يفوق قدرتهم، فالحقيقة أن الجيش المصري قد وقع في قبضة تحالف ثلاثي يشرف عليه في الخفاء تخطيطاً وتمويلاً المخابرات المركزية الأميركية وتجار السلاح ورجال البترول، وتعضدهم غرفة عمليات في لندن مزودة بالخرائط الكاملة للجيش ومسرح العمليات، ويديرها روبرت كومر مستشار الرئيس الأميركي للأمن القومي.

نجح كومر في إنهاك الجيش المصري في اليمن، وإهلاك معداته، وشغله عن مشاريع التدريب، وخاصة أن القيادة المصرية التي لعبت بالنار، لم تكن تعرف الكثير عن أرض اليمن، ولا عن طبيعة العادات والتقاليد التي تحكم عقلية رجال القبائل.

استطاع كومر استنزاف الجيش المصري، وبدأ يفكر في توجيه الضربة القاضية له؛ وتحول تفكيره نحو سيناء؛ فكانت الكذبة الثانية!!

الكذبة الثانية:

بدأت تداعيات هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ بمعلومات مكذوبة عن حشد للقوات الإسرائيلية على الحدود السورية للاعتداء عليها، ففي مساء ١٣ مايو وصلت رسالة لاسلكية من اللواء أحمد سويدان رئيس أركان الجيش السوري إلى الفريق أول محمد فوزي تفيد:

« إسرائيل استدعت الجزء الأكبر من قواتها الاحتياطية، وتحشد جزءاً كبيراً من قواتها أمام الجبهة السورية، يقدر بحوالي خمسة لواءات، وأنها تنوى الهجوم على سوريا مع استخدام قوات مظليين بكثافة، ومن المنتظر أن يكون هذا الهجوم بين ١٥ ـ ٢٢ مايو ١٩٦٧».

وفى ١٤ مايو بتكليف من المشير عامر سافر الفريق أول محمد فوزي رئيس الأركان إلى سوريا للتأكد من حشد القوات الإسرائيلية والتنسيق العسكري بين مصر وسوريا.

تفقد الفريق أول فوزي قيادة جبهة سوريا وبحث مع المسئولين الموقف لمعرفة مدى صحة المعلومات التي وصلت من سوريا والاتحاد السوفييتي

وكانت النتيجة كما قال:

« أنني لم أحصل على أي دليل مادي يؤكد صحة المعلومات، بل العكس كان صحيحاً، إذا شاهدت صوراً فوتوغرافية جوية عن الجبهة الإسرائيلية التقطت بواسطة الاستطلاع السوري يومي ١٢، ١٣ مايو ٦٧ فلم ألاحظ أي تغيير للموقف العسكري العادي». *(١).

ورغم التأكد من عدم صحة المعلومة، ورغم تأكيد الأمم المتحدة التي كان لها مواقع مراقبة على طول خط الحدود السورية الإسرائيلية بأنه لا يوجد ثمة دليل على وجود تلك الحشود، ورغم أن المصادر الإسرائيلية أذاعت أنها وجهت الدعوة للسفير السوفييتي في تل أبيب للقيام بزيارة للجبهة؛ ليتأكد من حقيقة الوضع بنفسه، فقد أصبحت المعلومة في حكم المؤكدة لدى القاهرة بسب تأكيد الاتحاد السوفيتي لها.

حقيقة المعلومة المكذوبة:

ظلت المعلومة المكذوبة، تشكل لغزاً من الألغاز الكبيرة في هزيمة يونيو ٦٧ إلى أن كشفت عنها الوثائق الإسرائيلية؛ فقد كشفت دراسة أعدها قسم التاريخ في هيئة الأركان الإسرائيلية بعنوان: «أشكول أصدر أوامرك»، من إعداد عميد الاحتياط عامي جالوسكا، الذي شغل مناصب عليا في الجيش والشرطة وديوان رئيس الوزراء، وكان من ضمن فريق المفاوضات مع الفلسطينيين، وقد حصل الباحث بهذا الدراسة على درجة الدكتوراه من جامعة القدس، وهي

***(١) سليمان مظهر، اعترافات قادة حرب يونيو، ص ٥٤**

مصنفة على أنها سرية جداً.

كشفت الدراسة في فصل مثير الستار عن زيارة رابين لإيران في أول مايو ٦٧، وذكر أن الشاه محمد رضا بهلوي ضغط على إسرائيل لمناوشة القوات المصرية في سيناء، ودفع مصر لسحب المزيد من قواتها في اليمن؛ لأنه كان يخشى من المد الناصري في اليمن على دول الخليج وإيران، وكان يرى أن مصر تشكل عائقاً لمد النفوذ الإيراني في الجزيرة العربية.

وذكر رابين أن عدم استجابة إسرائيل للشاه أثارت لديه الشعور بالخجل والندم، لكن الشاه لم يعدم الحيلة في تحقيق أغراضه، والدفع بالأمور إلى حافة الهاوية؛ عبر تسريب معلومات استخباراتية مكذوبة بشأن نوايا إسرائيل مهاجمة سوريا، ونجح الشاه فيما أراد. *(٢)

مظاهرة عسكرية:

وفي ١٤ مايو أصدر عبد الناصر قراراً بالتعبئة العامة، لتنفيذ الخطة الدفاعية الموضوعة (قاهر)، واتخذت الإجراءات التي تتطلبها التعبئة العامة لرفع مرتبات الوحدات إلى مرتبات الحرب، وإنشاء وحدات جديدة سبق تحديدها في خطة التعبئة.

وتحركت قوات الجيش المصري في طريقها إلى سيناء في مظاهرة عسكرية

***(٢) محمد البحيري، حروب مصر في الوثائق الإسرائيلية ـ ص ١٣٠**

متعمدة تحت عيون المواطنين والأجانب، تشيعها زغاريد النساء، وأخذت وسائل الإعلام في نشر هذه التحركات، بما يتعارض مع أبسط مبادئ وإجراءات الأمن الحربي، فالجيش ذاهب في نزهة قصيرة لإلقاء إسرائيل في البحر.

وتحولت المظاهرة العسكرية إلى حرب حقيقية، لم تكن مصر والدول العربية جاهزة لخوضها، بينما كانت إسرائيل تعد لها منذ عام ٥٧ نهاية حرب ٥٦ التي خسرتها مصر، ولم يحفظ ماء الوجه للحكام الجدد من ضباط انقلاب يوليو ١٩٥٢ سوى تدخل الأمريكيين والسوفييت، الذي صنع من البكباشي جمال عبد الناصر بطلاً شعبياً.

سحب قوات الطوارئ الدولية:

وفى ١٦ مايو أرسل الفريق أول محمد فوزي بتعليمات من المشير عامر خطاباً الجنرال ريكي يطلب فيه سحب هذه القوات من مراكزها على الحدود الشرقية على الفور، وكان رد ريكي الفوري أنه يجب الرجوع في هذا الطلب إلى يوثانت باعتباره موضوعاً سياسياً، وهو صاحب القرار فيه.

ووافق عبد الناصر على إرسال الطلب عن طريق وزارة الخارجية، وكان الطلب سحب قوات الطوارئ المتمركزة على حدودنا الشرقية فقط، ولكن يوثانت أثار نقطة هامة كانت مثاراً للجدل، فقد كان يرى إما أن تنسحب جميع قوات الطوارئ الدولية الموجودة على حدودنا الشرقية وشرم الشيخ وقطاع غزة باعتبارها نظاماً متكاملاً، أو لا يتم سحبها، وتبقى في مواقعها، وكان

القرار الذي اتخذته مصر هو سحب كل قوات الطوارئ، وصدر قرار يوثانت بسحبها في ١٨ مايو.

عبد الناصر يؤكد:
«ما فيش حرب»

وفي يوم ٢٣ مايو طلب عبد الناصر أن يجتمع بالطيارين في قاعدة أبو صوير، في عملية أقرب إلى الدعاية منها إلى أي شيء في وجود المشير عامر والفريق عبد المحسن كامل مرتجى، قال عبد الناصر:

« إسرائيل لن تحارب؛ لأنها كانت تقول: لو صعدنا العمليات الفدائية، ستقوم بحرب وقائية، وصعدنا ولم تفعل.. كانت تقول لو حشدنا في سيناء، وحشدنا في سيناء، ولم تفعل.. لو أغلقنا خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية.. وأنا هنا لأعلن للعالم كله.. غلق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية.. وأيضاً مش حتحارب ».

وبعد انتهاء عملية التصوير، وخروج الصحفيين، سأل أحد الطيارين برتبة ملازم الرئيس:

ـ أفندم، سيادتك أعلنت إغلاق خليج العقبة.. ده معناه حرب.. إحنا دلوقتي جاهزين.. فتصدر لنا أوامرك وإحنا نعمل أي حاجة.

أحاب الرئيس:

ـ ما فيش حرب.. الموضوع سياسي.. وحيتحل سياسي..». *(٣)

إغلاق خليج العقبة:

وفى المساء تم إعلان غلق خليج العقبة.

برقبتي يا ريس:

رواية أخرى وردت على لسان الرئيس أنور السادات، فقد ذكر السادات أن عبد الناصر جمع لجنة تنفيذية عليا في أواخر مايو ٦٧ مكونة من المشير عامر وزكريا محيي الدين وحسين الشافعي وأنور السادات وعلي صبري وصدقي سليمان رئيس الوزراء وقال لهم:

« إن حشودنا في سيناء تجعل الحرب محتملة ٥٠ ٪، أما إذا أقفلنا المضايق، فالحرب مؤكدة مائة في المائة»، ثم التفت إلى عامر وقال له:

ـ «هل القوات المسلحة جاهزة يا عبد الحكيم؟».

***(٣) سليمان مظهر، اعترافات قادة حرب يونيو، ص ١٣٠**

فوضع عامر يده على رقبته، وقال:

- «برقبتي يا ريس.. كل شيء على أتم استعداد».*(٤)

لكن يبدو من رواية السادات الذي خانته ذاكرته في مواقع كثيرة وأحداث كثيرة، بما يجعل من روايته لا تستقيم مع المصادر التاريخية الأخرى ممثلة في صحف القاهرة الصادرة صباح ٢٤ مايو ١٩٦٧ وشهادات قادة حرب يونيو أمام محكمة الثورة،؛ مما يجعلنا نلتفت عن تلك الرواية لعدة أسباب منها:

١ ـ من الواضح أنها شهادة مجروحة الغرض منها الإساءة للمشير الذي انتقل إلى جوار ربه دون أن تتاح له فرصة محاكمة عادلة يدافع فيها عن نفسه؛ لما سبق أن ذكره بعض الشهود من أن المشير أهانه بلفظ جارح (مبقاش إلا أنت يابن... اللي هتعلمني شغلي)، عندما عاتبه في سحب القوات بدون خطة، وبسبب حرصه الدائم على مجاملة عبد الناصر.

٢ ـ أن قرار إغلاق المضايق اتخذ في يوم ٢١ مايو وأعلنه عبد الناصر أثناء لقاء بالطيارين في قاعدة أبو صوير يوم ٢٣ مايو، والذي قال فيه للطيارين: «ما فيش حرب»، وأنه لو كان ثمة اجتماع من هذا القبيل؛ فلابد أن يكون سابقاً على ذلك التاريخ بيوم أو عدة أيام، وليس في أواخر شهر مايو كما يدعي السادات.

***(٤) أنور السادات، البحث عن الذات ص ٢٢٤، ٢٢٥**

٣ ـ أن ثروت عكاشة قد ذكر في هذا السياق أن عبد الناصر قد اتخذ قرار إغلاق المضايق منفرداً، فقد ورد في مذكراته:

«.. وعندما دعا الرئيس جمال عبد الناصر أعضاء اللجنة التنفيذية العليا وبعض كبار المستشارين المسئولين للتشاور معهم، لم يكن الأمر في الحقيقة غير إبلاغهم بما قرره، إذ كانت الإجراءات قد اتخذت قبل دعوتهم». (٥)

٤ ـ أن صلاح نصر قد ذكر في مذكراته أن قرار إغلاق الخليج لم يكن وليد الساعة وفقاً للأحداث التي كانت جارية والتي جرتنا للحرب فحسب، بل كان أيضا من الأغراض التي كانت تحت ذهن الراحل جمال عبد الناصر منذ أواخر عام ١٩٦٦، وسط جيشان من الانفعال، والتأثيرات النفسية أساسها هدفان رئيسيان:

أولهما: الرد على دعاية بعض الدول العربية المضادة بأنه كان يحتمي وراء القوات الدولية، وأن أقواله أكثر من أفعاله.

ثانيا: مشاكسة الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأميركية على موقفها الداعم لإسرائيل.* (٦)

٥ ـ أن حسن التهامي ذكر في مذكراته أن عبد الحكيم عامر قد دفع حياته ثمناً لإصراره على التحقيق في أسباب الهزيمة التي كان متأكداً أنها صنعت على أيدي عبد الناصر، حيثُ لفظ أنفاسه بين يدي الليثي ناصف؛ مما سبب إصابة

***(٥) ثروت عكاشة، ص ٩٠١**

***(٦) صلاح نصر يتذكر ص ٢٠٨**

الليثي بصدمة عصبية لم تفارقه حتى أرسله السادات للاستشفاء في لندن، وهناك سقط من الدور العاشر ومات ومعه سره وسر قتل المشير. *(٧)

ورقة الحرب:

وبإعلان غلق المضايق قدم عبد الناصر على طبق من ذهب إلى إسرائيل الورقة التي تطلبها لبدء الحرب ضد مصر، وتستند عليها سياسياً وإعلامياً على المستوى الدولي كغطاء لهجومها المنتظر، فقد كانت تريد الحرب لكنها دائماً تنقصها الذريعة كي تبدو دائماً في دور الضحية التي تنال الاستعطاف.

تقديم الذريعة:

قدم عبد الناصر لإسرائيل الذريعة التي كانت تنقصها لخوض الحرب ضد مصر، بعد أن فشلت في إيجادها أو محاولة اختلاقها على مدى شهور، فحاولت مرة اصطناعها بالإغارة على قرية «السموع» الأردنية يوم ١٣ نوفمبر ٦٦ بحجة تدمير قواعد الفدائيين الفلسطينيين، وخسرت الأردن سبعين رجلاً بين قتيل وجريح، وعبرت الأردن عن خيبة أملها في كل من مصر وسوريا، لأنهما لا تتحملان مسئوليتهما في الصراع ضد إسرائيل، والحقيقة أن إسرائيل قامت بالإغارة ردعاً للأردن، ولاختبار رد فعل كل من سوريا ومصر بصفة

*(٧) حسن التهامى يفتح ملفاته ـ ص ٨٩

خاصة والدول العربية بصفة عامة، ومدى قدرتها على العمل المشترك على ضوء قرارات القمة العربية، واطمأنت إسرائيل إلى رد الفعل السلبي من جانب العرب.

ووجهت إسرائيل الاتهامات لسوريا بزعم أنها تقوم بتشجيع أعمال الفدائيين داخل الأرض المحتلة، وفي ٧ أبريل ٦٧ حدث اشتباك بالنيران على الحدود السورية تدخل فيه الطيران الإسرائيلي والسوري، وفقدت سوريا ٦ طائرات، الأمر الذي وضع مصر في موقف حرج لارتباطها باتفاقية دفاع مشترك مع سوريا.

واستمرت إسرائيل في خلق التوتر، لكنه لم يصل إلى الذريعة لنشوب حرب، ففي ١٢ مايو ٦٧ أعلن الجنرال إسحاق رابين من إذاعة إسرائيل: «أننا سنشن هجوماً خاطفاً على سوريا، وسنحتل دمشق لإسقاط نظام الحكم فيها ثم نعود»، لكن تهديدات رابين كانت مجرد كلام يكذبه الواقع الملموس على الأرض.

الجيش مقيد تحت أقدام العدو:

من خلال مجموعة من التصرفات لحكمة رجال الحكم والدولة وضع عبد الناصر الجيش مقيداً في سلاسل العجز تحت أقدام العدو؛ ففي ٢٣ مايو قدم السفير الأميركي بالقاهرة إلى محمود رياض رسالة من جونسون بتوقيعه إلى الرئيس عبد الناصر، يؤكد فيها حسن النوايا وأهمية تجنب القتال مشيراً إلى أن المنازعات لا يجب أن تحل بالاجتياز غير المشروع للحدود بالقوات المسلحة، ومقترحاً أن يقوم نائبه ـ هيوبرت همفري ـ بزيارة المنطقة لإجراء مباحثات

مع الرئيس جمال والزعماء العرب وكذا زعماء إسرائيل إذا مرت تلك الأيام بغير قتال.

وحضر يوثانت إلى القاهرة لمقابلة عبد الناصر في إطار عمل السكرتير العام لتهدئة الأوضاع بعد سحب قوات الطوارئ ودخول القوات المصرية إلى شرم الشيخ وبعد أن وافق عبد الناصر على مقترحات يوثانت، وجه إليه سؤالاً:

سيادة الرئيس: إن الإسرائيليين متخوفون من قيامكم بهجوم عسكري ضدهم، هل تعدني بأن مصر لن تهاجم إسرائيل؟

رد عبد الناصر قائلاً: نحن لم نعلن في أي وقت أننا سنهاجم إسرائيل. إن إسرائيل هي التي هددت رسمياً بغزو سوريا، وما نفعله هو إجراء دفاعي لمنع هذا التهديد من أن يصبح حقيقة. وعلى ذلك (لن نكون نحن البادئين بالهجوم). غادر يوثانت القاهرة في يوم ٢٥ مايو متفائلاً بعد ما قبلت مصر مقترحاته والتأكيدات التي حصلت عليها من عبد الناصر، فلم تكن رحلته سوى جزء من الخداع السياسي الأميركي فقط، بل كان من نتائجه الهامة التي أبلغت إلى إسرائيل وأمريكا ـ في حدود عمل السكرتير العام ـ أن مصر لن تكون البادئة بالهجوم.

وفى فجر يوم ٢٧ مايو أيقظ السفير السوفييتي بالقاهرة عبد الناصر من نومه لإبلاغه رسالة هامة من القادة السوفييت يطلبون فيها ألا تكون مصر هي البادئة بإطلاق النيران، وذكر أن الرئيس جونسون قد أبلغ الكرملين بأن مصر ستقوم بالهجوم في فجر هذا اليوم.

وتلقى د. محمود رياض وزير الخارجية رسالة مماثلة تحمل تهديداً سافراً حيثُ جاء فيها: « إن على مصر أن تتحمل نتائج عملها إذا بدأت بفتح النيران».

وإمعانا في الخداع أبلغت أمريكا مصر يوم ٣ يونيو باستعداد جونسون لاستقبال زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية، وأعلنت القاهرة عن هذه الزيارة التي تبدأ يوم ٥ يونيو، بينما كان هو اليوم الذي حددته إسرائيل للحرب.

هكذا نجح الخداع السياسي الأميركي في كشف نوايا عبد الناصر من أن مصر لن تبدأ عملاً عسكرياً ضد إسرائيل.

.. بتصرفات صبيانية بلغت قمة العبث، وضع عبد الناصر الجيش مقيداً في سلاسل العجز تحت أقدام العدو!! وقد وصف عبد الناصر أسبابها في حوار مع عبد اللطيف البغدادي بقوله:

« أصلي لقيت العالم العربي نايم ويائس.. فحبيت أصحيه ».*(٨)

مش خرع زي إيدن:

في يوم ٢٨ مايو ١٩٦٧ عقد عبد الناصر مؤتمراً صحفياً مع مندوبي الصحف ووكالات الأنباء، وتم نقله على الهواء إلى الجماهير عبر وضع

***(٨) مذكرات البغدادي، صـ٢٧٥، ج٢**

مكبرات الصوت في الميادين والساحات الشعبية، وأجاب عبد الناصر عن ٤٤ سؤالاً، قال عبد الناصر العديد من التصريحات التي تعجب العوام:

- لن أتزحزح ولن أقبل أي مساومة.
- سندافع عن سيادتنا إذا تدخلت أمريكا عسكرياً.
- إنني أتوقع هجوماً إسرائيلياً في أي لحظة.
- أي اعتداء سنواجهه بحرب شاملة.
- بريطانيا لم تتعظ من حرب ٥٦.
- أمريكا تثير ضجة مفتعلة بانحيازها الكامل لإسرائيل.
- سوف نُلحق بالمعتدين أضراراً لا يتصورونها.
- أنا مش «خِرع» زي إيدن بتاعكم ولسه محصلتش ٥٠ سنة وصحتي كويسة والحمد لله.

كان هذا جواب عبد الناصر رداً منه على سؤال لأحد الصحفيين الأجانب الذي سأله عما إذا كان لا يزال في مقدوره مواجهة معركة عسكرية، كما واجهها أثناء أزمة السويس بعد أن كبر سنه الآن.

مقــال هــيكل عن
« الضربة الأولى»

كانت كتابات هيكل تمثل من وجهة نظر الكثيرين الرؤية الأيديولوجية

المعتمدة لدى عبد الناصر، فما كان يكتبه هيكل يبدو كما لو كان عبد الناصر قد قاله، وكانت أجهزة الاستخبارات تقوم بترجمة تلك المقالات وتحليل محتواها لتوضع على مائدة متخذي القرار.

وكتب هيكل عن الضربة الأولى في مقاله «بصراحة» بتاريخ ٢٦ مايو. بعنوان: « لصدام بالسلاح محتم.. لماذا؟»:

« أنه لا بد لنا أن نتوقع أن يوجه العدو إلينا الضربة الأولى في المعركة، لكنه يتعين علينا ونحن ننتظر الضربة الأولى من العدو أن نقلل إلى أقصى حد مستطاع من تأثيرها ثم تكون الضربة الثانية في المعركة، وهي ضربتنا الموجهة إليه رداً وردعاً ـ ضربة مؤثرة إلى أبعد حد مستطاع..».

كان المقال أشبه بنكتة حمقاء، فلم يحدث في التاريخ أن أعلنت دولة إستراتيجيتها في الحرب علناً!!

اجتماع ٢ يونيو:

وفي ٢ يونيو اجتمع عبد الناصر بقادة القوات المسلحة بمقر القيادة، وكان تقديره للموقف قد تغير عن التقدير السابق الذي أعلنه في لقائه بالطيارين في قاعدة أبو صوير، فقد أعلن للمجتمعين أن:

« إسرائيل ينتظر قيامها بعملية هجومية ضد مصر خلال ٤٨ ـ ٧٢ ساعة

وتوقع أن تبدأ عدوانها بتوجيه ضربة جوية ضد قواتنا الجوية ووسائل الدفاع الجوى للحصول على السيطرة الجوية، وأثناء المناقشة قرر قبول تلقى الضربة الأولى لأسباب سياسية حتى لا يكون بدء الحرب من جانبنا، وطلب الاستعداد لمواجهة الموقف وتقليل الخسائر.

اعترض الفريق صدقي محمود على هذا القرار وبعد أن طالت المناقشات، التفت عبد الناصر نحو المشير الذي قال: طيب يا صدقي تحب تضرب الضربة الأولى وبعد كده تحارب أمريكا؟، ورد الفريق صدقي: إذا كان الوضع كده يبقى أمري إلى الله.

وسأل عبد الناصر الفريق صدقي محمود عن نسبة الخسائر عند تلقي الضربة الأولى، فكان رده أنه يتوقع أن تكون ما بين ١٠ ـ ١٥ ٪، فذكر الرئيس أن هذا يرضيه، كانت تقديرات الفريق صدقي محمود مبنية على تقارير المخابرات العامة والمخابرات الحربية التي تبين ـ فيما بعد ـ أنها كانت قاصرة ومضللة!!

مأساة المشير عامر:

ورغم أسباب الهزيمة التي صنعها عبد الناصر بيديه صنعاً، واختار خسائرها على عينه، فلا يمكن إعفاء المشير عامر منها؛ فقد كان عامر برتبة رائد عند وقوع انقلاب يوليو ٥٢ وبعد أقل من عام رقي إلى رتبة اللواء مع تعيينه قائداً

عاما للقوات المسلحة في ١٨ يونيو ٥٣، ثم ترقى بعد خمس سنوات إلى رتبة المشير في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٨، وبعد الانفصال عن سوريا قام عامر بترقية نفسه ليصبح نائباً للقائد الأعلى للقوات المسلحة.

كانت ترقية عامر إلى رتبة المشير مثار سخرية العسكريين في العالم، فقد حدث في مساء يوم ٤ مايو ١٩٦٧، عندما استقبل عبد الناصر الـ « فيلد مارشال» مونتجمري، ومن المفارقات الطريفة أن المشير عبد الحكيم عامر كان بصحبة عبد الناصر في استقباله، وعندما رأى مونتجمري رتبة المشير والنياشين المعلقة على صدر عامر، أخذه الذهول طويلاً، لكن عبد الناصر قدمه له من جديد قائلاً: أعرفك بـ «فيلد مارشال » عبد الحكيم عامر، فسأله مونتجمري على الفور: في أي حرب حصلت على اللقب يا سيدي؟!

كان لدهشة الرجل أسبابها المنطقية، وخاصة أنه من المستقر عليه في التقاليد العسكرية أن رتبة المشير لا تُمنح إلا لقائد عسكري خاض حرباً بفكر جديد، وانتصر فيها بحيث يصبح هذا الفكر فتحاً جديداً وإضافة حقيقية إلى مجال العلوم العسكرية.

وساد صمت طويل وبارد لم تقطعه إلا كلمات الترحيب بالضيف الإنجليزي والحديث عن انطباعاته حول مصر بعد ٢٥ عاماً من انتهاء الحرب العالمية الثانية.

الصراع بين الرئيس والمشير

بعد الانفصال بين مصر وسوريا.. على أثر انقلاب عسكري في سوريا في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، الذي كان ضربة قوية لفكرة الوحدة العربية وهزيمة للقومية العربية وتقليصاً لدور مصر وتخفيضاً لشعبية عبد الناصر؛ نشأ صراع داخل القيادة في مصر، فقد حمل عبد الناصر مسئولية الانفصال الأدبية والسياسية والعسكرية للمشير عامر، وحصل لوم أدبي ولم يظهر الخلاف بينهما على السطح، ولم يكن معروفاً إلا لرجال « المطبخ » الذين يعملون مع الرجلين، ومن هنا نشأت عقدة بين عبد الناصر وعامر..

.. وراح المشير عامر يوسع في سلطاته وصلاحياته بحجة ضمان أمن القوات المسلحة لضمان أمن الثورة؛ فقد أصبح رئيساً للجنة الاقتصادية العليا ورئيساً للجنة السد العالي ورئيساً للجنة تصفية الإقطاع ورئيساً لاتحاد الكرة، بالإضافة إلى قيادة الجيش ونيابة رئيس الجمهورية.

وأصبح الجيش المصدر الرئيسي لتعيين الوزراء والمحافظين ورؤساء مجالس الإدارات ووكلاء الوزارات والسفراء، وكانت المناصب العليا لا تشغل إلا بضباط المخابرات العامة أو الحربية، وزاد نشاط المباحث الجنائية العسكرية في إحكام قبضتها على كل عناصر المجتمع.

وتدخل الجيش في شئون هيئة الإصلاح الزراعي والإسكان والثروة السمكية

وهيئة النقل العام ومؤسسة المطاحن وشركة منجنيز سيناء وجريدة الجمهورية واتحاد الكرة وأعمال البوليس ومباحث أمن الدولة ولجنة تصفية الإقطاع التي مثلت قمة الإرهاب والإذلال للأسر العريقة؛ فاقتحمت منازلهم ليلاً وروَّعت الأطفال، وانتهكت حرمة مخادع النساء استناداً إلى ادعاءات لا سند لها من الحقيقة، وكانت مأساة عائلة الفقي في قرية كمشيش النموذج الصارخ لتلك الممارسات، حيثُ أجبر جنود الجيش رجال الأسرة على ارتداء ملابس النساء، ووضعوا ألجمة الخيل في أفواههم وأجبروهم على أكل علف الحيوانات على الملأ من أهل القرية.

ولم تنجُ الأندية الرياضية من الإفلات من قبضة الجيش؛ فقد روى الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجى قصة تكليفه برئاسة النادي الأهلي للمرة الأولى سنة ١٩٦٥، أثناء الأزمة التي تدهور فيها مستوى فريق كرة القدم بالأهلي حتى بات مهدداً بالهبوط لدوري الدرجة الثانية، فقال:

إن المشير عامر زاره في مقر القيادة حيثُ كان قائداً للقوات البرية، وطلب منه أن يصطحبه إلى منزله في الجيزة، وفى الطريق مرا على النادي الأهلي وقال له: من بكره أنت رئيس النادي، فرد بأن محافظ القاهرة صلاح الدسوقي رئيس للنادي، أبلغه المشير بأنه سيترك المنصب له، فقال له إن مسئولياته في الجيش تحول بينه وبين رئاسة النادي، فكان رد المشير إن هذه أوامر الريس لإنقاذ النادي الأهلي من الهبوط! في نفس الوقت كان قائد الطيران رئيساً لنادي الطيران وقائد البحرية رئيساً للنادي الأولمبي!!

تهديدات المشير:

كانت التهديدات غير المباشرة تصل إلى عبد الناصر بإبعاده إلى يوغوسلافيا، بمعنى نفيه إلى بلجراد، وكان عبد الناصر على ثقة من جدية هذه التهديدات وإمكانيات عامر في تنفيذها، وترحيب السوفييت بمثل هذا العمل الذي سيسهل لهم السيطرة الكاملة على قائد مثل المشير، وتصبح مصر أمامهم مدينة بحقوق كثيرة، فيسهل عليهم إنشاء القواعد العسكرية على أرضها.

شلة المشير:

كان المشير يردد في جلساته الخاصة أن وجود عبد الناصر مرتبط برضائه عنه وحمايته له، فيرد أفراد الشلة في نفاق مدفوع الثمن، وهم ينادونه: «يا ريس» إلى متى تترك هذا الرجل يا ريس؟

ويقول آخر:
ـ آن الأوان يا ريس تأخذ مكانك الحقيقي، كفايه كده عليه.
.. ويضحك المشير عامر في سعادة محاولاً إخفاءها ويقول:
ـ اختشي يا واد منك له، إيه اللي جرى لعقولكم».*(٩)

.. وظل هذا الصراع قائماً ويتعمق تدريجياً، حتى أصبحت له أبعاد أخرى عرقلت وضع إستراتيجية عسكرية للدولة إلى أن دخلت مصر حرب ٦٧ .

***(٩) حمدي لطفي، مأساة المشير عامر ـ ص ٢٧**

أكاذيب عبد الناصر:

ذكر عبد اللطيف البغدادي في شهادته كيف تم الاتفاق على الكذب بين عبد الناصر والمشير عامر في غرفة العمليات ظهر يوم ٥ يونيو قائلاً:
«وعندما رآني (يقصد عبد الناصر) أشار لنا جميعاً قائلاً:
ـ ياللا نروح ونسيب عبد الحكيم يشتغل..

وعندما هممنا بالانصراف توقف عند الباب واستدار إلى عبد الحكيم وقال له:
ـ يا عبد الحكيم طلع حاجة للجرايد..
فرد عبد الحكيم متسائلاً:

ـ نقول أسقطنا مائتي طائرة..

فقال عبد الناصر:

ـ بلاش نقول نص العدد.. نقول إننا توغلنا في الأراضي الإسرائيلية، وسأجعل هيكل، يقصد محمد حسنين هيكل يكتب هذا البلاغ».*(١٠)

ويضيف البغدادي لم يقتصر الكذب على عدد الطائرات بل تعداها إلى جنسية الطائرات المشاركة في الهجوم، فقد أخبر المشير الرئيس أنه تم إسقاط

*(١٠)الصامتون يتكلمون، ص١٣٤

طائرة أميركية في ترعة الإسماعيلية، وطلب عبد الناصر الاتصال بالمهندس مشهور أحمد مشهور للتأكد، وسرعان ما اخبرهما المهندس مشهور أن الطائرة إسرائيلية*(١١)، ومع ذلك أصر عبد الناصر على الكذب في خطاب التنحي!!

لم يكن البغدادي وحده هو الذي أدلى بشهادته عن أكاذيب عبد الناصر، ولكن مصادر العدو الإسرائيلي التقطت مكالمة دارت بينه وبين الملك حسين للاتفاق على صيغة الكذب أيضاً:

« ـ عبد الناصر: إذن ستنشر جلالتك بياناً عن تدخل الأمريكيين والإنجليز.

ـ حسين: (جواب غير مسموع).

ـ عبد الناصر: والله، أقول إنني سأنشر بياناً، وستنشرون بياناً، وسنحرص على أن يعلن السوريون أيضا أن الطائرات الأميركية والإنجليزية تهاجمنا انطلاقاً من حاملات الطائرات التي تملكها، سننشر إذن هذا البيان. سنؤكد تماماً على هذه النقطة.

ـ حسين: تمام.. ممتاز.

ـ عبد الناصر: هل توافق جلالتك؟

ـ حسين: (جواب غير مفهوم).

ـ عبد الناصر: ألف شكر، لا تستسلموا. نحن معكم من كل قلوبنا، أطلقنا اليوم طائراتنا على إسرائيل، وهي تقصف المطارات الإسرائيلية منذ هذا الصباح.

ـ حسين: ألف شكر. بالسلامة». *(١٢)

***(١١) مذكرات عبد اللطيف البغدادي ـ ج ٢، ص ٢٨٥**

***(١٢) فيك فانس، وبيار لوير، الملك حسين حربنا مع إسرائيل ـ ص ـ ٦٦**

لامبالاة بالهزيمة:

ذكر ثروت عكاشة في مذكراته أنه: «في ساعة متأخرة من ليلة الخميس ٨ يونيه، اتصل بي المرحوم صلاح نصر، وأبلغني أن عبد الحكيم عامر عقد العزم على الانتحار، فغادرت بيتي وذهبت إلى القيادة، ولقيت صلاح نصر، ولفني وإياه صمت الذهول، وفيما نحن كذلك إذا بالباب يفتح فجأة وإذا وزير الحربية شمس بدران يباغتنا بقوله:

- «أما اتخمينا حتة خمة!».

ولم تحرك العبارة منا ساكناً، فأردف يقول:

- « لم أنتم هكذا حزنى، هل أنتم في مأتم؟ أطلب لكم قهوة سادة!!». *(١٣)

السفينة ليبرتي:

.. ذكرت صحف القاهرة في إطار «صناعة الكذب» شائعة مضمونها أن السفينة الأميركية ليبرتي قد قامت بالتشويش على أجهزة الرادار المصرية وحالت دون أدائها لمهامها، وتلك كذبة أخرى تدعو إلى السخرية أكثر من أي

*(١٣) ثروت عكاشة، ص ٩١٠

شيء آخر، فحقيقة الأمر لم تكن هناك أجهزة رادار مع تمام الساعة التاسعة إلا خمس دقائق من صباح يوم ٥ يونيو؛ فقد قصفتها الطائرات الإسرائيلية.

.. وليبرتي كانت إحدى سفن التجسس الأميركية التي تحمل علامة GTR٥ وهي اختصار لكلمات General Technical Research أي «سفينة بحث تقني عام»، وهو التغطية البحثية والعلمية التي كانت تستخدمها كثير من سفن التجسس الأميركية التابعة لوكالة الأمن القومي التي تمخر عباب المحيطات، وقد أغرقتها إسرائيل عن عمد في البحر المتوسط يوم ٨ يونيو؛ لأن السفينة رصدت عمليات إعدام جماعية لمئات الأسرى المصريين بسيناء، وأن إسرائيل أرادت ألا يكون هناك شهود على جريمتها بحق الأسرى العزل حتى لو كانوا حلفاءها الأمريكيين.

قتل الأسرى المصريين:

في التاسعة وخمس دقائق رصد طاقم السفينة قيام وحدات من الجيش الإسرائيلي بارتكاب إحدى مجازر القتل الجماعي لأسرى الجيش المصري، مع حلول منتصف النهار، كانت المجزرة لا زالت دائرة بعد أن ضاق الإسرائيليون بهؤلاء الأسرى الذين باتوا يشكلون عبئاً لا يمكن تحمله؛ فليس هناك مكان لإيوائهم، ولا وسائل لنقلهم إلى إسرائيل، ولا عدد كاف من الجنود الإسرائيليين لحراستهم والإشراف عليهم، لذا كان الحل الأمثل قتلهم والتخلص منهم على الفور.

وقد ذكر شهود عيان ممن نجوا من على ظهر السفينة «ليبرتي» بأنهم شاهدوا بأعينهم تفاصيل عملية الإبادة، مثل إجبار ما يقارب من ستين جندياً مصرياً على الوقوف في صف واحد بجوار مسجد العريش، ثم إطلاق النار عليهم دفعة واحدة من البنادق الرشاشة الإسرائيلية، وكيف تحول رمل الصحراء تحت أقدامهم إلى بركة من اللون الأحمر.

جونسون يغرق السفينة وسرها:

ظلت هذه التفاصيل طي الكتمان في مخازن وكالة الأمن القومي التي عُرف ـ فيما بعد ـ أنها كانت تراقب عن كثب كل تفاصيل عملية قصف السفينة ومتأكدة أن قصف السفينة لم يتم بطريق الخطأ، كما ادعت إسرائيل التي طلبت من جونسون «دفن الموضوع»!!

روح شاكيد

.. وقد أوضح مقطع في الفيلم الإسرائيلي «روح شاكيد» لا يزيد على ثلاث دقائق تلك الجريمة، من خلال عرض مهمة الفرقة الإسرائيلية في مطاردة كتيبة كوماندوز مصرية مفككة كانت تقاتل الإسرائيليين في غزة، وانسحبت بشكل غير منظم إلى صحراء سيناء، وهناك قامت الفرقة الإسرائيلية بقتل ٢٥٠ منهم بعد استسلامهم بالقرب من مدينة العريش.

صناعة الكذب
في خطاب الرئيس:

في استمرار لمسلسل الكذب قال عبد الناصر في خطابه وبعد فقرات من الهدهدة ودغدغة المشاعر:

« لقد كانت هناك مفاجآت تلفت النظر:

أولها ـ أن العدو الذي كنا نتوقعه من الشرق ومن الشمال جاء من الغرب..

الأمر الذي يقطع بأن هناك تسهيلات تفوق مقدرته وتتعدى المدى المحسوب لقوته قد أعطيت له..

ثانيا ً ـ العدو غطى في وقت واحد جميع المطارات العسكرية والمدنية في الجمهورية العربية المتحدة.. ومعنى ذلك أنه كان يعتمد على قوة أخرى غير قوته العادية لحماية أجوائه من أي رد فعل من جانبنا.. كما أنه كان يترك بقية الجبهات العربية لمعاونات أخرى استطاع أن يحصل عليها.

ثالثاً ـ الدلائل واضحة على وجود تواطؤ استعماري معه.. نحاول أن نستفيد من عبرة التواطؤ المكشوف السابق سنة ١٩٥٦ فيغطى نفسه هذه المرة بلؤم خبيث.. ومع ذلك فالثابت الآن أن حاملات طائرات أميركية وبريطانية كانت

بقرب شواطئ العدو تساعد مجهوده الحربي.. كما أن طائرات بريطانية أغارت في وضح النهار على بعض المواقع في الجبهة السورية وفي الجبهة المصرية.. إلى جانب قيام عدد من الطائرات الأميركية بعمليات الاستطلاع فوق بعض مواقعنا».

.. كان عبد الناصر يكذب، وكان متأكداً أن جيش الدفاع الإسرائيلي دون أي معونة خارجية هو الذي مرغ أنفه في وحل الهزيمة.

من «النكبة» إلى «النكسة»
الحرب في الفكـر الصـهيوني:

اعتمدت الصهيونية العالمية على «القوة المسلحة» لإنشاء دولة إسرائيل، فقد أنشأت في وقت مبكر جداً في فلسطين أول منظمة عسكرية سميت «الهجاناه»؛ فكانت نواة الجيش الإسرائيلي الذي أعلن تكوينه ووجوده فور إنشاء الدولة. وكان شعار بن جوريون الذي أطلقه حينئذ: «بالدم والنار سقطت اليهودية، وبالدم والنار تعود من جديد»، وكان ذلك تأكيداً لقرار من الصهيونية العالمية يقضى بأن «الحرب هي الوسيلة الوحيدة لإنشاء الدولة»

وجاءت حرب ١٩٦٧ بنتائجها الأليمة، وأصبح بن جوريون ـ نبي إسرائيل المسلح ـ أكثر وضوحاً في التعبير عن أهمية القوة العسكرية لتحقيق التوسع

الذي تريده إسرائيل: «حدود إسرائيل تكون حيثُ يقف جنودها».

.. وبنظرة فاحصة لكل الجولات التي خاضتها إسرائيل لم تخرج بيدها فارغة حتى وهى مهزومة في ٧٣؛ في عام ٤٨ استولت على أرض عربية بزيادة ٣٠٪ على نصيبها في قرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة في نوفمبر من العام السابق. بالإضافة إلى قرية أم الرشراش المصرية وهي بلدة حدودية مصرية مع فلسطين ـ كما ورد في الوثائق الدولية والحدود السياسية المصرية الفلسطينية، وطبقا للفرمان العثماني الصادر في عام ١٩٠٦ ـ وتقدر مساحتها

بـ ١٥٠٠ كيلومتر مربع. وبعد توقيع اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل في رودس في يوم ٢٤ فبراير ١٩٤٩، قامت بعض العصابات اليهودية بقيادة إسحاق رابين في ليلة ١٠ مارس ١٩٤٩ بالهجوم عليها في عملية بربرية اسمها الحركي (عوفيدا)، وقتل جميع أفراد حاميتها من رجال البوليس المصري، واحتلوها وحولوها إلى ميناء إيلات والذي تأسس سنة ١٩٥٢.

وفي عام ١٩٥٦ وبعد العدوان الثلاثي وتوقف النيران في سيناء، أعلن بن جوريون في الكنيست: «أن السيادة المصرية على سيناء قد سقطت وأصبحت سيناء جزءا لا يتجزأ من إسرائيل»، إلا أن الظروف الدولية لم تكن مواتية لتحقيق أطماعها بعد أن اضطرت وحليفتيها إنجلترا وفرنسا تحت ضغط كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والمجتمع الدولي إلى الانسحاب من الأراضي المصرية؛ فقد وقفت الولايات المتحدة ضد هذا العدوان الذي تم تدبيره ـ تدبيراً وتنفيذاً ـ سراً من وراء ظهرها، كما وقف الاتحاد السوفييتي

موقفاً حازماً بإنذار قوي هدّد فيه بعمل عسكري حاسم ضد الدول الثلاث.

.. كانت صدمة إسرائيل عندما اضطرت للانسحاب من سيناء وقطاع غزة بعد انسحاب القوات الإنجليزية والفرنسية من بورسعيد، لكنها رأت في انتزعها حق الملاحة في خليج العقبة وتأمين حدودها بمظلة دولية تعويضاً كافياً عن اشتراكها في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بعد أن قررت الأمم المتحدة وضع قوات طوارئ دولية في شرم الشيخ وعلى حدودنا الشرقية وعلى حدود القطاع الفلسطيني في غزة التي كانت تديره مصر.

كما حصلت إسرائيل على نصيبها في الغنائم بحصولها على المدمرة المصرية «إبراهيم الأول» التي اشترتها مصر من انجلترا عام ١٩٤٢ وضمتها إلى الأسطول الملكي المصري، وفي حرب ٥٦ أسرتها البحرية الفرنسية، وسلمتها لإسرائيل التي أطلقت عليها اسم «إيلات»، وهي المدمرة التي دمرتها البحرية المصرية أمام شواطئ بورسعيد في أكتوبر ٦٧.

وفى ٦٧ احتلت إسرائيل سيناء ومرتفعات الجولان والضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة.

وفى ٧٣ ورغم الهزيمة الساحقة لإسرائيل فإنها أيضا لم تخرج بيدها فارغة، فقد نجحت في تجريف أرض الثغرة من الثروة الحيوانية والحاصلات الزراعية والموارد المعدنية وتفكيك المصانع ومصافي البترول ونقلها إلى إسرائيل، وما عجزت عن نقله؛ قامت بتدميره، إلى أن جاءت اتفاقية كامب ديفيد لتقدم لها ما عجزت عن الوصول إليه بالحرب من حدود آمنة تدخل في نطاقها أم الرشراش المصرية!!

***

ذهبت هزيمة يونيو ٦٧ إلى هامش التاريخ في صفحة مجللة بالسواد من سجل الوطن، وانتقل عبد الناصر إلى رحاب الله، لكن درس الهزيمة ظل ندبة سوداء في وجدان الأمة التي يؤمن ضميرها أن عبد الناصر أضر بمصالحها في مواضع كثيرة؛ استجابة لحالة من الهوس الشخصي لزعامة الأمة دون الأخذ بأسبابها؛ فقد تسبب في خفض سقف المطالب العربية من فلسطين التاريخية إلى حد المطالبة بالأرض المحتلة في تلك الهزيمة، ومازالت إسرائيل تماطل؛ فحدود إسرائيل دائماً تكون حيثُ يقف جنودها!!

.. قد يقول البعض إن الأمة مصدر السلطات، وقد تمسكت بعبد الناصر رغم الهزيمة في أسرع استفتاء شعبي في التاريخ. لكن الحقيقة أن الشعب لم يكن يعلم حجم الكارثة حتى وفاة عبد الناصر، ولو أنه علم ربما كان له رأي آخر....!! وكان عبد الناصر يدرك ذلك، وأكده في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ يوليو ٦٧ بقوله:

« لقد سقط النظام يوم ٩ يونيه، وأنا لا أوافق من يقول إن المظاهرات التي جرت كانت إعراباً عن الثقة بالنظام ». *(١٤)

*(١٤) ثروت عكاشة، ص ٩٣٣

الفصل الحادي عشر :

انتفاضة الخبز ..
يوم جلس السـادات القرفصاء!!

اليوم: ١٨ يناير ١٩٧٧

لم يكن في الأفق ما ينذر بيوم غير عادي من أيام الوطن، شمس الشتاء الشاحبة تبعث أشعتها على استحياء عبر السحب المتناثرة في سماء مصر المحروسة.. القاهرة تصحو.. تتثاءب في كسلها المعتاد.. وتتمطى لتنفض عن عيونها آثار نوم ليل الشتاء الطويل، تبدو ملامح الوجوم على باعة الفول المدمس والبليلة، بعد أن أخبرهم التجار بزيادة الأسعار، صيحات باعة الصحف تعلن عن قرارات الحكومة لخفض العجز، ومنع التضخم وارتفاع الأسعار،. تسارع الأيدي للحصول على نسخة من صحيفة تسابقها الأعين لمعرفة الجديد.. يسقط الجميع في بئر الصدمة.. البعض يفرك عينيه من هول ما يقرأ، والآخر تنتابه حالة امتزجت فيها مشاعر الغضب بالإحساس بالمرارة!!

.. كان مبعث هذه المشاعر أن الحكومة تجاهلت وعودها الكثيرة بالرخاء بعد انتهاء الحرب وتسخير موارد الدولة لخدمة المجهود الحربي، وباغتت المواطن برفع أسعار السلع الأساسية ضمن تحركاتها لتطبيق برنامج تقشف برعاية صندوق النقد الدولي الذي اشترط لحصول مصر على قرض عدة وسائل منها: تخفيض الدعم، وتقليل النفقات العسكرية والمدنية وخفض أعداد الأيدي العاملة في القطاع الرسمي للدولة.

.. وبمقتضى تلك الشروط، سلكت الحكومة الطريق السهل لحل مشكلتها؛ فاختارت أن تضع يدها في جيب المواطن لتسرقه!! من خلال تحميل الفقراء من المصريين أعباء مالية تقترب من ٥٠٠ مليون جنيه سنوياً، تدفع بطريقة

مباشرة أو غير مباشرة، على شكل زيادة في أسعار جميع السلع الضرورية، باختصار حدثت زيادة مباشرة في أسعار الخبز والسجائر والبنزين والبوتاجاز والسكر والدقيق الفاخر والذرة والسمسم والحلاوة الطحينية والفاصوليا واللحوم المذبوحة والشاي والأرز والمنسوجات والملبوسات بنسب تتراوح ما بين ٣٠٪ إلى ٥٠ ٪، بدلاً من أن تفرض ضرائب على أصحاب الدخول الانتهازية والطفيلية الكبيرة، وتقضى على منافذ التسرب المالي والتسيب الاقتصادي والانحراف في الجهاز الحكومي والقطاع العام وترشد إنفاقها، وتقضي على مظاهر الإسراف، مما يوفر أموالاً تساعد على دعم السلع الضرورية للشعب للحد من موجة الغلاء.. وقبل ذلك كله تصدر قانوناً جديداً للضرائب يحقق العدل الاجتماعي.

الحدث:

في مساء يوم ١٧ يناير ١٩٧٧ وقف د. عبد المنعم القيسوني – نائب الوزراء ورئيس المجموعة الاقتصادية – أمام مجلس الشعب، ليعلن عن قيام الحكومة باتخاذ مجموعة من القرارات الاقتصادية التي وصفها بـ « الحاسمة والضرورية »، التي تهدف إلى خفض العجز في ميزان المدفوعات، وذلك تحت ضغط صندوق النقد والبنك الدوليين، ومن أجل توقيع اتفاق معهما، وأنهى د. القيسوني كلامه قائلاً:

« كان علينا أن نضغط المصروفات والدعم حتى نصل بالميزانية إلى ما يقرب من التوازن، وليس هناك بد من مواجهة الحقائق ومحاولة العلاج قبل أن يستفحل الأمر، فلو ظلت الأسعار ثابتة فسنجد أن كل موارد الدولة تستهلك في الدعم، بالرغم من أن الإجراءات التي اتخذت تبدو كبيرة إلا أنها لا تصحح

المسار الاقتصادي وسنحاول الحصول على قروض».
.. كانت المحصلة الرئيسية لهذه الحزمة من القرارات:

١ ـ زيادة الرسوم الجمركية بما يكفل زيادة الإيرادات السيادية بنسب تراوحت ما بين ٢٥ ٪ و ١٠٠ ٪.
٢ ـ زيادة الضرائب على المشروبات الروحية والسجائر والمعسل.
٣ ـ فرض رسوم إنتاج واستهلاك جديدة على بعض السلع
٤ ـ إلغاء الدعم أو خفضه لبعض السلع مثل الدقيق الفاخر، والذرة، والسكر، والشاي، والشحوم الحيوانية، والأرز، والغزل والنسيج.

اعتراضات
داخل الحكومة:

كانت هذه التوصيات مثار اعتراضات داخل الحكومة وحزب مصر الاشتراكي (الوسط)، خاصة تلك التوصية الرابعة الخاصة بإلغاء الدعم، غير أن تلك الاعتراضات لم تفلح!!، فقد كان هذا الدعم يكلف الحكومة ٢٧٧ مليون جنيه، وهو مبلغ كاف لمساعدة الحكومة في تدبير ربع العجز الذي عانت منه الميزانية، وتذرعت الحكومة في دفاعها عن قراراتها بأنها اعتمدت ٦٨ مليون جنيه زيادة عاجلة في الأجور ورفعت حد الإعفاء الضريبي إلى ٥٠٠ جنيه.
انتفاضة الشارع:

.. ومع إعلان تلك القرارات في الصحف الصادرة صباح يوم الثلاثاء ١٨ يناير، بدأت نتف الغضب المتناثرة في الصدور تتجمع لتصبح بركاناً، ومع

ساعات الظهيرة تجمعت أعداد كبيرة من الطلبة والعمال والموظفين في ميدان التحرير، ومنه توجهوا إلى مجلس الشعب ليعلنوا غضبهم، ومع غروب الشمس بدأت الأحوال تهدأ، وبدأ الطلبة والعمال والموظفون ينصرفون إلى منازلهم، لكن فجأة وبعد السابعة مساء بدأت تظهر مجموعات مريبة مسلحة بمعاول الهدم والكيروسين وكرات القطن، وبدأت تقود عمليات الإحراق والتدمير والسلب والنهب؛ وسقط الشارع تحت سيطرة قوى أخرى أداتها المشردون وقطاع الطرق ومحترفوا الجريمة.

يوم جلس السادات القرفصاء.. وبكى:

كان الرئيس السادات في ذلك اليوم يستمتع بشمس أسوان الدافئة، وينفث دخان الغليون، وينظر إلى نيل مصر من شرفة استراحة رئاسة الجمهورية حين تناهت إلى مسامعه هتافات جماهير أسوان الغاضبة ضده، والتي زحفت صوب الاستراحة، وهي تحطم ما يصادفها من أقواس النصر المقامة على طول طريق الاستراحة؛ ما جعل رجال حراسته يقررون ضرورة عودته إلى القاهرة، واضطروا إلى وضعه في عربة أتوبيس، افترش أرضها هو وأسرته ورجال حاشيته، حتى تبدو السيارة فارغة لا تحمل غير سائقها، وكان السادات يبكي بمرارة، وهو جالس القرفصاء على أرض الأتوبيس حتى وصلوا به إلى المطار.*(١)

***(١) حمدي لطفي، أكبر علامة استفهام يتركها قائد عسكري خلفه، قصة المشير الجمسي، جريدة الأنباء الكويتية ـ ١٣ / ١ / ١٩٨٦ (الحلقة الثالثة).**

الجيش يتصدى
لأعمال التخريب:

.. ومع تفاقم الأوضاع، أصدر السادات أوامره بنزول الجيش لحماية منشآت الدولة، لكن المشير الجمسي اشترط قبل نزول القوات إلى الشارع إصدار بيان يفيد تراجع الحكومة عما اتخذته من قرارات، وأكد على الضباط بعدم الإساءة إلى أي مواطن أو توجيه طلقة واحدة من سلاح الجيش ضده قائلاً:

« إننا مع رجل الشارع ونبضه، وليس معنى إدانتنا لفئة من المخربين الذين حاولوا تدمير مرافق البلد أننا نتخلى عن تأييدنا للمواطن وحقوقه المشروعة».

الحدث في صحافة القاهرة:

صدرت صحف القاهرة الثلاث صباح يوم ١٩ يناير (الأهرام ـ الأخبار ـ الجمهورية) وفي صدر صفحاتها العناوين الآتية:

- مظاهرات في القاهرة والإسكندرية تحاول تخريب المرافق.
- قوات الأمن تتصدى لعناصر التخريب وتفرقهم بالقنابل المسيلة للدموع.
- تقرير كامل عن حوادث الشغب في القاهرة والمحافظات.
- احتراق جميع ملاهي شارع الهرم، المتظاهرون استولوا على أجهزة

التليفزيون والخزائن.

.. وذكرت الصحف أن المتظاهرين أشعلوا النار في عدد من سيارات الأهالي والشرطة والمطافئ، كما حاولوا إشعال النيران في بعض المنشآت والمباني العامة والفنادق وأقسام الشرطة ومراكز الإطفاء والمستشفيات ودور الصحف، كما هاجمت مجموعة مخازن ورق أخبار اليوم وأشعلوا فيها النيران، وقد تصدت قوات الأمن لهم واشتبكت معهم بالعصي والقنابل المسيلة للدموع، كما استخدم المتظاهرون الطوب الذي حطموا به زجاج سيارات المارة.

.... وذكرت الصحف أن الأحداث قد بدأت في المنطقة الصناعية بحلوان، حين امتنع عمال الوردية الأولى لشركة الحرير الصناعي وعمال مصنع ٤٥ عن العمل، وخرجوا في مظاهرة تصدت لها قوات الأمن عند طرة وأوقفتها، وتوقفت المواصلات العامة بين حلوان وطرة بسبب الأحجار الضخمة التي تناثرت على الطريق والتي انتزعها المتظاهرون من الأرصفة.

وبعد الظهر تجمعت أعداد كبيرة من الطلبة والعمال في ميدان التحرير، ومنه توجهوا إلى مجلس الشعب، حيثُ حاولت قوات الأمن تفريقهم لكنهم رفضوا، مما اضطر قوات البوليس لاستخدام القنابل المسيلة للدموع، إلا أنهم عادوا وتجمعوا في ميدان التحرير وقذفوا مبنى الجامعة الأميركية بالأحجار، ومنه إلى شارع سليمان، حيثُ أحدثوا تلفيات بواجهات المحلات التجارية، واتجه بعضهم ناحية فندق شبرد وكازينو قصر النيل في محاولة لإشعال النار فيهما، واتجهت مظاهرة أخرى باتجاه ميدان العتبة، حيثُ جرت محاولة لإشعال النار في مبنى مطافئ القاهرة وقسم شرطة الموسكي، وحاولوا اقتحام مبنى قيادة النجدة، واعتدى المتظاهرون على مقر حزب مصر في العتبة،

وأنزلوا العلم من فوقه واللافتة المكتوب عليها اسم الحزب، وحطموا نوافذ المقر ثم اقتحموا المبنى وأخرجوا ما به من وثائق ومستندات وبعض الأثاث وأشعلوا فيها النيران.

كما جرت محاولات لإشعال النيران في قسم شرطة السيدة زينب، وقام المتظاهرون بإشعال النار في مجمع استهلاكي بأبو الريش بعد نهب محتوياته والدرب الأحمر ومديرية أمن القاهرة، ولكن قوات المن تصدت لهم وتمكنت من تفريقهم،

وفى شبرا اتجهت مظاهرة إلى قسم الساحل في محاولة لإحراقه!!

وفى الجيزة:

اتجهت مظاهرة من مدينة الطلبة بإمبابة إلى شارع السودان حتى ميدان الكيت كات، حيثُ قاموا بإشعال النار في بعض الأكشاك وسيارات التروللي باص، وعندما حاولوا الاتجاه إلى كوبري الزمالك تصدت لها القوات، بينما اتجهت مظاهرة أخرى إلى كوبري الجلاء وحطمت واجهة فندق شيراتون، وفى المنيب قام المتظاهرون بقطع الطريق المؤدي إلى الصعيد بوضع جذور الأشجار وإشعال النار فيها.

في الإسكندرية:

اجتاحت المظاهرات المدينة منذ الصباح وحتى ساعة متأخرة من الليل، وأشعلوا النار في عدة أحياء بالمدينة، كما اقتحموا عدداً من أقسام الشرطة

وأشعلوا فيها النيران، وأحرقوا نقطة شريف وسينما أوديون ومبنى الشركة العربية للشحن ومبنى الاتحاد الاشتراكي بالمنشية ومجمع الخضر والفاكهة بشارع إبراهيم الشريف، وحاولت بعض المظاهرات اقتحام سنترال المنشية، وحاولت مظاهرة اقتحام الميناء، ولكن قوات الأمن تصدت لهم، وقد ساعدت الأمطار الغزيرة التي تعرضت لها المدينة على تهدئة الموقف!!

في المنصورة:

تحطيم فيلا المحافظ وحرق بعض أثاثه.

في السويس:

اقتحم المتظاهرون نقطة شرطة المثلث واستولوا على الأسلحة والذخائر، وأطلقوا النار بطريقة عشوائية.

صحف القاهرة في ٢٠ يناير:

تقرير كامل «للأهرام» عن حوادث الشغب في القاهرة والمحافظات

في مواجهة المظاهرات العنيفة التي حولتها عناصر منحرفة إلى أعمال تخريب دامية شملت كل أحياء القاهرة ومرافقها ومنشآتها، نزلت وحدات من المشاة الميكانيكية وقوات الصاعقة والشرطة العسكرية إلى الشارع للمعاونة مع قوات الأمن المركزي والشرطة في التصدي لأعمال التخريب والنهب.

وقد استخدمت قوات الأمن المركزي الذخيرة الحية لأول مرة في تفريق المظاهرات.

احتراق ملاهي شــارع الهرم:

احترقت كل الملاهي والكازينوهات عن آخرها خلال ساعات.. استمرت مكافحة النيران في الباريزيانا ورمسيس والأندلس حتى منتصف الليل، لم يترك المخربون أي محل في الشارع دون اقتحامه ونهب محتوياته من السجاد وأطقم الصيني والموائد والكراسي والآلات الموسيقية وملابس الفنانات، أما مخازن الويسكي والبيرة فقد أشعلوا فيها النار، ونشرت مجلة «روز اليوسف» على صدر صفحة غلافها الصادر في ٢٤ يناير صورة لامرأة فقيرة تحمل صندوق بيرة من غنائم شارع الهرم مع عنوان: «أسبوع الحرائق».

بيان النائب العام:

نشرت صحف القاهرة الصادرة في ٢٢ يناير في صدر صفحاتها الأولى بيان النائب العام عن حوادث التخريب، حيثُ أوردت الصحف أنه:

« في العاشرة من مساء الجمعة ٢١ / ١ أذاع المستشار إبراهيم القليوبي النائب العام النتائج التي توصلت إليها تحقيقات النيابة في حوادث القتل والتخريب

والإتلاف التي وقعت أثناء المظاهرات في الأسبوع الماضي، وأعلن النائب العام أنه تم القبض على ١٢٧٠ شخصاً في جميع أنحاء الجمهورية بتهمة التجمهر، وما نتج عنه من إتلاف وحريق وقتل وشروع في قتل وغيرها من الجرائم التي تتراوح عقوبتها ما بين الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة، كما صدرت قرارات بحبس ١٠٦٣ شخصاً منهم حبساً مطلقاً وأفرج عن الباقين بعد سؤالهم.

وذكر بيان النائب العام أن من بين هؤلاء الأشخاص ١٦٠ من الأحداث الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٢ و١٣ سنة، وقد صدرت الأوامر بإيداعهم إصلاحيات الأحداث لحين الانتهاء من التحقيقات، أما الأحداث الذين تقل أعمارهم عن ١٢ سنة فقد سلموا لذويهم كما يقضي بذلك القانون.

وأعلن النائب العام أن عدد القتلى في حوادث التخريب الأخير وصل إلى ٧٩ قتيلاً منهم ٤٤ قتيلاً في القاهرة و١٧ قتيلا في الجيزة و١٢ قتيلا في الإسكندرية و٥ قتلى في السويس وقتيل في المنيا، أما المصابون فقد وصل عددهم إلى ٥٦٦ مصاباً إما بالأعيرة النارية أو نتيجة للضرب بالطوب منهم ٣٦٣ من الأهالي و٢٠٣ من رجال الشرطة.

وأوضح النائب العام أن اللجان التي شكلتها النيابة لم تنته من حصر التلفيات وتدير قيمتها».

المتهمون:

قدمت النيابة متهمين في تنظيم أسمته «حزب العمال الشيوعي» ومتهمين

ممن يسمون أنفسهم بـ «الناصريون»، وقلة من الماركسيين، وأعضاء بارزين في حزب التجمع الوطني (اليسار)، وضمت إليهم أسماء لا يمكن اتهامها بممارسة الشغب أو التحريض عليه مثل الأستاذة يوسف صبري، وفليب جلاب، زهدي العدوي، الصحفيون بـ (روز اليوسف)، وعبد القادر شهيب (محرر تحت التمرين)، حسين عبد الرازق (الأخبار)، محمد سلماوي (الأهرام)، صلاح عيسى (الجمهورية)، الأستاذ إبراهيم عبد الحليم رئيس تحرير مجلة دراسات اشتراكية (دار الهلال)، الأستاذين نبيل الهلالي، وزكي مراد المحاميين، والدكتور رفعت السعيد، والأستاذ محمد الجندي مدير دار الثقافة الجديدة، والأستاذ حليم طوسون مندوب اتحاد العمال العالمي.

تحريات المباحث .. نكتة سخيفة:

جاءت تحريات مباحث أمن الدولة أقرب إلى «النكتة السخيفة»؛ مما جعلها مثار سخرية رجل الشارع، فضلاً عن المحامين الذين هلهلوا تلك التحريات؛ فقد قدمت المباحث حزباً أسمته حزب العمال الشيوعي المصري بصفته مسئولاً عن الحرائق وعن مؤامرة قلب نظام، وكان عدد الذين قدمتهم ١٢٠ متهماً منهم ١٠٩ تلاميذ، أي أنها قدمت حزب «تلامذة» يريد قلب نظام الحكم!!

.. وكانت الأدلة التي قدمتها المباحث للنيابة تعتمد على تقارير أعدها بعض الضباط من وحي الخيال، وقد خلت من تحديد للزمان أو المكان بالنسبة لأي متهم، وكانت المضبوطات مثار سخرية الجميع، عندما فضت الأحراز

بمعرفة المحكمة؛ حيثُ تبين أنها حوت مجموعة من الكتب، منها على سبيل المثال رواية «الأم» لمكسيم جوركي، وأعداد من مجلتي «الطليعة» و «روز اليوسف»، وتسجيل صوتي لأغنية بصوت الشيخ إمام عيسى من كلمات أحمد فؤاد نجم، ومجموعة من الصور الفوتوغرافية حصل عليها الضباط الذين أجروا التحريات من مصوري الصحف الذين قاموا بتغطية الأحداث!!

.. كان المثير للسخرية أن تحريات المباحث قد تضمنت أسماء لمتهمين قد توفوا قبل الأحداث بشهور ومتهمين خارج البلاد منذ سنوات!!

وكان السخف الذي بلغ حد الجنون هو توجيه الاتهام للصحفيين الذين أُلقي القبض عليهم في الشوارع، أو اعتقالهم من منازلهم أو مكاتبهم بالتواجد في مواقع الأحداث.

ومع تلك النوعية من التحريات التي أُجريت بدوافع شريرة؛ انزلقت قدم النيابة في اتهامات لم تستطع إقامة الدليل عليها؛ فقد ورد في مرافعة النيابة بجلسة ٢١ فبراير: (أنه «سوف يكون» هناك علاقة بين التنظيمات الشيوعية والمحرضين)، ورغم مرور ٣٠ يوماً على بدء التحقيقات، لم تنجح في إيجاد دليل على تلك الصلة.

. وأعادت النيابة حبس المتهمين في القضية رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بنفس التهمة، التي سبق أن برأهم منها القضاء، وهي الانتماء للحزب الشيوعي المصري، بالمخالفة للمبدأ القانوني بعدم جواز محاكمة مواطن مرتين عن تهمة واحدة!!

المتهمون:

وقد أسفرت تحقيقات نيابة أمن الدولة عن إحالة ١٧٢ متهماً إلى المحاكمة، هم:

١ ـ أحمد عزت عامر ٢ ـ محمود حسن الشاذلي ٣ ـ طلعت معاذ رميح ٤ ـ محمد فريد سعد زهران ٥ ـ كمال خليل خليل – ٦ ـ أمير حمد سالم ٧ ـ أحمد بهاء الدين شعبان (هارب) ٨ ـ أحمد مصطفى إسماعيل ٩ ـ حلمي مبروك عباس ١٠ـ سيد أحمد حفني ١١ ـ مصطفى علي الشبلي ١٢ ـ نادية محمود محمد ١٣ـ محمد محمد فتيح (هارب) ١٤ـ عبد الحكيم تيمور الملواني ١٥ـ محمد هشام عبد الفتاح ١٦ـ خالد عبد الفتاح إبراهيم ١٧ ـ أحمد محمد صديق ١٨ ـ فاروق إبراهيم حجاج ١٩ ـ محمد شهاب الدين ٢٠ ـ شهرت محمود أمين العالم ٢١ ـ أحمد حمدي عبد اللطيف ٢٢ ـ راندة عبد الغفار ٢٣ ـ نجوى عبد الغفار البعثي ٢٤ـ شوقية الكردي نصر شاهين ٢٥ ـ فاتن السيد عفيفي ٢٦ ـ رزق الله بولس رزق الله ٢٧ ـ محمد الطيب أحمد علي ٢٨ ـ ماجدة محمد عدلي ٢٩ ـ عمر محمود عبد المحسن خليل ٣٠ـ سميحة أحمد أحمد الكفراوي ٣١ ـ محمود مدحت محمد علي ٣٢ ـ أسامة خليل ٣٣ ـ إكرام يوسف خليل ٣٤ ـ محمد نعيم صادق دراج ٣٥ ـ مسعد السيد صالح الطرابيلي ٣٦ ـ ثناء الله محمود محمد ٣٧ ـ محمد حنفي عبد الرحمن ٣٨ ـ السيد مصطفى فرج مصطفى ٣٩ ـ محمد رفيق الكردي ٤٠ ـ محمد أبو المكارم احمد طه ٤١ ـ صبري رزق علي سكرانة ٤٢ ـ مجيد رزق علي سكرانة ٤٣ ـ عاطف عبد الجواد ٤٤ـ محمد حسن محمد بنوان ٤٥ـ محسن محمد عبد الحميد ٤٦ ـ شوقي الكردي محمد نصر شاهين ٤٧ ـ محمد كمال محمد عبد الفتاح ٤٨ ـ

قنديل محمد يوسف منصور ٤٩ - محمد عيسى غانم ٥٠ - صلاح الدين يوسف عبد الحافظ ٥١- طارق محمد إبراهيم ٥٢ - عماد حسن صيام ٥٣- أحمد زكي أحمد محمد ٥٤- رحمة محمد رفعت محمود ٥٥ - عدلي محمد أحمد عليوة ٥٦- إبراهيم عطية البار ٥٧- لطفي عزمي مصطفى ٥٨ - رمضان صالح أحمد سيد ٥٩ - محمد أحمد إبراهيم ٦٠ - حمدي عبد الفتاح مبروك ٦١- رضوان مصطفى رضوان الكاشف ٦٢ - محمد عواد شفيق احمد ٦٣ - محب مشيل يوسف ٦٤ - أحمد محمد فتيح ٦٥ - ممدوح عتريس عطية ٦٦- محمود سيد البطار ٦٧- سمير يوسف غطاس ٦٨ - عطية السيد عياد ٦٩ - حسني محمد محمود عبد الرحيم ٧٠- محمود محمد محمد رجال ٧١ - محمد خالد عبد الحميد ٧٢ - سلوى ميلاد يعقوب ٧٣ - أحمد نصر احمد أبو بكر ٧٤- محمد فكري عبد الظاهر منصور ٧٥- السيد الدماطي ٧٦ - رجب محمود جمعة ٧٧ - محمد خالد إبراهيم جويلي ٧٨ - منصور عطية رمضان ٧٩- محمد حسن خليل ٨٠- محمد رزق محمد الميرغني ٨١ - خالد محمد السيد الفيشاوي ٨٢ - خليفة شاهين خليفة ٨٣ - جمعة راشد جمعة ٨٤ - محمد عوض خميس عوض ٨٥ - زكى مراد إبراهيم ٨٦ - محمود محمد توفيق٨٧ - مبارك عبده فضل ٨٨ - سيف الدين محمد صادق ٨٩ - محمد علي عامر الزهار ٩٠ - عبد القادر أحمد شهيب (هارب) ٩١ - رشدي أبو الحسن ٩٢ - معتز محمد زكي ٩٣ - محمد هاني محمد الحسيني ٩٤ – ماهر علي بيومي ٩٥ - عبد المنعم عبد الحليم أبو النصر٩٦ - فاروق عبد الحميد عبد الموجود ٩٧ - إبراهيم متولي نوار ٩٨- نادر عبد الوهاب أحمد عناني ٩٩ - محمد سيف الدين أحمد عبد الكريم ١٠٠- جميل إسماعيل حقي سالم ١٠١ - مجدي طه فتح الله شرابيه ١٠٢ - محمد إبراهيم عويس ١٠٣- محمد محمد عطا العفيفي ١٠٤ - عريان نصيف ناشد ١٠٥ - جابر عبد العزيز ندا ١٠٦ - شبل السيد سالم ١٠٧- عبد الله السيد هاشم المغربي ١٠٨ - بهنسى أبراهيم عبده الشهاوي ١٠٩ - محمد عبد الله محمد ١١٠ - ماهر سمعان غبريال ١١١- زهدي إبراهيم العدوي ١١٢

- حسن علي أبو الخير ١١٣- سمير عبد الباقي عوض ١١٤- سيد عبد العظيم حسن ١١٥- محمد محمود البرمبالى ١١٦- فاروق علي ناصف ١١٧ - عادل محمد الجردوح ١١٨- قطب حمزة قطب ١١٩ - فاروق أحمد رضوان ١٢٠- فاروق علي ثابت ١٢١- نصيف حنا أيوب ١٢٢ - محمد أحمد عيد (الشهير بحمدي عيد) ١٢٣- محمد محمد فتحي عبد الجواد ١٢٤- محمد كمال عواد ١٢٥ - علي عبد الرازق محمد السيد الشربتلي ١٢٦ -عبد الرازق محمد السيد الشربتلي ١٢٧ - جلال محمد السيد خليل ١٢٨ - حامد السيد رمضان ١٢٩ - حسن بركات سيد رزق ١٣٠ - صلاح محمد محمد يونس ١٣١- موسى زكريا موسى ١٣٢ - محمد سيد علي سعد ١٣٣- عبد المنعم علي حنفي ١٣٤ - قدري محمد علي ١٣٥ - الفونس مليكة ميخائيل ١٣٦- محمد محمد إدريس ١٣٧- أحمد فهيم إبراهيم الرفاعي ١٣٨ - عبد السلام السيد محمود ١٣٩- عبد الحليم عبد الدايم ١٤٠- صلاح الدين حنفي رمضان ١٤١- صلاح محمد عبد القادر ١٤٢- رفاعي محمود رفاعي ١٤٣ - أحمد رضوان أحمد ١٤٤ -رجب محمود رفاعي ١٤٥ - عبد الصبور عبد المنعم ١٤٦- إبراهيم أحمد هلال-١٤٧ - غريب نصر الدين عبد المقصود ١٤٨ - مجدي عبد الحميد فرج بلال ١٤٩ - حسين محمد حسين عبد الرازق ١٥٠ - حمزة مصطفى العدوي ١٥١ - رفعت بيومي محمد علي ١٥٢ - محمد شريف أحمد ١٥٣ - أحمد عثمان عبد اللطيف ١٥٤ - أبو المعاطي سليمان السندوبي ١٥٥ - زين العابدين فؤاد عبد الوهاب ١٥٦ - عزت عبد الحميد صبرة ١٥٧- صلاح السيد متولي عيسى ١٥٨- أحمد فؤاد نجم ١٥٩(هارب) - حمدي ياسين عكاشة ١٦٠ - حسين محمد محمود معلوم ١٦١- سيد عبد الغني عبد المطلب ١٦٢- أحمد عبد الرحمن الجمال ١٦٣ - أحمد مبروك محمد ١٦٤ - محمد محمود جاد النمر ١٦٥- عبد الرحمن

رياض الكريمي ١٦٦ ـ آمال حسين حافظ ١٦٧ ـ محمود محمد مرتضى ١٦٨ـ حسين عبد الستار سيد أحمد ١٦٩ـ مصطفى محمد مصطفى الخطيب ـ١٧٠ عبد الخالق فاروق حسين ١٧١ـ مجدي تاج الدين خطاب ١٧٢ ـ عفيفي فؤاد صليب.

قرار الاتـهام:

وجاء في قرار الاتهام في قضيتي النيابة العامة التي قيدتا برقم ١٨٤٤ لسنة ١٩٧٧، ورقم ١٩٧٧/٦٧ كلي وسط قسم عابدين بوصف الاتهامات التي نسبت لمن شملهم قرار الاتهام بأنهم في غضون المدة من أواخر ١٩٧٣ وحتى منتصف شهر مايو بجمهورية مصر العربية:

أولا:ـ المتهمون من الأول وحتى الحادي والثمانين

أنهم أنشأوا منظمة ترمي إلى قلب النظم الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة والهيئة الاجتماعية باستعمال القوة والإرهاب والوسائل الأخرى غير المشروعة، بأن شكلوا منظمة شيوعية سرية باسم حزب العمال الشيوعي المصري تروّج لهذا النظام السياسي المقرر والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلاد عن طريق دعوة الجماهير بواسطة النشرات السرية وغيرها من أساليب الدعاية المثيرة إلى القيام بثورة شعبية للإطاحة بالسلطة الشرعية وفرض النظام الشيوعي بالقوة، بأن دبرت وشاركت عناصرهم في إطار تنفيذ المخططات الهدامة لحزبهم في التجمهر وقيام المظاهرات والاضطرابات على نطاق شامل خلال يومي ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧ بإثارتها

جماهير الدهماء بالهتافات والنشرات وغيرها من ألوان الدعاية المغرضة، ودفعها إلى ارتكاب جرائم التظاهر والتخريب والمقاومة السلطات وسواها من الجرائم الجسيمة التي وقعت خلال هذين اليومين، وشملتها تحقيقات النيابة العامة المشار إليها بالأوراق مستهدفين من ذلك إشعال ثورة شعبية تقضي على نظام الحكم القائم، وتفرض الشيوعية بالعنف والإرهاب وخاب أثر محاولتهم نتيجة إحباطها بما تم اتخاذه من تدابير الأمن والنظام.

ثانياً: المتهمان الثاني والثمانون والثالث والثمانون

أنهما اتصلا بمنظمة حزب العمال الشيوعي المصري لأغراض غير مشروعة وبهدف التشجيع والمعاونة وأجريا اتصالات منظمة ببعض عناصره لتبادل النشرات ومطبوعاته السرية مع عدد من منظمات الرفض العربية الأخرى، كما أمدا هذه العناصر بمبالغ مالية بقصد دعم نشاط الحزب في البلاد.

ثالثا: المتهم الرابع والثمانون

أنه اتصل اتصالا غير مشروع بمنظمة حزب العمال الشيوعي بقصد التشجيع والمعونة بأن آوى عددا من عناصره الصادر بشأنهم أوامر الضبط والتفتيش بقصد تمكينهم من الهروب ومواصلة نشاطهم التنظيمي في خدمة أهداف الحزب.

رابعا: المتهمون من الخامس والثمانين حتى الثاني والعشرين بعد المائة

أنهم انشأوا منظمة ترمي إلى قلب النظم الأساسية السياسية والاقتصادية

والاجتماعية للدولة والهيئة الاجتماعية، وكان استعمال القوة والوسائل غير المشروعة ملحوظاً في ذلك، بأن شكلوا منظمة شيوعية باسم الحزب الشيوعي المصري ترمي إلى القضاء على الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة عن طريق مناهضة السلطة الشرعية والدعوة لإقامة تنظيمات معادية لمحاربتها، وتأليب الجماهير ضدها بالنشرات السرية وغيرها من وسائل التشهير والدعاية، التي تشتمل على تحبيذ الإضراب والتظاهر بهدف تغيير السلطة بهذه الوسائل وتحقيق النظام الشيوعي.

خامسا:المتهمون من الأول حتى الثاني والعشرين بعد المائة، والمتهمون من الثاني والثمانين للرابع والثمانين أيضا

أنهم روجوا لتغيير مبادئ الدستور الأساسية وهدم النظم الأساسية الاقتصادية والاجتماعية للهيئة الاجتماعية، باستعمال القوة والعنف ولوسائل الأخرى غير المشروعة، بأن انضموا لمنظمة حزب العمال الشيوعي المصري – والحزب الشيوعي المصري واللتين تروجان بوسائل الدعاية والإثارة سعياً في فرض النظام الشيوعي، وحاز بعضهم نشرات ومطبوعات ومحررات أخرى صادرة عن هاتين المنظمتين، تتضمن التحبيذ والدعاية لمبادئهما وأهدافهما بقصد ترويجها وتوزيعها بين أفراد الجمهور.

سادسا: المتهمون من الثالث والعشرين بعد المائة حتى المتهم الأخير

أنهم أذاعوا عمداً بيانات وشائعات كاذبة ومغرضة، وبثوا دعايات مثيرة ضد نظام الحكم القائم وحرضوا علانية على كراهيته والازدراء له عن طريق إصدار مجلات الحائط ووضع الملصقات وتوزيع النشرات وبواسطة الخطابة

والقاء الأشعار في الاجتماعات والندوات العامة وبترديد الهتافات والشعارات المناهضة في المسيرات والمظاهرات والتجمعات الشعبية، وذلك بهدف التشهير بالسلطة الشرعية والتنديد بمختلف سياساتها، والطعن في قدرتها على الاضطلاع بمسئولياتها، على نحو من شأنه إثارة البغضاء ضد النظام القائم وتكدير السلم العام، وحاز بعضه محررات ومطبوعات معدة للترويج والتوزيع على أفراد الجمهور، وتشتمل على التحريض والإثارة، وكان ذلك في زمن الحرب.

سابعا: المتهمون من التاسع عشر بعد المائة حتى السابع والخمسين بعد المائة أيضا

أنهم ارتكبوا جريمة محاولة قلب نظام الحكم المقرر في البلاد بالقوة، وما نشأ عنها من الجنايات المشار إليها بالتهمة الأولى، وأنهم انضموا إلى غيرهم من العناصر الشيوعية في إحداث الاضطرابات والقلاقل يومي ١٨و١٩ من يناير ١٩٧٧ بمساهمتهم في تدبير وقيادة مظاهرات ومسيرات تألفت خلال هذين اليومين قاصدين من ذلك إشعال فتنة عامة تفضي إلى اندلاع ثورة شعبية للإطاحة بالسلطة الشرعية.

ثامنا: المتهمون من الحادي والعشرين حتى التاسع والعشرين والسابع والستين بعد المائة حتى المتهم الأخير أيضا

أنهم خلال الفترة اللاحقة على نفاذ أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية أمن الوطن دبروا وشجعوا وشاركوا في تجمهر يؤدى إلى إثارة الجماهير بدعوتهم إلى تعطيل تنفيذ القوانين واللوائح، بهدف التأثير على ما

أرسته السلطات الدستورية ومعاهد العلم لأعمالها، باستعمال القوة والتهديد باستعمالها؛ وذلك ببث الدعايات المثيرة وبترديد الشعارات والهتافات العدائية وترويج بعضهم لنشرات سرية بقصد حمل الجماهير على التجمهر والتظاهر ضد السلطات بالقوة والعنف، مستهدفين تجدد أعمال الفوضى والإرهاب وتعطيل الدراسة بالقوة، وشارك بعضهم في مظاهرات ومسيرات تألفت لهذا الغرض.

الحكم:

.. وبجلسة ١٩ إبريل سنة ١٩٨٠ صدر حكم محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار حكيم منير صليب رئيس المحكمة، وحضور السيدين الأستاذين علي عبد الحكيم عمارة وأحمد محمد بكار – المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة، والسيد الأستاذ إبراهيم هنيدي وكيل النيابة، والسيد أحمد محمد رمضان أمين سر المحكمة،. وقضت المحكمة:

أولا- بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم الخامس والثمانين زكي مراد إبراهيم بوفاته.

ثانيا – البراءة غيابيا بالنسبة للمتهمين السابع أحمد بهاء الدين شعبان والثالث عشر محمد فتيح والتسعين عبد القادر أحمد شهيب والثامن والخمسين بعد المائة أحمد فؤاد نجم وحضوريا للباقين.

ثالثا – برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى أمام هذه المحكمة بوصفها محكمة

أمن دولة عليا.

رابعا – برفض الدفع ببطلان أمر الإحالة.

خامسا – برفض الدفع ببطلان إذن الضبط والتفتيش الصادر من رئيس نيابة أمن الدولة العليا بتاريخ ١٩٧٧/١/١٩.

سادسا – بقبول الدفع ببطلان الإجراءات التي قام بها رجال الأمن القومي في الدعوى رقم ١٩٧٥/١٠ حصر أمن دولة عليا.

سابعا – بمعاقبة كل من المتهمين الثالث طلعت معاذ رميح والثامن أحمد مصطفى إسماعيل والرابعة والعشرين شوقية الكردي نصر شاهين والخامسة والعشرين فاتن السيد عفيفي والسادس والعشرين رزق الله بولس رزق الله والثامنة والعشرين ماجدة محمد عدلي والتاسع والعشرين عمر محمود عبد المحسن خليل والرابع والأربعين محمد حسن محمد والخامس والخمسين عدلي محمد أحمد عليوة والحادي والثمانين خالد محمد السيد الفيشاوي والتاسعة والستين بعد المائة إيمان عطية محمد بالسجن لمدة ثلاث سنوات والغرامة مائة جنيه، وبمعاقبة كل من المتهمين العاشر سيد أحمد حفني والخامس عشر محمد هشام عبد الفتاح إبراهيم والسابع والخمسين لطفي عزمي مصطفى والسابع والثمانين مبارك عبده فضل والثاني والعشرين بعد المائة محمد أحمد عيد والثالث والعشرين بعد المائة محمد فتحي عبد الجواد والرابع والستين بعد المائة محمد محمود جاد النمر والسبعين بعد المائة حسين حافظ جامع بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه خمسين جنيها وببراءتهم من باقي التهم المسندة إليهم.

ثامنا – ببراءة باقي المتهمين من التهم المسندة إليهم.

تاسعا – مصادرة المضبوطات ما عدا الكتب.

صفعة على وجه السادات:

جاء الحكم فيما قضى به بمثابة الصفعة على وجه الرئيس السادات الذي تجاوز حدود اختصاصاته بالتحدث عن قضية قيد العرض على القضاء، ولم يكتف بذلك فلم يترك خطاباً أو مناسبة دون الانتقام اللفظي من المتهمين ووصفهم باللصوص والتحريض علناً على قتلهم بقوله: «اقتلوهم حيثُ ثقفتموهم»، وتهديداته المستمرة لهم بقوله « بتوع انتفاضة الحرامية دول.. أنا ها عرف أوريهم ».

.. كان السادات قد أرجع أسباب الانتفاضة إلى الحقد، وشخّصه بأنه خطر يهدد وحدة البلاد ويتنافى مع الطبيعة المصرية، وأنه يجب التسلح ضده والخلاص منه بأي ثمن وبشتى الوسائل، لم يكن السادات يدري بكلامه عن «الحقد» أنه يدين عصره، ويصمه من حيثُ أراد الدفاع عنه؛ فجرثومة الحقد هي «الظلم الاجتماعي».

.. أدخل الرئيس السادات كلمة الحقد إلى القاموس السياسي المصري، وتداولتها الأقلام الصحفية وميكروفونات الإذاعة المسموعة والمرئية، بحيث أصبحت العملة الشرعية لتوصيف الحالة في يومي ١٨ و١٩ يناير في نفاق رخيص للحاكم، حتى جاء الحكم لينسف أكاذيب الرئيس السادات، ويصم عصره، ويفضح من نافقوه؛ فقد جاء بالحكم الأسباب الحقيقية للانتفاضة الشعبية التي أوجزها في:

« ومن حيثُ إن المحكمة سوف تتولى استعراض كل دليل من أدلة الثبوت ومناقشته وتمحيصه؛ لتستبين مدى سلامة هذا الدليل وجديته ومطابقته للقانون، حتى تستخلص عقيدتها حول توافر أركان الجريمة المسندة للمتهمين؛ ولتعمل فيه حكم القانون لتقضي في الدعوى، بما يطمئن إليه وجدانها ويتحقق به العدل على هدي من الواقع والقانون، ومن حيثُ إن المحكمة وقبل مناقشتها لأدلة الثبوت لابد لها أن تعرض بالبحث والدراسة لإحداث يومي ١٨و١٩ يناير، تلك الأحداث التي أورد قرار الاتهام أن المتهمين المنتمين إلى حزب العمال الشيوعي قد حرضوا عليها وشاركوا فيها سواء بالتجمهر أو قيادة المظاهرات، وما صاحب ذلك من تحريض وتخريب وإتلاف وجرائم أخرى عديدة، ولكن المحكمة وهي تتصدى لتلك الأحداث بالبحث والاستقصاء، لعلها أن تستكشف عللها وحقيقة أمرها، لابد أن تذكر ابتداء أن هناك معاناة اقتصادية كانت تأخذ بخناق الأمة المصرية في ذلك الحين، وكانت هذه المعاناة تمتد لتشمل مجمل نواحي الحياة والضروريات الأساسية للإنسان المصري؛ فقد كان المصريون يلاقون العنت وهم يحاولون الحصول على طعامهم وشرابهم ويجابهون الصعاب، وهم يواجهون صعودا مستمرا في الأسعار، مع ثبات مقدار الدخول ثم إن المعاناة كانت تختلط بحياتهم اليومية، وتمتزج بها امتزاجا، فهم مرهقون في تنقلهم من مكان إلى آخر بسبب أزمة وسائل النقل، وهم يقاسون كل يوم وكل ساعة وكل لحظة من نقص في الخدمات وتعثر فيها، وفوق ذلك كان أن استحكمت أزمة الإسكان، وتطرق اليأس إلى قلوب الناس والشباب منهم، خاصة من الحصول على مسكن، وهو مطلب أساسي تقوم عليه حياتهم وتنعقدأآمالهم في بناء أسرة ومستقبل، وسط هذه المعاناة كان يطرق أسماع المصريين أقوال المسئولين والسياسيين من رجال الحكومة في ذلك الوقت تبشرهم بإقبال الرخاء، وتعرض عليهم الحلول الجذرية، التي سوف تنهي أزماتهم وتزين لهم الحياة الرغدة الميسرة المقبلة عليهم، وبينما أولاد هذا الشعب غارقون في بحار الأمل التي تبثها فيهم أجهزة الإعلام صباح مساء؛ إذ بهم وعلى حين غرة يفاجأون بقرارات تصدرها الحكومة لرفع أسعار عديد من

السلع الأساسية التي تمس حياتهم وأقواتهم اليومية.. هكذا دون إعداد أو تمهيد، فأي انفعال زلزل قلوب هؤلاء، وأي تناقص رهيب بين الآمال وقد بثت في قلوبهم، قبل تلك القرارات، وبين الإحباط الذي أصاب صدورهم، ومن أين لكل هذا الشعب ومعظمهم محدود الدخل أن يوائموا بين دخول ثابتة وبين أسعار أصيبت بالجنون؟! وإذ بفجوة هائلة تمزق قلوب المصريين ونفوسهم بين الآمال المنهارة والواقع المرير، وكان لهذا الانفعال وذلك التمزق أن يجدا لهما متنفسا؛ وإذ بالإعداد الهائلة من هذا الشعب تخرج مندفعة إلى الطرقات والميادين وكان هذا الخروج توافقيا وتلقائيا محضا.

وإذ بهذه الجموع تتلاحم هادرة زاحفة معلنة سخطها وغضبها على تلك القرارات التي وأدت الرجاء، وحطمت الآمال، وحاولت جهات الأمن أن تكبح الجماح، وتسيطر على النظام، ولكن أنى لها هذا، والغضب متأجج والآلام مهتاجة، ووسط هذا البحر الهادر، وجد المخربون والصبية سبيلا إلى إرضاء شهواتهم الشريرة، فإذا بهم ينطلقون محرقين ومخربين ومتلفين وناهبين للأموال وهم في مأمن ومنجاة.

وقد التهبت انفعالات هذه الجموع وتأجج حماسهم، عندما تعرض لهم رجال الأمن المركزي بعصيهم ودروعهم وقنابلهم المسيلة للدموع، فكان أن اشتعلت الأحداث، وسادت الفوضى، ولم يكن من سبيل لكبح الجماح وإعادة الأمن والنظام إلا فرض حظر التجول ونزول رجال القوات المسلحة إلى الميدان، وأمكن حينئذ وبعد جهد خارق استعادة الأمن والنظام، والذي لا شك فيه، وتؤمن به المحكمة، ويطمئن إليه ضميرها ووجدانها أن تلك الأحداث الجسام التي وقعت يومي ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧ كان سببها المباشر والوحيد هو إصدار القرارات الاقتصادية برفع الأسعار، فهي متصلة بتلك القرارات اتصال المعلول بالعلة والنتيجة بالأسباب، ولا يمكن في مجال العقل والمنطق أن ترد تلك الأحداث إلى سبب آخر غير تلك القرارات؛ فلقد أُصدرت على حين غرة، وعلى غير

توقع من أحد، وفوجئ بها الناس جميعا بمن فيهم رجال الأمن، فكيف يمكن في حكم العقل أن يستطيع أحد أن يتنبأ بها، ثم يضع خطة لاستغلالها، ثم ينزل إلى الشارع للناس محرضا ومهيجا، إن هذا الفرض غير مقبول ولا معقول، ذلك أنه لم يقع أي فاصل زمني بين إعلان القرارات وخروج الناس، فما كادوا يقرأون ويسمعون، حتى خرجوا مندفعين من تلقاء أنفسهم، لم يحرضهم أحد، ولم يدفعهم فرد أو تنظيم ليعلنوا سخطهم وغضبهم، وهذا التلاحم الزمني بين إعلان القرارات واندفاع الجماهير ينفى تماما احتمالات التحريض والإثارة أو استغلال الموقف أو ركوب الموجة؛ لأن فردا مهما بلغ من قوة ودراية وتنظيم، ومهما كانت سرعته ودقة تخطيطه لا يستطيع أن يحرك هذه الجموع الحاشدة في لحظات، ولا يسيطر على مشاعرها ليوجهها إلى تحقيق أغراضه، ثم هو لا يستطيع أن يدفعها لتقوم بأعمال الحرق والتخريب والنهب والإتلاف، ذلك أن مثل هذه الأعمال الشريرة لابد أن تصاحب بطريق اللزوم العقلي والتلقائية المحضة، لابد أن تصاحب مثل هذه الاضطرابات الأمنية الكبيرة، فيقع الكثير منها بحكم اندساس اللصوص والمنحرفين؛ ليمارسوا نشاطاتهم في ذلك الخضم الهائج امنين مطمئنين أن يمسك بهم أحد، وإذ ادعت سلطة الاتهام أن هناك من المتهمين من حرضوا على تلك الأحداث، مما أدى إلى اشتعالها، ووقع ما صاحبها من جرائم، وإنهم كانوا يريدون إشعال الثورة الشعبية فإن قولها هذا لا يساير مقتضيات المنطق، كما أن مجريات الأحداث في هذين اليومين لا تتفق مع هذه المقولة بل تناقضها تماما من ناحية أسبابها وما وقع فيها من أفعال».

.. كما أرسى الحكم مبدأين قانونيين في غاية الأهمية، فيما يتعلق بالصور الفوتوغرافية والإبداع كأدلة اتهام في القضايا المنظورة أمام القضاء:

أولاً ـ الصور الشمسية

بالنسبة إلى الصور الشمسية التي قدمت في الدعوى تدليلا على ثبوت

الاتهام قِبل من أسندت إليهم التهم، فإن تلك الصور يمكن اعتبارها من قبيل قرائن الأحوال، التي لابد أن تتضامن مع أدلة أو قرائن أخرى، بما يعززها ويدعمها من خلال هذا التقييم لتلك الصور الشمسية، فإن المحكمة عرض لها بالبحث والمناقشة، وقد استبانت من مطالعتها لتلك الصور أنها قد التقطت لجمع غفير من الناس دون تمييز من بينهم وجها لأحد الأشخاص بدا صاحبه كأنه محمول على الأعناق، إلا أن المناظرة التي أجرتها المحكمة لتلك الصورة ومقارنة ذلك الشخص المحمول بالمتهم قد أسفرت عن عدم إمكان القطع بأن الصورة هي لذلك المتهم بل إن المناظرة والمقارنة لم ترجح احتمال أن يكون المتهم صاحب الصورة، ونفس هذه النتيجة قد كشفت عنها مناظرة لبعض الصور ألمقدمة في الدعوى، هذا بالإضافة إلى ما هو معروف من إمكان إحداث تغيير وتعديل في الشكل والملامح تقيمها الأساليب العلمية ألحديثة، وفضلا عن ذلك فإن تلك الصور لا تنبئ بذاتها عن مكان وزمان وملابسات التقاطها؛ فلا يمكن القول مثلا وعلى وجه القطع واليقين إن هذه الصورة أو تلك قد التقطت يوم ١٨و ١٩ يناير ١٩٧٧ وإنها صورة مظاهره كانت في هذا الشارع أو ذاك من شوارع القاهرة وأن تلك ألمظاهره كانت معادية لنظام الحكم القائم في البلاد.

.. كما أن تلك الصور ومع الفرض الجدلي المحض أنها خاصة بالمتهمين الذين نسبت إليهم فإنها لا يعتد بها في مجال التدليل على أنها التقطت في زمان معين هو يوما ١٨و١٩/١/١٩٧٧ أو غيرهما من الأيام وفى مكان معين هو شوارع القاهرة وميادينها وفى مناسبات وملابسات، فضلاً عن كونها لم تفصح يقينا عن أنها خاصة بالمتهمين المنسوبة إليهم، ولم تنبئ أن هؤلاء المتهمين ينتمون لهذه المنظمة أو تلك، وان هدف المنظمة هو الإطاحة بالنظم الأساسية للمجتمع عن طريق استعمال القوه والإرهاب، وبالتالي، فإن المحكمة في مقام التدليل على ثبوت الاتهام تطرحها طرحا .

ثانياً ـ قصائد الشعر

.. بالنسبة لكلمات القصائد التي نسبت إلى أحد المتهمين وطبقا لما هو وارد في أوراق الدعوى حافلة بالمتشابهات والرمز، لدرجة أن النيابة العامة وصفت واحدة من تلك القصائد بالغموض، وهى قصيدة كتبت بمناسبة زيارة «ابن الهرمة»، كما استوضحت المتهم في كثير من الأسئلة ما يقصده بهذه العبارة أو تلك، مما يشعر أن المعنى فيه خفاء ويحتاج للشرح، ويحتمل التأويل، ومادامت قصائد المتهم على هذا المنوال من النسيج اللفظي؛ فلا ينبغي بحال اعتصار كلماتها لانتزاع دليل منها على مناهضة المتهم للنظام القائم وعلى قيامه بالتحريض على كراهيته والازدراء له، وينبغي حملها على حقيقتها باعتبارها كلمات لشاعر اتسم بجموح الخيالن ولا عجب في ذلك فالشعراء في كل واد يهيمون.

***

.. جاء حكم المحكمة انتصاراً للإرادة الشعبية للجماهير التي خرجت للدفاع عن حقها في الحياة الكريمة، وتصديا لرغبة الحاكم في الانتقام منهم، وسجنهم، كما جاء الحكم إدانة للاستبداد والظلم الاجتماعي في عصر السادات.

.. يرحم الله القاضي الجليل منير حكيم صليب الذي لم يُعر اهتماما لإغراء السلطة ولا لوعيدها، وأصدر حكماً تاريخياً يضاف إلى السجل الناصع في تاريخ قضاء الوطن لا يضاهيه سوى حكم شيخ الإسلام العز بن عبد السلام (بائع الأمراء).

الفصل الثاني عشر :

موت سليمان خاطر..
حادث انتحار، أم جريمة نحر؟!!

موت الرقيب مجند أمن مركزي سليمان محمد عبد الحميد خاطر!!

.. هل كان الموت حادث انتحار؟!، أم جريمة نحر؟!

.. تلك هي القضية.

فإن صحت رواية الانتحار، فلماذا ينتحر؟ بعدما نقل إليه الصحفي مكرم محمد أحمد رسالة من جهة سيادية مضمونها أن عليه أن يتحمل بضعة شهور حتى تتم تسوية الأمر والإفراج عنه، حسبما أعلن مكرم ـ وهو حي يرزق ـ في جمع من الصحفيين يزيد على ٧٥٠ صحفيًا في مؤتمره الانتخابي لمنصب النقيب في يوم الأربعاء ١ مارس ١٩٨٩ بقاعة يوسف السباعي بمبنى نقابة الصحفيين القديم.

.. وإن صحت رواية النحر، فمن صاحب المصلحة؟ ومن المستفيد؟ وهل عجزت الدولة عن حماية سجين في محبسه؟!

.. تساؤلات مشروعة يكفلها حق التساؤل، وهو حق إنساني وتاريخي لا يسقط بالتقادم.

.. ويظل واجب الإجابة عليها دينا واجب السداد في عنق من يعرف الحقيقة ولا يسقط بالتقادم أيضا.

بيان الانتحار:

في تمام الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر الثلاثاء ٧ يناير ١٩٨٦، أذاع راديو القاهرة في صدر نشرة الأخبار نبأ انتحار سليمان خاطر في بيان رسمي صادر عن إدارة السجن الحربي!!.

.. جاء البيان قصيرًا ومقتضبًا.. وجاء نصه كما يلي:

« في حوالي الساعة العاشرة من صباح الثلاثاء الموافق ٧ يناير ١٩٨٦ وأثناء المرور اليومي للحراس على الرقيب المسجون سليمان محمد عبد الحميد خاطر المحكوم عليه في القضية رقم ١٤٣/ ٨٥ جنايات عسكرية ـ السويس، والمحبوس بمستشفى السجن الحربي للعلاج من مرض البلهارسيا، وُجد معلقا من رقبته بمشمع الفراش الخاص به بالقضبان الحديدية بشباك غرفته بالمستشفى؛ فأبلغ الحارس طبيب المستشفى فورا والذي قام بفك رقبته والكشف عليه وإجراء عملية التنفس الصناعي له وتدليك عضلة القلب، إلا أنه كان قد فارق الحياة، وفور الإبلاغ بالحادث انتقل إلى مقر السجن المدعي العام العسكري ونائبه ورئيس النيابة المختص، حيثُ باشرت النيابة العسكرية التحقيق على الفور، وقررت ندب كبير الأطباء الشرعيين بمصلحة الطب الشرعي التابعة لوزارة العدل وذلك لتشريح الجثة ».

الحادث في صحافة القاهرة:

في اليوم التالي نشرت صحف القاهرة الثلاث (الأهرام ـ الأخبار ـ الجمهورية) البيان تحت عنوان: «انتحار سليمان خاطر في مستشفى السجن الحربي»، «تقرير الأطباء الشرعيين: الوفاة بسبب إسفكسيا الخنق».

.. ونشرت جريدة الأهرام تحقيقا صحفيا، مع بعض من وصفتهم الصحيفة بـ (علماء النفس)، حاولوا فيه الإيهام بأن انتحار سليمان خاطر نتيجة طبيعية.. لأنه – على حد تشخيصهم لحالة سليمان خاطر دون إجراء الكشف الطبي عليه – مريض بالاكتئاب المزمن.. ويعاني من الشعور بالذنب.. ومن الفصام العقلي!!

وفي صباح الأربعاء ٨ يناير صدرت مجلة «المصور» وعلى غلافها شريط باللون الأحمر بعنوان: «اللقاء الأخير مع سليمان خاطر في سجنه»، وعلى صفحتها الداخلية حوار رئيس التحرير معه في سجنه.. وحاول من خلاله الإيحاء بأن سليمان خاطر كانت تنتابه بعض حالات القلق والاكتئاب المفاجئة! في محاولة لتأكيد فرضية الانتحار!!

.. ولم تخرج مجلة «آخر ساعة» عن ذلك الطرح. وزادت عليه بإجراء لقاء صحفي مع الطبيب الشرعي محمدي العراقي، قام فيه بتمثيل كيف تمت عملية الانتحار تصويريًا، وعرض بمساعدة الدكتورة سمية حمودة مديرة المعامل قطعة القماش التي يقال إن سليمان خاطر قد شنق بها نفسه في نافذة الغرفة،

وأضاف أنها: « مصنوعة من نفس نوع القماش الذي تصنع منه ملابس الصاعقة وطولها ٢٩٠ سم × وعرضها ٢٠٠ سم ».

وقائع القضية:

المكان: النقطة ٤٦ أمن مركزي برأس بركة - نويبع - جنوب سيناء، اليوم: ٥ أكتوبر ١٩٨٥، الساعة: ٤٥،١٦، منذ دقائق مالت الشمس نحو المغيب لتسقط في مياه الخليج، لم يعد يظهر منها سوى بضع شعاع ينثر في الأفق شفقًا أحمر، حكمدار النقطة رقيب مجند سليمان خاطر يقف منتصبا بالخوذة والشدة الميري، لمست وجهه نسمة خريفية أنعشت ملامحه المكدودة، نظر في ساعته، باق من الزمن ساعة، ستون دقيقة بالتمام والكمال وتنتهي نوبة حراسته ومعها سنوات تجنيده، فاليوم آخر يوم في فترة تجنيده الإجبارية.

البارحة أقام له رفاق السلاح احتفالاً على قد الحال، غنوا فيه «سينا رجعت كاملة لينا، ومصر اليوم في عيد» و«أمك تقولك يا بطل هات الانتصار».
وبعد أن تناولوا العشاء المكون من الجراية (الخبز الميري) واليمك (الخضار المطبوخ بلغة القشلاقات)، ومع رشفاتهم لأكواب الشاي تمنوا للباش شاويش سليمان حياة سعيدة، وأن يذكرهم بالخير. شكرهم الشاويش، وذهب لترتيب مخلاته (كيس اسطواني من القماش السميك معد لحفظ الملابس وأدوات الإعاشة الخاصة بالجنود)، وتسوية هندامه استعدادًا للسفر إلى مقر القيادة بشرم الشيخ؛ لتسليم المهمات وإنهاء إجراءات فترة التجنيد، والحصول على شهادة أداء الخدمة بدرجة قدوة حسنة.

نظر في ساعته مرة أخرى؛ دائما ما تكون الساعة الأخيرة ثقيلة وبطيئة، قال مُحدثًا نفسه: «فات الكثير، ولم يبقَ إلا القليل»، غدًا إن شاء الله يعود إلى قريته أكياد مركز فاقوس محافظة الشرقية؛ ليزرع الفدان الوحيد الذي تملكه الأسرة، والذي حمل عبء أشغاله نيابة عنه طوال فترة غيابه ابن عمته وصديقه شعبان.

كذلك مَنّى نفسه بأن يسعده الحظ، ويعوض ما فاته من مقررات السنة الثالثة بكلية الحقوق جامعة الزقازيق التي التحق بها منتسبًا.

في تمام الساعة ١٧، قطع اللحظة رؤيته لمجموعة من المدنيين يسيرون في اتجاه نقطته. كانوا ١٢ شخصا.. رجل ممتلئ يرتدي جلبابا من ذلك النوع الذي يلبسه السياح... وامرأة ترتدي مايوه قطعة واحدة.. وأخرى ترتدي مايوه «بكيني» ومجموعة من الصبية والفتيات.. صرخ فيهم بالعربية: «قف ممنوع المرور»، وكررها بالإنجليزية Stop no passing، لم يمتثلوا لأوامره ومضوا في صعودهم نحو نقطة حراسته؛ بل إن أحدهم في تحد وقح بصق على رمز السيادة على الأرض، أطلق سليمان النار من بندقيته عليهم؛ فقتل سبعة منهم، تبين فيما بعد أنهم يحملون الجنسية الإسرائيلية.

الرئيس مبارك أحاله للقضـاء العســكري:

بدأت قضية سليمان خاطر قضية « مدنية ». . لكن الرئيس حسني مبارك أصدر قرارًا بإحالتها للقضاء العسكري فأصبحت قضيته «عسكرية ».

.. بعد إلقاء القبض على سليمان اقتيد تحت الحراسة المشددة إلى ديوان قسم شرطة « نويبع »، وهناك أجاب على كل الأسئلة التي وجهها إليه مأمور القسم الذي تولى التحقيق معه.. وبعد أن انتهى التحقيق، سلمه المأمور إلى العقيد رضا الحمامي قائد ثاني قطاع الأمن المركزي بشرم الشيخ، والرائد أحمد الشيخ قائد ثاني سرية الأمن المركزي بنويبع.. بعد أن وقع الرائد أحمد الشيخ على المحضر الذي حرره المأمور بالاستلام؛ وقام الرائد أحمد الشيخ بنقل سليمان من مبنى القسم إلى مبنى القطاع في سيارة شرطة وسط حراسة مشددة..

.. في تمام الساعة الثالثة والنصف من فجر يوم ٧ أكتوبر ١٩٨٥، وصل سليمان إلى سجن فناره العسكري مع مندوب من قطاع الأمن المركزي وسلمه المندوب بموجب الأمر رقم ١١/ ٢٠٠/ ٨٥ بتاريخ ٧ أكتوبر ٨٥ إلى قائد السجن، العقيد محمد عبد الحميد على، بعد أن أصدر قائد الجيش الثالث الميداني قرارًا بحبسه حبسًا مشددًا لمدة شهر من الساعة ١٤ يوم ٦ أكتوبر ١٩٨٥.. وفي نفس اليوم توجه وكيل النيابة الأستاذ محمد نصر فتحي إلى قسم شرطة نويبع في تمام الساعة الثامنة والربع صباحا؛ لاستيفاء التحقيق، فلم يجد المأمور أو من ينوب عنه.. وبالسؤال عنهما علم أنهما في مكان الحادث، فقرر الانتقال إلى هناك..

.. وهناك اطلع على المحضر رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٥ الذي تم تحريره بمعرفة مأمور القسم في ساعته وتاريخه، وتمت معاينة مسرح الحدث وتحريز السلاح المستخدم فيه بمعرفة سيادته.

.. وفي يوم ٨ أكتوبر صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٥

بإحالة « الجرائم المنسوب ارتكابها للرقيب مجند سليمان محمد عبد الحميد التابع لقوات الأمن المركزي، والتي وقعت منه بجهة جنوب سيناء بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٨٥ إلى القضاء العسكري، وما يرتبط بها من جرائم ».

.. هكذا تحولت قضية سليمان خاطر من قضية مدنية إلى قضية عسكرية!! أوراق القضية رقم ١٤٣ لسنة ٨٥ جنايات عسكرية السويس:

في الصفحة الأولى من أوراق التحقيق مع الرقيب مجند سليمان خاطر في مقر السجن العسكري بفناره يوم ٨ أكتوبر ١٩٨٥ والذي أجراه العقيد يحيى حسن قاسم رئيس نيابة السويس العسكرية في الساعة التاسعة والخامسة والأربعين دقيقة مساء، في المحضر إشارة إلى عدم وقوع تعذيب أو إكراه على المتهم، ويثبت رئيس النيابة حالة سليمان:

« بدخول المتهم وجدنا أنه شاب في نهاية العقد الثالث من العمر، قمحي اللون وشعره ناعم وليس بوجهه أو كفيه أو رقبته أي إصابات ظاهرة، ويبلغ من الطول ١٨٠ سم، وكان مرتديا حلة السجن الزرقاء، وطلبنا منه خلعها لمناظرة جسده فتبين خلوه من أي إصابات.

س: هل وقع عليك أي اعتداء أو عنف طوال فترة احتجازك، سواء في النقطة أو في قيادة قطاع الأمن المركزي بشرم الشيخ أو في السجن العسكري بفناره؟

ج: لم يتعد على أحد ولا توجد بي أي إصابات، وقد عاملني الجميع معاملة حسنة.

الحكم:

في ٢٨ ديسمبر ١٩٨٥، تم الحكم على سليمان خاطر بالسجن المؤبد ٢٥ عامًا تقبلها الشاب راضيًا بقضاء الله، بروح التدين التي تعد من أهم سمات الشخصية المصرية، لكنه أبدى مخاوفه من أن يؤثر الحكم على الروح المعنوية لزملائه؛ فيتقاعسوا عن أداء الواجب.

النقل إلى مستشفى السجن:

وفي ٣٠ ديسمبر ١٩٨٥ تم نقله من سجن فناره، وإيداعه السجن الحربي الرئيسي بمدينة « نصر » بالقاهرة في زنزانة مستقلة تابعة لمستشفى السجن.
وفاة السجين:

.. تقول مجلة المصور في عددها رقم ٣١٩٦ بتاريخ ١٠ يناير ١٩٨٦ إنه: « انتحر ليلاً ».

.. وحسب الرواية الرسمية في البيان الصادر: « أنه في الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء ٧ يناير، وعند مرور الحراس على غرفة المسجون سليمان خاطر، وجدوا جثمانه مدلى من نافذة الغرفة، وحول رقبته الغطاء الخاص بسريره، وقد شنق به نفسه ».

وهو ما يفتح باب التساؤلات على مصرعيه:

ـ التساؤل الأول:

ألم تكن ساعات الليل وحتى العاشرة صباحًا ـ لو صحت الرواية ـ كافية لينفصل الرأس عن الجسد تحت وطأة ثقل الجسد؟! (وهو ما لم يحدث كما هو مثبت في تقرير مناظرة الجثة).

ـ التساؤل الثاني:

كيف تكون جثة المنتحر شنقًا في وضع القرفصاء؟!. حضر غسل الجثمان المهندس إبراهيم شكري رئيس حزب العمل في الثانية من صباح ٨ يناير مع شقيقيه عبد المنعم وعبد الحميد خاطر!!

ـ التساؤل الثالث:

ما سبب تكسر أظافر يديه، وما الذي أحدث الكدمات في جانبيه الأيسر والأيمن، والسجحات على ساقيه والتي تشبه أثار السحل على الأرض؟
ـ التساؤل الرابع: إذا كان قد شنق نفسه بالغطاء الخاص بسريره فما السر أن الجثة كان بها آثار خنق بآلة تشبه السلك الرفيع على الرقبة؟

ـ التساؤل الخامس:

كيف دخلت قطعة القماش (بهذه الموصفات) إلى غرفة محبسه، والتي

تختلف موصفاتها عما جاء بالبيان الرسمي من أن الشنق تم بالغطاء الخاص بسريره (ملاءة سرير)؟

ـ التساؤل السادس:

هل العلاج من مرض البلهارسيا يستأهل الحجز منفردًا في زنزانة بمستشفى السجن؟!

ـ التساؤل السابع:

لماذا لم يقدم جندي الحراسة للمحاكمة بتهمة الإهمال في حراسة سجين؟

ـ التساؤل الثامن:

لماذا رفض رؤساء أقسام التشريح في الجامعات المصرية إعادة تشريح الجثة؟

ـ التساؤل التاسع:

لماذا تم رفض طلب المحامين عن أسرة خاطر، والتي تتمثل في عريضة دعوى بتعديل طلباتهم في يوم الثلاثاء ٢٨ ـ ١ ـ ١٩٨٦ والتي تتمثل في ندب أساتذة الطب الشرعي بكليات الطب بالجامعات المصرية مع الطبيبين الفرنسيين العالميين البروفيسور شوميت والبروفيسور دوريجون اللذين يمثلان المحاميين بعد اعتذار رؤساء أقسام التشريح بجامعات القاهرة وعين شمس والأزهر عن

تنفيذ المأمورية؟

(المحامون من رموز مهنة المحاماة في مصر وهم: عبد الحليم رمضان وأحمد مجاهد وشوقي خالد وكمال خالد وأبو الفضل الجيزاوي وعبد العزيز الشرقاوي).

ـ التساؤل العاشر:

لماذا أعلن اللواء أحمد رشدي وزير الداخلية آنذاك بيان الانتحار رغم أن السجين توفي في مستشفى سجن تابع لجهة خارج دائرة اختصاصه؟

ـ التساؤل الحادي عشر والأخير:

لماذا حُفظ بلاغ أسرة سليمان خاطر إلى النائب العام المستشار محمد عبد العزيز الجندي (النائب العام آنذاك ووزير العدل في أول حكومة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١) يطعنون في النتائج التي أعلنتها مصلحة الطب الشرعي حول تشريح جثة فقيدها؟

***

تساؤلات كثيرة يضيع صداها في فراغ الصمت الخائن، وينطفئ وهجها في أقبية التعتيم الجبان فلا تصل إلى كشف المجهول!!

.. ولكن يظل الرقيب مجند سليمان خاطر، حارس بوابة الوطن.. خاطرا في ذاكرة مصر التي تأبى النسيان.

الفصل الثالث عشر :

وفاء قسطنطين
مسلمة بين جدران الدير!!

.. في حضرة الوثائق.. يصمت الجميع

.. ويصبح الكل أسرى سطوة الوثيقة، وقوة بيانها فلا صوت يعلو فوق صوتها!!

.. فلها وحدها اليد العليا في حسم الجدل والقول الفصل في الخطاب.

.. الوثائق وحدها هي القادرة على نزع أقنعة الزيف، وفضح الأكاذيب.

في هذا الملف ننحي القلم والنفس جانبًا، ونترك الوثائق والمستندات تبوح بمكنوناتها، وتفضي بأسرارها، وتروي عن نفسها الكثير، مما نتعفف عن الخوض فيه، وندعها تصرخ بالحقيقة في وجه من احترف الصراخ!! فليس الأعلى صوتا هو الأقوى حجة، وليس مدعي الحق هو دائما صاحبه !!.

الوثائق وحدها هي التي تملك حق حكاية قصة مواطنة مصرية تدعى: وفاء قسطنطين مسيحة.

الحادث في صحافة القاهرة:

أخبار متناثرة نشرتها بعض الصحف عن أنباء تجمع غاضب من مسيحيين ريفيين بسطاء وطيبين أمام الكاتدرائية بالعباسية؛ بعد أن نجح أحد الكهنة في إشعال النيران في صدورهم بدعوى « الدفاع عن الصليب » وتخويفهم من

السقوط في مستنقع « العارِ الاجتماعي »؛ إذا لم يستعيدوا زوجة أبيهم القس يوسف معوض فرج، التي أُشيع خبر عن اختطافها قسرًا من قبل أحد زملائها في العمل من المسلمين.

الحقيقة بالمستندات:

.. لكن الحقيقة المثبتة في الوثائق والمستندات كانت تنطق بشيء أخر!!

المستند الأول:

المستند عبارة عن محضر شرطة رقم ١٣٧٦٠ محضر شرطة السلام - إداري عين شمس والذي جاء فيه:

« في ١/١٢ / ٢٠٠٤ الساعة ٤ مساء

أثبت الآتي: بمعرفتنا نحن عميد أحمد إسماعيل حشاد مأمور القسم، حضرت وفاء قسطنطين مسيحة، ٤٦ سنة، مسيحية الديانة وتعمل مهندسة زراعية بهيئة الإصلاح الزراعي ببلدة أبو المطامير، وأبدت رغبتها في إشهار إسلامها، وأضافت أنها اقتنعت بالدين الإسلامي منذ عامين، وتواظب على أداء فروض الإسلام من صلاة وصيام.

.. وأضافت: «أنها غادرت محل إقامتها منذ أيام بمحض إرادتها، وأقامت لدى بعض معارفها في القاهرة والمنوفية، وأنها لم تتعرض لضغط لإشـهار

إسلامها».

.. كما أضافت أن: «ابنتها شيرين يوسف فرج على علم بذلك».

***

وقد تم التنبيه على المذكورة بضرورة إحضار ما يفيد إثبات شخصيتها ومعاودة الحضور للقسم لاتخاذ الإجراءات.

المستند الثاني:

.. أعيد فتح المحضر في الساعة ٩ من صباح ٢ / ١٢ / ٢٠٠٤ بعد إحضار المذكورة لتحقيق شخصيتها، وتبين أنها متزوجة من القس يوسف معوض فرج، كاهن بجمعية حوش عيسى بأبو المطامير التابعة لمطرانية البحيرة للأقباط الأرثوذكس والمقيم بذات العنوان وله عنوان آخر بالإسكندرية.

.. ونظرًا لحساسية الموقف لزواجها من رجل دين مسيحي، تم إفهامها أن إجراءات الإشهار تتطلب التأكد من مراجعة المسئولين بالكنيسة.

وقد أبدت المذكورة استعدادها لتنفيذ كافة الإجراءات وتحملها لكافة الإجراءات.

المستند الثالث:

محضر رقم ٦٠٣٨ إداري أبو المطامير بتاريخ ٢ / ١٢ / ٢٠٠٤ الساعة ١،٤٥ بعد الظهر.

ملخص الواقعة فيما أثبته الرائد محمد أبو كيلة رئيس مباحث أبو المطامير في محضر جمع الاستدلالات:

بلاغ من مسيحة قسطنطين مسيحة، فني هندسة ميكانيكا بشركة سيراميكا الجوهرة ومقيم بمدينة السادات منوفية، والذي قرر أن شقيقته وفاء حضرت من الإسكندرية لمركز أبو المطامير صحبة ابنها مينا بتاريخ ٢٧ / ١١ / ٢٠٠٤ وخرجت ولم تعد، واتهم محمد على مرجونة رئيس قسم بالإصلاح الزراعي بأنه السبب وراء اختطافها لسابق تحريضها على ترك منزل الزوجية أكثر من مرة.

المستند الرابع:

أعيد فتح المحضر ١٣٧٦٠ إداري عين شمس بتاريخ ٣ / ١٢ / ٢٠٠٤ الساعة ١١ صباحًا بمعرفتنا نحن عميد أحمد إسماعيل حشاد مأمور قسم السلام.

أثبت الآتي: بالتنسيق مع مباحث أمن الدولة، تم مراجعة مديرية أمن البحيرة وتبين وجود محضر باختفائها، وتم إحاطة الأنبا باخوميوس (مطران البحيرة للأقباط الأرثوذكس) برغبة المذكورة في إشهار إسلامها واستعدادها للالتقاء بأي من رجال الدين المسيحي لإبلاغهم بذلك.

المستند الخامس:

أعيد فتح المحضر ١٣٧٦٠ إداري عين شمس بتاريخ ٨ / ١٢ / ٢٠٠٤ الساعة ٦ مساء بمعرفتنا نحن المحقق السابق

أثبت الآتي: «بالتنسيق مع مباحث أمن الدولة والأنبا باخوميوس، تم اختيار فيلا كائنة ٥٣ بشارع على باشا اللالي ـ النعام ـ عين شمس للالتقاء المسئولين بالكنيسة مع السيدة المذكورة لتدارس موقفها وإبداء النصح لها، وتم إبلاغ السيدة المذكورة حيثُ أبدت موافقتها، وقررت أنها ستتوجه إلى مستشفى كليوباترا لإجراء بعض الفحوص.

بعد الانتهاء من الفحوص، وفي الموعد المحدد التقت المذكورة بالقس بطرس جيد راعي كنيسة السيدة العذراء وبعض الراهبات المكلفات من الكنيسة».

المستند السادس:

عبارة عن التقرير الطبي عن الحالة الصحية للسيدة وفاء قسطنطين بتاريخ

٨ / ١٢ / ٢٠٠٤، جاء فيه:

ـ ضغط الدم ١٤٠ / ٩٠

ـ القلب سليم والصدر سليم والأطراف سليمة، كما أن درجة السمع سليمة، وتم عمل رسم قلب وجد أنه سليم، وأنها لا تعاني من إصابات ظاهرية.

د. أشرف الشربيني ـ إخصائي باطنة

د. أحمد كمال ـ إخصائي جراحة

مدير المستشفى: د. كامل خليل

الحلقة المفقودة:

بين إصرار السيدة على معتقدها الجديد، وحالة الإعياء التي بدت عليها في سراي نيابة عين شمس في ١٤ / ١٢ / ٢٠٠٤ لتقر بالتراجع عنه أمام النيابة، حلقة مفقودة، كشف عنها منير فخري عبد النور بقوله :

« أيام أزمة وفاء قسطنطين كنت عائدًا ليلاً من وادي النطرون بعد مقابلة البابا شنودة، وقد فشلت في إقناعه بالعودة إلى القاهرة بعد أن قرر الاعتكاف ورفض العودة إلا بعد عودة وفاء قسطنطين، وكنا على مشارف عيد واعتكاف البابا وعدم عودته كان سيتسبب في أزمة أكبر، فاتصلت بالدكتور زكريا عزمي الذي تدخل، ولم يهدأ له بال إلا بعد أن أجرى اتصالاته، وتأكد من وجودها في إحدى مديريات الأمن، وأمر بتسليمها للبابا شنودة في دير وادي النطرون».*(١)

*(١) جريدة « المصري اليوم» العدد رقم ٢٠٨٩ بتاريخ ٣ / ٣ / ٢٠١٠

ملحوظة: « أكد صحة ما جاء بشهادة منير فخري عبد النور، شهادة أحد موظفي الأزهر (ف. ز.) الذي أكد فيها: أنهم تلقوا اتصال من مسئول يأمرهم بعدم إعطاء المذكورة الشهادة التي تثبت إشهار إسلامها ».

المستند السابع:

عبارة عن محضر تحقيق بتاريخ ١٤ / ١٢ / ٢٠٠٤ في سراي نيابة عين شمس بمحكمة مصر الجديدة بمعرفة الأستاذ أيمن البابلي رئيس النيابة، جاء فيه: « فتح المحضر حول واقعة إسلام وفاء قسطنطين، وبمناسبة وجودها خارج غرفة النيابة تمت المناداة عليها، فحضرت ومعها المحاميان فكري جرجس ورفعت سليمان، وأقرت أنها كانت تمر بأزمة نفسية جعلتها تقرأ بعض الكتب والمجلات الإسلامية، وطلبت إشهار إسلامها، وعندما قابلت لجنة النصح، اقتنعت بنصح اللجنة، وعندما سألتها النيابة عن قرارها في القضية قالت: لقد ولدت مسيحية، وعشت مسيحية، وسوف أموت مسيحية ». ... وبناء عليه تم صرفها من سراي النيابة.

***

.. مضت السيدة في طريقها نحو المجهول، الذي لفه الضباب، وحلقت فوقه غربان الشائعات السوداء!! وصوت البوم الذي ينعق بالخراب في سماء الوطن، ويحوم بالشر ليل نهار حول رءوسنا!!

.. فدائما ما تكون وراء كل فتنة كذبة، كبيرة وسوداء!!

الفصل الرابع عشر :

وثيقة فتح مصر .. وصناعة الكذب !!

.. لماذا هذا المقال؟! ولماذا في هذا الوقت بالذات؟!

سؤال وجهه إليّ صديقي الكاتب الصحفي حلمي النمنم رئيس مجلس إدارة دار الهلال بعد نشر هذا المقال، وقبل أن أفتح فمي بالإجابة، أردف مداعبًا، هل تود أن «ترمي بياضك» لجماعة «الإخوان المسلمين؟»!!. هل تريد أن تقدم لهم «عربون محبة؟»!!

لما كان تساؤل الصديق رغم طرافته ينطوي على ملمح اتهام، لم أعهده من قبل!! فكل من يشغله الشأن العام يعلم يقينا رأيي في الممارسات التاريخية لجماعة الإخوان المسلمين، وهو ما سبق أن عبرت عنه في مقالين تم نشرهما عبر بوابة الوفد الالكترونية أحدهما بعنوان: «ليسوا إخوانا، وليسوا مسلمين»، والآخر بعنوان: «مقتل حسن البنا.. جريمة ثأر!!»، فأنا لم أغسل الجماعة من أوزارها، وأيضا لم ألصق بها ما لم تفعله!!

صديقي الكاتب الصحفي يعلم أيضا يقينًا رأيي في إتاحة كامل الفرصة للجماعة للاندماج في نسيج الصف الوطني بعد أن نبذت العنف، ودشنت حزبًا سياسيًا، وأبدت رغباتها في توفيق أوضاعها في إطار قانون الجمعيات الأهلية.

ثانيا: صديقي يعلم أنه لم يعد في العمر الكثير من بقية لتقديم ما أسماه بـ «عربون المحبة »؛ فلم يبق لي سوى بضعة شهور على انتهاء مدة خدمتي القانونية لبلوغي سن الإحالة للمعاش، وهو ما يعني أنني أقف على أعتاب الدنيا خارجًا، لألقي وجه رب كريم، أرجو أن تسعني رحمته الواسعة، ولا أرغب أن

ألقى الله في دور «الشيطان الأخرس» الذي كتم شهادة!!

ثالثاُ: أن من بيدهم المقادير في مجلة « المصور» مازالوا يتربصون بجماعة الإخوان المسلمين، بل تخطوا حدود التربص بالجماعة إلى حد التربص بشخص الرئيس المنتخب تارة بالتحريض، وتارة أخرى باستباحة مقام رمزية الرئيس ومؤسساته في اجتراء يعكس العجز عن استشراف ما طرأ على الشخصية المصرية من نضح التمييز بين الغث والثمين.

لذا كان هذا المقال.

ففي ٢ ديسمبر ٢٠٠٥ خرجت علينا مجلة « المصور» في عددها رقم ٤٢٣٤ وعلى صدر غلافها ما وصفته بالانفراد، وأسمته بـ «وثيقة الإخوان لفتح مصر ـ النص الكامل لخطة الإخوان للسيطرة على المجتمع »، مع رسم فوتوغرافي للوثيقة المزعومة والمنسوبة إلى خيرت الشاطر بتوقيع منسوب إليه بصفته نائب المرشد، وادعت المجلة أن الوثيقة تنذر بالخطر الداهم خاصة أنها تختص بالمرحلة الأولى من (فتح مصر)، والتي تستهدف تأسيس كيان شرعي أو الحصول على اعتراف بالشرعية، ونشر الدعوة في ربوع مصر عن طريق التوسع الأفقي، والوصول بعدد الإخوان إلى ما لا يقل عن ٣ ملايين أخ، فإذا ما تم تنفيذ المرحلة الأولى من المستهدف، كان من السهل الاستئثار بمشاعر وحماس ما لا يقل عن ٥٠٪ من الشعب المصري، وهو ما يساعد الإخوان على الدخول إلى المرحلة الثانية من فتح مصر.

كان الغلاف صادمًا.. للوهلة الأولى استشعرت شيئًا من عدم المعقولية، وأنه لا يتفق مع طبائع الأمور، ولا يستقيم معها أن يكتب من ينتهج عملاً سريًا

خططه وتوجيهاته على مطبوعات تحمل شعاره ويذيلها بتوقيعه، وتذكرت نكتة « محطة المطار السري » التي كان كمسارية الأتوبيسات ينبهون الركاب للنزول عندها قبل هزيمة ١٩٦٧!!.. وبعد قليل من التأمل في عناصر الغلاف والتصفح السريع للمطبوعة، وبنظرة العين المجردة الخبيرة يتضح التباين والاختلاف التام والواضح بين الرسم الفوتوغرافي المنشور على غلاف المجلة، والذي تضمن محتوى الوثيقة كاملاً على ورقة واحدة، وبين الرسوم الفوتوغرافية للوثيقة ذاتها على صفحة رقم ١٥ الداخلية من المجلة؛ حيثُ جاء نفس المحتوى مقسمًا على ورقات ثلاث!!،.. وهو ما يثير الريبة ويدعو للشك فضلاً عن أن « الوثيقة » المزعومة تبدو وكأنها نتاج تركيب البانر هيد «اللافتة الرئيسية» لموقع إخوان أون لاين ـ الموقع الرسمي للإخوان المسلمين على الإنترنت ـ على الورقة التي كتبت عليها الوثيقة، وهو ما بدا واضحًا في أطراف الصورة عند موضع التقاء شعار الموقع مع ورقة الوثيقة التي تبدو مفتقدة لعنصر الاحترافية في التعامل مع برنامج معالجة الصور.

.. ولكي ليطمئن قلبي؛ ولأبدد الشك الذي بات يكبر في داخلي، ذهبت إلى الأستاذ محمد أبو طالب المستشار الفني لدار الهلال، والتقيت به في مكتب الأستاذ عادل عبد الصمد رئيس تحرير مجلة الهلال آنذاك، وبادرته بالسؤال عن قصة غلاف وثيقة فتح مصر، فأكد لي أن من ادعى انفراده بالوثيقة قد أحضر الرسوم الفوتوغرافية التي نشرت بالمجلة؛ سواء على صفحة الغلاف أو الصفحات الداخلية، وظل واقفا حتى تم إدخالها إلى جهاز الكمبيوتر عبر الاسكانر دون تدخل منا في تفاصيلها أو بياناتها.. ثم استردها ومضى إلى حال سبيله.

ورغم ثقتي فيما قاله الأستاذ محمد أبو طالب؛ وليزداد اطمئنان قلبي؛ ذهبت

إلى قسم أرشيف الصور في دار الهلال، فلم أجد أثرًا لرسم الوثيقة المزعومة، وكذلك الحال في قسم المعلومات الصحفية، لكن الأدهى والأمرّ أن مجلد «المصور » الذي تضمن عدد الوثيقة المزعومة قد تم استعارته بمعرفة أحد القائمين على المجلة بتاريخ ٣ / ٥/ ٢٠١٠، ورغم مرور أكثر من عامين، ومطالبات الزميل أمين المكتبة باستعادته حيثُ إن المدة المقررة للاستعارة قانونًا ١٥ يومًا فقط، ورغم إخطار المسئول بمذكرة رسمية، فإنه لم يفلح حتى الآن*(١) في استرجاعه، واستشعرت أننا أمام من يريد آلا يترك بصمة تدل على فعلته!!، وأقترب الشك أن يكون يقينًا.

الشاطر يكذّب « المصور»:

بعد نشر ما وصفته «المصور» بالانفراد، وأسمته بالوثيقة، وبتاريخ ١٢/١١ / ٢٠٠٥ وجّه المهندس خيرت الشاطر إنذارًا إلى المجلة بنشر تكذيب على غلافها للوثيقة، وكون التوقيع المنسوب إليه مزورًا عملا بحق الرد المنصوص عليه في قانون تنظيم سلطة الصحافة، إلا أن المجلة لم تنشر التكذيب، مما حدا بالشاطر للجوء إلى القضاء بإقامة الدعوى رقم ٥٧٩٨ لسنة ٢٠٠٦ تعويضات كلي جنوب القاهرة.

مسلسل الأكاذيب:

وبتاريخ ٣٠ يونيه ٢٠١٠ وعلى صفحة ١٦ من عدد «المصور»، رقم

*** (١) نشر هذا المقال على بوابة الوفد الاليكترونية يوم الثلاثاء ١٧ يوليو ٢٠١٢**

٤٤٧٣ ـ أخبار المصور ـ نشرت المجلة خبرًا بعنوان: « القضاء يرد كيد الإخوان »، جاء فيه:

« ....

الشاطر زعم إصابته بأضرار من جراء نشر «المصور» خطة الإخوان لفتح مصر التي أثبت القضاء نسبتها إليه مرة تلو الأخرى، الحكم استند إلى أن الوثيقة التي انفرد بها حمدي رزق كانت مذيلة بتوقيع نائب المرشد لجماعة الإخوان المسلمين، وعلى المطبوعات الخاصة بهم، والتي يتصدرها (المصحف والسيفان)، وادعى الشاطر كذبًا بأن التوقيع المذيل للوثيقة ليس توقيعه في محاولة لتشويه سمعة « المصور » العريقة، ولكن القضاء أنصف الحقيقة « ابتدائي واستئناف »، وحكم بأن الوثيقة صحيحة، ونشرها لم يرتب أضرارًا على الشاطر.

.... ».

الاجتراء على حكم القضاء:

ولم يكن الخبر الذي نشرته مجلة «المصور» سوى حلقة في مسلسل تجاوز حدود الافتراء، وليس إهدار حق الرأي العام في المعرفة فحسب، بل تعداها إلى حد الاجتراء على ما جاء في حكم قضائي صدر باسم الشعب وأصبح عنوانًا للحقيقة فيما قضى به، فالثابت بالحكم أنه لم يرد بمنطوقه ولا حيثياته كلمة واحدة مما وردت بخبر المصور بشأن صحة الوثيقة، فضلاً أن المحكمة لم تتطرق إلى موضوع الدعوى، والثابت بالحكم أيضا أنه كان حكمًا في الشكل

وكان من المقرر بقضاء النقض أن المشرع لم يميز فى نطاق المسئولية التقصيرية بين الخطأ المادى وغير المادى ولا بين الخطا الجسيم والخطأ اليسير فخل منهما يوجب تعويض الناشىء عنه وأنه يكفى لقيام المسئولية مجرد الإهمال ماتوجبه الحيطة والحذر ((نقض فى الطعن رقم٧٥٠١ السنة٥٠ق جلسة١٧/٢/١٩٨٩))

ومن المقرر أيضا بقضاء النقض أن إستخلاص الخطأ الموجب للمسئولية وعلاقة السببية بينه وبين الضرر هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ما دام هذا الإستخلاص سائغا ومستمدا من عناصر تؤدى إليه من وقائع الدعوى ((الطعن رقم٣٤٣ السنة٥٨ق تاريخ الجلسة ٢٨/١١/١٩٩٤ مكتب فنى٤٥جزء٢))

هديا بماتقدم ولما كان الثابت من أوراق الدعوى ومستنداتها ومطالعة المحكمة لمجلة المصور المرفقة بمستندات المدعى ومطالعتها المقالات المبينة تواريخها بصحيفة الدعوى تبين أن ما تناولته المجلة فى تلك الأعداد خاص بصفة المدعى محمد خيرت الشاطر بصفته المعروفة فى المجتمع بنائب المرشد لجماعة الإخوان المسلمين ولم تتعرض إلى حياة المدعى الشخصية وحرمتها أو شخصه حيث ان ماجاء بالمقالات المنوه عنها بالمجلة تناولت خطة أعدها نائب مرشد جماعة الإخوان المسلمين والموضوعات التى تناولتها الوثيقة عن خطة الإخوان للسيطرة على المجتمع كانت وثيقة الصلة بصفة نائب المرشد دون أن يكون هناك أدنى مساس بشخصه أو حرمة حياته الخاصة . لما كان ذلك وكان القائم برفع الدعوى هو المدعى محمد خيرت سعد عبد اللطيف الشاطر بشخصه وليس بصفته المعروفة بالمجتمع كنائب لمرشد جماعة الإخوان المسلمين وهى الصفة التى تناولتها المقالات والموضوعات بمجلة المصور مما يكون معه الدفع قد صادف صحيح القانون وتقضى معه المحكمة بقبوله. هذا فضلا عن أن المدعى عليهما قام بإعلان المدعى بإنذار رسمى على يد محضر ردا على الإنذار الصادر من المدعى للمدعى عليهما موضحا به أن ما تم نشره يختص المدعى بصفته نائب مرشد الإخوان المسلمين ولا يختص حياته الشخصية أو المساس بها وبخصوصيتها لاسيما وأن ما جاء بالمجلة من موضوعات إنما يعبر عن حق الصحافة والصحفى فى التعبير عن رأيه ونقده لأشخاص

صورة رقمية من صورة رسمية لحكم القضاء الصادر بشأن وثيقة «فتح مصر» .. الحكم تصدى للشكل وصفة المدعي فقط ، ولم يرد فيه كلمة واحدة عن ما ادعته «المصور» بشأن صحة الوثيقة

القانوني، والمتعلق بصفة المهندس خيرت الشاطر القائم برفع الدعوى؛ حيثُ دفع محامي دار الهلال بإقامة الدعوى من غير ذي صفة؛ ومن ثم فقد جاء بالحكم الصادر في ٣١ / ١ / ٢٠٠٩ في صفحته رقم ٤ ـ من السطر ١١ حتى السطر ٢١:

« هديًا بما تقدم، ولما كان الثابت من أوراق الدعوى ومستنداتها ومطالعة المحكمة لمجلة المصور المرفقة بمستندات المدعي ومطالعتها المقالات المبينة تواريخها بصحيفة الدعوى، تبين أن ما تناولته المجلة في تلك الأعداد خاص بصفة المدعي خيرت الشاطر بصفته المعروفة في المجتمع بنائب المرشد العام، ولم تتعرض إلى حياة المدعي الشخصية وحرمتها أو شخصه؛ حيثُ إن ما جاء بالمقالات المنوه عنها بالمجلة تناولت خطة أعدها نائب مرشد جماعة الإخوان المسلمين، والموضوعات التي تناولتها الوثيقة عن خطة الإخوان للسيطرة على المجتمع كانت وثيقة الصلة بصفة نائب المرشد دون أن يكون هناك أدنى مساس بشخصه، أو حرمة حياته الخاصة، ولما كان ذلك وكان القائم برفع الدعوى هو المدعي خيرت الشاطر بشخصه، وليس بصفته المعروفة بالمجتمع كنائب لمرشد جماعة الإخوان المسلمين، وهي الصفة التي تناولتها المقالات والموضوعات بمجلة المصور؛ مما يكون الدفع قد صادف صحيح القانون وتقضي المحكمة بقبوله ».

وتقدم المهندس خيرت الشاطر بالطعن على حكم محكمة أول درجة بالاستئناف رقم ١١٦٥٨ / لسنة ٢٢٦ قضائية، وقضت محكمة الاستئناف بجلسة ٢٢ / ٦ / ٢٠١٠ بتأييد حكم محكمة الابتدائية.

المهندس خيرت الشاطر لم يقم برفع الدعوى آنذاك بصفته نائبًا لمرشد جماعة الإخوان المسلمين لكون هذه الصفة تجرمه وتضعه تحت طائلة القانون؛ حيثُ

كانت الجماعة منحلة ومحظورة، وبناء عليه زالت كل صفة لمن كان يمثلها ـ ورغم إصرار قيادات الجماعة على إنكار وجود قرار بحلها ـ فقد قطع عمر التلمساني المرشد الثالث لجماعة الإخوان الشك باليقين وحسم الجدل المثار حول الموقع القانوني للجماعة في كتابه (أيام مع السادات) ص ١٦ بقوله:

« فقد التزمت الجماعة قرار الحل مكرهة غير راضية، فليس هناك جمعية عمومية ولا هيئة تأسيسية، ولا مكتب إرشاد ولا مرشد، وهذا الذي يحاسبنا عليه القانون الوضعي.

....

....

وفي مقابلتي لسيادته (أنور السادات)، بناء على طلبه في ديسمبر ١٩٧٩ باستراحته الفاخرة بالقناطر الخيرية، طلب مني أن أقابل السيدة آمال عثمان وزيرة الشئون الاجتماعية، فأدركت ما يهدف إليه، وهو أن يخضع جماعة الإخوان المسلمين لسلطان وزارة الشئون الاجتماعية، ولم أذهب، لأن مطلبنا الذي لا نساوم عليه، هو عودة الجماعة كما كانت يوم قرروا حلها، ولما قلت له إنني ما تعودت بحث مثل هذه الأمور مع سيدات، قهقه عاليًا وقال: «طيب روح يا سيدي للنبوي أو منصور حسن»، ولم أذهب طبعًا، بعد أن تبيّنت القصد من إعادته للجماعة على الصورة التي كانت في مخيلته ».

***

.. قال القضاء كلمته، وجاء حكمه عنوانًا للحقيقة فيما قضى به، .. لكن أوجه كثيرة للحقيقة ضاعت في دهاليز استيفاء الشكل، والبحث في صفة المدعي، وهو ما يجعل حق الرأي العام مازال قائما في معرفة من الذي اصطنع الوثيقة؟!، ومن الذي دسّها على مجلة «المصور». ؟!

مصادر الكتاب:

١ ـ حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية للإمام الشهيد حسن البنا، دار الدعوة، الإسكندرية ـ الطبعة الأولى ٢٠٠١.

٢ ـ حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، دار الدعوة، الإسكندرية ـ الطبعة الأولى ٢٠٠٢.

٣ ـ جمال البنا، خطابات حسن البنا الشاب إلى أبيه، دار الفكر الإسلامي ـ القاهرة ١٩٩٠

٤ ـ الدكتور محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، (الطبعة الثانية ـ ٣ أجزاء)، دار المعارف ـ القاهرة ١٩٩٠

٥ ـ مذكرات الزعيم أحمد عرابي، كتاب الهلال، العدد ٤٦١ ـ مايو ١٩٨٩، دار الهلال ـ القاهرة

٦ ـ أ . م . برودلي، كيف دافعنا عن عرابي وصحبة ؟ ترجمة : عبد الحميد سليم ، الهيئة العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٨٧

٧ ـمذكرات مصطفى النحاس، ربع قرن من السياسة في مصر، دراسة وتحقيق: أحمد عز الدين، العصور الجديدة ـ القاهرة ٢٠٠٠

٨ ـ تحية جمال عبد الناصر، ذكريات معه، (الطبعة الثانية)، دار الشروق ـ القاهرة ٢٠١٢

٩ ـ جيهان السادات، سيدة من مصر (الطبعة العربية)، المكتب المصري الحديث ـ القاهرة ١٩٨٧

١٠ ـ برلنتي عبد الحميد، المشير.. وأنا، مكتبة مدبولي الصغير ـ القاهرة ١٩٩٢
١١ ـ د. عبد العزيز كامل، في نهر الحياة ـ المكتب المصري الحديث، القاهرة ـ الطبعة الأولى ٢٠٠٦.
١٢ ـ خالد محمد خالد، في مذكراته، قصتي مع الحياة، مطابع أخبار اليوم ـ القاهرة ١٩٩٣

١٣ ـ جابر رزق، مذابح الإخوان في سجون ناصر ـ دار الوفاء، المنصورة ١٩٧٧.

١٤ ـ محسن محمد، من قتل حسن البنا؟ (الطبعة الأولى)، دار الشروق ـ القاهرة، مارس ١٩٨٧.

١٥ ـ مذكرات مرتضى المراغي، شاهد على حكم فاروق (الطبعة الثانية)، دار المعارف ـ القاهرة ٢٠٠٩.

١٦ ـ د. لطيفة محمد سالم، فاروق الأول وعرش مصر، بزوغ واعد.. وأفول حزين ١٩٢٠ ـ ١٩٦٥ (الطبعة الثانية)، دار الشروق، ٢٠٠٧.

١٧ ـ د. لطيفة محمد سالم، فاروق من الميلاد إلى الرحيل، دار الشروق، القاهرة.

١٨ ـ عادل ثابت، فاروق الأول الملك الذي غدر به الجميع ـ أخبار اليوم، القاهرة ١٩٨٩

١٩ ـ محمد عودة، كيف سقطت الملكية في مصر؟.. فاروق بداية ونهاية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ٢٠٠٢

٢٠ ـ علي عشماوي، التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين ـ مذكرات علي عشماوي آخر قادة التنظيم الخاص ـ دار الهلال، القاهرة ١٩٩٣.

٢١ـ عبد المتعال الجبري، لماذا اغتيل الإمام الشهيد حسن البنا؟ حقائق جديدة ووثائق خطيرة (الطبعة الثانية) ـ دار الاعتصام، القاهرة ـ ١٩٧٨.

٢٢ ـ عبد الرحيم علي، الإخوان المسلمون، قراءة في الملفات السرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١١.

٢٣ ـ د. هدى شامل أباظة، النقراشي، سلسلة التاريخ: الجانب الآخر: إعادة قراءة التاريخ المصري، عدد ١٣، دار الشروق، القاهرة ـ الطبعة الثانية ٢٠٠٩.

٢٤ ـ حلمي النمنم، حسن البنا الذي لا يعرفه أحد ـ مكتبة مدبولي، القاهرة ـ الطبعة الأولى ٢٠١١

٢٥ ـ لواء فؤاد علام، الإخوان.. وأنا، المكتب المصري الحديث، القاهرة ـ الطبعة الأولى ١٩٩٦.

٢٦ ـ عمر التلمساني، أيام مع السادات ـ دار الاعتصام، القاهرة ١٩٨٤.

٢٧ ـ جابر رزق، حسن الهضيبي الإمام الممتحن، دار اللواء للطبع والنشر والتوزيع ـ القاهرة ١٩٩١.

٢٨ ـ صلاح شادي، صفحات من التاريخ، حصاد العمر، دار الزهراء للإعلام العربي (الطبعة الثالثة) ـ القاهرة ١٩٨٧.

٢٩ ـ عبد المنعم عبد الرءوف، أرغمت فاروق على التنازل عن العرش، مذكرات عبد المنعم عبد الرءوف، دار الزهراء للإعلام العربي ـ القاهرة ١٩٨٨.

٣٠ ـ أحمد عادل كمال، النقط فوق الحروف، الإخوان المسلمين والنظام الخاص، دار الزهراء للإعلام العربي (الطبعة الثانية) ـ القاهرة ١٩٨٨.

٣١ ـ محمود الصباغ، حقيقة التنظيم الخاص، ودوره في دعوة الإخوان المسلمين ـ دار الاعتصام ـ القاهرة ١٩٨٨

٣٢ ـ عباس حسن السيسي، جمال عبد الناصر وحادث المنشية، ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤، دار الطباعة والنشر والصوتيات.

٣٣ ـ د. محمود عساف، مع الإمام الشهيد حسن البنا، مكتبة جامعة عين شمس ـ القاهرة ١٩٩٣

٣٤ ـ د. عبد العظيم رمضان، الإخوان المسلمون والتنظيم السري ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٣

٣٥ ـ لطفي عثمان، قضية مقتل النقراشي، من سلسلة المحاكمات التاريخية الكبرى ـ القاهرة ١٩٥٠

٣٦ ـ د. رفعت السعيد، جماعة الإخوان المسلمين، الإرهاب المتأسلم.. لماذا ومتى وأين؟، الجزء الأول ـ الناشر شركة الأمل للطباعة والنشر ـ مارس ٢٠٠٤

٣٧ ـ د. رفعت السعيد،، حسن البنا.. متى وكيف ولماذا؟، (الطبعة العاشرة) ـ الناشر دار الطليعة الجديد ـ دمشق ١٩٩٧

٣٨ ـ مذكرات محمد نجيب، كنت رئيساً لمصر (الطبعة الثالثة)، المكتب المصري الحديث، القاهرة ـ ١٩٨٣

٣٩ ـ الرئيس محمد نجيب، كلمتي للتاريخ (الطبعة الثالثة)، المكتب المصري الحديث، القاهرة ـ ٢٠١١

٤٠ ـ حسين حمودة، أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين، الزهراء للإعلام العربي (الطبعة الرابعة) ـ القاهرة ١٩٩٤

٤١ ـ محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم ـ دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٢

٤٢ ـ أنور السادات، البحث عن الذات.. قصة حياتي ـ (الطبعة العربية الأولى)، المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٧٨

٤٣ ـ عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي (جزءان)، المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٧٧

٤٤ ـ عبد الله إمام، صلاح نصر يتذكر، الثورة، المخابرات، النكسة، دار الخيال ـ القاهرة ١٩٩٩

٤٥ ـ أمين هويدي، مع عبد الناصر، دار المستقبل العربي ـ القاهرة ١٩٨٤

٤٦ ـ عبد الله إمام، عبد الناصر والإخوان المسلمين، دار الخيال ـ القاهرة ١٩٨٤

٤٧ ـ موسى صبري، مذكرات موسى صبري، ٥٠ عامًا في قطار الصحافة (الطبعة الأولى)، دار الشروق ـ القاهرة ١٩٩٢

٤٨ ـ فتحي غانم، معركة بين المثقفين والدولة، كتاب اليوم، سبتمبر ١٩٩٥ ـ دار أخبار اليوم ـ القاهرة.

٤٩ ـ جلال الدين الحمامصي، حوار وراء الأسوار، المكتب المصري الحديث (الطبعة الرابعة) ـ القاهرة ١٩٧٦

٥٠ ـ د. محمود جامع، عرفت السادات ـ (الطبعة الرابعة)، المكتب المصري الحديث، القاهرة ٢٠٠٤

٥١ ـ أنور السادات، قصة الثورة كاملة، دار الهلال ـ القاهرة، ١٩٥٥

٥٢ ـ أنور السادات، قصة الثورة كاملة، كتاب الهلال، العدد رقم ٦٤ ـ يوليه ١٩٥٦، دار الهلال ـ القاهرة، ١٩٥٥

٥٣ ـ أنور السادات، أسرار الثورة المصرية، بواعثها الخفية وأسبابها السيكولوجية، تقديم الرئيس جمال عبد الناصر، كتاب الهلال ـ العدد ٧٦ ـ يوليو ١٩٥٧ـ دار الهلال ـ القاهرة.

٥٤ ـ جمال حماد، ٢٢ يوليو أطول يوم في تاريخ مصر، كتاب الهلال ـ العدد ٣٨٨ ـ إبريل ١٩٨٣ ـ دار الهلال، القاهرة.

٥٥ ـ جمال حماد، الحكومة الخفية في عهد عبد الناصر، الزهراء للإعلام العربي ـ القاهرة ١٩٨٧.

٥٦ـ خالد محيي الدين، والآن أتكلم، مركز الأهرام للترجمة والنشر (الطبعة الأولى) ـ القاهرة ١٩٩٢

٥٧ ـ أحمد طعيمة، شاهد حق، صراع السلطة، نجيب ـ عبد الناصر ـ عامر ـ السادات، مطابع الأهرام التجارية ـ القاهرة ١٩٩٩

٥٨ ـ محمد سعد العوضي، حسن التهامي يفتح ملفاته من احتلال فلسطين إلى كامب ديفيد، عبد الناصر.. السادات وسكين المخابرات المركزية، ستار برس للطبع والنشر ـ القاهرة ١٩٩٨

٥٩ ـ ثروت عكاشة، مذكراتي في السياسة والثقافة، دار الشروق (الطبعة الثالثة)، القاهرة ٢٠٠٠

٦٠ ـ أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو (الجزء الأول)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ـ القاهرة ٢٠٠٢

٦١ ـ أحمد حمروش، نسيج العمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة(سلسلة الأعمال الخاصة) ـ القاهرة ٢٠٠٢

٦٢ ـ سيد مرعي، أوراق سياسية (٣ أجزاء)، المكتب المصري الحديث ـ القاهرة ١٩٧٨

٦٣ ـ فريق سعد الدين الشاذلي، مذكرات حرب أكتوبر، دار بحوث الشرق الأوسط الأميركية، سان فرانسيسكو

٦٤ ـ ياسر بكر، أخلاقيات الصورة الصحفية، حواس للطبع والنشر ـ القاهرة ٢٠١٠

٦٥ ـ مشير محمد عبد الغنى الجمسي، مذكرات الجمسي، حرب أكتوبر ١٩٧٣، المنشورات الشرقية ـ باريس ١٩٩٠ (الطبعة الأولى)، باريس ـ ١٩٨٩

٦٦ ـ كمال حسن علي، مشاوير العمر، أسرار وخفايا ٧٠ عامًا من عمر مصر في الحرب والمخابرات والسياسة (الطبعة الثانية)، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٤

٦٧ ـ حمدي لطفي، مأساة المشير عامر، كتاب الهلال، العدد ٣٥٤، يونيه ١٩٨٠ ـ دار الهلال، القاهرة.

٦٨ ـ طه المجدوب، هزيمة يونيو، حقائق وأسرار من النكسة حتى حرب الاستنزاف، دار الهلال ـ القاهرة ١٩٨٨

٦٩ ـ أمين هويدي، أضواء على أسباب نكسة يونيو ١٩٦٧، وعلي حرب الاستنزاف، دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧٥

٧٠ ـ وجيه أبو ذكري، مذبحة الأبرياء في ٥ يونيو (الطبعة الثالثة)، المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٨٨

٧١ ـ ياسر بكر، الإعلام البديل، حواس للطبع والنشر ـ القاهرة ٢٠١٠

٧٢ ـ سامي جوهر، الصامتون يتكلمون، (الطبعة الثانية)، المكتب المصري الحديث ـ القاهرة ١٩٧٥

٧٣ ـ دكتور إبراهيم دسوقي أباظة، الخطايا العشر من عبد الناصر إلى السادات (الطبعة الثانية)، الزهراء للإعلام العربي ـ القاهرة ١٩٨٥

٧٤ ـ سليمان مظهر، اعترافات قادة حرب يونيو، نصوص شهاداتهم أمام لجنة تسجيل تاريخ الثورة، دار الحرية ـ القاهرة ١٩٩٠

٧٥ ـ محمد البحيري، حروب مصر في الوثائق الإسرائيلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ٢٠١١

٧٦ ـ فيك فانس وبيار لوير، الملك حسين حربنا مع إسرائيل، دار النهار للنشر ـ بيروت ١٩٦٨ (مترجم عن ألبان ميشال ـ باريس).

٧٧ ـ راندولف تشرشل وونستون تشرشل، حرب الأيام الستة.

٧٨ ـ د. عبد العظيم رمضان، تحطيم الآلهة، قصة حرب يونيو ١٩٦٧ (الطبعة الثانية)، مكتبة مدبولي ـ القاهرة ١٩٨٨

صحف ومجلات:

١ ـ جريدة الأهرام، «حادثة قصر النيل» العدد رقم ١٠٢٧ الصادر بتاريخ ٣ فبراير ١٨٨١

٢ ـ جريدة الأهرام، «حادثة مصر» العدد رقم ١١٩٨ ـ بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٨٨١.

٣ ـ جريدة الأهرام، «البشرى الكبرى» العدد رقم ١٤٤٦ ـ بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٨٨٢

٤ ـ مجلة المصور، أنور السادات، هؤلاء هم العظماء العشرة في العالم كله ـ العدد ١٤٩١ ـ بتاريخ ٨ مايو ١٩٥٣.

٥ ـ جريدة الأهرام، مصرع الأستاذ حسن البنا بخمس رصاصات، العدد ٢٢٨٠٦ ـ بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٤٩.

٦ ـ جريدة الأساس، إطلاق الرصاص على الشيخ حسن البنا ـ العدد ٥٢٤ ـ بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٤٩

٧ ـ جريدة المصري، مصرع الشيخ حسن البنا ـ العدد ٤٠٤٧ ـ بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٤٩.

٨ ـ جريدة الأهرام، ذكرى النقراشي باشا يحييها شباب الهيئة السعدية، العدد ٢٢٨٠٧ ـ بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٤٩.

٩ ـ جريدة الأساس، صورة زنكوغرافية لخطاب الشيخ البنا ـ العدد ٥٢٦ ـ بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٤٩.

١٠ ـ مجلة المصور، من السجن الحربي إلى سجن الاستئناف ـ العدد ١٤٧٥ ـ بتاريخ ١٦ يناير ١٩٥٣.

١١ـ مجلة أكتوبر، مقال المستشار عبد الحميد يونس، بعنوان «وليمة شهية بغير طعام..» ـ العدد ٥٣٨ بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٨٧ .

١٢ ـ روز اليوسف، مقال إحسان عبد القدوس، من هو الضابط الذي يملك قصرًا في جزيرة كابري؟، العدد ١١٤٧ ـ بتاريخ ٦ يونيه ١٩٤٩.

١٣ ـ مجلة روز اليوسف، مقال إحسان عبد القدوس، النبيل عباس حلمي كان يستورد سلاحًا، العدد ١١٤٨ ـ بتاريخ ١٣ يونيه ١٩٤٩.

١٤ ـ مجلة روز اليوسف، مقال إحسان عبد القدوس، زوجة الضابط التي تتاجر بالأسلحة، العدد ١١٤٩ ـ بتاريخ ٢٠ يونيه ١٩٤٩.

١٥ ـ مجلة روز اليوسف، مقال إحسان عبد القدوس، سياسة الوفد تقتضي عدم التدخل في شئون الجيش، الفريق حيدر باشا لا يزال هو الكل في الكل ـ العدد ١١٥٠، بتاريخ ٢٧ يونيه ١٩٤٩.

١٦ ـ مجلة المصور، قصة الأسلحة الفاسدة من الألف إلى اللام ـ العدد ١٤٧٥ ـ بتاريخ ١٦ يناير ١٩٥٣.

١٧ ـ الجمهور المصري، مصطفى مؤمن، مذكرات السجين مالك (الحلقة الأولى) ـ العدد الأول، ٨ يناير ١٩٥١

١٨ ـ الجمهور المصري، مصطفى مؤمن، مذكرات السجين مالك (الحلقة الثانية) ـ العدد الثاني، ١٥ يناير ١٩٥١

١٩ ـ الجمهور المصري، «الجمهور المصري» ترصد مكافأة لمن يرشد عن العسكري الأسود ـ العدد ١٧، ٣٠ إبريل ١٩٥١
٢٠ ـ «الجمهور المصري» تضبط العسكري الأسود في إدفو وتقدمه للعدالة ـ العدد ١٨، ٧ مايو ١٩٥١

٢١ ـ مجلة المصور، «العسكري الأسود» يقول أمام المحكمة: «عيب يا بيه.. دانا راجل صعيدي» ـ العدد ١٣٨٨ ـ بتاريخ ١٨ مايو ١٩٥١.

٢٢ ـ جريدة الأهرام، حريق كبير في مصانع كفر الدوار ـ العدد ٢٤٠١٦ ـ بتاريخ ١٣ أغسطس ١٩٥٢

٢٣ـ جريدة الأهرام، بيان عن الشغب في مصانع كفر الدوار، الجيش والبوليس يقمعان الشغب، وقف حكمدار البحيرة ومأمور موكز كفر الدوار ـ العدد ٢٤٠١٧ ـ بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٥٢

٢٤ ـ جريدة الأهرام، تصريحات حاسمة للقائد العام، هناك ذيول تلعب وسنبتر تلك الذيول، المجلس العسكري يحاكم مثيري الشغب، العدد ٢٤٠١٨ ـ بتاريخ ١٥٤ أغسطس ١٩٥٢

٢٥ ـ جريدة الأهرام، اللواء محمد نجيب: حوادث كفر الدوار لم تكن مرتجلة.. بل مدبرة ـ العدد ٢٤٠١٩ ـ بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٥٢

٢٦ ـ جريدة الأخبار، مقال سيد قطب بعنوان «حركات لا تخيفنا»، العدد رقم ٥٢ بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٥٢

٢٧ ـ جريدة الأخبار، مقال جلال الدين الحمامصي بعنوان «دخان في الهواء»، العدد رقم ٥٢ بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٥٢

٢٨ ـ جريدة أخبار اليوم، حوادث عمال كفر الدوار، العدد ٤٠٦، بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٥٢

٢٩ ـ جريدة الأخبار، المجلس العسكري يبدأ محاكمة ٢٩ متهمًا في قضية كفر الدوار، مدير الشركة يشهد بأن الحوادث دبرت من أفراد خارج المصنع، العدد ٥٣ ـ بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٥٢.

٣٠ ـ جريدة الأخبار، الحكم مصدقًا عليه، العدد رقم ٥٥ ـ بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٥٢

٣١ ـ جريدة الأهرام، محاولة أثيمة لاغتيال الرئيس عبد الناصر، عامل من الإخوان يطلق علية ٨ رصاصات في ميدان المنشية ـ العدد ٢٤٨٠٨ ـ بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٥٤

٣٢ ـ جريدة أخبار اليوم، محمد حسنين هيكل، الجاني يتكلم ـ العدد ٥٢١ ـ بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٥٤

٣٣ ـ جريدة الأهرام، عامل يعثر على المسدس الذي أطلق منه الجاني الرصاص على الرئيس ـ العدد ٢٤٨١٤ ـ بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٥٤

٣٤ ـ مجلة المصور، السمكري الذي وجه ٨ رصاصات إلى قلب عبد الناصر ـ العدد ١٥٦٩ ـ بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٥٤

٣٥ ـ مجلة المصور، محمود عبد اللطيف في حديقة السجن ـ العدد ١٥٧٢ ـ بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٥٤

٣٦ ـ مجلة «روز اليوسف»، حسن التهامي، شهادة للتاريخ عن حادث المنشية، خبير أميركي اقترح اختلاق محاولة لإطلاق الرصاص على عبد الناصر، العدد ٢٦٠٢ ـ بتاريخ ١ مايو ١٩٧٨

٣٧ ـ جريدة أخبار اليوم، تحقيق خطير مع قضاة شرعيين، العدد ٥٥٧ بتاريخ ٩ يوليو ١٩٥٥

٣٨ ـ جريدة الأخبار، تطور مأساة القاضيين الشرعيين وحبسهما، محاكمة القاضيان أمام محكمة عسكرية ـ العدد ٩٤٦ بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٥٥

٣٩ ـ جريدة الأخبار، اتهام القاضيين الشرعيين بالرشوة والمخدرات واستغلال النفوذ، العدد ٩٤٨ بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٥٥

٤٠ ـ جريدة الأخبار، مفاجآت في قضية القاضيين الشرعيين، تفتيش المحكمة الشرعية ومكتب المحامي الشرعي، ٢٤ شاهدًا يدلون أمس بأقوال خطيرة في التحقيق، البحث عن إحدى السيدتين اللتين ضبطتا في الفيلا ـ العدد ٩٤٩ بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٥٥

٤١ ـ مجلة المصور، لماذا ثار الشيخ الفيل؟ ـ العدد ١٦٢٢ ـ بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٥٥.

٤٢ ـ مجلة المصور، مقال فكري أباظة، بعنوان: «الحالة ج»، العدد ١٩٢٣، بتاريخ ١٨ ـ ٨ـ١٩٦١

٤٢ ـ مجلة المصور، مقال فكري أباظة، بعنوان: «الحالة ج»، العدد ١٩٢٣، بتاريخ ١٨ ـ ٨ـ١٩٦١

٤٣ ـ جريدة الأهرام، مقال فكري أباظة بعنوان «معركة بين ضميري وقلمي!» ـ العدد ٢٧٣١٦ ـ بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٦١

٤٤ ـ جريدة الأهرام، مقال محمد حسنين هيكل بعنوان: «الصدام مع إسرائيل بالسلاح محتم... لماذا؟»، العدد رقم ٢٩٣٨٦ بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٦٧

٤٥ ـ جريدة الأهرام، مقال محمد حسنين هيكل بعنوان: «الصراع الذي يدور في التفكير الإسرائيلي الآن، «المؤسسة العسكرية الإسرائيلية» ودورها في التقلصات العنيفة التي سوف تحكم ردّ فعل إسرائيل حيال الأزمة المفاجئة!» العدد رقم ٢٩٣٩٣ بتاريخ ٢ يونيو ١٩٦٧

٤٦ ـ جريدة الأهرام، قرارات مالية لخفض العجز ومنع التضخم واستمرار موجة ارتفاع الأسعار ـ العدد٣٢٩١١ بتاريخ ١٨ يناير ١٩٧٧

٤٧ ـ روز اليوسف، أسبوع الحرائق ـ العدد ٢٥٣٧ بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٧٧

٤٨ ـ روز اليوسف، «روز اليوسف» في محكمة أمن الدولة ـ العدد ٤١٣٧ بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٧٧

٤٩ ـ روز اليوسف، الدفاع في مبارزة جديدة أمام محكمة أمن الدولة ـ العدد ٢٥٤٨ بتاريخ ١١ أبريل ١٩٧٧

٥٠ ـ مجلة المصور، مقال مكرم محمد أحمد، بعنوان: «اللقاء الأخير مع سليمان خاطر في

سجنه» ـ العدد رقم ٣١٩٦ ـ بتاريخ ١٠ يناير ١٩٨٦

٥١ ـ جريدة المصري اليوم، حوار: رانيا بدوى، منير فخري عبد النور سكرتير عام حزب الوفد يواصل حواره مع «المصري اليوم (٢-٢:أحب البابا شنودة وأصلي خلفه.. ولكن أرجوه ألاّ يتدخل في السياسة ـ العدد ٢٠٨٩ ـ بتاريخ ٣ مارس ٢٠١٠

٥٢ ـ مجلة المصور، حمدي رزق، بعنوان: «فتح مصر، النص الكامل لخطة الإخوان للسيطرة على المجتمع » ـ العدد ٤٢٣٤ ـ بتاريخ ٢ ديسمبر ٢٠٠٥

الفهرس

كتب للمؤلف.

١ ـ حكايات تافهه جداً (مجموعة قصص قصيرة).

٢ ـ ON LINE .. الإعلام البديل (دراسة).

٣ ـ حنظلة .. صديقى رئيس التحرير (رواية صحفية)..

٤ ـ أخلاقيات الصورة الصحفية (دراسة).

٥ ـ صناعة الكذب (دراسة) تتناول أشهر القصص المفبركة فى الصحف المصرية ..

تحت الطبع :

٦ ـ إخراج الصحف وتصميم صفحات الويب (دراسة).

٧ ـ حرب المعلومات (دراسة)

٨ ـ المصاريف السرية فى تاريخ الصحافة المصرية (دراسة) .

٩ ـ قبة سيدنا الولى (رواية) .

١٠ ـ صباح الخير أيها الوطن ، صباح الخير أيها الملل (مجموعة قصص قصيرة)

١١ ـ سكسكة (رواية صحفية)

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية

٩٠٣٥ / ٢٠١٣

الترقيم الدولى

١ ـ ٠٦١٦ ـ ٩٠ ـ ٩٧٧ ـ ٩٧٨

النسخة الرقمية على الرابط :

http://hekiattafihahgedan.blogspot.com

توزيع أخبار اليوم

هذا الكتاب :



التاريخ كما عرفه ابن خلدون في مقدمته : « خبر عن حدث» ، وفي العصر الحديث أصبحت الصحافة هي ناقلة الخبر عن الحدث، وأصبح الصحفيون أول من يكتبون التاريخ من مصادرة الأولى، وصارت الصحف هي البروفة الأولية المنطبعة للتاريخ وأحد أهم مصادر تدوينه .

.. لكن في عصور الاستبداد، وفي ظل حكم الأنظمة القمعية حالت الظروف التي أحاطت بالصحفيين، وألمت بالصحافة وأوقعتها في أسر الرقابة والخنوع للحاكم دون نشر حقيقة الخبر عن حقيقة الحدث كما جرت وقائعه على الأرض عبر " التوجيهات " بتقولات مكذوبة وشهادات مغلوطة !!

. وهو ما يتصدى له هذا الكتاب من خلال تقييم التناول الصحفي لثلاث عشرة قصة خبرية يحوطها اللبس ويكتنفها الغموض، في محاولة علمية جادة لاستظهار الحقيقة، واستنباط الدليل، والوقوف علي الأسباب الحقيقية من خلال مقارنة ما نشر في الصحف بغيرها من المصادر الأخرى للمعلومات (الوثائق ـ المذكرات الشخصية ـ الشهادات)، والتدقيق في مفردات مشاهدها، ومحاولة إخضاعها لطبائع الأمور ، وبما يستقيم مع منطقها؛ للوصول إلى إجابة السؤال : كيف وقع الحدث ولماذا حدث ؟!

ياسر بكر

• طبع بمطابع حواس ـ توزيع أخبار اليوم

• الثمن ٥٠ جنيها